



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 3- صالح بونيدر-

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية



السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى

-دراسة حالة أوكرانيا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم السياسية

تخصص : العلاقات الدولية

إشراف :

أ.د عبد اللطيف بوروي

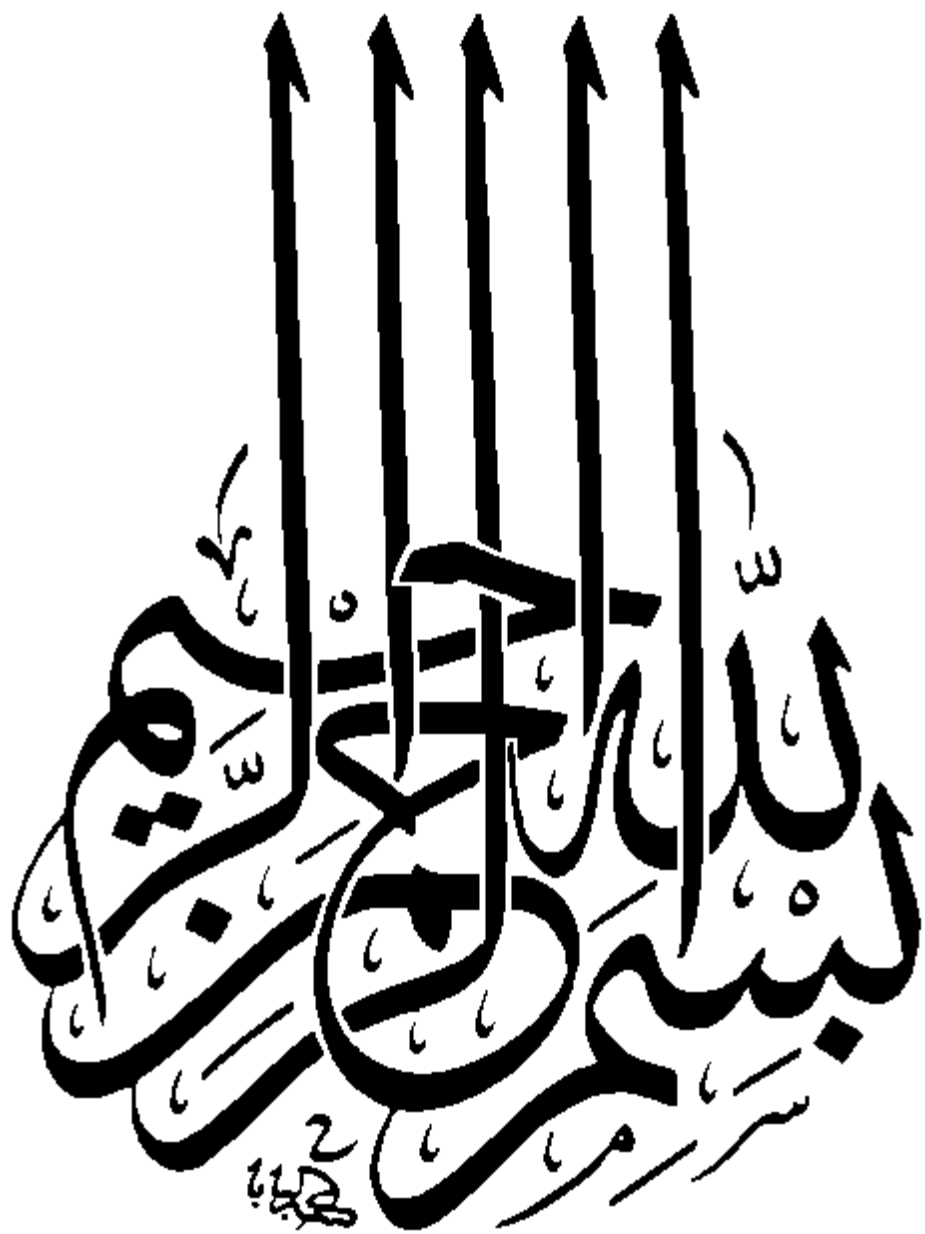
إعداد الطالبة :

بشرى شيبوط

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة
أ.د عبد الكريم كيبش	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3 صالح بونيدر
أ.د عبد اللطيف بوروي	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 3 صالح بونيدر
أ.د دلال بحري	عضوا مناقشا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة 1
أ.د و داد غزلاني	عضوا مناقشا	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قلمة
أ.د عبد الحق زغدار	عضوا مناقشا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر باتنة 1
د.رياض حمدوش	عضوا مناقشا	أستاذ محاضراً	جامعة قسنطينة 3 صالح بونيدر

السنة الجامعية: 2018-2019



اهداء

الى والدي الحبيبين الغاليين على قلبي اللذين لن أنسى فضلهما .

إلى زوجي و أبنائي

إلى أخي ،أختي و زوجها و ابنهما.

إلى كل صديقاتي .

شكر و تقدير

أبدأ بشكر الله عز وجل على توفيقه لي في القيام بهذا العمل المتواضع.

و أول الذين أدين لهم بأبلغ الشكر و أجل العرفان

لأستاذي الفاضل المشرف على هذا العمل تقييما و توجيها و تصحيحا...

الأستاذ الدكتور : عبد اللطيف بوروبي

فله أبلغ الثناء و خالص العرفان...

كما اتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على ما سيبنلونه

من جهد في قراءة مناقشة هذه الرسالة المتواضعة،

مقدمة

مقدمة:

تعرف السياسة الخارجية بأنها فن الممكن الذي يتوافق و الإمكانيات الداخلية لأي دولة، وذلك راجع في الأساس لكون صنع السياسة الخارجية لأي دولة مرتبط بالأساس بالإمكانيات الداخلية التي تمتلكها الدولة ذاتها.

تعد بذلك السياسة الخارجية لأية دولة تعبيراً عن مصالح دائمة، بعبارة أخرى إن السياسة الخارجية تمزج بين هذين العنصرين عنصر الاستمرار العائد للإستراتيجية العليا للدولة ومن طبيعة علاقاتها الدولية مع دول أخرى .وبذلك فالسياسة الخارجية لأي دولة تعبر عن مدى سيادة الدولة وكذا قدراتها الداخلية ونفوذها الخارجي، وهذه العناصر هي من بين أهم العناصر التي سعت روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقاً) إلى اكتسابها، والتي اكتسبتها عبر فترات زمنية متباينة.

أدخل تفكك الاتحاد السوفييتي و التطور التكنولوجي و المعلوماتي الذي عرفه العالم، بيانات جديدة على معادلة العلاقات الدولية بشكل عام، وعلى معادلة العلاقات البينية بين القوتين المهيمنتين بصورة خاصة، فالعلاقات الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ما عادت مبنية على سياسة القطبين المهيمنين على الشؤون العالمية، بل ظهرت كتابات مثل نهاية التاريخ لفوكوياما، التي أشار فيها إلى انتصار التجربة الأمريكية وهيمنتها على التجربة العالمية ككل، كما أن العلاقات الدولية بنيت على أساس قوة واحدة مهيمنة تتحكم في الشؤون العالمية، ولا يوجد ند لها.

إضافة لكون زوال الاتحاد السوفييتي أدخل بيانات جديدة على صعيد العلاقات الروسية-الأمريكية بصفة خاصة و العلاقات الروسية مع المعسكر الغربي عامة، فروسيا (وريثة الاتحاد السوفييتي السابق)، التي ورثت معظم ما كان للاتحاد السوفييتي وعليه، انتهجت سياسة جديدة قوامها الاتجاه نحو المعسكر الغربي بصفة الشراكة، وليس بصفة القوة المضادة، رغبة من القائمين على القرار الروسي بكسب منافع محددة، اعتقاداً بأن الشراكة مع المعسكر الغربي ستخرج روسيا من ضائقها الاقتصادية، وهي الضائقة التي كانت السبب الأساسي في تفكك القوة العظمى السابقة، حينما أدى سباق التسلح مع الولايات المتحدة إلى نتائج سلبية على الاقتصاد السوفييتي.

حدث -من هذا المنطلق - التحول في العلاقات الروسية-الأوروبية و الأمريكية، فبعد أن كان "الصراع" هو محور العلاقات بينهما، أضحي "التعاون" هو الأساس الذي أريد له أن يطبع العلاقات البينية.

مقدمة:

وطوال المدة الممتدة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وحتى بدايات القرن الحالي، ظلت العلاقات الروسية-الاوروبية و الأمريكية أقرب إلى التعاون منها إلى الصراع. وفي القرن الحالي شهدت روسيا انقلاباً عميقاً في سياستها الخارجية. وكان أهم ما طرأ عليها من تغيير هو التخلص النهائي من مبادئ الماركسية اللينينية التي كانت تحكم تحرك النظام السوفيتي .

جاء هذا الهدف لينعكس على السياسة الخارجية الروسية واستلزم إعادة ترتيب الأولويات، فقد أصبح الهدف الأساسي لها هو محاولة الشراكة داخل البيت الأوروبي المشترك، وإحلال التقارب محل المواجهة مع الولايات المتحدة فضلاً عن العديد من التغيرات الأخرى. إلا أن هذا الواقع ما لبث أن شهد تحولاً جديداً، ليعود التوتر في العلاقات الروسية -الأمريكية و الأوروبية ،فبعد ارتفاع مقدرات القوة الروسية بعد أن حقق الروس نجاحات اقتصادية عديدة، و ارتفاع نمط القيادة الروسية الجديد فوق "أزمة القيادة"، التي عانتها روسيا طويلاً، أدى إلى أن تبحث روسيا عن دورها الذي انهار بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، والبحث عن الدور الروسي هو ما أدى إلى تحول جديد في العلاقات و الذي كانت له مسبباته ونتائجه.

شهدت هذه العلاقات بدورها مرحلة جديدة في العشرية الأخيرة ليس فقط حول القضايا التي سيطرت على الساحة الدولية في الفترة المعاصرة من ثورات مست معظم الدول العربية و التي اختلفت حولها سياسات العديد من الدول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا و الإتحاد الأوروبي، وبذلك توترت العلاقات مجدداً بين الطرفين الروسي و الغربي (أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك لكون روسيا عادت مجدداً تسعى لاسترجاع مكانتها في الساحة الدولية كقوة عظمى ومهيمنة على العلاقات الدولية.

يبرز هذا التحول في العلاقات بشكل واضح في ظل السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى، بحيث تسعى روسيا بشكل دائم إلى استمرار هيمنتها على المنطقة، الأمر الذي بدأ يعرف نوعاً من التراجع في ظل التوسع الذي تعرفه كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي نحو المنطقة، بالإضافة إلى القضية المحورية و المتمثلة في الأزمة التي تعتبرها روسيا أزمة حيوية و ذلك لكونها تقع في المناطق الحدودية لروسيا، و هي الأزمة الأوكرانية التي تعتبر الأزمة التي اعادت بعث التنافس إن لم نقل الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها و روسيا.

مقدمة:

تعرف السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى بهذا العديد من التغيرات والتحويلات نتيجة للتطورات المستمرة التي يشهدها النظام الدولي، محاولة بذلك التكيف و المعطيات الدولية و كذا المعطيات الداخلية التي لها دور فعال و كبير و تأثير واضح على السياسة الخارجية لروسيا تجاه هذه المنطقة، وذلك في اطار مشاكل الجوار والحدود أو ما يدخل ضمن المشاكل الأمنية و ذلك لاعتبار مشاكل الجوار من بين أهم المشاكل الأمنية التي قد تواجهها أي دولة بغض النظر عن مكانتها في الساحة الدولية.

اضافة إلى الأهمية البالغة للبيئتين الداخلية و الخارجية على السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى ،فحتى العوامل الشخصية للرؤساء لها دور بارز في التأثير على عملية صنع القرار والسياسة الخارجية الروسية. وهذا ما يبرز من خلال تغير السياسة الخارجية الروسية مع تغير صانع القرار. بالإضافة إلى العوامل الأخرى الداخلية و الخارجية كالقوة الإقتصادية و العسكرية للدولة وكذا مكانتها الخارجية، دون اهمال الدور الهام للضغوطات الخارجية و التي تعتبر من بين أهم المحددات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى، حيث أنه مع وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم تغيرت السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى، و كذا مع تغير الظروف المحيطة بروسيا تغيرت أيضا سياستها الخارجية .

يكشف تتبع السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في السنوات الأخيرة، عن تغير ملحوظ في نهجها الخارجي ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال التسعينيات، و انما مقارنة أيضا بحقبة الاتحاد السوفيتي السابق، فقد عادت روسيا لتلعب دورا فاعلا في الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا خاصة في اطار منطقة أوروبا الوسطى باعتبارها منطقة الجوار القريب لروسيا. بحيث تعرف السياسة الخارجية الروسية في فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات عديدة، من حيث عملية صناعة القرار خاصة مع وصول فلاديمير بوتين، وذلك راجع بالأساس للأهمية التي تحظى بها منطقة أوروبا الوسطى بصفة عامة و أوكرانيا بالأخص، بحيث تعتبر هذه المنطقة من أهم المناطق من العديد من النواحي بالنسبة لروسيا، و ما زاد من أهميتها هو جوارها الجغرافي مع روسيا الأمر الذي يجعل منها ترفض أي توسع أو هيمنة للإتحاد الاوروبي و أو الولايات المتحدة الأمريكية فيها. و هذا باعتبارها مجالا حيويا تضمن به استمرار -على الأقل- مكانتها و هيمنتها الاقليمية.

مقدمة:

وعليه و من خلال ما سبق نطرح الاشكالية التالية و المتمثلة في:

إلى أي مدى تعتبر السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا محاولة لإعادة هيمنتها على منطقة أوروبا الوسطى في ظل محددات البيئة الداخلية و الخارجية؟

تندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

ما هي أهم مبادئ و أولويات السياسة الخارجية الروسية؟

فيما تتمثل أهم توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى؟

كيف يمكن قراءة السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية، و ما هي أهمية أوكرانيا في معادلة الأمن القومي الروسي؟

فرضيات الدراسة:

توحي السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى بشكل عام و أوكرانيا بشكل خاص، محاولة لإعادة احتواء هذه المنطقة، و حماية مجالها الجيوستراتيجي من التوسع الاقليمي والدولي نحوها.

وجود محددات داخلية و دولية للسياسة الخارجية الروسية يحد من سياسة احتواء منطقة أوروبا الوسطى في ظل الأزمة الأوكرانية.

1- أهمية الدراسة :

تتعلق أهمية دراسة أي موضوع مجال البحث من أسسه و مكانته في النظام الدولي و مجال العلاقات الدولية بصفة عامة، هذه الأهمية التي تعتبر من أهم ما يزيد من اسهامات البحث العلمي.

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في كونه يركز على مجال مهم لدى باحثي ودارسي العلاقات الدولية وهو مجال السياسة الخارجية للدول الكبرى، حيث أن تتبع السلوكيات الخارجية

مقدمة:

لهذه الدول يساعدنا على فهم وتفسير مجريات الأحداث في الساحة الدولية .
ولما كانت الدولة الروسية أحد القوى الكبرى في النظام الدولي فإنه ولا شك سيساعدنا تحديد سياساتها الخارجية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في فهم حقيقة دوافع هذا التوجه والأهداف المرجوة منه، كما سيساعدنا أيضا على فهم واقع الأحداث التي يمر بها النظام الدولي، خاصة في ظل الأزمات الدولية الراهنة و التي تعتبر أزمات حيوية بالنسبة لروسيا و أهمها الأزمة الأوكرانية، ومحاولة تحليلها والتعرف على خلفياتها وآفاقها.

الأهمية العملية:

أهمية الموضوع في السياسات الدولية و ذلك نظرا لأهمية المنطقة من جهة و كذا لأهمية الدول المحيطة بها من جهة أخرى، خاصة بالنسبة للجانب الأمني سواء بذلك لروسيا أو حتى للولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية خاصة أن أوكرانيا هي من بين أهم الدول في منطقة أوروبا الوسطى كما تعد دولة استراتيجية .

2-مبررات اختيار الموضوع:

إن الموضوع محل البحث يحتاج إلى جهد كبير ودراسة عميقة ومنهجية دقيقة، تجعلنا نفهم واقع وطبيعة ما يحدث في السياسة الخارجية الروسية تجاه مجالها الاقليمي المتمثل أساسا في وسط اوروبا وبالأخص أوكرانيا. وانطلاقا من هذا، فقد تنوعت المبررات والدوافع لمعالجة الموضوع:

المبررات الموضوعية:

- ❖ معرفة الملامح العامة للسياسة الخارجية الروسية في نهجها المعاصر.
- ❖ الأهمية الاستراتيجية لشبه جزيرة القرم بالنسبة لروسيا ما أدى إلى التأثير الواضح على سياستها الخارجية .
- ❖ أهم الدوافع التي أدت إلى عودة بروز التوتر بين روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.
- ❖ السعي المتواصل و المستمر لروسيا من أجل العودة من جديد و بقوة للساحة الدولية.
- ❖ ما هو واقع الأمن والاستقرار في أوروبا الوسطى.
- ❖ كيف تؤثر الطموحات الروسية، الأمريكية و الأوروبية في رسم الخريطة الجيوستراتيجية للمنطقة.

مقدمة:

❖ ما هي الخيارات الأمنية المطروحة وكيف تبدو الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى في ظل الأزمة الأوكرانية.

المبررات الذاتية:

عادة ما يولي الانسان اهتماما بالبحث العلمي ،وذلك راجع في الأساس إلى الأهمية التي يحتويها هذا الأخير،ومن ثم،فإن الدافع الذاتي لمعالجة هذا الموضوع هو الرغبة في استكشاف منطقة لا تقل أهمية عن المواقع الاستراتيجية في العالم و هي منطقة أوروبا الوسطى باعتبارها من بين أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم .

- ❖ و من بين أهم الأسباب التي بدورها دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع هو الاهتمام الواسع الذي يحظى به الصراع الروسي/الأمريكي و التنبؤات التي حظي بها عبر فترات زمنية عديدة.
- ❖ أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا الأمر الذي انعكس على سياستها الخارجية،إن لم نقل أنه انعكس فقط على روسيا بل و حتى على السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.

3-منهجية الدراسة:

يعد علم المناهج العلمية من العلوم الجوهرية التي تساعد على القيام بالدراسات وإعداد البحوث،وتطبيق نتائجها في مجال العلوم الإنسانية والطبيعية على حد سواء.

ينظر للمنهج العلمي على أنه الأساس السليم للحصول على بيانات ومعلومات دقيقة،والتوصل إلى نتائج موثوق فيها،و وضع توصيات قابلة للتطبيق ولأهمية المنهج العلمي فقد ظهر علم مستقل يتناول دراسة المنهج والمنهجية.

ومن المتعارف عليه أن العلم لا يكون علما إلا بوضوح المنهج الذي يعتمد عليه في التوصل إلى نتائج وصياغة الحقائق والمبادئ التي تكون هذا العلم وتميزه عن العلوم الأخرى،وعادة ما يعتمد الباحث على أكثر من منهج بحثي حسب ما تقتضيه الضرورة البحثية.

نظرا لاتساع موضوع الدراسة و مجالاته و أبعاده،يفرض علينا استعمال العديد من المناهج المختلفة والمتعددة وذلك سعيا منا إلى الإلمام قدر الإمكان بالموضوع وتمثل هذه المناهج في:

مقدمة:

المنهج الوصفي:

يعرف على أنه المنهج الذي يسمح لنا بوصف الظاهرة، و كذا تجزئتها و تحليلها في محاولة لتحليل جزئيات الموضوع و توضيح التداخلات التي تشهدها السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى بصفة عامة و أوكرانيا بصفة أخص. و على اعتبار ان المنهج الوصفي يحوي منهجين آخرين والمتمثلين في الاستبيان و كذا دراسة حالة . و نظرا لضروريات الدراسة التي تفرض علينا اعتماد بعض المناهج دون أخرى ليس لدون أهميتها و انما نظرا لاحتياجاتنا في الموضوع و على هذا الأساس فقد اعتمدنا في المنهج التحليلي على :

منهج دراسة حالة :

ذلك لدراسة حالة أوكرانيا و التي تعتبر من بين أبرز الأزمات التي يعرفها النظام الدولي المعاصر وذلك نظرا للأهمية التي تكتسبها الدولة و كذا نظرا لأهمية الدول المحيطة بهذه الدولة من جهة أخرى والمتمثلة في الدول التي كانت تمثل في فترة ما ،أهم قطب للصراع الايديولوجي بين الاتحاد السوفياتي سابقا و الولايات المتحدة الأمريكية.

بالتالي فأوكرانيا تعتبر من بين اهم بؤر التوتر بين روسيا و الاتحاد الأوروبي من جهة و بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى .بالإضافة إلى حالة روسيا و أوروبا الوسطى التي تعتبر منطقة مهمة في الدراسة.

المنهج التاريخي:

ذلك من خلال استقراء التطور التاريخي للسياسة الخارجية الروسية عبر عدة فترات زمنية مختلفة ومتتالية،اضافة إلى ذكر كرونولوجيا الأزمة الأوكرانية التي نذكر تطوراتها منذ بداية الأزمة البرتقالية بأوكرانيا سنة 2004.

مقدمة:

4- أهداف الدراسة :

تختلف و تتعد الأهداف المرجوة لكل دراسة ،اختلاف و تعدد الباحثين و الدارسين و حتى اختلاف الدراسة في حد ذاتها و كذا الأسباب التي تقوم عليها الدراسة و على هذا الأساس نذكر مجموع الأهداف و التي تتمثل في :

أهداف موضوعية :

- ❖ معرفة الأولويات الأمنية للسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية و موقف أوروبا الوسطى منها وكذا الولايات المتحدة الأمريكية.
- ❖ يتجلى أساسا في التوصل لعمل علمي أكاديمي يبرز طبيعة المشكلات الأمنية المعقدة في المنطقة والتي تسير جنبا إلى جنب مع النمو المتزايد لأهمية المنطقة على المستوى العالمي، ومحاولة الوصول إلى نتائج مقبولة تقدم حولا مناسبة تفيد كل مهتم بهذا الموضوع، خاصة صناع القرار والفاعلين لإدراك الواقع وتجاوز العقبات.
- ❖ إيجاد الحلول التي قد تخفف من حدة الأزمة الأوكرانية ،وذلك نظرا لكون الشعب هو المتضرر الوحيد والأخير من الحروب و النزاعات باختلاف المجالات الجغرافية و الحدود.

أهداف ذاتية:

- ❖ دراسة موضوع راهن و جديد.
- ❖ الأهمية الاستراتيجية لأطراف النزاع و المتمثلة في روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية الذي ينعكس بدوره على الموضوع و الذي يفتح أمام العالم تساؤلات جديدة و احتمالات واسعة.
- ❖ تبيان مدى فبركة وسائل الإعلام و تضخيمها لتوتر العلاقات الروسية الأمريكية.
- ❖ معرفة الأبعاد الحقيقية حول خفايا التوتر بين روسيا، أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.
- ❖ محاولة التنبؤ بإمكانية عودة الحرب الباردة و التي يمكن أن تكون أكثر عنفا من الحرب الباردة الأولى.

5- حدود الدراسة:

لكل دراسة علمية ممنهجة حدود تبدأ منها و تنتهي إليها، و تركز هذه الحدود أساسا في الحدود الزمنية و المكانية للبحث موضوع الدراسة

مقدمة:

المجال المكاني:

تشمل الدراسة الإطار المكاني المتمثل في روسيا و التي تتمثل في أهم متغير بالإضافة إلى أوكرانيا التي لا تقل اهمية عن روسيا بالإضافة إلى أوروبا الوسطى و حتى الغربية و ذلك نظرا للتأثر و التأثير المتبادل بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك نظرا لكونها تعتبر الدولة المهيمنة على النظام الدولي ما يجعلها تتدخل في كل الأزمات و النزاعات الدولية كانت أم الداخلية.بالإضافة إلى الدول الآسيوية المحيطة بروسيا و التي بدورها تتأثر و تأثر في السياسة الخارجية الروسية ،اضافة إلى المنطقة العربية التي تعتبرها روسيا ملجأ للنفوذ.

المجال الزمني:

أما بالنسبة للإطار الزمني فهو يتمثل في الفترة الراهنة و ذلك مع بدايات سنة 2014،لكن يمكن القول بأنه يمكن تحديد فترة الدراسة في اطار عشرية من الزمن و ذلك بهدف الإلمام بجميع نواحي الدراسة ،دون اهمال أي جانب من جوانب الأزمة،خاصة و أن الأزمة الأوكرانية الراهنة قد كان لها جذور تاريخية بدأت مع الأزمة البرتغالية سنة 2004،لكن الدراسة لم تتوقف مع بداية سنة 2014،و ذلك نتيجة لضرورة تتبع مراحل تطور السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى و تجاه الأزمة الأوكرانية بالأخص،ما يوصلنا في الدراسة لحدود سنة 2018،ما يعني أن المجال الزمني للدراسة هو في حدود خمسة عشر سنة.

المجال الموضوعي:

سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نتوصل إلى صياغة العلاقة ما بين الأهمية الجيوستراتيجية وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة مجال الدراسة.

6-الدراسات السابقة:

لا يمكن دراسة أي موضوع دون الاعتماد على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال لذلك سنتطرق إلى بعض الأدبيات التي تخدم الموضوع:

مقدمة:

كتاب أحمد نوري النعيمي المعنون **السياسة الخارجية**، و الذي ركز في على كل مفاهيم السياسة الخارجية و كذا مجموع المفاهيم المتقاربة مع مفهوم السياسة الخارجية، إضافة إلى النظريات المرتبطة بالسياسة الخارجية .

كتاب بعنوان **S. Frederick Starr and Svante E. Cornell, Putin's Grand Strategy The Eurasian Union and Its Discontents,**

ركز هذا الكتاب على استراتيجية بوتين في سعيه للعودة للساحة الدولية، خاصة و أن روسيا لم تتخلى بتاتا عن فكرة الامبراطورية السوفياتية، بالرغم من تفكك الاتحاد السوفياتي، و انفصال الجمهوريات السابقة، وبالرغم من مجموع الظروف الدولية الراهنة، في حين نركز نحن في الأطروحة على سعي روسيا للعودة من جهة ، و حول امكانية روسيا في تحقيق ذلك من جهة أخرى خاصة في ظل الأزمات الدولية الراهنة، أهمها الأزمة الأوكرانية و ما لها من تأثيرات على السياسة الخارجية الروسية.

كذلك كتاب عاطف معتمد عبد الحميد **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية**، والذي ركز على عودة روسيا للساحة الدولية، و محاولة فرض منطلق جديد في النظام الدولي يقوم على تعدد الأقطاب و تجاوز نظام القطب الواحد في العلاقات الدولية.

مقال أمنة محمد علي المعنون **بأزمة القرم و تداعياتها على العلاقات الروسية-الأمريكية** و الذي تناولت فيه الباحثة التطور التاريخي للعلاقات الروسية-الأوكرانية و كذا تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية، في حين أننا حاولنا التركيز إلى سعي روسيا إلى خلق علاقات استراتيجية مع حلفاء جدد و ذلك بهدف الحد من التأثير الأوروبي الأمريكي على السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى بشكل عام و الأزمة الأوكرانية بصفة خاصة.

مقدمة:

كتاب: Agnieszka Pikulicka-Wilczewska and Richard Sakw, Ukraine and Russia: People, Politics, Propaganda and Perspectives.

يتطرق هذا الكتاب إلى أسباب الأزمة الأوكرانية، جذورها، بالتركيز على كل عناصر الأزمة المباشرة و غير المباشرة، انطلاقا من التركيبة البشرية إلى الأسباب الاقتصادية. في حين نركز في دراستنا على السياق الاقليمي و الدولي للأزمة الأوكرانية و تأثيراتها على السياسة الخارجية الروسية و العكس.

كتاب: Paul Belkin, Derek E. Mix and Steven Woehrel, NATO: Response to the Crisis in Ukraine and Security Concerns in Central and Eastern Europe,

حيث يتناول هذا الكتاب دور حلف الناتو في الأزمة الأوكرانية، و التنافس الروسي الأمريكي في منطقة أوروبا الوسطى بصفة عامة وأوكرانيا بصفة خاصة، اما فيما يخص الاطروحة فنحن نتناول العديد من الجوانب و الدول الأخرى الفاعلة في الأزمة الأوكرانية منها الجانب الأوروبي و كذا التحالفات الجديدة التي لها تأثير في السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا.

7- صعوبات الدراسة :

- ❖ التطور السريع و المستمر لموضوع الدراسة ما يؤدي إلى الغاء بعض النتائج المتوصل إليها ويفرض ضرورة التتبع المستمر للموضوع و التحصل على كل المستجدات .
- ❖ اتساع الظاهرة و ترامي حدودها ما يصعب من امكانية الالمام بكل جوانب الدراسة، خاصة و أن الدراسات الاجتماعية تستدعي التطرق لكل جوانب الدراسة و ذلك لاعتبار أن كل جانب له دور وتأثير على موضوع الدراسة.

8- هيكلية الدراسة:

إن أي موضوع للبحث الأكاديمي يتطلب وضع المعلومات و ترتيبها في خطة ممنهجة و واضحة ودقيقة، و ذلك نظرا لكون المعلومات بصفة عامة تكون متوفرة بشكل كبير في كل مكان خاصة بعض ظهور الإنترنت التي وفرت المعلومات في كل مكان و في أي وقت و لكل شخص دون استثناء .

مقدمة:

بالتالي فالهدف الأساسي من هيكلة الدراسة هو منهجة المعلومات و تنظيمها ليكون البحث منظما ومنهجيا .

على هذا الأساس و في سبيل حل الإشكال المطروح و اختبار مدى مصداقية افتراضات الدراسة قصد محاولة الإلمام بالموضوع من كل جوانبه قمنا باعتماد أربع فصول، جاء الفصل الأول متضمنا التأسيس المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الروسية وفيه تناولنا مفهوم السياسة الخارجية الروسية وجذورها التاريخية، ثم محددات السياسة الخارجية الروسية . أما الفصل الثاني فتطرقتنا فيه إلى مكانة أوروبا الوسطى في محددات السياسة الخارجية الروسية وركزنا فيه على المكانة الجيوبوليتيكية، الأمنية، العسكرية والمكانة الاقتصادية للمنطقة، كما تناولنا توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى. في حين تمحور الفصل الثالث حول السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل الأزمة ووضحنا فيه واقع الأزمة الأوكرانية والموقف الروسي منها ثم دور السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه الأزمة، خاصة في ظل التنافس الأمريكي و الأوروبي على المنطقة، وأخيرا الفصل الرابع و المتمثل في الدراسة المستقبلية والتي تركز على مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل الأزمة الأوكرانية، و التي حاولنا ادراج الأزمة السورية اضافة للأزمة الأوكرانية نتيجة للتأثير الكبير الذي تعرفه هذه الأزمة على السياسة الخارجية الروسية المحتملة تجاه منطقة أوروبا الوسطى.

خطة الدراسة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي و النظري لدراسة السياسة الخارجية الروسية

المبحث الأول: السياسة الخارجية مقارنة مفاهيمية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية.

المبحث الثاني: تطور السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية الروسية

المطلب الثاني: مبادئ و مرتكزات السياسة الخارجية الروسية

المطلب الثالث: أولويات السياسة الخارجية الروسية

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية

الفصل الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى.

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لدول أوروبا الوسطى و علاقتها بروسيا

المطلب الأول: دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة أوروبا الوسطى.

المطلب الثاني: واقع العلاقات الروسية مع دول أوروبا الوسطى.

المبحث الثاني: التصورات الأمنية الروسية تجاه التهديدات الإقليمية و الدولية في أوروبا الوسطى.

المطلب الأول: روسيا و السياسات التعاونية امع أوروبا الغربية.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الإقليمية في منطقة أوروبا الوسطى و تداعياتها على السياسة الخارجية الروسية .

المطلب الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية الدولية على السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى

المبحث الثالث: السياسات الروسية اتجاه القوى الإقليمية و الدولية في منطقة أوروبا الوسطى

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الروسية على الصعيد الإقليمي.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية على الصعيد الدولي.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل أزمة 2014 .

المبحث الأول: خلفيات الأزمة في أوكرانيا.

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية لأوكرانيا.

المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة في أوكرانيا

المطلب الثالث: أسباب الأزمة الأوكرانية وأهدافها.

المبحث الثاني: دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه تطورات الأزمة الأوكرانية 2014

المطلب الأول:دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية.

المطلب الثاني:نتائج السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية

المبحث الثالث:تفاعلات القوى الاقليمية و الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول:سياسات القوى الاقليمية تجاه الأزمة الأوكرانية

المطلب الثاني :سياسات القوى الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية

المطلب الثالث توجهات المنظمات الدولية و الاقليمية تجاه الأزمة الأوكرانية.

الفصل الرابع:مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في

ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية.

المبحث الأول:السيناريو الإتجاهي(سيناريو بقاء الوضع القائم)

المطلب الأول:استمرار الصراع الروسي ،الأوروبي/الأمريكي،وبقاء الوضع القائم.

المطلب الثاني:الآثار المترتبة عن استمرارية الوضع القائم

المطلب الثالث:تقييم سيناريو بقاء الوضع القائم.

المبحث الثاني:السيناريو المعياري (سيناريو تراجع السياسة الخارجية الروسية)

المطلب الأول:التراجع الروسي في منطقة أوروبا الوسطى في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية.

المطلب الثاني:تقييم سيناريو التراجع الروسي في المنطقة في ظل الأزمة الأوكرانية.

المبحث الثالث: السيناريو المحتمل (سيناريو تنامي السياسة الخارجية الروسية في المنطقة)

المطلب الأول: تنامي السياسة الخارجية الروسية و استعادة مكانة الدولة العظمى.

المطلب الثاني: آثار تنامي السياسة الخارجية الروسية

المطلب الثالث: تقييم سيناريو تنامي السياسة الخارجية الروسية.

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

فهرس المحتويات

**الفصل الأول: الاطار المفاهيمي و النظري لدراسة
السياسة الخارجية الروسية.**

يشكل المدخل المفاهيمي والنظري لدراسة السياسة الخارجية الروسية المدخل الرئيسي الذي سننطلق منه لفهم وتحليل هذا الجانب المهم من دراسات العلاقات الدولية، فتناول موضوع السياسة الخارجية لدولة كبرى كروسيا سيساعدنا حتما في فهم جزء كبير من التطورات والتغيرات التي يشهدها النظام الدولي .

يتحقق الفهم الموضوعي لسياسة روسيا تجاه دول العالم دون الإحاطة بجميع جوانب تحليل أي سياسة خارجية سواء من الناحية المفاهيمية أو النظرية أو بالتركيز على العوامل المتحركة في توجهاتها في الساحة الدولية .لذا فإننا نحاول في هذا الفصل التركيز على أهم المفاهيم المتعلقة بموضوعنا ومحاول إزالة الغموض عنها، ليتم بعدها التركيز على المقاربات والنظريات التي نرى حسب وجهة نظرنا أنها تساعدنا على فهم السلوكيات الخارجية لهذه الدولة، خاصة و أن السياسة الخارجية الروسية عرفت و لاتزال تعرف نشاطا واضحا في المرحلة الدولية الراهنة.

نركز في الأخير على محددات سياسة روسيا الخارجية التي تتنوع بين محددات البيئة الداخلية التي تتمثل أساس في تمتلحه الدولة من مؤهلات تمكنها من صنع سياسة خارجية قوية و مؤثرة في النظام الدولي ، و كذا مجموع الضغوطات الخارجية و التي تتركز على سلوكيات الدول الكبرى التي تسيطر في النظام الدولي و تسعى إلى الهيمنة على كل سلوكيات الدول، هذا ما دفعنا للتطرق لدراسة المحددات حيث يعد تناولها مفتاحا لفهم وتفسير توجهاتها الخارجية .

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية.

تعد السياسة الخارجية مدلولاً له أهمية واسعة، و نظراً لتقارب المفاهيم، فإن هذا يفرض علينا تحديد التعاريف الأساسية و المفتاحية التي نتمكن من خلالها تحديد النهج المعتمد في الدراسة. تحظى السياسة الخارجية بأهمية كبيرة عبر الحقب التاريخية، و ذلك راجع لاعتبارها من بين أهم المفاهيم التي تقوم عليها مجال العلاقات الدولية بصفة خاصة. و سنقوم على هذا الأساس بتحليل المفاهيم عبر الأهمية، و منه سوف نتطرق لمفاهيم السياسة الخارجية، بالإضافة إلى المفاهيم التي لها علاقة بمفهوم السياسة الخارجية، إضافة إلى سمات السياسة الخارجية و كذا النظريات المفسرة للسياسة الخارجية و التي نلتبس من خلالها الامام بنظريات العلاقات الدولية باعتبارها تفسر السياسة الخارجية من جهة و كذا نظريات السياسة الخارجية نظراً لكونها متخصصة في تفسير وتحليل السياسات الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

يعتبر موضوع السياسة الخارجية واحد من بين أهم المواضيع التي خضعت للتحليل المنهجي المنظم في علم السياسة و العلاقات الدولية. ووجه وضع تعريف موحد للسياسة الخارجية اشكالية وضع تعريف، خاصة في اطار ما يتعلق بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، و ذلك نظراً لكونها تنتمي وتتداخل مع بيئات مختلفة منها الداخلية و الدولية بالإضافة إلى اعتبارات معرفية و أخرى منهجية، و منه يمكن القول أننا نواجه مشكل الاجماع و وضع تعريف موحد لمفهوم السياسة الخارجية.

• تعريف السياسة الخارجية:

اختلف الكثير من المفكرين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، و ذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه لها. و يمكن عرض بعض تعريفاتها في ثلاث تصنيفات.

• التصنيف الأول: يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج. من أهم رواد هذا الاتجاه، "محمد السيد سليم" إذ عرف السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني

الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".¹

• يعقب الدكتور احمد النعيمي على هذا التعريف على انه تعريف دقيق، ينطوي على الأبعاد التالية:الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية². هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية . كما يؤخذ على تعريف الدكتور "محمد السيد سليم" عدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية التي قصدها في تعريفه، فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة فقد تكون دول أو منظمات دولية أو أفراد.

• التصنيف الثاني: يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار، من أهم رواد هذا الاتجاه "تشارلز هيرمان" الذي عرف السياسة الخارجية بقوله: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية".³

• كما يعرف "مازن الرمضاني" السياسة الخارجية بأنها: "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار".⁴ "ويؤيدهما في هذا الطرح المفكر "ريتشارد سنايدر" باهتمامه في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي لصانع القرار، فيرى: "أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون

¹ احمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 23

² نفس المرجع، ص 23.

³ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2، 1997، ص 07

⁴ نفس المرجع، ص 37.

باسمها. وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص
تبوؤون المناصب الرسمية في الدولة¹.

انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية وسلوكيات صانع القرار فحصرنا
السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه و في هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة
الخارجية وعملية صنع القرار. فالسياسة الخارجية اشمل من عملية صنع القرار واشمل كذلك
من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار. إلا أن سلوك صانع القرار يمكن أن يساهم في
توجيه السياسة الخارجية. لكن السياسة الخارجية هي نشاط موجه للبيئة الخارجية هي في
هذه الحال تتميز عن سلوك صانع القرار. إذا يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية
العمل في السياسة الخارجية و أن النشاط وتحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية .

• **التصنيف الثالث يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط:** انطلاقا من حصر الاتجاه
السابق للسياسة الخارجية في سلوك صانعي القرار، رأى اتجاه ثالث أن السياسة
الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة وإنما تنصرف
إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول .

• يقدم في هذا الإطار "حامد ربيع" تعريفا للسياسة الخارجية على أنها "جميع صور النشاط
الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط الجماعة كوجود
حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت
الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية²."

• كما عرف " موديلسكي" السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال أن
السياسة الخارجية هي : "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات
الدول الأخرى وإقامة طبعا للبيئة الدولية وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة
: المدخلات والمخرجات³." ويعرفها كذلك "مارسيل ميرل" بأنها "ذلك الجزء من

¹أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص20.

²محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص37.

³ نفس المرجع، ص37

النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل
تطرح ما وراء الحدود¹ "

إن هذه التعريفات طابقت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى. إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم. كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول فقط و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي. بالإضافة إلى ذلك فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط. فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة.

• التعريف الاجرائي: نحاول من خلال ما سبق، وضع تعريف اجرائي للسياسة الخارجية.

السياسة الخارجية تمثل مجموع الأفعال الصادرة من الدولة أو المنظمات الدولية أو الأفراد تجاه البيئة الدولية الخارجية بمختلف مستوياتها وفواعلها الحكومية منها و غير الحكومية، بهدف تحقيق أهدافها ومصالحها الذاتية في ظل بيئة فوضوية.

السياسة الخارجية و المفاهيم الدالة عليها:

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية مفهوما متداخلا مع العديد من المفاهيم الأخرى، و ذلك لاعتبار العلوم السياسية هي علم مترابط و ذلك لكونها فرعا من العلوم الاجتماعية، ما يصعب فصل المفاهيم عن بعضها و على هذا الأساس ارتأينا وضع تعاريف للمفاهيم الدالة على مفهوم السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية: يرى الدكتور أبو عامر أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة، أو بعبارة أكثر بساطة أنها هي التوجهات العامة التي يتم إعدادها عند مجيء حكومة جديدة للسلطة. والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً². فالسياسة

¹ سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، ط3، 2006، ص15.

² علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001، ص3.

الخارجية تصنع داخل الدولة وهي انعكاس لسياستها الداخلية. أما العلاقات الدولية فهي كما عرفها "مارسيل ميرل": "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها ، و هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود_ كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات :الدبلوماسية،المفاوضات ،الحرب...الخ ولكنها تشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية،إيديولوجية،سكانية،رياضية،ثقافية وسياحية.¹

فالساسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية، لأن فواعل العلاقات الدولية اشمل من الدول،فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات. إذا العلاقات الدولية أكثر شمولاً ،فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي .

السياسة الخارجية والسياسة الدولية:يعرف الدكتور "حامد ربيع " السياسة الدولية بأنها"التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".²

رغم وضوح هذا التعريف وإقراره بأن السياسة الدولية هي مجموع التفاعلات الصادرة عن أكثر من دولة والتي يمكن أن يطلق عليها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول.إلا أن هذا التعريف أعطى لهذه التفاعلات صفة التصادم،وهذا ما لا يميز السياسة الدولية دائماً فالسياسة الدولية يمكن أن تتضمن تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول .وأهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية،هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فإن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية³. أما السياسة الدولية هي تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول

¹ سعد حقي توفيق،مرجع سبق ذكره،صص 12،13.

² أحمد النعيمي،مرجع سبق ذكره،صص 28.

بمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى .وهي أشمل من السياسة الخارجية.ومجموع السياسات الدولية تشكل العلاقات الدولية.

تعتبر بذلك السياسة الدولية هي مجموع التفاعلات عبر حدود الدول التي لها محتوى و طابع سياسي محدد،هذه التفاعلات تتولى معالجتها الحكومة أو ممثلوها وتستخدم دولي بدلا من ما بين الدول،وبالتالي فالسياسة الدولية معنية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف وحدات و مكونات المجتمع الدولي بينما السياسة الخارجية تعنى بالأفعال و ردود الأفعال

السياسة الخارجية و الدبلوماسية:قام الباحث الفرنسي ريمون آرون **Ramon Aron** بتعريف الدبلوماسية بأنها: الأداة الأولى في السياسة الخارجية لاسيما في وقت السلم،بالإضافة إلى الدبلوماسية تخضع للسياسة الخارجية و القادة الدبلوماسيين و العسكريين ليسوا إلا عمالا لقادة السياسة الخارجية لحساب تحقيق المصلحة الوطنية.¹تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية،فالسياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى،أو المنهج الذي تسيير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية. و يعرف الكاتب الروسي "تونكين" الدبلوماسية بأنها" النشاط (بما في ذلك مضمون، وإجراءات وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة،العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية)الذي يمارسه رؤساء الدول،والحكومات،وإدارة الشؤون الخارجية،والوفود والبعثات الخاصة، و الممثلات الدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلمية أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة . "إضافة إلى ذلك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية.أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلمية أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية.

-السياسة الداخلية:

هي مجموعة من المبادئ (الاقتصادية و الاصلاحية و الخدماتية)يتم تنفيذها في داخل الدولة تحت اطار قانون داخلي يخص الدولة نفسها ويخدم المواطنين والمقيمين فيها ولا يحق لاي دولة التدخل

¹ فتيحة التبروي و محمد نصر مهنا،أصول العلاقات السياسية الدولية،الاسكندرية:منشأة المعارف،ط1985،ص1،ص466،465.

في شؤون دولة اخرى، و يظهر التداخل بين السياستين في أن وضع أهداف ومعالم السياسة الخارجية لا يخرج عن دراسة فاحصة و معمقة للإمكانيات و الأوضاع الداخلية¹، أي تكييف الأهداف مع الوسائل المتوفرة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف و الأبعاد و كذا الأدوات التي تستعملها السياسة الخارجية و التي تميزها عن غيرها من الظواهر السياسية، باعتبارها ظاهرة مهمة و قديمة، و هذا ما يزيد من الأهمية التي تكتسبها هذه الأخيرة على المستويين النظري و كذا التطبيقي. هناك معايير عدة لتصنيف الأهداف في السياسة الخارجية:

أ/ فئة الأهداف المحورية:

و هي مجموع الأهداف التي تعد بالغة الأهمية بالنسبة للدولة، بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية و حماية الحدود و الأمن القومي للدولة، و لهذه الأهداف أهمية قصوى و بالتالي توظف لها كافة الامكانيات و الوسائل للحفاظ عليها. وبالتالي فالأهداف المحورية هي مجموع الأهداف التي يساوي تحقيقها و حمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته

ب/ فئة الأهداف الثانوية (المصالح):

و هي المصالح التي تنتمي مباشرة إلى الفئة الأولى، و لكنها تساهم فيها، كحماية المواطنين اللذين يعيشون خارج بلدهم.²

ج/ فئة المصالح أو الأهداف الدائمة:

و هي تلك المصالح الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة من الزمن، و قد تتغير هذه المصالح مع الوقت و لكن بشكل بطيء.³

¹ Chris Brown , **Undrestanding International Relations** , London: palgrave publishers, 2001, p75.

² فتيحة التبراوي و محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ نفس المرجع، ص 52.

د/فئة المصالح أو الأهداف المتغيرة:

و هي المصالح التي قد تعتبر الدول انها مصالحها في فترة زمنية معينة،و التي قد تشمل مثلا آراء المسؤولين أو قطاعات واسعة من الرأي العام أو قوى ضغط معينة نافذة تجاه التعامل مع موقف أوهدف معين،و التي قد تتغير مع تغير دور و موقع هذه الأطراف فيما يخص القرار أو تنتهي بانتهاء الحدث أو القضية المعنية.¹

العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية:

تكتسب العوامل الفنية و التنفيذية أهمية قصوى في نشاط السياسة الخارجية،و التي تتمثل أساسا في

أ/-استعراض أساسيات الموقف الوطني التي يجب أن تستند إليها السياسية الخارجية.

ب/-نظرة إلى الفاعلين في عملية صنع السياسة الخارجية.

ج/-دور وسائل الإعلام،بصفتها فاعلا و منشئا لمسرح السياسة الخارجية.

د/-الرأي العام باعتباره عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية.

ه/-نطاق العمل المستقل ذاتيا الذي تقوم به الحكومات،على الرغم من القيود على حريتها

و/-العلاقة بين السياسة و الإستراتيجية.²

ركائز السياسة الخارجية:

تقوم السياسة الخارجية لأي دولة على مجموعة من الركائز،التي هي بمثابة الاطار الفلسفي من الناحية النظرية التي يحكمها في تعاملها الخارجي،و المحك الذي تقيم على وقفه المواقف الخارجية،وهذه الركائز هي : (رغم اختلاف في بعض الركائز بين مختلف الدول)

✓ رفض أية محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.

¹ نفس المرجع،ص52

² مارش بيتر، صنع السياسة الخارجية و المهارات الدبلوماسية، ترجمة المركز الثقافي للتعريب و الترجمة،الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009، ط1، ص168.

³ فتحية النبروي.محمد نصر منها، أصول العلاقات السياسية الدولية،الإسكندرية:منشأة المعارف،ط1، 1958،ص421

- ✓ الاحترام المتبادل في العلاقات فيما بين الدول.
- ✓ العمل من أجل السلام و العدل الدوليين، و رفض أية تصرفات أو ممارسات تهدد السلام العالمي.
- ✓ الالتزام الكامل بالمواثيق و المعاهدات و الاتفاقات و الأعراف الدولية.¹
- ✓ اللجوء إلى الحوار و التفاوض في حل المشاكل بدلا من استخدام القوة العسكرية
- ✓ حماية حقوق الإنسان و رعاية مصالح الشعوب الأخرى بما يضمن العدالة الدولية.
- ✓ الإلتزام بالشرعية الدولية، و دعم قرارات الأمم المتحدة لإقرار السلم و العدل و الاستقرار في العالم.²

✓ توجهات السياسة الخارجية :

تتبع الدولة توجهها معيناً في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية قد تطول أو تقصر، وذلك حسب تلاؤم مصالحها الوطنية مع ذلك التوجه وفقاً للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها. كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى أهميته بالنسبة للدول الأخرى وأهمية الدولة في حد ذاتها ومدى فعاليتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي .

✓ 1- التوجه الإقليمي-العالمي:

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقاً لمجالها الجغرافي. فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها.³

وهذا التوجه تصاحبه صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها، وهو دور الزعيم الإقليمي، بحيث تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة تستثمر الدولة هذه الإمكانيات

¹ عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث، الجزائر، المحمدية: قرطبة للنشر والتوزيع، ط 1، 2007، ص 93.

² نفس المرجع، ص 94.

³ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 37.

للقيام بدور نشط على الصعيد الإقليمي¹. يقابل التوجه الإقليمي، التوجه العالمي، بحيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها، فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم، كما أنها تشمل أقاليم العالم. يصاحب هذا التوجه (العالمي) صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدول في سياستها الخارجية وهو دور زعيم تيار أو اتجاه دولي عام. حيث أن لهذه الدول دورا قياديا خاصة على الصعيد الدولي وعادة ما يعكس ذلك وجود عقيدة معينة لدى الدولة وإمكانات كبيرة تسمح لها بتحقيق هذا الدور.

✓ 2- توجه إقرار أو تغيير العلاقات الدولية الراهنة:

يتميز هذا التصنيف بين توجه سياسة خارجية يسعى لإقرار النمط الراهن للعلاقات الدولية وبين توجه سياسة خارجية يسعى إلى تغيير النمط الراهن للعلاقات الدولية إلى نمط مثالي متصور. وتوجه الإقرار أو التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا². ونتيجة لتأثير هذا التوجه (الإقرار/التغيير) تتغير بعض معطيات الواقع الدولي، كنمط التحالفات الدولية، وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي، وعلاقات القوى الدولية من أهم السياسات التي تساهم في تحقيق إقرار الوضع القائم إلى حد ما، سياساتي الحياد وعدم الانحياز. وهاتين السياستين اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة. وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط، حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند الجميع، وبالتالي تستطيع أن توظف ذلك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين. أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية هي سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية. بحيث كل حلف يسعى إلى احتواء أكبر عدد من الدول لتأييده للسيطرة على المواقع الحيوية، وبالتالي يمنع الحلف الضد من تقوية دفاعاته، مما يسهل السيطرة عليه وإلغائه.

¹ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 173

² جيلين بالمر، كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام علي النوير، الرياض: النشر العلمي والمطابع

جامعة الملك سعود، 2011، ص 20

✓ 3-التوجه التدخلي واللا تدخلي:

إذا كان التوجهين السابقين صنفا وفقا لأهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية، فإن هذا التوجه يصنف السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها. بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى. يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها¹. وهذا التوجه تعتمد في غالب الأحيان الدول الكبرى والدول الإقليمية، والتي تبحث دوما عن النفوذ وتسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها.

أما التوجه اللاتدخلي، فإنه قد يحاول أيضا التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية. وهذا التوجه تنتهجه في غالب الأحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة، حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل، وهذه الدول تعتمد على الاتفاقيات الرسمية.

إن الحديث عن هذه التوجهات الثلاثة للسياسة الخارجية كل على حدا، لا يعني أن انتهاج الدولة لأحدها يمنعها من انتهاج الآخر، فمن الممكن تصور تداخل الأنماط الثلاثة لتوجهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية في توجه عالمي قوامه إقرار الوضع الراهن بشكل تدخلي.

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية.

قبل التطرق لتفسير السياسة الخارجية من قبل نظريات السياسة الخارجية، نبدأ بذلك بالتطرق لنظريات العلاقات الدولية، و تفسيرها للسياسة الخارجية، بحيث تعتبر المقاربة الواقعية بشقيها التقليدية و الجديدة و كذلك الليبرالية التقليدية و الجديدة من أهم المقاربات التفسيرية في الدراسات الأمنية .

¹ جيلين بالمر، كليفتون مورجان، مرجع سبق ذكره، ص2

1- المقاربة الواقعية لتفسير السياسة الخارجية:

تتصف المقاربة الواقعية عادة على أنها التصور المسيطر على كل من الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية وعلى تصورات صانعي السياسة، لنقل على الأقل في فترة ما، فقد اعتبرت النظرية السائدة في حقل العلاقات الدولية لقدرتها على تفسير حالة الحرب التي مثلت الظرف الدولي للحياة الدولية خاصة لفترة ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، تاريخياً تم النظر للواقعية على أنها الطريقة التي يتم وفقها النظر للعلاقات الدولية كعلاقات القوة، ويمكن تصنيف الواقعية حسب "مايكل دويل Michael W. Doyle" لاتجاهات الرواد الأوائل للواقعية وهي أربعة: الواقعية المركبة أو المعقدة **Complexe** لـ "ثيوسيديس"، و الواقعية الأصولية **Fondamentaliste** لـ "ميكيافلي"، و الواقعية البنيوية أو الهيكلية **Structuraliste** لـ "هوبز"، و الواقعية الدستورية **Constitutionaliste** لـ "روسو"¹، وبغض النظر عن الاتفاق مع "دويل" فإن الأسماء السابقة يمكن اعتبارها بمثابة الآباء المؤسسة لما يمكن أن نسميه جذور رؤية النموذج المعرفي الواقعي لعالم السياسة الدولية و الخلفية الفكرية لأهم العناصر المفاهيمية التي أسست بدورها الافتراضات النظرية، لأنها تركز في مجلها على علاقات القوة والصراع في العلاقات الدولية، هذه القوة حسب "ميكيافلي" أساساً لاستقرار الحكم الإمارة وضرورة فصل الممارسة السياسية عن الاعتبارات الدينية و الأخلاقية أو كما يطلق عليها "ضرورة التمييز بين أخلاق الفرد و أخلاق الدولة، هذه الأخيرة التي ينبغي أن تخضع سلوكها لمقياس أساسي وهو "منطق الدولة" أو "منطق المصلحة العليا للدولة **Raison D'Etat**"².

هناك عدد كبير من المفكرين الواقعيين قدموا شرحاً للسياسة الخارجية انطلاقاً من نظرية كينث والتز **Kenneth Waltz** و من بينهم جيمس فيرون **James Fearon** عندما يقول: "النظرية X فإننا نعني النظرية التي تشرح الوجود، الأحداث و التنوع ضمن X إذا كان X يمثل السياسة الخارجية لدولة ما، فإن السؤال يتحول ليصبح من الذي يفسر وجود، حدوث أو تنوع في السياسة الخارجية."

¹ أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 171.

² صالح الزباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، العدد 05، 2009، ص 287.

و منه فيقصد هنا الجهود العملية التي تبذلها دولة معينة لتحقيق مصالحها.¹ فالواقعية البنوية تفحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي، هذا النسق هو عالم فوضوي يضمن العداء و التهديد بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك الشرعية و استعمال العنف المادي فيه، بما يدفع الدول إلى الاعتماد على ذاتها للبقاء. و منه فالواقعية كمقرب للسياسة الخارجية تفترض أن الدول تتفاعل في نسق فوضوي وبذلك فهي تتتهج سياسات خارجية قوامها الاعتماد على الذات.² اعتبارا من كون الدول فواعل موحدة و أساسية في العلاقات الدولية، فهي تضع قراراتها في علبه سوداء Black Box و بطريقة عقلانية نقيم من خلالها كل المعلومات المثيرة حول الأحداث الدولية قبل اختيار البديل الأمثل، و نظرا لاعتبار الواقعية الدولة هي أهم فاعل فأنصار هذه النظرية يعتبرون الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يجب أن يؤثر في صناعة السياسة الخارجية³ القوة أهم عنصر تقوم عليه الدول، فهي تعتبرها أيضا وسيلة ضرورية و هدف اساسي لوصول الفاعل لتحقيق أمنه وبقائه⁴، أي أن السياسة الخارجية للدول من نظر الواقعية تعتمد على القوة* في اعتبارها وسيلة أساسية في نجاح أو فشل سياسات الدول الخارجية، كما تدعو إلى فهم الوقائع واستخلاص الحقائق عبر إعمال العقل والفكر لا العاطفة وتستند في فهمها للسياسة الخارجية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة، وتتعامل هذه المدرسة مع السياسة الخارجية على أنها مجال قائم بذاته وجانب منفصل تماما عن الجوانب الأخرى كالاقتصاد أو الأخلاقيات أو الديانات.

¹ سمعان بطرس فرح الله، العلاقات السياسية في القرن العشرين، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، الجزء الأول، ط1، 1980، ص67.

² Stephen G. Brooks, **Dueling Realisms :Realism in International Relations**, International Organization, Vol 51, 1997, p446.

³ عبد الصادق علي، روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية، أبو ظبي: شركة بن دسمال للطبع، 2003، ص32.

⁴ سهيل فرح، الجيوبولتيك الروسي: ملامح القوة والضعف في: شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 112، خريف 2003، ص30.

* القوة في المدرسة الواقعية تعد من بين أهم المبادئ، و ذلك لكون الواقعية تنظر للقوة على أنها الوسيلة الوحيدة القادرة على تحقيق الأهداف التي يتمثل أسماها في الحفاظ على البقاء و بالتالي فكما امتلكت الدولة قوة أكبر (بكل أنواعها و أبعادها) كلما أثر هذا على نجاعة السياسة الخارجية للدولة.

الجدول رقم 01: المقاربة الواقعية وتفسيرها للسياسة الخارجية.

أهداف الفاعل	نموذج صناعة القرار	منطق سلوك الفاعل في السياسة الخارجية	الفاعل في السياسة الخارجية
-البقاء باعتباره الهدف الأسمى للسياسة الخارجية للدولة. -الأمن. -النفوذ. -التوسع.	-نموذج الفاعل العقلاني. -عقلانية الدولة.	-تقسيم البدائل وفق قاعدة تعظيم المكاسب و تقليل الخسائر -أفضلية المكاسب النسبية على المكاسب المطلقة.	الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية.

المصدر: من إعداد الباحثة لسنة 2017 .

2-النظرية الليبرالية:

تنطلق المقاربة الليبرالية من فرضيات تشجع على تطوير المؤسسات و العلاقات الاقتصادية و السياسية من أجل تعزيز السلم والتعاون بين الأمم، من خلال العمل الجماعي وأن التعاون الدولي من أجل الاستفادة المتبادلة هو مرغوب وممكن في الوقت نفسه، وهناك دور للفاعلين الآخرين من غير الدول، والدولة ليست متحدة، بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشياً مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية، فضلاً عن تركيز الليبرالية الجديدة على السلام الديمقراطي، والمكاسب المطلقة في مقابل المكاسب النسبية،¹ وذلك بمحاولة الدول لتشكيل أنظمة دولية فعالة للحصول على مكاسب مشتركة وتكون وسيلة فعالة للتعاون الدولي، فالدول حسبهم ليست منظور الوحيد من خلالها لعرض العلاقات الدولية، ولا سيما في عصر العولمة الحالي الذي من الواضح أنه لا يوجد احد يمكن أن الدولة ويأمل أن يكون الوكيل الوحيد للعمل الجماعي في حل المشاكل العالمية². و منه المقرب الليبرالي يتبنى الرؤية التي تقول بأنه لا يمكن فهم السياسة الخارجية بشكل أفضل إلا من

¹ أنور محمد فراج، مرجع سابق، ص404.

² Paul R. Vioth and I. Mark V Kauppi , **International Relation World Politics**, the United States of America : Pearson Education, 2013, p08.

خلال فهم الوضع الداخلي، و منه فالسياسة الخارجية هي نتاج للشروط و الظروف الداخلية التي تعتبر من بين أهم العناصر المؤثرة في صنع السياسة الخارجية.¹

تعد ظاهرة الإعتماد المتبادل من الخصائص التي يتميز بها النظام الدولي، فمن الملاحظ مثلاً أنه بدأ تبلور اتجاه يتجاوز الدول ويعمل على بناء تكتلات اقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى نجد عدم قدرة الدول الوطنية على معالجة العديد من القضايا بشكل منفرد مما أستوجب دخولها في اعتماد متبادل مع غيرها من الدول، هذا الموقف ينبع من حقيقة أن مصالح الدول مرتبطة بعضها البعض لأن التعاون الاقتصادي ما بين الدول، سيؤدي إلى استبعاد الحرب، التي تهدد حالة الرفاه لكل الأطراف الداخلين في عملية الاعتماد المتبادل.

برزت هذه النظرية مع روبرت كيوهان Robert Keohane الذي أطلق عليها نظرية الاعتماد المتبادل المركب، و قد أخذ هذا المدلول شكل أداة تحليلية و مضمونا مفاهيميا بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية، لهذا طور كل من كيوهان Keohan و جوزيف ناي Nye فقد شكلت المقاربة الليبرالية التحدي الأساس للواقعية، التي ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يغني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض خلافا لما قدمه الطرح الواقعي، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين و أن المؤسسات تمكن من تحقيق التعاون بدلا من الصراع في ظل فوضوية النظام الدولي، و هذا ما ساهم في تطور النقاشات² حول اتجاهات السياسة الخارجية المعتمدة من طرف الدول.

3- المقاربات النقدية لتفسير السياسة الخارجية:

تتطلق النقدية من افتراضات فرانكفورت للبحوث الاجتماعية و التي بدورها تطورت من مجموعة الأطر الفلسفية على رأسها الفلسفة الماركسية وعلى رأسها "قايل و هوركهايمر" وكان الهدف وراء إنشاء المدرسة هو معرفة وفهم الحياة الاجتماعية في مجملها من القاعدة الاقتصادية إلى البنية

¹ لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، 1989، ص 317.

² Sean M. Lynn-Janes, *International Security Studies After The Cold War An Agenda For The Future*, Harvard University : the Center for Science and International Affairs, December 1991, pp 11-99.

الفوقية¹، وبالعودة إلى المدرسة النقدية كمقاربة جديدة لدراسة العلاقات الدولية بدأت معالمها مع 1976 عندما كتب "روبرت كوكس Robert Cox كتابه : On the About the futur of the world order thinking الذي أظهر خلاله الخاصية النقدية لإسهامات المقاربة الوضعية في العلاقات الدولية، وفي 1981 أصدر كتابه Social Forces, State ,Word Order bey and International Relation أكد من خلاله "كوكس" أن النظرية هو دوما لشخص ما ولههدف معين، وبالتالي كان الهدف نقد الظواهر محل الدراسة وغايتها بالأساس ليس إيجاد جواب للسؤال لماذا؟ ولكن السؤال هو "كيف حدثت الأشياء"² كما يعتبر كتابه Power and world Order مرجعا مهما للمقاربة النقدية.

-المقاربة البنائية:

يعتبر نيكولاس انوف أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989.³ الفوضى عند البنائية هي نتاج ما تصنعه الدول، و على هذا الأساس يبرز لنا أن النظرية البنائية تختلف في تحليلاتها عن الواقعية و الليبرالية و يشمل هذا الاختلاف أيضا الإختلاف في تفسير البنائية للسياسة الخارجية. و منه فقد جاءت البنائية لتضيف فواعل أخرى دون التخلي عن الدولة التي لا تزال لاعبا أساسيا.⁴ فالنظرية البنائية ترفض منطق كون البنية المادية هي المسؤولة عن تحديد خيارات السياسة الخارجية، و بدلا من ذلك فهي تركز على البنية المعيارية* . أي أن التوقعات القيمية المشتركة حول السلوك الملائم، و ذلك لكون مصادر هذه المعايير تأتي من البيئتين المحلية(الداخلية) و الدولية. و لما كانت البنائية تدرك الفاعل كرجل اجتماعي فإنها تفوض له أن يتخذ قراراته وفق منطق الملائمة، فهو لا يختار بديلا ما حتى يقيم نتائجها بما يلائم دوره الاجتماعي أي

¹ قيل سليلر، مدرسة فرانكفورت نشاتها و مغزاها وجهة نظر ماركسية، ترجمة: خليل كلفت، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2004، ص21

² Jean jacque Roche, **Theories des relations internationales**, Paris : Montchrestien, 4 Edition, p 189.

³ Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, Cambridge: Cambridge university Press, 1999, p1.

⁴ السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الاستراتيجية، بيروت:الدار العربية للعلوم، ط1، 2004، ص18 .

* المعايير : التفسير البنائي يتحول من متغير عقلائي مادي (القائم على أساس القوة بالدرجة الأولى) إلى متغير اجتماعي هو المعايير والقيم، على اعتبار أنها المحرك الأساسي للبيئة الداخلية و الخارجية ما يؤثر بذلك على السياسة الخارجية للدول.

هويته. و بالنتيجة تصل البنائية إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية للفاعل بأنها أساسا معيارية يسعى من خلالها الفاعل إلى الحفاظ على دوره الاجتماعي أي أنها سياسة الثبات على الهوية.

تعامل النظرية البنائية السياسة الخارجية للدول على اعتبار أن الدول فاعل اجتماعي، و تنتظر للنسق السياسي الداخلي و الخارجي الذي تتفاعل ضمنه على أنه بناء اجتماعي أساسي، و وفقا لذلك فهي تدرك كلا من الفاعل و البيئة على أنها جوهريا بناءات اجتماعية تذاثانية، و المعايير هي التي تشكل هوية الفاعل و خياراته. و عموما فإن النظرية البنائية في تفسيرها للسياسة الخارجية لا تزعم اختزال مصلحة الدولة في الهوية بل تقر أن هذه المصلحة هي محل قيود داخلية و خارجية، و كذا فرص داخلية و خارجية، و لكنها تؤكد أن تأثير الهوية يكون من خلال الطريقة التي يتموقع و يحدد بها صناع القرار أنفسهم من خلال استغلال الفرص و التعامل مع القيود .

و منه فالسياسة الخارجية تسهم في حماية الهوية وذلك من خلال استعمال الخطابات لإظهار خطر التهديدات.¹

-المقاربات الراديكالية والماركسية:

انحصرت المرجعية الفكرية في دور الفرد كجوهر أساسي في التحليل، وهي بذلك تعتبر المنظومة الفكرية التي تركز على كون الفرد مستوى اساسي للتحليل، أما الدولة فدورها ينحصر في إبقاء الاستقرار و حماية ملكيات الفرد، تعتبر هذه النظريات كل من السياسة الداخلية و السياسة الخارجية امتداد لبعضهما البعض،

تعتبر هذه المصطلحات عبارات عامة تغطي مجموعة من العلاقات الدولية ذات التوجه اليساري ابتداء من الماركسية التقليدية إلى النظرية النسوية أو البنوية، وتتشترك جميعها في اعتقاد واحد وهو أن النظام العالمي عبارة عن طبقات يتراكب بعضها فوق البعض الآخر وتهيمن الطبقة الأكثر سلطة وقوة على تلك الطبقات الأخرى التي تليها في التركيب الطبقي وتهدف تلك الهيمنة إلى خدمة مصالح الطبقات الأقوى. و بذلك تهيمن الطبقة الأكثر سلطة وقوة فيها على صناعة السياسة الخارجية .

¹Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales , **Revue Etudes internationales**, volume 35, mars 2004, pp.17-21.

بعد التطرق لنظريات العلاقات الدولية المفسرة للسياسة الخارجية، سنتطرق إلى نظريات اتخاذ القرار التي تتمثل في:

نماذج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية :

تركز هذه النماذج في البحث عن الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية مع المؤثرات التي تأتيها وتتعرض عليها من النظام الدولي و كذلك البحث في الكيفية التي يعبر فيها هذا التفاعل مع الواقع الدولي عن نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة.¹

و يقصد باتخاذ القرارات التوصل إلى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل في زمن محدد، و لهذه عدة أبعاد و هي:

✓ أن اتخاذ القرار هو عملية جماعية متكاملة و كنتيجة لمجموعة من المشاورات تتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية.

✓ أن صانعو القرار يقومون بتجميع الحقائق المرتبطة لموضوع القرار مع تحليلها، مناقشتها و تقييمها و ربط عناصرها في اطار صورة محددة و معبرة عن رؤية جهاز اتخاذ القرار للموقف الذي يتعامل معه.

✓ الاستقرار على البديل يأتي بعد دراسة مختلف الاحتمالات المترتبة عن تنفيذ ذلك القرار.²

تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية صعبة و معقدة نظرا لتعاملها مع العديد من المتغيرات المترابطة والمتداخلة فيما بينها و هي:

1/ البيئة الداخلية:

¹اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط1، 1982، ص143.

²نفس المرجع، ص143.

و تتكون من الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للدولة و كذا طبيعة النظام السياسي السائد و جماعات المصالح.

ب/ البيئة الخارجية:

بكل أبعادها و حقائقها التي تتحدد معالمها في نطاق الاتجاهات و التصورات الخاصة بجهاز وضع قرارات السياسة الخارجية و التي تتأثر بالقيم و المعتقدات و الآراء المسبقة.

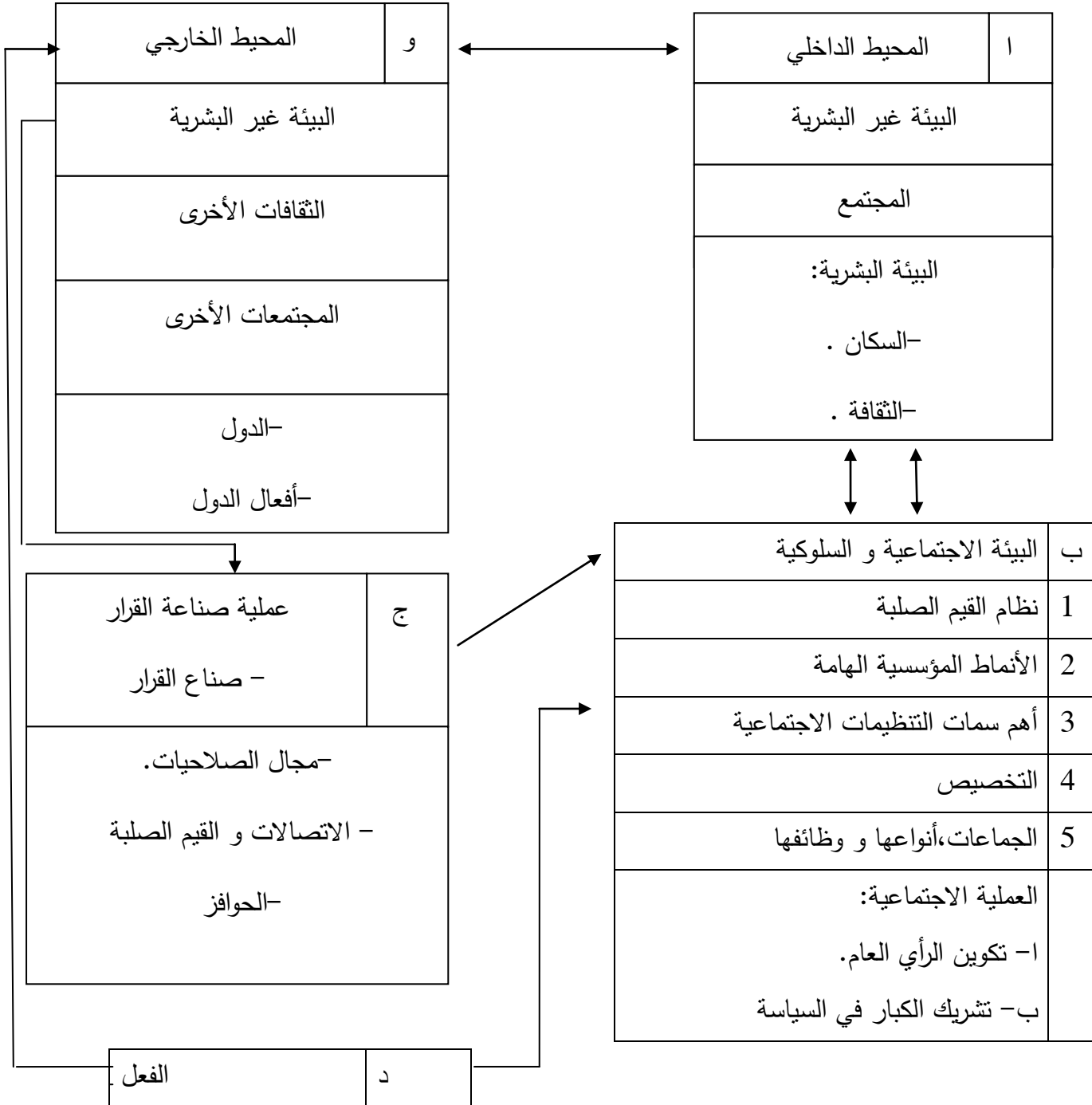
ج/ البيئة السيكولوجية:

و هي البيئة التي تتحدد معالمها في نطاق الاتجاهات و التصورات الخاصة بجهاز وضع قرارات السياسة الخارجية و التي تتأثر بالقيم و المعتقدات و الآراء المسبقة.

د/ البيئة الحركية

:تتمثل في البيئة الفعلية التي تنفذ فيها القرارات

الشكل رقم 01: نموذج ريتشارد سنايدر: الإطار النظري لصناعة و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.



المصدر: زهير بوعمامة، تصوير أبو عبد الرحمن الكردي، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية (بعد نهاية الحرب الباردة)، ط1، لبنان، بيروت: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، 2011، ص62.

يفسر ريتشارد سنايدر السياسة الخارجية من خلال اربعة متغيرات و هي :

1/المحيط الداخلي:

و يربطه بالمجتمع والعادات و التقاليد التي تحكم المجتمعات ،و ذلك نظرا لتأثير كل هذه المتغيرات على صنع السياسة الخارجية للدول.

2/المحيط الخارجي:

و التي حددها في ثقافات المجتمعات الخارجية،و كذا أفعال الدول الأخرى وبالتالي فكل المحيط الخارجي له التأثير الواضح و الكبير في عملية صناعة السياسة الخارجية.

3/البيئة الاجتماعية و السلوكية:

و التي تتمثل في الرأي العام و كذا التنظيمات الاجتماعية المتواجدة داخل الدولة و التي تفرض على صناع السياسة الخارجية تبني أو رفض لأفكار وسياسات مختلفة .

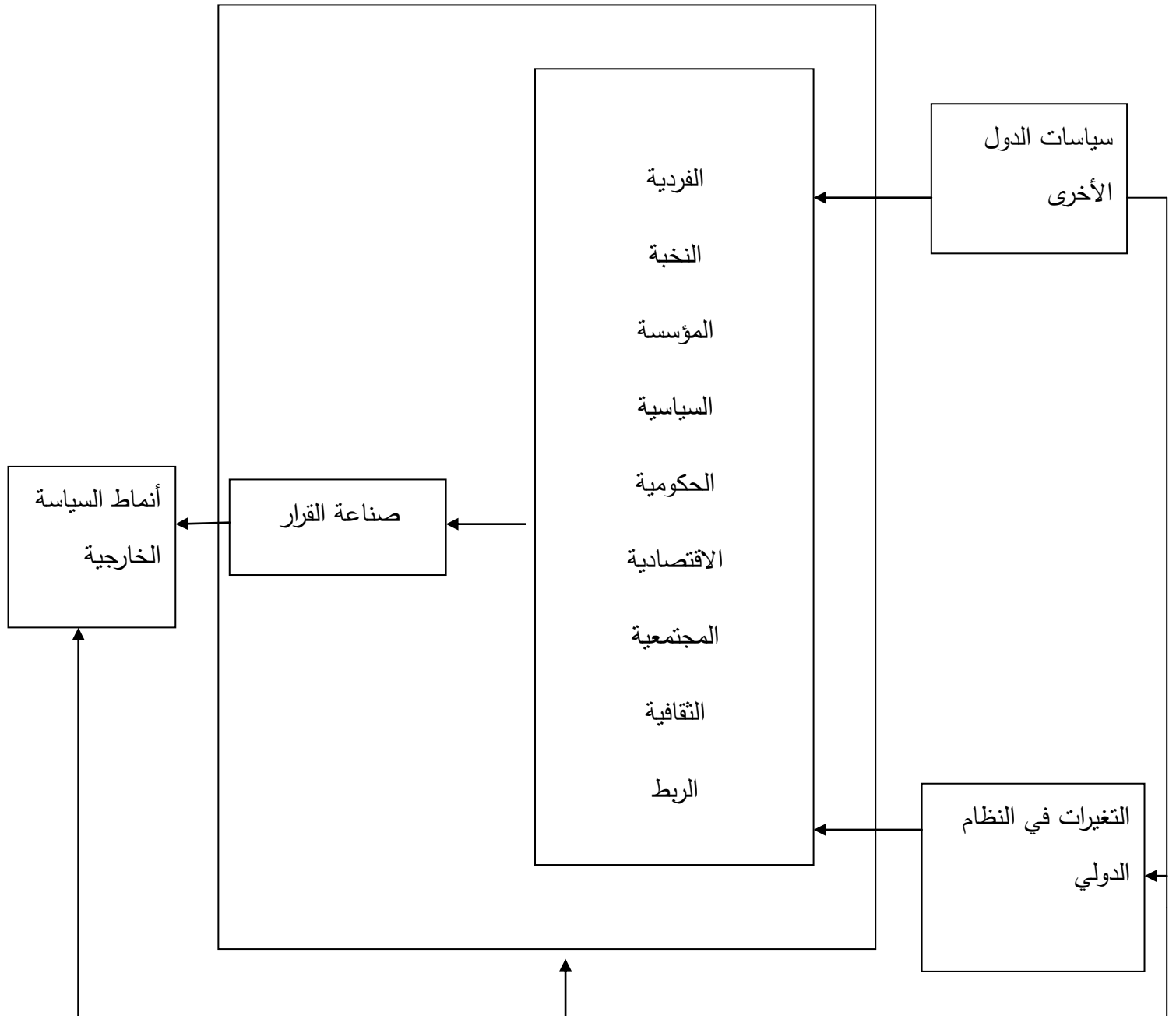
4/عملية صناعة القرار و صنع القرار:

و التي تتمثل في ما يعرف بالحوافز و الحواجز التي تتلقها الدول من البيئة الدولية و التي تسمح لها بالتعامل مع قضية معينة من عدمه.

5/الفعل:

الذي يتمثل في الفعل الذي تقوم به الدولة في اطار سلوكياتها الخارجية تجاه دول أو قضايا خارجية. و منه فصناعة السياسة الخارجية وفق سنايدر لا تكون إلا بتواجد كل المتغيرات السابقة و التي يعتبرها أساسا لصنع سياسة خارجية موحدة و ناجحة لأي دولة،بحث أن اهتمام الدولة بكل المتغيرات السابقة الذكر يضمن لها صناعة سياسة خارجية تتماشى و مبادئها و كذا و نظامها الاجتماعي السائد مع ايلاء الاهتمام بالحوافز و الحواجز الدولية.

الشكل رقم 02: نموذج باتريك ماكفون و هوارد شابيرو في تحديد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية .



المصدر: زهير بوعمامة، تصوير أبو عبيد الرحمن الكردي، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية (بعد نهاية الحرب الباردة)، ط1، لبنان، بيروت: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص 63.

يعبر هذا النموذج عن صناعة السياسة الخارجية من خلال التغذية الاسترجاعية و التي يعتبرها الباحثان عملية تقوم بين العديد من الفواعل و المتغيرات و التي حددها النموذج في الفواعل التالية وهي:

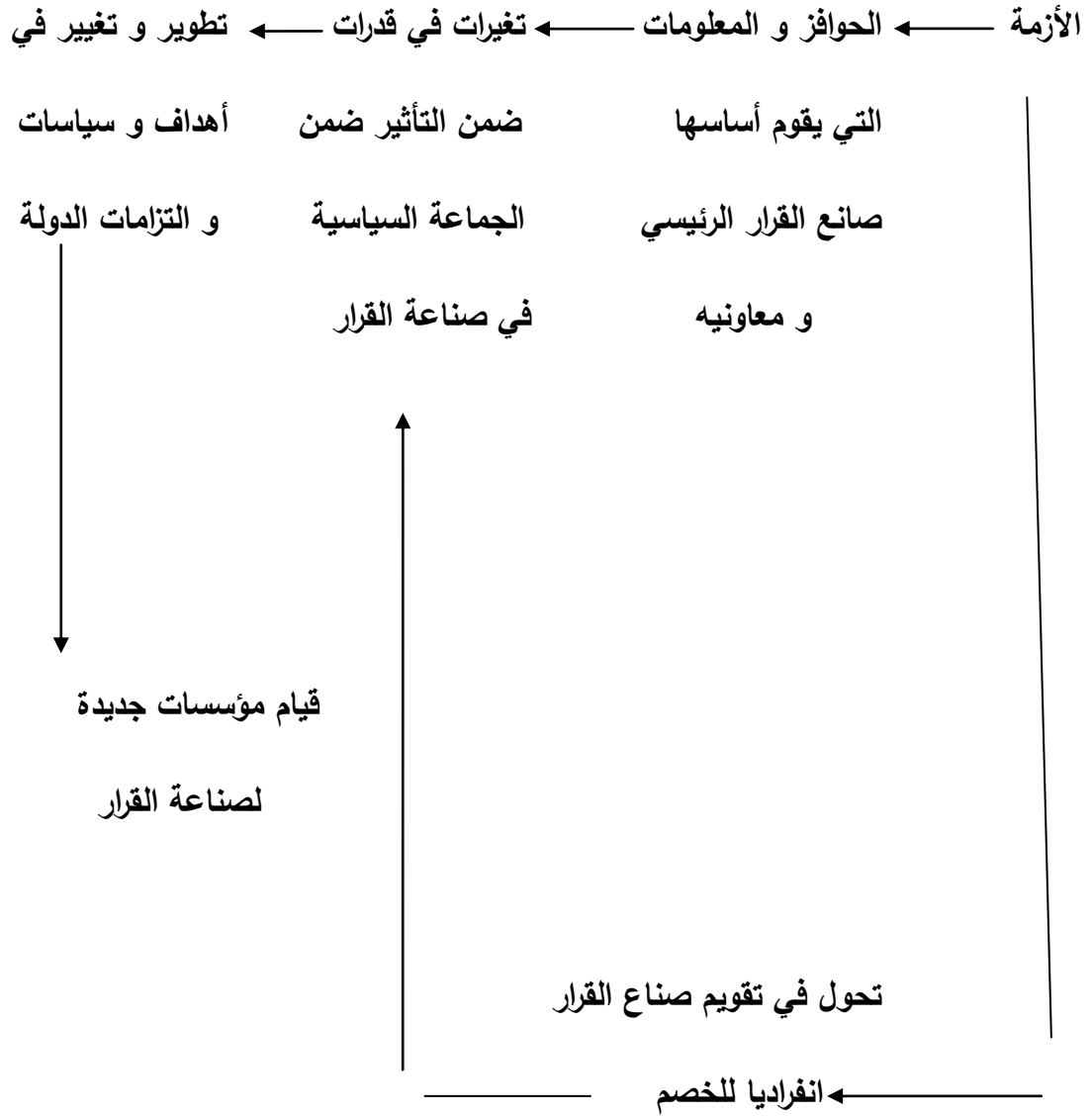
✓ الفرد، الثقافة، العادات و التقاليد السائدة داخل المجتمع، الظروف الاقتصادية للدولة، الظروف المجتمعية، و ذلك لاعتبارها عناصر أساسية و جوهرية تساهم في عملية صناعة القرار على المستويين الداخلي و الخارجي.

✓ أما على المستوى الخارجي فقد ذكر عنصرين متمثلين في التغيرات التي يشهدها النظام الدولي و التي تعتبر تغيرات مستمرة و دائمة و كذا سياسات الدول الأخرى خاصة سياسات الدول الكبرى التي تعتبر المهيمنة على النظام الدولي .

✓ كل العناصر السابقة تعتبر مساهمة في تبيان أنماط السياسة الخارجية للدول.

■ و منه فان السياسة الخارجية للدول وفق نموذج باتريك ماكفون و هوارد شاببيرو في تحديد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية يركز عملية الارجاع التي يعتبرها النموذج العملية الأساسية التي تعبر عن عملية صناعة السياسة الخارجية .

الشكل رقم 03: نموذج جون أونيلي لكيفية تأثير الأزمات على نظام صناعة القرار.



المصدر: ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985،

ص185.

يبين النموذج الموضح سابقا أن صناعة القرار في السياسة الخارجية لا تدرس فقط في حالة السلم والرفاه الاقتصادي إنما تدرس في حالات أخرى ركز فيها بذلك على حالة الأزمة .

حيث يبين هذا الشكل قوة و دور الحوافز و المعلومات أثناء الأزمات في تحويل نظرة صانع القرار حول بيئته المحلية و الدولية ، و التي تفرض على صناع القرار القيام بتغييرات في صناعة السياسة الخارجية و كذا صناعة القرار .

إذن فالقرار هو مؤشر عن ديناميكية الوجود السياسي و هو مؤشر على قدرة النظام على التكيف مع البيئة المحيطة به، وهو أداة من أدوات تحقيق التوازن إزاء المتغيرات المتجددة التي تفرض نوعا من التوتر بين القوى السياسية و القرار يهدف إلى انحاء حالة من الصراع أو التأزم أو التوتر، و يمكن تقسيم القرار إلى أنواع هي:¹

✓ 1-قرار التأجيل:يتضمن مواجهة التهرب من حسم الموقف.

✓ 2-القرار القاطع:يعني التصفية النهائية للأزمة و في الأمد القصير.

✓ 3-القرار التوفيقى:قرار غير حاسم و لا يصفى الأزمة.

يمكن القول بأن هناك منظورين لفهم السياسة الخارجية،المنظور الأول يمكن تسميته بالمنظور التقليدي،و هو أدق منظور يركز على دراسة الدولة في اعتبارها أهم فاعل و بالأحرى نقول الفاعل الأوحد في السياسة الخارجية،و قد سيطر هذا الإتجاه على السياسة الخارجية و أدبياتها حتى منتصف الخمسينيات(50)،و يختلف كل اتجاه عن الآخر في فهم و تفسير السياسة الخارجية في عدة أبعاد أهمها:

- إمكانية الدراسة العلمية للسياسة الخارجية.

- وحدة التحليل للسياسة الخارجية.

- مناهج التحليل في السياسة الخارجية.

¹ حمدوش رياض،تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر2001،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة قسنطينة 03 ،2012،2011،ص26.

-أولا المنظور التقليدي:

اعتبر هذا المذهب أن السياسة الخارجية هي برامج عمل تتخذها القيادات السياسية ازاء العالم الخارجي،و لا يمكن للعلم تحليل تلك البرامج ،و بذلك استبعد هذا المنظور امكانية التوصل إلى نظرية السياسة الخارجية.¹

الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل في السياسة الخارجية:

باعتبارها الوحدة و الفاعل الأساسي،وكذا باعتبارها تمتلك عناصر القوة الشاملة وأدوات القهر السياسي،كذلك يمكن للدولة أن تضطلع بدور نشط في العلاقات الدولية فضلا عن كونها المسئول عن صياغة و بناء السياسة الخارجية ،أما ماعداها من وحدات كاللتنظيمات الدولية غير الحكومية لا يمكن أن تكون لها سياسة خارجية.

اختلاف السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية:

حيث يرفض أنصار المنظور التقليدي اجراء أي قياس بين السياستين الخارجية والداخلية،فالسياسة الداخلية تحدث داخل اطار تحكمه سيادة الدولة،بينما السياسة الخارجية تتم في ظل نظام فوضوي.

الأمن هو جوهر التحليل في السياسة الخارجية للدولة:

و ذلك على اعتبار أن كل دولة تركز على البقاء باعتباره الهدف الأسمى لأي دولة،و تقليديا القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن و المحافظة على البقاء،و على هذا الأساس الأمن العسكري هو الذي يتركز في محور السياسة الخارجية للدول و بعده القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

القوة كمحرك رئيسي للسياسة الخارجية:

و ذلك على اعتبار أن القوة هي أهم مؤثر في السياسة الخارجية،و ذلك على أساس أنه لما تكون الدولة قوية،فإن هذا ينعكس على سياستها الخارجية.

¹ محمد السيد سليم،مرجع سبق ذكره،ص25.

-ثانيا:المنظور الحديث لتفسير السياسة الخارجية:

تطورت ظاهرة تطورا جذريا،فبعد أن كانت ظاهرة بسيطة تتعلق بالأمن العسكري،أصبحت ظاهرة متعددة الأبعاد،و ذلك راجع لمجموع العوامل والمتغيرات التي عرفها النظام الدولي.فبعدها كانت السياسة الخارجية تركز على القوة و الأمن العسكري،أصبحت تركز على العدي من الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية و هذا راجع لكون المفاهيم تطورت واتسعت و كون السياسة الخارجية هي مجال مترابط بين العديد من الأبعاد.¹

أدوات تنفيذ السياسة الخارجية:

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات،و الواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف،و لكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية،و محددًا لمسار و معالم تلك السياسة. بصفة عامة،إن أدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى تلك الموارد الإقتصادية و المهارات البشرية.

و يقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثمان أدوات محددة و هي:²

1/ الأدوات الدبلوماسية:

و تتمثل في المهارات و الموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها،و تعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد في السياسة الخارجية،و هي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات،و غيرها من أدوات الاتصال الدولي.³

2/الأدوات الاقتصادية:

تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في ادارة و توزيع الثروة الاقتصادية للدولة. وتشمل تلك الأنشطة انتاج و توزيع و استهلاك البضائع و الخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية و غيرها.

¹أحمد نوري النعيمي،السياسة الخارجية،عمان:دار زهران للنشر و التوزيع،2009،ص21.

²محمد السيد سليم،مرجع سبق ذكره،ص91.

³نفس المرجع،ص92.

3/الأدوات العسكرية:

هي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال القوة و العنف المسلح المنظم.¹

4/الأدوات السياسية الداخلية:

و هي تلك المهارات و الموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية.

5/الأدوات الإستخباراتية:

يقصد بها الموارد المستعملة لجمع و تفسير المعلومات المتعلقة بقدرات و خطط و نوايا سلوكيات الوحدات الدولية الأخرى.و تشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات،وتفسيرها،كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع و التجسس،و أدوات الرمز وفك الرمز و غيرها.²

6/الأدوات المعيارية القيمة:

يندرج تحت هذا النوع من الأدوات مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين.و تشتمل على الأدوات الدعائية و الايديولوجية والثقافية،وتتصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد و النخب غير الرسمية في الوحدات الدولية.³

7/ الأدوات العلمية و التكنولوجية:

تشمل الموارد و المهارات التي تتطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية،و تطبيقاتها لحل مشكلات معينة.و تتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي،و برامج المساعدة الفنية لتوظيف الأقطار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي.

¹ نفس المرجع،ص92.

² نفس المرجع، ص93.

³ نفس المرجع، ص 93.

8/الموارد الطبيعية:

و هي جميع الموارد المتاحة للمجتمع.¹

ظاهرة القيادة و أثرها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

إن دراسة البيئة النفسية لصانع القرار، تعد مهمة، لأنها تعطي الصورة الواضحة للقرار المتخذ من طرف صانع القرار و في هذا المجال، يعتبر العامل النفسي من بين أهم العوامل التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية، خاصة بالنسبة للدول التي يتكون فيها صناعة القرار بيد رئيس الدولة، وذلك على اعتبار أن رئيس الدولة هو المؤثر في عملية صناعة القرار و الذي تقوم عليه دعائم السياسة الخارجية. و في هذا الصدد، يتحتم علينا أن نلقي الضوء على المبادئ الأساسية لعنصر القيادة، و التي يمكن تلخيصها في:

1/الحساسية:

تعني امكانية فهم طبيعة الموقف و خصائصه، فالقيادة هي نوع من السلوك يخرج عن السلوك المعتاد، و هي لذلك أكثر قدرة على الخضوع للاستجابة بالموقف.

2/عملية الاختيار:

تعتبر عملية الاختيار عمل ارادي و لا يمكن أن يقوم بها إلا قائد و زعيم، على أن اختيار القرار ليس فقط مجرد اختيار نموذج للحركة، و انما هو عملية تفضيل و قدرة على الموارد يتلاعب فيها أكثر من متغير واحد.

3/الناحية الايديولوجي:

تقوم هذه الناحية بعملية ربط بين الحركة و الفكر، بين المواجهة و ما تعنيه، و التقاليد و ما تفرضه.

¹ نفس المرجع، ص 94.

4/عنصر الثقة:

و هذا العنصر لا يمكن أن ينبع إلا من شخص الزعيم، فالقيادة ليست شخصا فقط و انما علاقة بين القائد و جماعته. و هذه العلاقة تفرضها خصائص الظاهرة.¹

-هناك خصائص معينة للقائد السياسي، بالإمكان ايجازها في:

1-الشخصية التسلطية:

تتميز هذه الشخصية كونها تؤكد السيطرة على المرؤوسين، و الميل نحو استخدام المفاهيم النمطية، مع نظرة ثابتة للعالم السياسي على أنه مكون من أصدقاء وأعداء، و التعصب لقوميتهم، كل ذلك يفسر ميل هؤلاء نحو الحرب و العدوان، فضلا عن تأكيدهم على اختيارات محددة كشن حرب محدودة، أو وقف الحرب نهائيا.

2-العقل المتفتح و العقل المنغلق:

يعتبر رواد التحليل السياسي لخصائص العقل المنفتح، أمام العقل المنغلق كأحد خصائص الشخصية. و فيما يخص العقل المنغلق، نرى أنه يتميز بالقلق النفسي و الميل إلى الاتمام بمصدر المعلومات أكثر من اهتمامها بمضمون المعلومات، فضلا عن عدم استيعاب المعلومات الجيدة التي تتعارض مع النسق العقيدي، و لهذا السبب نلاحظ أن هذه الشخصية ليس بإمكانها صياغة سياسة خارجية متكاملة أو رشيدة مما يخلق أمامها بعض البدائل. و من صفات هذه الشخصية أيضا نظرتها إلى العالم بعقلية تأمرية و ميلها إلى استخدام القوة مع الآخرين و السرعة في اتخاذ القرارات، و الابتعاد عن قبول الحلول الوسطى.

3-تحقيق الذات:

تتميز الشخصية المحققة للذات بعدة خصائص منها اشبع الحاجات الطبيعية، و الاحساس بالأمن والانتماء، و الاحساس باحترام الذات و الثقة نحو العالم الخارجي، و الانعطاف على العالم.²

¹أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص168.

² نفس المرجع، ص169.

و يذكر المختصون أن أهم الدوافع للقيادة تتمثل في:¹

✓ الرغبة في الجزاء المادي

✓ الحاجة إلى السيطرة من حيث الشعور و السلوك و المكانة و يقابلها الحاجة إلى الخضوع و التبعية و الاعتماد على الغير من جانب الاتباع.

✓ قوة القائد بالنسبة للإتباع و الحاجة إلى الشعور بالقوة و الرغبة في استخدامها في معاملته للإتباع.

✓ الحاجة إلى المكانة العالية و الشهرة مما يضيف على القائد قوة وسلطة و تعود عليه بجزاء مادي.

-نظريات القيادة:

توجد هناك عدة نظريات لتحليل و تفسير سيكولوجية القيادة و من أهم تلك النظريات:²

1/نظرية السمات : Trait Theory

تؤكد هذه النظرية على الخصائص الذاتية للقائد وسماته، بل و تدخل تفصيلات عميقة تصل إلى خصائصه الجسمية و العقلية و الانفعالية والاجتماعية. و في هذا المجال يقرر علماء الاجتماع من أن نظرية السمات، و ان كانت لا تقدم للباحثين تفسير ظاهرة القيادة، إلا أنها قدمت لنا مدى العلاقة بين الخصائص المتعلقة بالقائد والسمات الشخصية بسبب أن القائد له صفات مميزة من ذكاء و المؤهل العلمي و الخبرة بما يجعله يتميز على غيره من أقرانه.

¹ نفس المرجع، ص 179.

² نفس المرجع، ص 181.

2-نظرية المواقف: Situational theory

تقوم النظرية على أساس أن ظهور القائد يتوقف على تصرفه في مواقف معينة طبقا للظروف المحيطة به خلال التفاعل المباشر بين الناس تلك المواقف و ليس نتيجة صفات معينة يتميز بها شخص ما.¹ و هذه النظرية لا تقتصر ظهور قائد محدد بل تجعل ذلك فرصة متاحة لكل من يستطيع الظهور كقائد في مواقف معينة.

5-النظرية المشتركة: common

هي النظرية التي تربط بين نظرية السمات و نظرية المواقف، باعتبار أن بعض الباحثين مع مرور الوقت أدركوا أنه من الخطأ اهمال نظرية السمات كليا و كانت حجتهم في ذلك أن القائد الذي يظهر في مواقف معينة في ظل الظروف المحيطة به في المواقف المختلفة ومن ثم يبرز دوره كقائد، و لولا ذلك لما استطاع أن يثبت كفاءته.²

4-النظرية الوظيفية: Functional theory

تؤكد هذه النظرية أن القيادة هي عبارة عن القيام بوظائف جماعية التي تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها بحيث ينظر إلى القيادة على أنها وظيفة تنظيمية.³

5-النظرية التفاعلية: Interactive theory

تقف هذه النظرية على حقيقة مفادها أنها تؤكد وجود تكامل و تفاعل بين كل متغيرات القيادة وهي:

- ✓ القائد و شخصيته و نشاطه في الجماعة.
- ✓ الاتباع.
- ✓ الجماعة نفسها (بناءها، العلاقات بين الأفراد، خصائصها، أهدافها).

¹ نفس المرجع، ص 181.

² نفس المرجع، ص 182.

³ حسين صديق، الإتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3-

4، 2011، ص 336.

✓ الموافق كما تحدها العوامل المادية و طبيعة العملة و ظروفه، و تلفت هذه النظرية الأنظار بضرورة وجود تفاعل بين القائد و الأتباع و ادراكه لنفسه، و ادراك الأتباع له، و ادراكه لهم و الادراك المشترك بين كل من القائد و الأتباع.¹

6-نظرية الرجل العظيم: Great Man Theory

يعد فرانسيس جالتون أوائل دعاة هذه النظرية الذي أكد أن بعض الرجال يبرزون في المجتمع لما يتسمون به من قدرات و مواهب عظيمة وخصائص و عبقرية غير عادية تجعل منهم قادة أيا كانت المواقف الاجتماعية التي يواجهونها.

-الشخصية الكاريزماتية: الكاريزما Charisme-

و هو الأصل اللغوي للمصطلح اليوناني الذي يعني الموهبة أو العطية.

وظف هذا المفهوم لصالح تعزيز تعريف مفهوم القيادة، بكونها نوعا من القيادة المتميزة بمواهب شخصية تشبه السحر و التي تثير ولاء و حماسا شعبيا خاصا. أما عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر الذي تبنى مهمة بناء نظري لمفهوم السلطة الكاريزمية. و قد استخدم هذا المصطلح بمعنى موسع ضم كافة أوجه التعبير عن التفوق و النبوغ الذي يكون مظهرا للهبة الإلهية.*

-الكاريزما و السياسة الخارجية:

تعتبر الشخصية الكاريزماتية صفة مهمة من صفات صانع القرار، ولها تأثير كبير على الشعوب، وحتى على صانع قرار في دول أخرى، لكن ظهور قادة كاريزماتيين ليس دليلا على استقرار الشعوب والأمم بل يمكن أن يندب بوجود أزمة حادة تتطلب اصلاح هذا الخلل و تجاوز تلك الأزمة عبر هذه القيادة.

¹ أحمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص182.

* يعد ماكس فيبير (1864-1920) أول من أعطى مدلول الكاريزما معنى سياسيا ليشير إلى الامكانية التي يتمتع بها شخص معين، للتأثير في الآخرين .

تعتبر السياسة الخارجية من بين أهم المفاهيم في العلاقات الدولية، باعتبارها تعبر عن ارادات الفواعل الرئيسية، التي تؤثر و تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية منها و الخارجية، بالإضافة إلى مجموع العوامل النفسية المتحكمة في صانع القرار.

المبحث الثاني: تطور السياسة الخارجية الروسية.

واجه الاتحاد السوفياتي سابقا العديد من الأزمات، أدت في النهاية إلى انهيار الكتلة الشرقية، وسقوط الاتحاد السوفياتي بعد فترة وجيزة، ومن ثم فشل التجربة الشيوعية ككل. و بانهيار الاتحاد السوفياتي و المعسكر الشرقي¹، ما أدى إلى تفكك هذا الأخير إلى عدة دول بقوميات و أفكار مختلفة. رغم أن قادة الدول الجديدة حاولوا في اطار ما عرف بـ **كومنولث الدول المستقلة****، إلا أن الوضع لم يعد كما كان سابقا، فقط سقطت دولة عظمى، وقامت بدلا منها خمسة عشر (15) دولة موزعة في أربع كتل جغرافية، ممتدة في معظم شمال و أوسط آسيا و جزء كبير في أوروبا الوسطى و الشرقية.

سارعت الدول التي تعرف بأنها روسية العرق إلى تشكيل الدول المستقلة، و هذه الدول هي (روسيا، أوكرانيا وروسيا البيضاء)، و انضمت إليها لاحقا كل دول أوسط آسيا، رغم انسحاب تركمانستان لاحقا، ثم لحقتها دول القوقاز ما عدا جورجيا، و من بين كل هذه الدول عمليا ورثت روسيا و فقط دور الاتحاد السوفياتي، و أصبحت هي محور استقطاب دول المنطقة، في دور اقليمي بدلا من دورها العالمي. و أهم ما يؤثر على هذه المرحلة هو سعي روسيا إلى الاندماج في أوروبا الغربية وهو الخيار الذي سعى إلى تحقيقه أندييه كوزيف وزير الخارجية الروسي.

إلا أن تقييم هذه المحاولة يشير إلى حصيلة ضئيلة فلم يكتب لها النجاح و هذا ما يشير إليه ألكيس بوشكوف بقوله: " لكي نفهم التطور الذي طرأ على سياستنا الخارجية يجب أن نعود قليلا إلى الوراء، ففي عام 1991 أردنا أن نندمج في الغرب و من أجل هذا الهدف لم نتردد في أن نستفيد بسياساته، و ربما كان هذا التطلع و هما، و على أية حال فإن الغرب لم يرضى بنا".²

¹ وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، مجلة المنظمة العربية للترجمة، لبنان: بيروت ، العدد 1، 2008، ص 12.

^{**} كومنولث الدول المستقلة تأسست المنظمة في 8 ديسمبر عام 1991 من قبل جمهوريات بيلاروسيا، روسيا البيضاء وروسيا الاتحادية، وأوكرانيا، واجتمع زعماء تلك البلدان الثلاثة في بيلوفيسكايا بوشاشا وهي مكان لمحمية طبيعية تبعد حوالي 50 كلم (30 ميلا) إلى الشمال من مدينة بريست في بيلاروسيا وقعت اتفاق إنشاء منظمة تكون بديلا عن الاتحاد السوفياتي، ومن ثم انضمت إلى المنظمة بقية الدول في اسيا الوسطى والقوقاز .

² نفس المرجع، ص 163.

الدليل على ذلك هو توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو)¹ ليضم ثلاث دول كانت عضوة في حلف وارسو. لقد أدت هذه التطورات علاوة على التطورات السياسية الداخلية إلى وضع ترتيب أكثر تنوعاً للأولويات الروسية ليعكس تنامي الشعور لدى الروس في الارتياح في حقيقة نوايا الغرب نحو البلاد و تصاعد التوجه نحو صياغة دور لروسيا. في الساحة الدولية أكثر توافقاً مع المصالح القومية بدلاً من مواصلة السير في ركاب الغرب و محاولة اللحاق به، و تأكيد الشعور بأن روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقوم بينهما المنافسة بدلاً من العداوة.

حدد بريماكوف أولويات السياسة الخارجية في خيارات قائمة على ترتيب أولويات أكثر تنوعاً لتعكس رؤية أكثر شمولاً لما يجب أن تقوم عليه السياسة الخارجية الروسية، و أبرز هذه الأولويات هي:²

- ✓ 1- تأكيد التمسك بمبدأ الشراكة بين روسيا و الغرب، و هذا يعني قبول ضم الحلف للجمهوريات السوفياتية السابقة، مع التحذير من انتشار أسلحة الحلف إلى حدود روسيا و إلّا تضطر موسكو إلى إعادة صواريخها ذات الرؤوس النووية إلى كمانها القديم في مواجهة أوروبا الغربية .
- ✓ 2- أهمية منطقة الشرق الأوسط و ما تحويه من ثروات بترولية و غيرها، و يعد بريماكوف من أفضل خبراءها بعد مرحلة من التراجع في العلاقة مع موسكو وهذه المنطقة المهمة.
- ✓ 3- دعم التقارب مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

ليتولى فلاديمير بوتين رئاسة روسيا، و يتم الاعلان عن أهم ملامح و أهداف السياسة الخارجية الروسية لسنة 2000³، و التي تركزت على عدة نقاط مهمة و هي:

¹ السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة وأوروبا، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 160 ، 2005، ص4.

² وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، مرجع سبق ذكره ، ص 164.

³ نفس المرجع، ص 164.

✓ 1-تحقيق أهداف روسيا القومية و الدفاع عنها،و بذلك وضع نهاية لسياسة التنازل العشوائي لصالح الغرب في الساحة الدولية و أهم ما ميز مرحلة الرئيس السابق بوريس يلتسن .

✓ 2-السعي إلى علاقات مميزة و تعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفياتي السابقين و خصوصا مع الهند و ايران و الصين و كان هذا من بين أهم ملامح هذه المرحلة.

✓ 3-الاتفاق مع دول الجوار الاقليمي حول كيفية اقرار السلام و الاستقرار في المنطقة.

✓ 4-البراغماتية و التعاون في العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.¹

✓ 5-اضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية و التأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها و انتهاء الانفراد الأمريكي و حسب رؤية بوتين لابد من الاعتماد على استراتيجية عقلانية معتمدا في ذلك على التركيز على مبادئ الواقعية التي تنادي بالعقلانية،التي من خلالها تسعى الدولة إلى تحقيق أكبر المنافع و الأرباح مع أقل الخسائر.²

و بذلك ينتقل التفكير هنا من نظرية الهيمنة القائمة على هيمنة دولة واحدة على الساحة الدولية و هي الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيام نظام متعدد الأقطاب.

✓ 6- التوصل إلى تسوية عادلة للمشاكل التي تواجه المنطقة ،و هنا يكمن المشكل في كون العدالة هنا تختلف من دولة إلى أخرى،و ذلك تماشيا مع مصالح كل دولة في المنطقة. و هذا يتماشى و فكرة لا أخلاق عالمية،في اطار رفض الواقعية للتدخل الانساني،و ذلك لاعتبارها أن المصلحة هي المحرك الوحيد لسياسات الدول.

يسعى الرئيس السوفياتي فلاديمير بوتين لاستعادة الدور الذي احتله الاتحاد السوفياتي السابق،بعد مرحلة الانحسار في الدور الروسي و محاولة احياء هذا الدور و ما احتله من مكانة الدول الكبرى،و في هذا السياق كان هناك عدة تطورات على المستوى الوطني لتعزيز أهداف روسيا الخارجية من خلال استرجاع دورها على المستوى الدولي،و أهم هذه التطورات هي:

¹ Andrei Melville and Tatiana Shakleina, **Russian Foreign Policy In Transition Concepts and Realities**, New York: Central European University Press
Budapest, 2005, p19.

² Ibid, p19.

- ✓ ١- السعي إلى وضع مساوي و استغلال حيز دبلوماسية القوى الكبرى، كانت هذه قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.
- ✓ ب- تقوية منظمة الأمن و التعاون الأوروبي * لكي تمارس دورا رئيسيا، و في الوقت نفسه السعي لمنع التوسع شرقا للحلف الأطلسي و تقييده من لعب دور رئيس في شؤون أوروبا الوسطى و الشرقية.¹
- ✓ ج- خدمة استراتيجية احياء الاقتصاد الروسي، و محاولة تجاوز الصعوبات العديدة وخصوصا نقص الأرصدة الرأسمالية و صعوبات الاستثمار و تراكم المشاكل الاجتماعية و البطالة التي تصاعدت بشكل كبير منذ انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا.³ (و هذا ما يدخل في اطار البيئة الداخلية و القوة الاقتصادية التي تحدثت عنها النظرية الليبرالية، وذلك من خلال التركيز على الأمور الاقتصادية التي تعد أهم محرك و مؤثر في السياسة الخارجية للدول و هذا ما ينطبق على روسيا التي يتراجع دورها الخارجي في عهد الاتحاد السوفياتي سابقا نظرا للأزمة الاقتصادية التي عرفها هذا الأخير).
- ✓ د- تقوية الموقف و التأثير الروسي كقوة أوراسية، خاصة في ظل توسع حلف الناتو نحو الشرق.

¹ محمد مطوع، التجديد الشامل للحلف والتعاون مع المنظمات الأوروبية، يوم: 2013/1/12، على الساعة: 11:10، على الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec06.doc_cvt.htm

*تعدّ منظمة الأمن والتعاون الأوربي (OSCE) Organization on Security and Cooperation in Europe (OSCE) استمراراً لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي (CSCE) Conference on Security and Cooperation in Europe (CSCE)، وقد عقد هذا المؤتمر في 1973/7/3 في هلسنكي بفنلندا بعد خمس سنوات من الإعداد وتحسين العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي فيما عرف بعهد الانفتاح détente، وقد حضر المؤتمر ممثلو كل الدول الأوربية (عدا ألبانيا)، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد السوفياتي.

³ أيمن طلال يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 89.

* حماية الأقليات الروسية و حقوقهم، التي تعيش في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق و خصوصا دول البلطيق التي تستثني من تفرقة المعاملة بين السكان الأصليين و الأقليات الروسية المتواجدة بالمنطقة .
و منه هنا تتخذ روسيا هذه الذريعة كسبب للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

و بذلك فإن فلاديمير بوتين صادق على مفهوم جديد لسياسة روسيا الخارجية و يضع بذلك مجموعة من الأهداف،معتبر أنها الأساس الذي تقوم عليها السياسة الروسية الخارجية و التي ركزها على المصالح الاقتصادية،و كذا حماية مصالح الروس في الخارج*،مع اعطاء دور متزايد لأجهزة الاستخبارات الخارجية.

يمكن القول أن فلاديمير بوتين قد كرس قدرا ملحوظا من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد و قوي للسياسة الخارجية الروسية،تحاول استعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفياتي السابق في مرحلة الحرب الباردة،مع احداث بعض التغييرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الجديد،ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة.و لهذا فقد اعتمدت روسيا على عدة دوائر في سياستها الخارجية،تعتمد على مراحل نموها و مدى استقرارها السياسي والاقتصادي .

و في كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد وذلك من خلال:

✓ اضعاف الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية،و انهاء الانفراد الأمريكي،وإتباع خطة استراتيجية و عقلانية.

✓ السعي إلى خلق علاقات متميزة و تعاون استراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفياتي لاسيما الهند و ايران و الصين و كذا المنطقة العربية من خلال محاولة مساندة العديد من الدول العربية التي شهدت أوضاع الحراك العربي.

✓ تعزيز الديمقراطية في روسيا.

✓ الواقعية في التفكير و التخطيط في السياسة الخارجية.¹

و كان من أهم الخطوات المتبعة لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى،اندماج روسيا في العديد من النشاطات السياسية الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى،و منتدى آسيا الباسيفيك للتعاون الاقتصادي،و رابطة الأمم لجنوب شرق

¹ أحمد عبد الله الطلحاوي،استفادة الدور:المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الروسية، يوم:201/11/6،على

الساعة:11:25، على الموقع:./http://www.acrsg.org/

آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي.

يمكن ابراز أهم أهداف التوجه الجديد في السياسة الخارجية الروسية في المرحلة الراهنة في:

✓ 1- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن نماذج أوروبا الغربية الجاهزة، و قد عبر عن ذلك الرئيس الروسي بوتين حيث قال أن روسيا دولة تصون قيمتها الخاصة وتحميها، و تلتزم بميزاتها و طريقها الخاص للديمقراطية و هذا وفق ما يتوافق و البنائية التي تقول بالمعايير التي تصنع السياسة الخارجية للدول القائمة أساسا من ثقافة و قيم الشعب. كما أن روسيا لن تتسامح مع أي محاولة لتغيير الحكم بالصورة التي حدثت في جمهوريات سوفيتية أخرى (جورجيا و أوكرانيا خاصة) حيث أن الرئيس السوفياتي بوتين أكد أن مهمة روسيا هي أن تتصدر ترتيب دول العالم في مجال التكنولوجيا المعلوماتية بحلول سنة 2015.

كما عارض الرئيس الروسي بوتين انشاء الولايات المتحدة الأمريكية للدرع الصاروخي* و المحطة الرادارية في بولندا و جمهورية التشيك، حيث اعتبر أنهما ليستا موجّهتين ضد ايران، و انما ضد روسيا ذاتها.

✓ سعي روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، من خلال توطيد علاقاتها مع الدول الصديقة في المنطقة.

يظهر من خلال ما سبق من المبادئ المذكورة، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لا يريد تعريض العلاقات الروسية مع الغرب للخطر، و في نفس الوقت ضمان دور مهيم لروسيا على المجال الجيوبوليتيكي الذي كان تابعا لها في الحقبة السوفياتية، هذا التوجه عبارة عن طريق ثالث لروسيا يقوم على عدم الاندماج و لا التصادم مع الغرب.

* الدرع الصاروخي الأمريكي: هو ردع تحاول الولايات المتحدة الأمريكية انشاءه في أوروبا، و الذي واجهته غالبية الدول الأوروبية بالرفض و على رأسها روسيا و فرنسا، رغم قبول بولندا و التشيك للمشروع و السماح بإقامته في أراضيها، إلا أن الدول الأوروبية تعتبر هذا الدرع تهديدا لأمنها و سياستها. و تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الدرع الصاروخي مراقبة ليس فقط إيران و انما مراقبة روسيا و ذلك خوفا من العودة الروسية.

المطلب الاول: الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية الروسية.

انتمت السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي، عبر عقود كثيرة بالمواجهة العقائدية و الدبلوماسية والأيدولوجية تجاه الغرب و من يدور في فلكها، الذي يسعى من أجل تحقيق المزيد من القوة في ظل سياسة أمنية مشتركة¹، و أتى انهيار الاتحاد السوفياتي لتحاول روسيا الاتحادية الحلول مكانه على مستوى السياسة الدولية، إلا أن العديد من العوائق وقفت في وجهها للعديد من الأسباب والاعتبارات. جاء العقد الأخير من القرن الماضي ليسجل تقدما هائلا في مجال المعلوماتية و العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية، و بالتالي خلق الفرص الكبيرة للمتغيرات الدولية التي انعكست بشكل مباشر على روسيا الاتحادية الأمر الذي أوجدها في مواجهة مكشوفة مع عالم رأسمالي.

و في ظل الظروف السائدة و التغيرات التي عرفها النظام الدولي، فإن هذا دفع بروسيا إلى انتهاج سياسة خارجية غالبا ما كانت غير قادرة على تركيزها وفقا لما ترغب به.

حاولت روسيا صياغة سياسة خارجية تلبي المتغيرات المحيطة بها من الانتقال إلى اقتصاديات السوق و محاولة مهادنة الغرب في كسب ودها لجلب المساعدات الخارجية، و هذا ما يعني أنها تتطلب من روسيا تراجعها واضحا في سياسة الند للند التي يجب أن تتوفر لأي دولة كبرى. و انطلاقا من هذه الرؤى حاولت روسيا ترتيب أولوياتها و فرض شروط على الغير في محاولة للاستفادة منها على الصعيدين الداخلي و الخارجي و من أبرزها:²

✓ **عدم التدخل في محيطها الجغرافي، أي المجال الجيوسياسي الذي تعتبره أساسيا بالنسبة لها و هي المناطق التي كانت تابعة لها تاريخيا، لاسيما في الحقبة السابقة للاتحاد السوفياتي(سابقا).**

✓ **ضمان الحصول على موقع خاص يمكنها من المشاركة في أي دور لصياغة أمن أوروبي باعتباره أمرا حيويا في قلب حدودها الشرقية، كما تعتبره أمرا يكرس وضعها**

¹ Viscout Etienne Darugnon, *A European concept for the 21st Century*, Brussels: Royal Institute for International Relation, april 2004, P13.

² خليل حسين، السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينات، يوم: 2008/2/24، على الساعة: 15:44، على الموقع: http://www.drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post_845.html.

كدولة كبرى في العالم بعدما ورثت اسميا الدولة العظمى عن الاتحاد السوفياتي المنهار.

✓ اظهر مفهوم الدولة ذات العمق الجيوسياسي الهائل لما تمتد أراضيها من منتصف القارة الأوروبية و انتهاء بحدود آسيا الغربية و ما تحتوي من موارد استراتيجية هائلة تمكنها من حضور سياسي متقدم على المستويين الإقليمي و الدولي.

✓ العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي.

✓ على الرغم من تدهور أوضاعها الاقتصادية، فقد شاركت منذ العام 1991 في اجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع (7) الأكثر تصنيعا في العالم، أي اقامة شبكة من العلاقات ذات الأهداف الاستراتيجية.

✓ اقامة علاقات وثيقة مع دول الاتحاد الأوروبي باعتباره شريكا هام على المستوى التجاري بعد ما اعتبرته عدوا سياسيا في الحقبة السوفياتية.¹

✓ الاحتفاظ بالسلح النووي الموروث و التفاوض عليه لكسب موقع دولي.

انطلاقا من هذه المرتكزات حاولت الخارجية الروسية صياغة سياسة خارجية تتوافق مع الأوضاع الجديدة و تلي ما يمكن تحقيقه من أهداف استراتيجية داخلية و خارجية. بعد كل ما تقدم نجد أن السياسة الخارجية الروسية قد مرت بمراحل من ناحية الأولويات التي ركزت عليها في تحركاتها و هي:

1-المرحلة الأولى:(1991-1996) حيث ركزت الدبلوماسية الروسية في هذه المرحلة على البعد الأوروبي،و ذلك من خلال التطلع للمشاركة المتميزة في اقامة أمن أوروبي أكثر شمولية من الذي قسم القارة الأوروبية إلى كتلتين متصارعتين في مرحلة الحرب الباردة و أهم ما عزز سعي روسيا في ذلك هو :

أولا: عضوية روسيا الدائمة في مجلس الأمن.

ثانيا:العلاقة الوثيقة لروسيا مع الاتحاد الأوروبي،و هو الشريك المفضل لروسيا في الأنشطة الاقتصادية،بعد مرحلة من العداء في عهد الاتحاد السوفياتي السابق.

ثالثا:احتفاظ روسيا بترسانة الأسلحة النووية،و مواصلة طرح مسألة السلاح كأهم عنصر في

¹ نفس المرجع.

المفاوضات مع الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على مزايا لوضعها الجديد على الساحة الدولية.

رابعاً: الدور الروسي المهيمن في قيام رابطة الدول المستقلة منذ عام 1991 و تحركها لضمان الاستقرار السياسي و العسكري.¹

إلا أن تصاعد الحرب في البوسنة و الهرسك نتيجة تفكك يوغسلافيا و بروز الصراع بين الصرب العرقيات الأخرى، أوضح و للمرة الأولى منذ بروز روسيا على الساحة الدولية بدلا من الإتحاد الوفياتي السابق، الانتماء العرقي كأحد الأسباب المحركة لسياسة روسيا الخارجية، و التي كانت كأهم الأسباب أو الدوافع التي تحرك و تؤثر في السياسة الخارجية الروسية و بدلا من أن تكون هذه الدول بمثابة جسر يربط بين الشرق و الغرب الأوروبي في اطار الإقليم الأوروبي الموحد،² نجد أن روسيا قد عزلت عن ترتيبات الأمن الأوروبي الجديد، و أصبحت روسيا طرفا في الشراكة من أجل السلام داخل الحلف الغربي على الرغم من استمرار عدم الموافقة على هذا الوضع حتى عام 1997 و الموافقة الروسية بعد ذلك.

1- المرحلة الثانية: 1997-2001 و تبدأ منذ العام 1997 فلم يكن التحرك الروسي في قضية الصرب و الأمن الأوروبي سوى الخطوة الأولى في عملية صياغة السياسة الخارجية الروسية، أعقب ذلك تصاعدا في أولويات السياسة الخارجية، و خصوصا بعد الانتخابات التشريعية الأولى سنة 1997 و التي أدت إلى عدة نتائج أهمها:

1. أن أغلبية البرلمان (الدوما) أصبحت للحزب الشيوعي الجديد بزعامة زيوجانوف والحزب القومي المتطرف بزعامة جيرنوفسكي، و تسعى أفكار الحزبين إلى رفض الأحادية القطبية و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية و العمل من أجل عالم متعدد الأقطاب.

2. تزايد المطالب الشعبية بمراعاة المصالح القومية الروسية التي أغفلت في مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الروسي لصالح الليبرالية، و جسد تعيين ايفغيني بريماكوف، و زيرا

¹ نبيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 172.

² Kristuna Bintakoski And Mira Partaer , **Concept of European Security –Implications for European Security Besearch** , Austrair Research center, 30 April 2009 , P14.

للخارجية صعودا لهذا التيار، و خروج روسيا من مرحلة التطبيع مع الغرب إلى مرحلة جديدة في اعادة ترتيب الأولويات واستمرار عملية هيكلية الاقتصاد الروسي.¹

عرفت السياسة الخارجية الروسية درجة عالية من الاستقلالية في العديد من القضايا و المواقف الدولية و الاقليمية بدء بموقفها المعارض للحرب الأمريكية على العراق و تهديدها باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يسمح باستخدام القوة ضد العراق، و توقيع الإعلان الثلاثي: الفرنسي-الألماني-الروسي ضد الحرب رفضها وقف العمل في مفاعل بوشهر الإيراني إلا بموجب قرار دولي يؤكد تنفيذ إيران لبرنامج تسليح نووي سري، وتأكيدا على أن أي معلومات بهذا الخصوص تأتي من واشنطن يجب أن يراجعها خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدقة و يتحقق منها و يؤكد صحتها. و قد انعكست هذه التطورات الداخلية على دوائر التحرك السياسي الخارجي الروسي وذلك من خلال تحديد هذه المناطق على حسب أهمية كل منها.

3. المرحلة الثالثة: و هي المرحلة التي تزامنت مع وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم، بعد استقالة يلتسن سنة 1999، و تولي بوتين الحكم باعتباره أصبح رئيسا انتقاليا للجمهورية، بعدما كان رئيسا للوزراء، وهذا ما أعطاه الأفضلية في الانتخابات المقبلة، و في هذه المرحلة، شهدت روسيا نموا واضحا في اقتصاده، و نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي الروسي بعد انتعاش أسعار النفط في العالم و كذا فرص احترامها كقوة كبرى في العالم.

بدأت السياسة الروسية أكثر وضوحا و صلابة منذ استلام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحكم، و ظهر ذلك من خلال معارضة السياسة الخارجية الروسية لمحاولات الهيمنة الأمريكية، و كذا عملها على توسيع قاعدة الشراكة مع أوروبا، و سعيها إلى زيادة الروابط مع دول الكومنولث التي تعتبرها روسيا بمثابة مجال من مجالاتها الحيوية و التي تسعى جاهدة في ترسيخ مكانتها و هيمنتها على هذه المنطقة. و للحفاظ على دورها الاقليمي و مكانتها كدولة كبرى، و ضمن المتغيرات التي حصلت في السياسة الخارجية الروسية بعد أن انتهت مرحلة التخبط و بدأت مرحلة الثبات، أخذت روسيا تعارض توسيع حلف الناتو (حلف شمال أطلسي)، خصوصا بعدما أصبح يضم دولا كانت ضمن حلفائها في اطار ما كان يعرف بحلف وارسو، أو ضمن الدول التي

¹ عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35، ص 28.

انتقلت عن الاتحاد السوفياتي، و خصوصا انضمام التشيك و بولندا و المجر سنة 1998، و انضمام دول البلطيق سنة 2004.¹ كما عارضت الدور المنفرد الذي يقوم بها الحلف الأطلسي في يوغسلافيا و اعترضت على قصف الحلف ليوغسلافيا سنة 1999.² و لكنها بعد شهرين من ذلك، و بعد توقف العمليات العسكرية، وافقت على المشاركة في قوات حفظ السلام في البلقان.* لم تسعى روسيا إلى بسط نفوذها في مجالها الاقليمي و فقط، بل سعت إلى أبعد ما يتعلق بمحيطها، و نظرت إلى مناطق كانت تتنافس عليها الولايات المتحدة الأمريكية، و أهمها المنطقة العربية، خاصة بعد التحولات الكبيرة و الجذرية التي عرفتها المنطقة في المرحلة الراهنة فتحت مجالاً أمام عودة روسيا للمنطقة، حيث أن الثورات أو الحراك الذي شهدته معظم الدول العربية، سمح لروسيا من استعادة مكانتها من خلال السياسة الخارجية التي تبنتها روسيا تجاه الأحداث التي تعرفها هذه المنطقة، و ذلك من خلال مجموعة المواقف التي تبنتها، فالثورات العربية أو الحراك** الذي بدأ بتونس في ديسمبر 2010، و التي لا تزال تتطور في العديد من الدول العربية، توفر فرصاً و تفرض تحديات على روسيا، فالثورات فتحت الباب أمام عودة روسيا للمنطقة العربية و ذلك من خلال بروز متغيرات اقليمية جديدة. إن روسيا حريصة على استمرار روابطها مع العالم العربي، و تنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاستراتيجية و يستند عزم روسيا دفع علاقاتها قداماً بالعالم العربي إلى رؤيتها له باعتبارها جارا مهما ترتبط معه بعلاقات صداقة تقليدية و احترام متبادل، و وجود خلفية تاريخية راسخة من التواصل الحضاري و التعاون الاستراتيجي. حيث حاولت دعم سوريا، و ذلك لكون روسيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الانسان التابع للأمم

¹ نفس المرجع، ص 45.

² نفس المرجع، ص 45.

* رغم أن هذه المناطق تقع ضمن منطقة نفوذ روسيا الاقليمي، و لكن وافقت أن تقوم المنظمة بمراقبة أعمال الصراع في هذه المناطق، لكن هذا لم يمنعها من ممارسة دورها الاقليمي كدولة عظمى، فعملت من خلال هذا على تقوية روابط الدفاع و الامن ضمن كومنولث الدول المستقلة، رغم الضغوط العديدة التي تتعرض لها من قبل الدول الكبرى التي تحاول الحد من توسع السياسة الخارجية الروسية.

** **الثورات العربية**، هي مجموعة الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بداية من سنة 2010، أطلق عليها تسمية الربيع العربي و هذا نظرا لما كان من المتوقع لها أن تحدثه في المنطقة من تغيرات ايجابية تنعكس على حالة الشعوب و وضعيتهم المتدهورة في شتى مجالات الحياة، لانتشر هذه الأحداث في غالبية الدول العربية، و تفتح بذلك مجالاً واسعاً للجدال حول ما اذا كانت هذه الحركات الشعبية الاحتجاجية هي فعلا ثورات ربيعية تعود بالخير على مجتمعاتها أم أنها مجرد حالة للفوضى الخلاقة .

المتحدة حول سوريا، و حذرت من التدخل العسكري فيها، و رأت أنه لن يؤدي إلا للمزيد من العنف . و يحتل التعاون و التنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، و حوله تتمحور الدبلوماسية الروسية و التقارب الروسي مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربي، فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقى فيها المصالح العربية والروسية، و هو جوهر الشراكة العربية - الروسية. تعد بذلك الطاقة بمثابة المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية تجاه أي دولة حالها حال الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك في اطار سعي كل منهما لتعظيم المصلحة و المنفعة الذاتية في اطار التوجه نحو الهيمنة و هذا ما يعتبر بمثابة مبادئ أساسية في السياسة الخارجية الروسية، و هو ما ينبع من الواقعية التي ترى المصلحة أهم مبدأ تعتمد عليه الدول في علاقاتها مع الخارج.

تعتبر المنطقة العربية من بين أهم المناطق التي تستحوذ على اهتمام واسع في السياسة الخارجية الروسية، و مدى القدرة على دعم و تطوير الشراكة في المجالات الاقتصادية و التقنية² و بذلك فقد كانت العلاقات التي تربط بينهما تقوم على المصالح المتبادلة³. و منه فقد عرفت السياسة الخارجية الروسية، العديد من المراحل، و قد تراجعت مكانة روسيا في الترتيب العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و لكن لم تصل إلى حد التبعية، لكن هذا لم يدم لفترة طويلة، و ذلك نظرا لكون روسيا تحاول جاهدة الرجوع لاكتساب مكانتها أو استرجاع مكانتها في النظام الدولي، اعتمادا على ما تحتفظ به من ميراث الاتحاد السوفياتي السابق، بالإضافة إلى كونها لا تزال عضوا دائما في مجلس الأمن، و كذا تعتبر قوة اقليمية هامة، و هذا الدور يعتبر أهم دور لروسيا، و هو الذي تسعى روسيا جاهدة للحفاظ عليه، و عدم السماح للدول الكبرى من التدخل في

¹نورمان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، ط1، ص 19.

²نورمان الشيخ، مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات

العربية، يوم: 1/10/2014، على الساعة: 19:34، على الموقع: <http://www.digital.ahram.org.eg/>

³ سعد الحقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1،

2008، ص57.

مجالها الحيوي،الذي تعتبره في الأصل تابعا لها،وذلك لاعتبارها كانت تنتمي للاتحاد السوفياتي سابقا.¹

توسيع حلف الناتو،كان و لا يزال تهديدا على روسيا،و ذلك نظرا لكون الحلف يشكل خطرا على أمن و قوة روسيا و لهذا يسعى حلف الناتو جاهدا لضم هذه الدول،بغرض التأكد من عدم سيطرة روسيا على هذه الدول مجددا هذا من جهة،و ضمان تراجع المكانة الروسية في المنطقة من جهة أخرى و في الساحة الدولية عامة.² أما على نطاقه الاقليمي،فتعتبر روسيا أن الحلقة الأولى لعملها الدولي هي إقليمها الواسع،الذي كان يشكل الاتحاد أو الامبراطورية السوفياتية في مرحلة معينة،ولهذا تسعة روسيا الاتحادية جاهدة إلى تقوية العلاقات ضمن هذا الإقليم،و تعمل على تطويره ليكون بمثابة سوق مشتركة و قدرة عسكرية موحدة،و اقتصاد مندمج.

عبر في هذا الاطار و في سنة 2005 الرئيس السوفياتي بوتين أمام المجلس الفدرالي في البرلمان بأن: "سياسة روسيا الحديثة تقوم على سيادة القانون الدولي،و في هذا الوقت من العولمة،فيما تتكون هندسة دولية جديدة،فان الأمم المتحدة تأخذ أهمية جديدة،فهي أكثر المنتديات الدولية تمثيلا و شمولية،و ستبقى العامود الفقري للنظام العالمي الجديد".³

يزيد اهتمام روسيا بهذه المنطقة،كون أغلبية دول المنطقة إن لم نقل كلها تحتوي على أقليات روسية كبيرة جدا،انتقلت إلى هناك ابان مرحلة الاتحاد السوفياتي،و استقرت هناك،و مع سقوط الاتحاد السوفياتي،ظلت هذه الأقليات في تلك الدول،و تحاول روسيا حماية مصالحها في هذه الدول. و حتى في دول البلطيق التي لم ترغب بالتعاون مع كومنولث الدول المستقلة،و التي ترتبط بها من خلال الأقليات الروسية التي تشكل فيها أعدادا كبيرة ،بالإضافة إلى ارتباط بعض من هذه الدول برابط اثنية و ثقافية و حضارية و تاريخية عميقة مع روسيا،و بالأخص روسيا

¹ عبد القادر النجار،أضواء على سياسة الاتحاد السوفياتي في الخليج العربي،الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،ط1،2011،ص89.

² أحمد، حلف شمال الأطلنطي والتوسع نحو الشرق،أبو ظبي:شركة بن دسمال للطبع،2002،ص30.

³ وليم نصار،روسيا كقوة كبرى،مرجع سبق ذكره،ص44.

البيضاء وأوكرانيا التي تعتبر شعوبها من الشعوب الروسية، و اعتبرت تاريخيا هذه الشعوب بأنها شعوب روسية* .

تبلور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة:

كان الوضع المهيمن على السياسة الخارجية الروسية قبل انتهاء الحرب الباردة هو الصراع المسيطر على علاقاتها مع الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية) و ذلك كان وفق الصراع على المصالح و مناطق النفوذ بين القطبين الرأسمالي و الشيوعي و ذلك وفق النظرية الواقعية التي تقول بعدم الثقة بين الدول و هذا ما كان قائم و بشدة بين الولايات المتحدة الأمريكية² و الاتحاد السوفياتي سابقا، إضافة إلى نظام أولوية المصلحة الذاتية التي كانت تعتمد عليها كلا الدولتين. تغيرت المعطيات الدولية لتحاول معها روسيا بناء علاقات جديدة تختلف عن تلك التي كانت قائمة أيام الشيوعية. و استمرت في تطوير نهج جديد من خلال اعادة هيكلة السياسة الخارجية الروسية التي كانت قد بدأت فعلا أيام غورباتشوف، و استمرت بعد يلتسن في تطور ملحوظ ما بين النهج القديم، إلى الانفتاح أيا ن غورباتشوف، إلى محاولات التقارب مع الغرب مع الابقاء على علاقات قوية مع الشرق، دون السعي إلى الحصول على مكانة دولية واسعة كالتي كانت قائمة أيام الاتحاد السوفياتي. و أخيرا في مرحلة بوتين تطورت إلى الاستقلالية السياسية الخارجية، مع الابقاء على علاقات ودية مع الجميع، دون الخضوع لضغوط أو شروط الغرب.³ بدت السياسة الخارجية أكثر وضوحا بعد الحرب الباردة منذ استيلاء بوتين مقاليد الحكم، بحيث أصبحت السياسة الخارجية الروسية قائمة على الواقعية، العملية و الحرص و هي أصبحت بمثابة الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية.

* و ذلك نظرا للارتباط بين هذه الشعوب، فيما يسمى الروس في روسيا نفسها بالروس الكبار Great Russians فإن الأوكرانيين هم الروس الصغار Little Russians، فيما سكان بيلاروسيا أو روسيا البيضاء، هم الروس البيض White Russians، و هكذا ترتبط هذه الشعوب بنوع من الروابط القومية التي تحاول روسيا تنميتها .

²Amina Hizia, **Les alliés euro-atlantiques dans l'après-guerre froide** :

Convergences et rivalités en Méditerranée, Université d'Alger, Thèse de doctorat d'Etat en Sciences Politiques, Novembre 2006, p58.

³ عبد العزيز الرواي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص28.

المطلب الثاني: مبادئ و مرتكزات السياسة الخارجية الروسية.

تضمنت مبادئ السياسة الخارجية التي أقرها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بوصلة التوجهات الروسية في فترة ما بعد الإتحاد السوفيتي، والتي تجاذبت ثلاثة رؤى وفق ثلاثة مراحل أساسية، التوجه الغربي، والتوجه الأوراسي والتوجه القومي، و من هذا المنطلق تبنت روسيا مبادئ ومرتكزات محددة في إطار سياستها الخارجية و التي تركز أساسا على:

• أولا: الإدراك الجيد لمتغيرات البيئة الأمنية الجديدة وعوامل التهديد الجيوسياسية.

• ثانيا: العودة إلى التأثير في المناطق الرخوة أمنيا بالنسبة إلى روسيا.

• ثالثا: احتمال التورط في نزاعات إقليمية كبرى بسبب متغيرات البيئة الأمنية.

دفعت مجموع التغيرات التي عرفتتها السياسة الخارجية الروسية عبر عديد الفترات الزمنية، بدوائر التفكير الاستراتيجي الروسي إلى أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار أثناء رسم الخطوط العريضة لسياستها الخارجية، و ذلك مراعاة للتحويلات الجديدة في البيئة الجيوسياسية و الجيواقتصادية للنظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار محاولة استيعاب روسيا أو دمجها في هيكلتها أمرا بالغ الصعوبة، و هذا ما يطرح مجموعة من التجاذبات الداخلية تجاه مبادئ و مرتكزات السياسة و التي تتمثل في:

التيار الأول: التيار المحافظ الذي يدعو إلى تعديل السياسة الخارجية الروسية بما يتفق مع التحويلات الجارية، ولكن دون التخلي تماما عن المبادئ العامة الرئيسية للتفكير الاستراتيجي التاريخي الروسي لاسيما الحفاظ على المكانة الدولية لروسيا في محيطها الإقليمي أولا والدولي ثانيا.

التيار الثاني: التيار الواقعي والذي يدعو إلى التكيف الإيجابي والمرن مع المتغيرات الأمنية والجيوسياسية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة بواقعية وبراغماتية مصلحة تستجيب بالدرجة الأولى إلى متطلبات المصالح الروسية والنظر بواقعية إلى عوامل وإمكانات القوة الروسية¹ الحقيقية في السياسة العالمية.

¹ لمى مضر الامارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 111، 110.

1-مدركات التهديدات الأمنية للسياسة الخارجية الروسية بين الثبات والمتغير:

بالرغم من الخلاف الداخلي بين الاستراتيجيين والسياسيين الروس بشأن توصيف البيئة الأمنية الجديدة لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، خاصة بشأن مدركات التهديد، هل هي جيوسياسية أم جيواستراتيجية، إلا أن الاتفاق الذي يكون قد حصل بين هذه الدوائر هو أن الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية مازال يمثل التهديد الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسي .

2-التأثير في المناطق الرخوة أمنيا بالنسبة لروسيا:

أظهرت التقييمات الروسية للبيئة الأمنية الجديدة في محيطها الإقليمي نمطا جديدا من التهديدات يتجلى في التأثير المتزايد والمؤذي للولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية في المناطق الموصوفة بالرخوة إستراتيجيا في الحزام الجنوبي والجنوبي الشرقي لروسيا فضلا عن الحزام الغربي في كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، إذ تعتبر هذه المناطق فاقدة للاستقرار ومعرضة للنزاعات نتيجة انتشار الحركات المتطرفة والنزاعات الانفصالية فيما وراء حدود روسيا الجغرافيا¹ في منطقة البحر الأسود وشمال القوقاز ووسط آسيا.

3-المنافسة الإقليمية وإمكانيات تفجر الصراعات:

يوجد مستوى ثالثا من مدركات التهديد الأمني لدى صناع السياسة الخارجية الروسية وهو إمكانية التورط الروسي في نزاعات كبرى مع لاعبين إقليميين مثل الصين واليابان والنرويج وألمانيا وتركيا، فعلى الرغم من اعتبار الصين شريكا استراتيجيا في رؤية روسيا للنظام العالمي المتعدد الأقطاب، فإن احتمال نشوب نزاع جدي مع الصين بشأن مسائل جيوسياسية و جيوقتصادية لازلت تطرحها الكثير من الدوائر الروسية بشكل جدي بسبب الفجوة الديموغرافية والفجوة الطاقوية بين العملاقين الروسي والصيني، حيث تشير التحليلات الروسية إلى أن الموارد الطبيعية والمساحة الكبيرة لروسيا قد تشكل دافعا قويا للدول ذات الكثافة السكانية العالية والقوة العسكرية المتنامية - في إشارة إلى الصين- إلى التوجه إلى هذه الأراضي استجابة لمتطلباتها الاقتصادية أو بفعل عوامل الهجرة كذلك الأمر بالنسبة للخلاف الروسي الياباني حول جزر الكوريل، والخلاف الروسي الألماني حول

¹ نفس المرجع، ص 117.

إقليم بروسيا الشرقية أو كالينينغراد وكذلك الخلاف الروسي التركي حول الممرات البحرية في البحر الأسود ومضيق البسفور.¹ و بذلك فان التنافس لا يشمل فقط الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، بل يمكن أن يكون الحليف الاستراتيجي و ذلك راجع بالأساس إلى الاختلاف المصلي، باعتبار أن المصلحة هي الموجه الرئيسي للسياسة الخارجية الروسية.

4- نظرية قلب الأرض الأوراسية وألوية الجيوبوليتكا:

إذا كانت نهاية الشيوعية وسقوط الإيديولوجية لم تقارب ما بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فإن التفسير الثاني الذي يطرحه المحللون الغربيون للسياسة الخارجية الروسية هو مركزية الجيوبوليتكا أو الجيوسياسية الجديدة في تحديد السلوك الاستراتيجي لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، وخاصة بعد عام 2000 السنة التي تولى فيها فلاديمير بوتين سدة الرئاسة في الكرملين، بحيث أصبح العامل الجيوبوليتيكي، وليس الأيديولوجي هو الذي أصبح يحدد قواعد السياسة العالمية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الروسية:

انعكس الوضع الداخلي في روسيا على علاقاتها مع الخارج، حيث انحصرت أهداف السياسة الخارجية الروسية في محاولة استعادة المكانة التي كان يحتلها الاتحاد السوفياتي سابقا في مرحلة الحرب الباردة مع أحداث بعض التغييرات الجوهرية في هذا التطوع بحيث يتفق مع الوضع الجديد ليتمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة و حرية الأسواق.

اعتمدت روسيا في سياستها الخارجية على عدة دوائر هي مراحل نموها و مدى استقرارها السياسي والاقتصادي و في كل الدوائر كان الهدف الأساسي : تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد.

اختلفت و تنوعت أهداف السياسة الخارجية الروسية باختلاف و تنوع الظروف فقد كانت أهداف السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و التي تتلخص أساسا فيما يلي:²

¹ نفس المرجع، ص 118.

² نفس المرجع، ص 162.

- ✓ تجنب الحرب النووية و وضع التهديد بحرب عالمية جانبا.
- ✓ بناء علاقات تحالف و تعاون بين الديمقراطيات الصناعية المتقدمة.
- ✓ انعاش الاقتصاد الروسي و تحسين مستوى المعيشة للشعب الروسي.
- ✓ تعزيز الديمقراطية في روسيا.
- ✓ السعي إلى تعزيز نفوذ روسيا في ضوء الفضاء السياسي للاتحاد السوفياتي السابق.
- ✓ منع انتشار الصراعات السياسية و العسكرية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في أوروبا الوسطى و الشرقية وكذا آسيا الوسطى.¹
- ✓ تقوية القدرات الروسية، و الحفاظ على الأمن القومي الروسي و وحدة الأراضي الروسية.
- ✓ السعي لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب.
- ✓ حفظ الهيبة و المكانة الدولي، بحيث تسعى روسيا لاستعادة مكانتها و هيبتها على المستوى الدولي.
- ✓ تطوير العلاقات مع الدول المشاركة في كومنولث الدول المستقلة.

عرفت السياسة الخارجية الروسية العديد من المراحل التي كانت بمثابة تغيرات في العديد من المبادئ و الاستراتيجيات المتبناة من قبل الحكومة الروسية،² و ذلك راجع في الأساس إلى مجموع الحوافز والقيود التي تتعلق بالبيئة الدولية والنظام الدولي بما يتعلق بالدول بصفة خاصة وبقية الفواعل الدولية عامة .

كانت السياسة الخارجية الروسية تتماشى و محددين "محددات داخلية" و التي تركز على القوة التي تمتلكها الدولة بمختلف مجالاتها و أنواعها و كذا "محددات خارجية" و التي تتمثل في تصرفات الدول الخارجية و فوضوية النظام الدولي. و بذلك فالمرحلة التي عرفتها السياسة الخارجية و التغيرات التي طرأت على مبادئها و أهدافها كانت تتماشى و هذه المحددات .

¹ نفس المرجع، ص 162.

² عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (2000-2008)، غزة: جامعة الأزهر، 2012، ص ص 95-98.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية

يتعين القول أنه إبان حقبة انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، وإعلان قيام جمهورية روسيا الاتحادية، واستقلال دول الكومنولث الواحدة تلو الأخرى، حدث تدهور وانهيار شديدين في الدولة الروسية داخلياً (الاقتصاد، التجارة، الاستثمار...) وخارجياً (السياسة الخارجية، المكانة الدولية...) حتى أُطلق على روسيا لقب "الرجل المريض"، وذلك في عهد الرئيس الروسي الراحل بوريس يلتسن. بعد تولي بوتين السلطة في أبريل 2000، اعتمد إستراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الإستراتيجية. وبالتالي بدأ في تفويض سلطة أباطرة رأس المال والسياسة في روسيا واعتقال بعضهم، كما اتجه إلى تعيين حكام الأقاليم الروسية بدلاً من انتخابهم، واختيارهم ممن يعرفهم ويثق في قدراتهم. وقد أحكم بوتين كذلك سيطرته على ثروات روسيا من النفط والغاز، حيث تزامن هذا مع ارتفاع أسعارهما في السوق العالمي، ما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي، وارتفاع مستوى معيشة الفرد في الدولة الروسية، الأمر الذي زاد من شعبية بوتين داخلياً بشكل غير مسبوق.

انعكس هذا بوضوح على سياسة روسيا الخارجية حينما أعلن رئيسها أن سنوات الضعف والتراجع على المستويين الداخلي و الخارجي قد ولّت، وطالب الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي. واتجه بوتين إلى بناء علاقات شراكة مع كل من الصين والهند، وإلى استثمار ميراث الاتحاد السوفياتي السابق، في كل من أوروبا الوسطى والشرقية و كذا في آسيا بالإضافة إلى الشرق الأوسط الي اعتبرته روسيا منفذا لسياستها الخارجية خاصة في ظل الضغوطات التي تفرضها عليها الدول الغربية.

وفقا لما سبق نتطرق للمحددات التي تحكم السياسة الخارجية الروسية و التي قسمناها بين محددات دولية خارجة عن الحدود الوطنية للدولة الروسية، و كذا محددات داخلية و التي تدخل ضمن الحدود الروسية الداخلية التي لها تأثير واضح و فعال على السلوك الروسي الخارجي خاصة في ظل الأحداث الدولية الراهنة و ذلك بعد التراجع الذي عرفه النفط و الغاز والذي سيكون له تأثير واضح على سياسات روسيا خاصة في ظل الظروف التي تشهدها روسيا من تزعزع في علاقاتها مع الغرب .

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية.

يمتاز السياق الداخلي بدور بالغ الأهمية في رسم السياسة الخارجية للدول، و يقصد بالسياق الداخلي (المحددات الداخلية) مختلف المتغيرات المستقلة المتعلقة بالدولة ذاتها حيث أن لتلك المتغيرات الداخلية دورا حاسما في تحديد المصلحة القومية للدولة و كذلك توجهاتها الخارجية، وعليه يظهر أن هناك تنابعا سلوكيا ما بين المحددات الداخلية للدولة و طبيعة نشاطها الخارجي. إن فكرة الفصل ما بين السياسة الداخلية و الخارجية التي تطرحها النظرية الواقعية، في العلاقات الدولية غير مفيدة في تفسير السياسة الخارجية للدول، و ذلك نظرا لعدم امكانية الفصل بين الداخل و الخارج، باعتبارهما مترابطين و تؤثرين كل بالآخر، في حين تنادي الليبرالية* بضرورة الربط بين المحددات الداخلية و النشاط الخارجي للدولة، بل أن التغيرات الداخلية قد تلعب دورا حاسما في تحديد التوجهات الخارجية للدول و حتى التنبؤ بها.¹

أولا : المحددات الإنسانية

تلعب المتغيرات الانسانية دورا كبيرا في تحديد توجهات السياسة الخارجية الروسية و خاصة تجاه مجالها الجيوبوليتيكي و تتمثل هذه المتغيرات في :

- الهوية الروسية: ما من منطقة في العالم رسمت فيها خريطة التقسيم، بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية مثل المنطقة الشرقية الشيوعية، حيث انتصب جدار برلين باعتباره ستارا حديديا² يفصل بين غرب أوروبا و شرقها و هذا ما ميز الهوية الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي في تلك المرحلة.

¹ نبيه الأصفهاني، حكومة بريماكوف في مواجهة المأزق الروسي، السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998، ص 247.

* النظرية الليبرالية، وهي نظرية من نظريات العلاقات الدولية، و التي حاولت تفسير النظام الدولي، وفق ابرار فواعل أخرى بالإضافة للدولة التي تعتبر الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

² ابراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة (دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن)، ط1، لبنان، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2005، ص 77.

مع نهاية الحرب الباردة أصبحت روسيا الدولة الوريثة للاتحاد السوفياتي، و أصبحت بذلك روسيا الاتحادية تعتبر دولة أوراسية بحكم أنها تجمع في موقعها الجغرافي بين أوروبا الشرقية وآسيا الشمالية. لقد ظهرت روسيا كشخص قانوني في العلاقات الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في أواخر ديسمبر من عام 1991، عاصمتها موسكو و هي عبارة عن دولة فدرالية تضم احدى وعشرين جمهورية فدرالية، وثلاثة أقاليم، و تسع و أربعين منطقة و عشر مقاطعات مستقلة، إضافة إلى منطقة يهودية مستقلة و مدينتين فدراليتين و هما موسكو و سان بطرسبرغ. بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، تقلص سلم الفعل الجيوبوليتيكي الروسي بعد أن فقدت روسيا معظم الدول التي كانت تعتبر تابعة لها. رغم ذلك مازالت روسيا تسعى إلى الحفاظ على علاقاتها بمجالها الجيوبوليتيكي و هذا من خلال العديد من الأطر التعاونية خاصة في اطار كومونولث الدول المستقلة، و ذلك نظرا لكون الأقليات الروسية انتقلت للعيش في الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي قبل تفككه، و بذلك بقيت لحد الآن هذه الأقليات الروسية منتشرة في هذه الدول (الدول المحيطة بروسيا)، و هذا ما دفع روسيا إلى السعي للضغط على هذه الدول من خلال هذه الأقليات التي تسعى روسيا دائما إلى حماية حقوقها.

- **الخصائص المجتمعية الروسية:** تجد السياسة الروسية تجاه دول جذورها في الخصائص المجتمعية للشعب الروسي الذي يلعب دورا كبيرا في تعريف ماهية المصالح القومية الروسية، بحيث يوضح لصانع القرار الروسي الاتجاهات الرئيسية و الثابتة في الفكر الاستراتيجي الروسي و التي من الصعب على صانع القرار الحياد عنها. إن الشعب الروسي ليس وليد حقبة زمنية قصيرة بل هو جماعة تاريخية راسخة تحمل جميع ملامح الشخصية السياسية الثابتة الموحدة ثقافيا و حضاريا، و هذا ما جعله في مركز التصور الجيوبوليتيكي وموضوعا للإستراتيجية السياسية و العسكرية¹ و الاقتصادية و الاجتماعية الروسية. إن تكوين الشعب الروسي مختلف عن تكوين بقية المجتمعات الأخرى، فهو لم يكن نتاج تكوين الدولة الروسية.²

¹ نبيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 182.

² ألكسندر دوغين، ترجمة عماد حاتم، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ط1، طرابلس: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004، ص 299.

يظهر دور الخصائص المجتمعية للشعب الروسي خاصة في المراحل الانتقالية والظروف الأزمومية، بحيث تصبح تلك الخصائص فاعلا أساسيا و مرجعيا تتبثق منه المصالح الروسية في كافة القطاعات. و هذا الواقع متناقض مع ما تنص عليه مواد الدستور الروسي، الذي يعطي صلاحيات واسعة للرئيس الروسي و السلطة التنفيذية على حساب بقية المؤسسات الأخرى، لكن صانع القرار الروسي يسعى لكي تكون سياسته مقبولة لدى الشعب الروسي و هذا ما تطلق عليه النظرية البنائية* أن القرارات المتخذة من طرف القيادة تتبع من الشخصية القومية، أي ينبغي أن تكون أفكار و قرارات القيادة مقبولة لدى أغلبية المجموعة الوطنية.

تؤكد روسيا على خصوصيتها و جوهرها الثقافي التاريخي، لذلك تسعى جاهدة في الحفاظ عليها وعلى تميزها في اطار الاستقلالية القومية و الحضارية و السياسية للشعب و الدولة الروسية، وعليه فان رفض الغرب و الشرق يشكل أحد احداثيات الهوية الروسية الثابتة.²

يرى الجيوبوليتيكي "غوميليوف ليف" أن الروس لا يمثلون مجرد فرع من السلاف الشرقيين، بل يشكلون شعبا ذا خصوصية، حيث تشكلت من خلال التمازج بين العرق السلافي و التركي.

إن التمازج العرقي يشكل جوهر التاريخ الروسي، موجها للسياسة الروسية الخارجية و محددات لهويتها و مصيرها. للواقع الجيوبوليتيكي دورا كبيرا في بلورة نفسية الشعب الروسي، حتى صار أحد محددات هويته.

من منظور جيوبوليتيكي، تخضع الحضارة الروسية لتأثير هذا العامل، و هو العامل الجغرافي.³

فالجغرافيا كان لها تأثير واضح على عقلية الشعب الروسي، التي تبلورت كنتيجة لمعطيات جيوبوليتيكية و أخرى ثقافية، حيث أن مظاهر النزعة الجيوبوليتيكية الروسية يمكن رصدها في ثقافة الروس التوسعية التي بلورتها الانفتاحية و الثقافية.

- **الثقافة الاستراتيجية الروسية.** لقد أصبح لدى روسيا الاتحادية مركب استراتيجي بحيث تشكل بمرور فترة طويلة و أصبح هذا المركب الاستراتيجي بمثابة ثوابت في السياسة

* البنائية هي نظرية في العلاقات الدولية، ركزت على فواعل أخرى اضافة إلى الدولة، حيث ركزت على البنى الاجتماعية و الفرد الذي اعتبرته مؤثرا في العلاقات الدولية و النظام الدولي.

² نفس المرجع، ص ص 230، 231.

³ وليد عبد الحي و آخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، ط1، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،

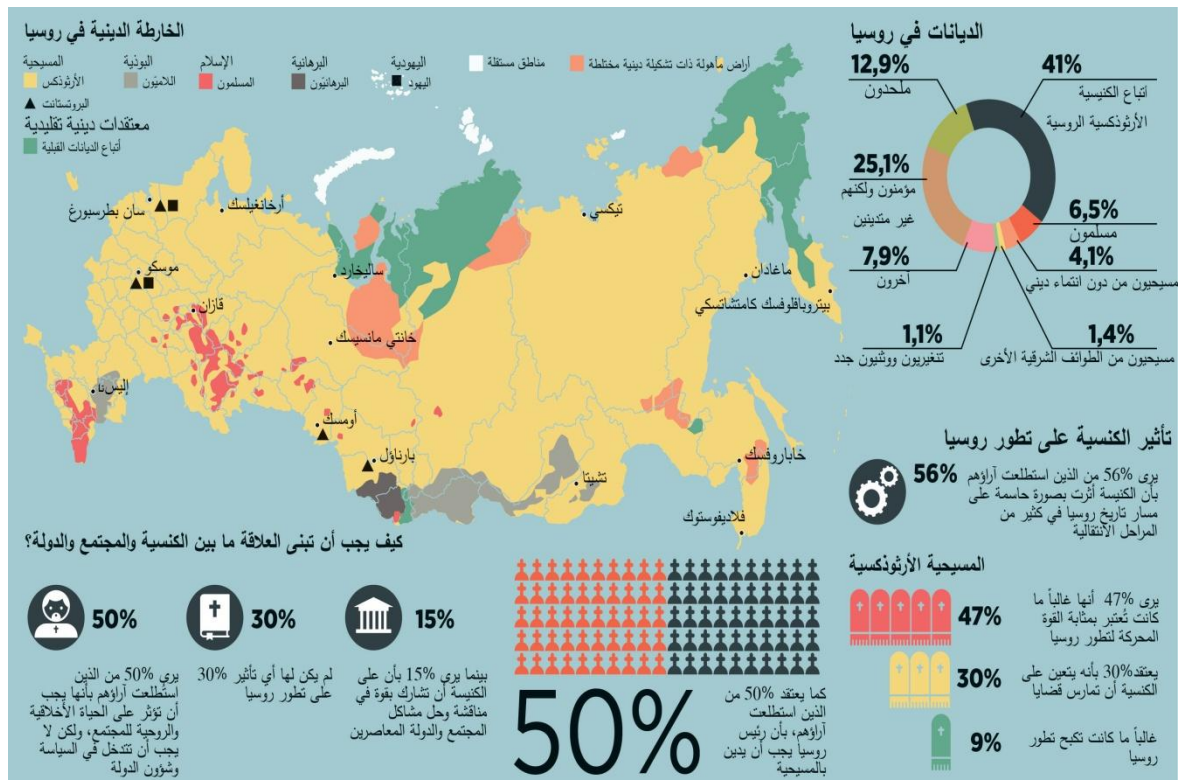
2002، ص 156.

الفصل الأول: الأطار المفاهيمي و النظري للسياسة الخارجية الروسية

الخارجية الروسية، و على هذا الأساس فالثقافة الاستراتيجية الروسية كمتغير مستقل قد حددت التوجهات الكبرى أو بالأحرى الاتجاهات الأخرى التي تشكل خطا موجها للسياسة الخارجية الروسية.

إن تلك الثوابت ملزمة لصانع القرار، بحيث يصعب عليه الحياد عنها، خاصة أنها تكون مستمدة من الشخصية الوطنية للدولة.

الخريطة رقم 01: التنوع الديني في روسيا.



المصدر: الخارطة الدينية في روسيا، يوم 14 مارس 2015، على الساعة: 9:44، على

الموقع: <https://www.google.dz/search?biw>

تعرف روسيا تمازجا كبيرا من الديانات، و يرجع ذلك أساس لمجموع المراحل التي مرت بها روسيا، خاصة منها فترة الاتحاد السوفياتي، حيث ساهمت هذه المرحلة في تنوع الديانات في روسيا نتيجة ملايين الوافدين المسلمين من دول الجمهوريات السوفيتية السابقة و الذين ينتشرون بكثافة في المدن الكبيرة كموسكو و سانت بطرسبرغ.

ثانيا: الجوانب الحكومية

- **المؤسسة العسكرية:** كثيرا ما يثار الجدل حول مدى أهمية المؤسسة العسكرية في التأثير في السلوك الخارجي للدولة في محصلتها للدور الذي يحاول صانع القرار التصرف ضمن حدوده¹، و يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة، بحيث يتعين تحليل العلاقة بين الجهات المدنية والعسكرية في أنظمة الحكم المختلفة الشمولية منها و الديمقراطية².
لقد كان للجيش الروسي دورا كبيرا في وصول يلتسن إلى السلطة و لكن عجز الرئيس على حل الأزمات التي يعرفها الجيش الروسي دفع هذا الأخير إلى مساندة الأحزاب القومية و الشيوعية في الانتخابات التشريعية 1995.

يعمل اللوبي العسكري الروسي على التأثير على سياسات الكرملين من خلال مطالبة معظم جنرالات المؤسسة العسكرية الروسية بإحياء الامبراطورية الروسية، حيث يركز هؤلاء على اعادة بناء الجيش بصورة حديثة، كما يؤكد معظم اطارات المؤسسة العسكرية على فكرة روسيا العظمى و الدولة الوطنية القومية و يظهر ذلك في تأثير المجمع الصناعي على السياسة الروسية. يظهر هذا التوجه العسكري الروسي من خلال سمو الأهداف الأمنية العسكرية فوق الأهداف الأخرى.

إن النزعة العسكرية تتبع أساسا من الاحساس بالأمن الناتج عن المشاكل و الأزمات التي و لدها الجوار المحيط بروسيا.

- **الدستور الروسي:** لقد تبنى الاتحاد السوفياتي دستور 1978 إلى غاية اجراء استفتاء عام على دستور 12 ديسمبر 1993. يتكون هذا الأخير من ديباجة و جزأين، الجزء الأول و هو الجزء الأكبر الذي يحتوي على أحكام الدستور في تسعة فصول حيث

تتضمن على الترتيب ما يلي:

¹ بدوي محمد طه، ليلي أمين مرسي، مبادئ العلوم السياسية، ط1، الاسكندرية: منشأة المعارف، ص56.

² ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص204.

- أسس النظام الدستوري.
- حقوق و حريات الانسان و المواطن.
- الدولة الروسية.
- رئيس الدولة .
- البرلمان.
- السلطة القضائية.
- الحكومية المحلية.
- أحكام متعلقة بتعديل الدستور.

أما الجزء الثاني، فيتضمن تسعة تدابير ختامية.

تعتبر روسيا وفقا للدستور الروسي دولة فدرالي ذات طابع جمهوري، عاصمتها موسكو و لغتها هي الروسية و تعتمد عملة الروبل و هي دولة علمانية لا تتبنى ديناً رسمياً للدولة.¹

تتمتع الحكومة الفدرالية الروسية في موسكو بالعديد من الصلاحيات منها المشاركة في رسم السياسة الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى مجالات الدفاع الوطني و الأمن و المشاركة في السياسة الخارجية و توقيع المعاهدات.

بالرغم من الصلاحيات الواسعة للحكومة الفدرالية الروسية، إلا أن الدستور الروسي الجديد يعطي صلاحيات واسعة للرئيس على حساب باقي المؤسسات.

يعتبر الرئيس بموجب الدستور الجديد ضامناً وحيداً لتنفيذ الدستور، و حامياً لحريات المواطن حيث يخول له الدستور للعديد من الصلاحيات، فيعتبر بذلك الرئيس هو ممثل الدولة في الخارج و الداخل، حيث يحدد المحاور الكبرى في السياسة الخارجية و الداخلية، بالإضافة إلى تحديد السياسة الدفاعية للدولة، بحيث يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة. لرئيس الدولة كذلك الحق في اعلان حالة الحرب و الطوارئ اضافة إلى الدعوة لإجراء انتخابات أو استفتاء عام و كذا اقتراح تعديل القوانين.

إن الصلاحيات الواسعة المخولة لرئيس الجمهورية وفقاً لدستور 1993 هي نتاج للظروف التي

¹ نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية-العربية، ط1، بيروت: مركز الدراسات العربية، 1998، ص13.

مرت بها روسيا بعد التفكك الذي شهده الاتحاد السوفياتي، حيث فرضت المرحلة الانتقالية التي عرفتها روسيا في بداية التسعينات (90) تخفيف الثقل البيروقراطي من خلال تقليص الأجهزة المشاركة في عملية صنع القرار، بهدف ربح الوقت و تجاوز المعارضة الداخلية.

يظهر مما سبق أن الرئيس الروسي هو مركز الثقل في عملية صنع القرار في روسيا، فإليه يرجع القرار النهائي في تسيير كل القطاعات. و على هذا الأساس يمكن وصف السلطة في روسيا بالشخصانية* و ذلك راجع للدور الكبير الذي يمتلكه الرئيس في كل المجالات، و كذا في توجيه النشاط الخارجي لروسيا. و نظرا لأهمية شخصية الرئيس في صناعة السياسة الخارجية الروسية و على هذا الأساس سيتم إلقاء الضوء على أهم حقب رئاسية من خلال تبيان توجهات السياسة الخارجية للرئيس السابق بوريس يلتسن ثم الرئيس الحالي فلاديمير بوتين .

1/ بوريس يلتسن:

و هو بوريس نيكولايفيتش يلتسن المولود في 01 فيفري 1931، و المتوفى سنة 23 افريل 2007، أول رؤساء روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. كان عهد حكم يلتسن فترة مظلمة في التاريخ الروسي الحديث، و هي فترة شهدت انتشار الفساد، و انهيار اقتصادي هائل اضافة إلى العديد من المشاكل السياسية و الاجتماعية، امتدت فترة حكمه لروسيا من 10 جوان 1991² إلى غاية 13 ديسمبر 1999، و قد فاز في الانتخابات بنسبة 57% من الأصوات، و أصبح أول رئيس منتخب شعبيا في التاريخ الروسي، لم يحتفظ يلتسن بشعبيته، بعد اقرار اصلاحيات اقتصادية جذرية عام 1992 و التي كانت السبب الرئيسي لتدهور الأوضاع الاقتصادية، و كذا تدهور حاد في الخدمات و المستوى المعيشي و زيادة كبيرة في معدلات البطالة و الفساد و التضخم. استطاع يلتسن الفوز مرة أخرى في انتخابات 1996 و ظل في السلطة إلى غية سنة 1999

* الشخصية، و يقصد بها التأثير الكبير لشخص الرئيس في سياسة الدول على كل المستويات، و عادة ما يكون الشخص الذي يمتاز بالشخصانية يتمتع بالشخصية الكاريزماتية، التي تفتح له المجال ليملك الشخصية القيادية، و هذا ما يجعل لشخصية تأثيرا كبيرا على الشعب و الدولة في آن واحد، و يمكن حتى أن يكون هذا التأثير ليس على مستوى داخلي و فقط و انما على مستوى خارجي دولي.

² Rachel Douglas, Russian Duma report denounces yeltsin policy in

Chechnya, **Executive Review** ,VO 122,4 October 1995,p49.

حينما استقال من منصبه فجأة خلال خطاب رسمي اعتذر فيه عن عدم تحسينه للظروف الروسية و قد رشح فلاديمير بوتين خلفا له.¹

لقد مرت السياسة الخارجية الروسية في عهد يلتسن بمرحلتين:

1-المرحلة الأولى:و ظهر في المرحلة الأولى من عهده اتجاه يدعو إلى تبني مبدأ العزلة بهدف التفرغ إلى المشاكل الداخلية و اعادة البناء الداخلي قبل التوجه نحو تفعيل السياسة الخارجية.

2-المرحلة الثانية:و في هذه المرحلة سعت روسيا إلى اعادة النظر في السياسة الخارجية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية و التوازن و ذلك بالاعتماد على التفسير القومي للمصالح الروسية حيث ذهب الرئيس الروسي السابق يلتسن إلى اعادة ترتيب سلم الأولويات في السياسة الخارجية الروسية.

تجدر الإشارة إلى التوجيه الروسي في المرحلة الأولى و القائم على أساس التقارب مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية،و يرجع إلى الرهانات السلطوية الداخلية المتعلقة بصعود التيار الديمقراطي الاصلاحى و الليبرالى إلى السلطة،ناهيك عن الظروف الداخلية المتدهورة في روسيا و التي فرضت عليها التوجه نحو الغرب للحصول على الموارد الأولية و المساعدات الاقتصادية.

أما التغيير الحاصل في المرحلة الثانية،فيرجع بدوره إلى الرهانات السلطوية المتعلقة بصعود التيارين القومي و الشيوعي ذوي الأغلبية البرلمانية و اللذين ساهما في اعادة النظر في أولويات السياسة الخارجية الروسية و ذلك بالتوجه نحو دول الجوار.

2-فلاديمير بوتين:

فلاديمير وفيتش بوتين و هو الرئيس الحالى لجمهورية روسيا الاتحادية،ولد في 07 أكتوبر 1952،في لينينغراد (سانت بطرسبورغ حاليا)،تولى منصب مساعد رئيس جامعة لينينغراد للشؤون الخارجية منذ عام 1990،ثم أصبح مستشارا لرئيس مجلس مدينة لينينغراد ثم تولى منصب رئاسة

¹ ليوند مليتشن، ترجمة طه الولي، تاريخ روسيا الحديثة، ط1، سوريا: دار علاء الدين للنشر و التوزيع والترجمة، 2001، ص ص 55، 56.

لجنة الاتصالات الخارجية في نفس البلدية منذ 1991، و في نفس الوقت تولى منصب النائب الأول لرئيس حكومة مدينة سانت بطرسبورغ منذ عام 1994.¹ و في نفس سنة 1998 و بعد توليه للعديد من المناصب ،عين مديرا لجهاز الأمن الفيدرالي في روسيا الاتحادية، و تولى في الوقت نفسه منصب أمين مجلس الأمن في روسيا الاتحادية منذ مارس 1999 و في أوت 1999 أصبح رئيسا لحكومة روسيا الاتحادية و ذلك بإختيار من الرئيس السابق بوريس يلتسن، تولى اختصاصات رئيس روسيا بالوكالة منذ 31 ديسمبر 1999 بعد استقالة الرئيس السابق "بوريس يلتسن" لينتخب "بوتين" في 26 مارس 2000، ليعاد انتخابه بعد الرئيس الروسي السابق "مديديف" و ذلك سنة 2012، و قد حصل على المركز الأول في قائمة مجلة فوريس لأكثر الشخصيات العالمية تأثيرا عام 2013.

اتسم "بوتين" بالبراغماتية و الواقعية في السياسة الخارجية،² حيث ركز منذ وصوله إلى السلطة على ضرورة ايجاد تأثير في الجوار خاصة المجال السوفياتي السابق كأحد السبل لتحسين الوضعية الروسية كما سعى إلى تطوير فكرة "روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين"، و كذا ضمان حريتها من أجل تحديد و تنفيذ سياستها الخارجية و الداخلية، ناهيك عن الحفاظ على مزايا حريتها من أجل طابعها الأوراسي و موقعها المهم ضمن المجال السوفياتي السابق.

و منه فان "بوتين" يريد تحقيق غزو دبلوماسي بهدف خلق حلف مضاد للغرب مع ادماج روسيا في الساحة العالمية.

تقوم السياسة الخارجية الروسية من وجهة نظر الرئيس بوتين في العهدة الأولى على المبادئ التالية:

- ✓ البراغماتية مع الابتعاد عن المحددات الأيديولوجية في رسم السياسة الخارجية .
- ✓ ضمان عدم العودة إلى الصراع الأيديولوجي .
- ✓ التوجه نحو الأسواق الدولية و خصوصا تجاه الجوار الآسيوي لبيع الأسلحة.
- ✓ رفض الأحادية القطبية و التوجه نحو تعددية القوى الموجهة .
- ✓ الاعتماد على الشرعية الدولية بتفعيل دور هيئة الأمم المتحدة.

¹ Clifford G .Gaddy,Fiona Hill,Mr Putine,USA: Brookings Institution Press,p2.

² أحمد دياب، زيارة الرئيس بوتين للهند الأبعاد و الدلالات، السياسة الدولية، العدد 143، جانفي 2001، ص 107.

✓ ابقاء العلاقات مع أوروبا.¹

✓ التنويه بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

✓ البدء بتطوير العلاقات مع الدول الآسيوية.

يظهر أن الرئيس الروسي "بوتين" من خلال هذه المبادئ أنه لا يريد تعريض العلاقات الروسية مع الغرب للخطر، و في نفس الوقت ضمان دور مهيم لروسيا على المجال الجيوبوليتيكي الذي كان تابعا لها في الحقبة السوفياتية.² هذا التوجه عبارة عن طريق "ثالث" لروسيا يقوم على عدم الاندماج لا مع الغرب و لا التصادم معه.

لكن مع التطورات و الظروف الراهنة،تحولت السياسة الخارجية التي اعتمدها بوتين و تمثل هذا التحول أساسا في علاقات روسيا مع الغرب،خاصة في ظل التدخل الغربي في المجال الذي تعتبره روسيا مجالها الحيوي و اتجهت روسيا في سياستها الخارجية تجاه قوى أخرى وهي الصين و الهند و حتى الشرق الأوسط و ذلك باعتبارها سياسة روسيا الخارجية في عهدة "بوتين" الثانية.

- وزارة الخارجية الروسية:تلعب وزارة الخارجية دورا معتبرا في توجيه السياسة الخارجية الروسية،بحيث يظهر ذلك خاصة في شخص وزير الخارجية،بحيث أن وزير الخارجية الروسي يلعب دورا بارزا في التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية.

ثالثا:الجوانب غير الحكومية

بالرغم من الدور الحاسم الذي تلعبه مؤسسة الرئاسة في صياغة السياسة الخارجية الروسية إلا أن للجوانب غير الحكومية دورا معتبرا في التأثير على النشاط الخارجي للدولة،حتى و ان كان

¹ عبد العزيز مهدي الراوي،توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ،مرجع سبق ذكره،ص181.

² نفس المرجع،ص 181.

في غالب الأحيان مستمدة من الشخصية القومية الروسية، و يقصد بالجوانب غير الحكومية مختلفة القوى السياسية الداخلية الرسمية و غير الرسمية .

- **النخب السياسية:** إن الامتداد الجغرافي الواسع لروسيا الاتحادية على قارتين أدى إلى تباين مواقف النخب السياسية و الثقافية بحث تتأرجح ما بين المجموعة الأطلسية و المجموعة الأوراسية .

إن أهمية النخب السياسة تظهر في إعدادها لكوادر الدولة فمنها تتشكل المؤسسات الرسمية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية:

- **اليمن أو الاصلاحيون الراديكاليون:** المجموعة الأطلسية، و ينظر هذا التيار إلى الغرب على أنه نموذج لذلك يناادي بالتوجه إلى اقتصاد السوق و فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي¹ بالإضافة إلى تبني العلاج بالصدمة* لإصلاح الاقتصاد الروسي، أما مجال السياسة الخارجية فيسعى إلى توثيق العلاقات مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- **اليسار أو القوميون و المحافظون الشيوعيون (المجموعة الأوراسية):**
- **1- التيار القومي:**

يتبنى موقفا سلبيا تجاه الغرب، حيث يتخوف من المساعدات الغربية و يدعو إلى الإصلاح انطلاقا من الموارد الذاتية، كما يتمسك بالثقافة الروسية القومية و وحدة الأراضي الروسية. يرى هذا التيار في مجال السياسة الخارجية أن مشكلات روسيا تتبع من الغرب و يدعو روسيا إلى اتباع سياسة توسعية للسيطرة على الجمهوريات السوفياتية السابقة التي يعتبرها جزءا لا يتجزأ من الحدود الروسية السوفياتية.

¹ نبيه الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، السياسة الدولية، العدد 132، أبريل 1999، ص ص 224، 225

* اعتمدت روسيا على العلاج بالصدمة (Schock Thearapy) و هي أحد الآليات المعتمدة للإصلاح الاقتصادي، و تعني الانتقال المفاجئ من الاشتراكية إلى الرأسمالية دون التدرج و هي تقابل الإصلاح الاقتصادي بالاعتماد على آلية العلاج التدريجي (Gradual Thearapy).

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي و النظري للسياسة الخارجية الروسية

إن تصورات هذا التيار تتبع من الثقافة الروسية التقليدية التي تؤكد تفرد الأمة الروسية التي تحمل رسالة تدفعها إلى الحفاظ على الكيان الروسي و احتلال مكانة مهمة في أوروبا و آسيا.

• ب- المحافظون:

يدعو هؤلاء إلى العودة إلى التخطيط المركزي و العمل على زيادة القدرات العسكرية الروسية، كما يرفضون تمتع دول الجوار بامتيازات مع تلك التي تتمتع بها روسيا في مجال الترتيبات الأمنية. يدعو هؤلاء كذلك إلى بناء دولة روسية قوية قادرة على العودة إلى الحدود التقليدية و حماية الأقليات الروسية في الخارج، و تدرك روسيا أن تراجعها عن هذا التوجه سيؤثر على أمنها الحيوي و مصالحها.¹

• ج- الشيوعيون:

يدعو هذا التيار بدوره إلى توسيع نطاق الأسواق الخارجية و كذا زيادة النفوذ الروسي، بالإضافة إلى توثيق العلاقات مع الدول الآسيوية و العالم الإسلامي، و كذا يسعى هذا الأخير إلى إعادة إحياء الإتحاد السوفياتي و محاصرة النفوذ الغربي في المناطق التي تعتبرها روسيا مجالها الحيوي. و يعتبر هذا التيار ذو توجهات قومية.

• اتجاه الوسط:

يجمع هذا التيار بين الراديكاليين و القوميين و المحافظين حيث يدعوا إلى ضرورة التحول الديمقراطي و تبني الخوصصة التدريجية و رفض العلاج بالصدمة، فضلا عن الاعتماد على الموارد الذاتية في الإصلاح الداخلي و كذا الحفاظ على روسيا الموحدة. يتفرع عن هذا الاتجاه كل من :

¹ وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة الروسية، يوم: 3 أبريل 2012، على الساعة: 17:22، على الموقع: <http://www.studies.aljazeera.net/reports.htm/>.

✓ يمين الوسط:الذي يدعو إلى الخصخصة و اقتصاد السوق مع ابقاء دور أوسع للدولة في الحياة الإقتصادية.

✓ يسار الوسط:في حين يدعو هذا الاتجاه إلى التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق مع الإبقاء على تحكم الدولة.

إن تزايد نفوذ كل من التيارين القومي و الشيوعي في البرلمان الروسي و الذي وجد من عام 1999 قد مكن المجموعة الروسية من خلال إعداد "وثيقة التدابير الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية الروسية"، و هي عبارة عن برنامج للأمن القومي الروسي، بحيث أكدت رابطة الدول المستقلة في اطار ما يعرف "بالجوار القريب" و التي تمثل أولوية اقليمية لروسيا، و ذلك خوفا من الأزمات و المشاكل التي قد تواجهها روسيا.¹ لكن هذا التوجه لا يمنع من توثيق روسيا لعلاقات من الأنظمة الإقليمية الأخرى، لكن هذا يكون بشرط أن لا يكون ذلك على حساب توثيق روسيا لعلاقات مع الجمهوريات المستقلة و من دون أن يؤدي ذلك إلى تقارب الجوار القريب مع الغرب على حساب روسيا.

• البرلمان:

يتكون البرلمان الروسي وفقا لدستور 1993 من مجلسين، بحيث لا بد من موافقتهما و موافقة رئيس الجمهورية لإقرار القوانين و السياسة الخارجية الروسية:

✓ ١- المجلس الأعلى (مجلس الفدرالية): يتكون من 178 عضوا، أي عضوين اثنين لكل وحدة من اللحات المكونة لروسيا الاتحادية، على أن يكون أحد العضوين من السلطة التشريعية للوحدة المتمثلة، و يكون الآخر من السلطة التنفيذية يتولى الأمور المتعلقة بالفدرالية كتلك المتعلقة باستخدام القوات المسلحة خارج روسيا و الموافقة على الأحكام العرفية و حالة الطوارئ المتخذة من طرف الرئيس.

✓ ٢- المجلس النيابي (مجلس الدوما): هو المجلس التشريعي الأول و الفرقة السفلى في البرلمان، تتكون من 450 عضوا بحيث ينتخب نصفهم من المرشحين الحزبيين و المستقلين

¹ أحمد عبد الله الطلحاي، استعادة الدور: المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الروسية، يوم: 2014/11/6، على الساعة: 11:25، على الموقع: <http://www.acrseg.org/>.

بالانتخاب الفردي المباشر في الدوائر الانتخابية، أما النصف الآخر فينتخب عن طريق التمثيل النسبي بحد أدنى 5% من أصوات الناخبين لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان. أما النسب الباقية التي تحصل عليها الأحزاب الخاسرة فتوزع مقاعدها على الأحزاب الفائزة و فقا للنسب المئوية التي حصل عليها كل حزب. يتولى مجلس "الدوما" الموافقة على التعيينات التي يعينها الرئيس لرئاسة مجلس الوزراء و البنك المركزي و كذا تحديد الضرائب و مراقبة الإصدار النقدي.

إن للتركيبية البرلمانية تأثير واضح على سياسة الرئيس، فمثلا تأثير البرلمان على سياسة "يلتسن" الخارجية نظرا للشعبية التي تتميز بها أفكار الحزب الشيوعي و القومي حيث كيف سياسته مع الاتحاد الجديد و ذلك من خلال مناداته باستعادة مكانة روسيا و عظمة أمتها. بالرغم من اختلاف التوجهات الاستراتيجية و الأيديولوجية للقوميين و الشيوعيين إلا أن الوضع الروسي في بداية 90 أفرز تنسيقا علنيا و ضمنا بينهما مما أثر نسبيا على السياسة الروسية داخليا وخارجيا. حيث تنادي التيارات الأساسية في البرلمان بضرورة استعادة روسيا لأمجادها التاريخية من خلال الهيمنة على دول الجوار و ذلك في إطار محاولة مواجهة الغرب.

• الأحزاب السياسية:

تتباين درجة تأثير الأحزاب السياسية في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي من دولة إلى أخرى نظرا لتباين أنظمتها السياسية، حيث يكون للأحزاب السياسية تأثيرا معتبرا في بلورة السياسة الخارجية من خلال تحريك الرأي العام في حين يتقلص دورها في الأنظمة الشمولية. لقد أفرزت الثورة الروسية عدة أنماط أساسية من الأحزاب السياسية¹ و فيما يلي يتم توضيح لمواقف الأحزاب السياسية في روسيا الاتحادية:

✓ 1- الحزب الشيوعي: ظهر خلال العهد السوفيياتي بزعامة "جينادي زيوجانوف"، حيث كان يسيطر على الحياة السياسية، لكن بعد تفكك الإتحاد السوفيياتي ظهر 15 خمسة عشر

¹ لينين، محاولة في تصنيف الأحزاب السياسية، ط2005، موسكو: دار التقدم، 1966، ص12.

حزبا شيوعيا مثل: حزب البلاشفة- الحركة الديمقراطية للشيوعيين و كذا حزب العمل الشيوعي و لكن ظل الحزب الشيوعي القديم يتمتع بقاعدة عريضة من المناضلين.

من مبادئه في السياسة الخارجية:

- ✓ زيادة قوة روسيا.
- ✓ التعددية القطبية.
- ✓ انتهاج سياسة خارجية تحقق المصالح القومية لروسيا.
- ✓ احياء الاتحاد السوفياتي بالوسائل السلمية من خلال توثيق العلاقات مع الجمهوريات المستقلة.

✓ ب-الحزب الوطني الليبرالي: أول الأحزاب غير الشيوعية، تأسس في مارس 1990 بقيادة أبرز قيادات الإتحاد القومي "جبرينوفسكي"، من أهم مبادئه فيما يتعلق بالسياسة الخارجية: تشجيع تجارة الأسلحة.

- ✓ الاهتمام بالأقاليم المجاورة لروسيا.
- ✓ ابعاد الغرب من الجنوب الروسي.
- ✓ التوجه نحو المياه الدافئة.
- ✓ يدعو إلى احياء الإمبراطورية القديمة و العودة إلى الحدود السوفياتية و بالتالي فإن التقارب مع الأحزاب الشيوعية و التطلع إلى التوسع هي مبادئ ثابتة في الحزب.

✓ ج- الحزب الزراعي الروسي: و كان هذا مع تجلي نمو وعي الفلاحين السياسيين في تشكيل حزب جماهيري يضم المزارعين و الفلاحين، و قد قدر "لينين" أهمية هذا الإتحاد، لكون أول اتحاد سياسي للفلاحين.¹

من مبادئ هذا الحزب في السياسة الخارجية:

¹ مساعد نادية جاسم كاظم الشمري، الثورة الروسية 1905-1907، مجلة مركز بايل للدراسات الإنسانية الحضارية والتاريخية، العدد 2، المجلد 3، ص 8.

✓ عودة روسيا إلى السيطرة على الأقاليم التابعة للإتحاد السوفياتي.

✓ استعادة القوة الروسية و رفض الهيمنة الأمريكية.¹

و منه و من خلال ما تقدم يمكن القول أن للأحزاب السياسية تأثير واضح في توجيه النشاط الروسي الخارجي.

إن الكشف على تأثير المحددات الإنسانية في بلورة النشاط الخارجي الروسي تجاه دول الجوار، يظهر لنا أن هناك نوع من الإجماع الوطني حول طبيعة السياسة الخارجية الروسية، فالبرغم من هيمنة الرئيس الروسي على عملية رسم السياسة الخارجية إلا أن القرارات في النهاية هي نابعة من الهوية و الخصائص المجتمعية الروسية، و تستمد شرعيتها في ذلك من التأييد الذي تتلقاه من مختلف القوى السياسية الروسية.

• المحددات المادية:

تحتل المحددات الانسانية دورا بارزا في بلورة السياسة الخارجية الروسية، و ذلك على غرار ما تحتله المحددات المادية في توجيه النشاط الخارجي. يقصد بالمحددات المادية مجمل العناصر التي تتدرج في إطار القوة المادية القومية للدولة، و التي تشكل الأرضية التي ينطلق منها صانع القرار في تصوره و تنفيذه للسياسة الخارجية. و على هذا الأساس سوف يتم التركيز على أهم المحددات المادية التي يساهم في بلورة السياسة الخارجية الروسية و التي تتمثل في مجموعة من المحددات و هي:

✓ الموقع الجغرافي.

✓ الوضع الاقتصادي.

✓ القوة العسكرية.

و ذلك باعتبارها من أهم المحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية لأي دولة، و ذلك لكونها ليست فقط مرتبطة بروسيا، و لكنها ترتبط بأي دولة تسعى للتأثير على الساحة الدولية، و كسب

¹ نفس المرجع، ص 8.

مكانة محترمة في النظام الدولي، حيث يكون لها قدرة على ابراز ذاتها، وذلك نظرا لكون السياسة الخارجية ما هي في حقيقة الأمر إلا انعكاس للأوضاع الداخلية لأي دولة، مناه الدولة الروسية.

✓ الموقع الجغرافي:

تعد الجغرافيا العامل الأهم لفهم طبيعة السياسة الروسية فروسيا الدولة الكبرى من حيث الحجم في العالم، حيث تبلغ مساحتها حوالي 17 مليون كلم² * ، و يبلغ فرق التوقيت بين شرق روسيا وغربها 9 ساعات .

هذه الحدود و المساحة الهائلة لدولة واحدة تفرض على روسيا عدة عوامل سياسية على رأسها أنها كدولة مترامية الأطراف، هي في ذات الوقت دولة مستباحة الحدود، فمعضلة روسيا الأساسية أنه ليس لها حدود دفاعية، و لذلك ظلت وسيلة الدفاع الرئيسية لروسيا على مر العصور هي التوسع الجغرافي عسكريا و سياسيا خارج حدودها و تكمن معضلة أخرى فيما يخص جغرافية روسيا و هي أنها رغم اتساع مساحتها ليست لها منافذ مفتوحة على أعالي البحار، فمن جهة الغرب تطل مدينتا كالينغراد على بحر البلطيق الذي يفصله عن الشمال "مضيق أوريسند"، كما أن كلا من ألمانيا و بريطانيا تطلان على بحر الشمال، و هو ما يمثل عائقا آخر أمام اتصال روسيا بالمحيط الأطلنطي.²

و جنوبا تطل روسيا على البحر الأسود الذي يفصله عن البحر الأبيض المتوسط "مضيقا البوسفور و الدردنيل" في تركيا، و شرقا تعد دينة "قلاديفوستك" الميناء الأهم لروسيا على بحر اليابان و المحيط الهادي، و لكن نظرا لقربها من المدار القطبي فروسيا عموما تعاني من عجز الإطالة على المياه الدافئة طوال السنة.

و نظرا لحاجة أي دولة و بالأخص قوة عظمى لوجود قوة بحرية مساندة تدفع هذه المحددات بسياسية روسيا الخارجية إلى اتباع منهج و هو في إطار ما يظهر في توسيع استراتيجيتها الخارجية. و على هذا الأساس نلمس تأثير الموقع الجغرافي على السياسة الروسية، و منه يعتبر العامل الجغرافي من أهم عناصر القوة القومية للدولة، حيث يؤكد "فريدريك راتزل" أن

* حيث تمثل مساحة روسيا ضعف مساحة الدول التي تليها من حيث المساحة و المتمثلة في كندا، التي تقدر مساحتها بحوالي 9 ملايين كلم².

² سعود كايلى، نظرة تفسيرية للسياسة الخارجية الروسية، يوم 2013/06/01، على الساعة: 11:42، على الموقع: <http://www.alwatan.com.sa/articals/detail.aspx?articalID>.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي و النظري للسياسة الخارجية الروسية

الدولة لا تتفصل عن فكرة الإقليم الجغرافي، كما أن لخصائص المناخ و التضاريس و المياه و غيرها من عناصر البيئة الجغرافية¹ تأثيرا واضحا في صياغة السياسة الخارجية لأي دولة. و تظهر أهمية المحدد الجغرافي، في الدور الذي تلعبه الجغرافيا في بلورة التفكير الاستراتيجي لصانع القرار، حيث أن الموقع الجغرافي للدولة يخلق مجموعة من الأنماط السلوكية الثابتة نسبيا و المتعلقة بالإستراتيجية العسكرية و التجارة الخارجية، إن لحجم الدولة تأثيرا في النظام السياسي و توجهاته، حيث تؤثر كمية و نوعية الموارد البشرية و المادية المتاحة على إدراك صانع القرار و في مدى قدرة النظام السياسي إنجاز أهدافه. إن اتساع حجم الدولة يساعد على ايواء أعداد كبيرة من السكان و يمنح الدولة وفرة و تنوعا في المصادر الطبيعية و عمقا استراتيجيا يسمح لها بالمناورة و الدفاع. إن لاتساع حجم الدولة جوانب إيجابية، لكن ذلك لا يعني أن بالضرورة يخلق الفاعلية و التأثير، حيث أن ايجابيته قد تتحول إلى سلبيات خاصة في ظل التمزق الداخلي و غياب الامكانيات الاقتصادية و العسكرية.

خريطة رقم 01: خريطة روسيا



المصدر:-----، روسيا اليوم، مجلة الوسط، العدد 12، 3619، 2017، على الموقع:

<http://www.alwasatnews.com/news/692441.html>

¹عدنان السيد، نظرية العلاقات الدولية، ط1، بيروت: دار أمواج للنشر و التوزيع، 2003، ص57.

نؤكد مما سبق على الأهمية التي تكتسبها روسيا، حيث أشار "ماكيندر" إلى الموقع المفصلي لروسيا الاتحادية، حيث أكد على الأفضلية التي تتمتع بها، حيث أطلق عليها في كتابه "المثل الديمقراطية و الواقع" تسمية "المحور الجغرافي للتاريخ"، فهي من الناحية الإستراتيجية كتلة قارية هائلة.

• الوضع الاقتصادي :

يلعب الوضع الاقتصادي دورا بالغ الأهمية في توجيه النشاط الخارجي للدول، فتأثيره هو نتاج تضافر مجموعة من المتغيرات الفرعية و المتنوعة، حيث أن وفرة الموارد أو نقصها له تأثير واضح وكبير على خيارات النظام السياسي، حيث أن الدول تعاني نقصا في الموارد تعاني صعوبة في تجسيد برامجها على عكس الدول التي تعرف وفرة في الموارد التي تتمكن من تحقيق برامجها، و يجعلها هذا في غنى عن اللجوء إلى الخارج.

أما درجة النمو الإقتصادي فلها دور كبير في ادراك الدولة لمكانتها و في علاقاتها بالدول الأخرى، بمعنى أن هناك تفاعلية بين التطور و النمو الإقتصادي و الفاعلية السياسية.

و من هنا يمكن أن نربط هذا بالواقع السياسي و الإقتصادي الروسي، حيث أن للإقتصاد دور واضح و كبير في تحديد توجهات السياسة الخارجية الروسية و كذا تحديد دوائر أولوياتها. لقد عرف الوضع الاقتصادي الروسي منذ بدايات التسعينات (90) تراجعا كبيرا، فقد كان هذا الانحلال راجع في الأصل إلى الامتدادات التي كان يعيشها الاتحاد السوفياتي في فترة السبعينات (70)، هذه الأزمة التي عرفت ذروتها مع الإصلاحات التي تبناها الرئيس السوفياتي السابق* ميخائيل غورباتشوف" و التي استهدفت الجانب السياسي على حساب الإصلاحات الاقتصادية. كل هذا زاد من تقادم الأزمة، و بالأخص زاد من تدهور الحالة الإقتصادية الروسية، ويرجع انحلال الوضع الاقتصادي إلى استراتيجية التصنيع التي تبناها الإتحاد السوفياتي سابقا و التي اعتمدت على تطوير الصناعات العسكرية و زيادة الإنفاق العسكري على حساب باقي القطاعات الأخرى. لقد ترتب عن هذه السياسة تراجع في الناتج الداخلي إلى

* و ذلك في اطار البروسترويك و الغلاسنوست و هي كلمات روسية و تعبر عن السياسة الإصلاحية التي تبناها الرئيس السوفياتي السابق "ميخائيل غورباتشوف" سعيا منه في إصلاح و إعادة بناء الأوضاع التي آلت إليها روسيا حاليا.

40%، وأصبح ما يقارب نصف الشعب الروسي يعيش في الفقر. و منه فالبرغم من أن روسيا الاتحادية قد ورثت شخصية الإتحاد السوفياتي من الناحية القانونية على مستوى هيئة الأمم المتحدة و القوة العسكرية، خاصة الترسانة العسكرية و النووية، إلا أنها كذلك ورثت مكامن ضعف الإتحاد السوفياتي خاصة من ناحية الهيكل الاقتصادي و هذا ما أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق "رينتشارد نيكسون" بأن روسيا ملكت القوة العسكرية التي ورثتها عن الإتحاد السوفياتي، لكنها تفتقد إلى قاعدة اقتصادية. و مع وصول "يلتسن" إلى الحكم عمد إلى استدراك الأخطاء التي نتجت عن سياسة "غورباتشوف"، متجها بذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية، و ذلك باعتماد طريقة "العلاج بالصدمة"، أي أن الانتقال إلى الرأسمالية دفعة واحدة، حيث اتجهت الحكومة عام 1992 إلى الخصخصة و تحرير التجارة و كذا تقليص الانفاق الحكومي فضلا عن الانضمام إلى المؤسسات المالية* و الإقتصادية الدولية، بغية الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحول الاقتصادي.

بالرغم من الاجراءات التي تبنتها الحكومة، إلا أن الوضع الاقتصادي قد زاد تأزما على مدار التسعينات (90) و هذا راجع للشروط التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي على روسيا و ذلك مقابل الحصول على مساعدات و قروض.

إن مظاهر الأزمة الإقتصادية الروسية عديدة بحيث زادت درجة العجز و نسبة التضخم ناهيك عن تراجع حجم الصادرات الروسية إلى 50%، بالإضافة إلى تزايد الديون الروسية لدى الدول العربية و المؤسسات المالية الدولية. لقد بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها عام 1998، خاصة مع انهيار العملة الوطنية الروسية، و هذا ما يعني عجز روسيا عن الاستيراد، مما أوقعها في حالة ندرة المواد الغذائية، ولم يبقى أمام روسيا مع انهيار العملة الوطنية إلا الحصول على المساعدات الإنسانية وقد ظهر ذلك في تصريح رئيس الوزراء الأسبق "بريماكوف" الذي أعلن بأن روسيا لم تطلب مساعدات انسانية، لكنها لن ترفضها في حال ما إذا تلقتها.

اعتمدت روسيا في خروجها من الأزمة الاقتصادية على المساعدات الغربية، و لكنها أدركت أن ينبغي التوجه نحو البديل و ذلك نظرا للضغوط و المساومات التي كانت تتعرض إليها روسيا من

* انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي في 1992، و ذلك بعد قبولها بشروط الانضمام، خاصة تبنيها الفعلي لآليات اقتصاد السوق.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي و النظري للسياسة الخارجية الروسية

طرف القوى الغربية، و بذلك انتقلت في تفكيرها من الغرب إلى تطوير العلاقات مع الجمهوريات التي كانت تابعة لها سابقا. هذا التوجه يعكس الرغبة الروسية في انتهاز كل الفرص المتاحة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري مع أي دولة ترغب في ذلك.

بعد الوضع الذي عرفه الاقتصاد الروسي من الأزمة المالية الخطيرة التي عاشتها روسيا عام 1998، عرف الاقتصاد الروسي نوعا من الحيوية، حيث زاد حجم الناتج الداخلي الخام عام 1999 بنسبة 2% و زاد الانتاج الصناعي بنسبة 8%¹، أما الفائض التجاري فقد بلغ قيمة 32 مليار دولار و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات .

و بذلك تعتبر روسيا الجمهورية الوحيدة من مجموع جمهوريات الاتحاد السوفياتي التي حققت تقدما ملحوظا في أدائها الاقتصادي، و بذلك في زمن قياسي على الرغم من الانحرافات التي عرفتھا الإصلاحات الاقتصادية.

واصل "بوتين" عند تسلمه السلطة في مارس 2000 في محاربة الفساد بالإضافة إلى تعميقه للإصلاحات الاقتصادية و ذلك من خلال تبنيه مبادئ الرأسمالية، خاصة اقتصاد السوق، وتشجيع الملكية الخاصة.

يؤكد "بوتين" في العديد من تصريحاته أن تحرير الكيانات الاقتصادية الصغيرة أي الأقاليم التابعة لروسيا من شأنه أن يقلل من نفقات الدولة، و يؤدي إلى رفع مستوى أدائها الاقتصادي، كما قام بتشجيع المواطنين على شراء الأراضي الزراعية و التوجه نحو خوصصة الريف.

تجدر الإشارة إلى الاحصائيات التي تدل على تحسن الأداء الاقتصادي الروسي و منها:

✓ بلغ النمو الاقتصادي سنة 2004 نسبة 7.5%

✓ بلغ حجم التضخم سنة 2004 نسبة 10.4%

✓ بلغ حجم البطالة سنة 2004 نسبة 8.6%

¹ عبد الكريم حمودي، الاقتصاد الروسي: بين العبد الأخير... و الروس الجدد، يوم: 2014/11/24، على

الساعة: 15:06، على الموقع:

[http://www.straitiems.com/f.aspx?t=10803462.](http://www.straitiems.com/f.aspx?t=10803462)

✓ بلغ حجم الديون سنة 2004 نسبة 14.3% (من الناتج الداخلي الخام)

✓ بلغ حجم التغطية الطاقوية سنة 2004 نسبة 160.3%

لقد تم تبين أن الوضع الاقتصادي الروسي قد أسهم في أحداث تغيير واضح في السياسة الخارجية الروسية، وذلك من خلال تغيير الوجهة الغربية الأطلسية، نحو الجمهوريات المستقلة، وهذا راجع لتبني روسيا سياسة براغماتية.¹

• القدرات العسكرية:

على غرار التأثير البالغ للموقع الجغرافي و القدرات الاقتصادية، فإن للقدرات العسكرية دورا بالغ الأهمية في تحديد توجهات السياسة الخارجية و في تحقيق استقلالية الدولة و كذا مواجهة مختلف التهديدات التي يمكن أن تهدد كيانها، بحيث يصبح المتغير العسكري أحد أهم الوسائل التي تجندها الدولة في ضمان أمنها القومي .

يقصد بالمتغير العسكري مدى قدرة الدولة على توظيف القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها كوسيلة لتحقيق أهداف سياسيتها الخارجية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن القدرات العسكرية للدول لم تعد محصورة فقط في امتلاك أكبر عدد ممكن من الجيوش و الجنود أو امتلاك ذخيرة كبيرة من الأسلحة التقليدية، بل أصبحت القوة العسكرية تتبني على الكم و النوع، أي ينبغي على الدولة أن تمتلك ورقة ضغط عسكرية ذات قيمة نوعية على غرار امتلاك السلاح النووي الذي يسمح لها تحقيق فعالية في التهديد و الردع.

✓ **القدرة العسكرية المادية:** ورثت روسيا الاتحادية من الاتحاد السوفياتي الجزء الأكبر من الترسانة النووية و الاستراتيجية بحيث تعتبر حاليا احدى القوى الكبرى التي تمتلك أكبر ترسانة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

تمتلك روسيا نسبة 85% من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي، و قد ورثت ما يقارب 90% من القوات الاستراتيجية النووية و 85% من القوات البحرية و البرية و 58% من الأسلحة التكتيكية

¹ نفس المرجع.

النووية،بالإضافة إلى 12200 رأس نووي استراتيجي و 79% من الصواريخ العابرة للقارات و100% من الغواصات النووية و 90% من القاذفات البعيدة المدى.¹

و فيما يتعلق بحجم الموارد البشرية العسكرية،فقد بلغ حجم القوات المسلحة 1.210.000 جندي وفق احصائيات سنة 2006 منهم 150.000 من القوات البحرية و 1.84600 من سلاح الجو و 360.000 من القوات البرية،و 22.000 من سلاح المدرعات،و قد بلغ صعيد مؤشرات الانفاق العسكري في أوروبا الشرقية 59.1 مليار دولار حسب 2010² على ارغم من الصعوبات الاقتصادية و المالية التي عرفتها روسيا إلا أنها لم تقلص من الأهمية التي توليها لامتلاك التكنولوجيا العسكرية،و يظهر ذلك من خلال تخصيص روسيا لمبالغ طائلة للإنفاق العسكري الروسي مع بداية الألفية الثالثة.³

✓ **الجانب التنظيمي:** لكل جانب من الجوانب المادية في المحددات الداخلية الروسية أهمية،على حد سواء مع باقي الجوانب،و هو ما يمتلكه الجانب التنظيمي من أهمية في أداء المؤسسة العسكرية،و يظهر ذلك من خلال درجة التعليم و الكفاءة و الخبرة التي تعتبر أساسية في الفعالية القتالية للجيش الروسي.

يبلغ عدد المتعلمين في روسيا نسبة مرتفعة،و تضم نخبة كبيرة من العلاء و المهندسين في علم الفضاء و الرياضات و هي معروفة بتفوقها في هندسة الصواريخ العسكرية و صناعة الآليات العسكرية.

شهد الجيش الروسي في العقد الماضي اضطرابا،رغم صلابة الأساس المادي و النوعي للمؤسسة العسكرية الروسية،و هذا يرجع إلى تراجع المكانة التي كان يتمتع بها الملك العسكري بسبب خضوعه إلى توجيهات السلك المدني،اضافة إلى التمزق الداخلي الناتج عن تعدد القوميات داخل الجيش الروسي،بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي الروسي الذي كان

¹ طه عبد الواحد،الجيشان الأمريكي و الروسي بالأرقام،يوم: 2014/11/26،على الساعة:15:15،على الموقع: <http://www.rai-akhar.com/>

² عبد الجليل زيد المرهون،الانفاق العسكري العالمي،يوم: 2014/11/26،على الساعة:15:07،على الموقع: <http://www.aljazeera.net/>

³ نفس المرجع.

بالغ الأثر في معنويات الجيش الروسي، و ذلك راجع لتراجع القوة الاقتصادية الروسية ما ينعكس بذلك على كل المستويات و الجوانب التنظيمية و الشعبية الروسية. مع وصول "بوتين" إلى الحكم، عمد إلى تحسين الوضع الروسي العسكري بالتركيز على الجيش الروسي و ذلك من خلال رفع المستوى المعيشي لأفراد الجيش. بالإضافة إلى اصدار مرسوم رئاسي يقضي بالتركيز على القوة البحرية*. إن الحجم العسكري لروسيا الاتحادية سيؤهلها للعب دور مهم في الشؤون العالمية، و للشؤون الإقليمية على الخصوص.

تلعب القوة الهائلة التي تمتلكها روسيا دورا كبيرا في اعطاء السند المادي لصانع القرار الروسي في عملية صياغة السياسة الأمنية الروسية و في تنفيذ السياسة الخارجية الروسية تجاه المجال الجيوبوليتيكي و ذلك بهدف وضعه تحت الرقابة الاستراتيجية و الأمنية الروسية.

إن التركيز الروسي على تنمية القدرات العسكرية و تشجيع تجارة السلاح له علاقة وطيدة بالوضع الاقتصادي و تصورات الأمن لدى القيادة الروسية، بحيث ترجع مضاعفة صناعة الأسلحة إلى الرغبة في تسويقها في المجال الجيوبوليتيكي المحيط بروسيا خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تشهد اندلاع العديد من الثورات في العديد من مناطق العالم، خاصة المحيطة بروسيا، سواء بذلك أوكرانيا أو المنطقة العربية. و من هنا يرجع التركيز الروسي على تنمية القدرات العسكرية وتحديثها، و ذلك بغية احتكارها لسوق السلاح في المنطقة، بالإضافة إلى تصور القيادة الروسية بكون القوة العسكرية و خاصة النووية التي تعتبرها احدى أهم الوسائل الضرورية لضمان الأمن القومي الروسي.

المطلب الثاني: المحددات الدولية للسياسة الخارجية الروسية .

يقصد بالسياق الدولي مختلف المحددات المنبثقة من البيئة الخارجية. و هي تتعلق بالنظام الدولي، حيث أن طبيعة هذا الأخير لها دور مهم في تنشيط أو تجميد السياسة الخارجية للدول، كما يتعلق السياق الدولي بالسياسات التي تتبناها مختلف الفواعل الإقليمية و العالمية تجاه تلك الدولة ما يجعلها تتحرك في صورة رد الفعل تجاه مختلف النتائج المنبثقة عن سياسات تلك

* و ذلك من خلال اعادة أمجاد القوات البحرية، كرد فعل على حادث غرق الغواصة الروسية كورسك في قاع بحر البارنتيس عام 2000.

الدول خاصة إذا ما تعلقت بمسألة حيوية لتلك الدولة. إن أهمية المحددات التي تتحكم فيها البيئة الخارجية جعلت من "لويد جيمس" Lewid James يذهب إلى حد القول بأنه إذا لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لا يمكن التحدث عن سياسة خارجية. و لإدراك المتغيرات الدولية التي تحدث في البيئة الخارجية، و يركز الباحثون على جملة من العناصر أهمها :

1-بيئة النظام الدولي:

و التي تشمل أساسا:

- ✓ توزيع الامكانيات و القوى بين الوحدات في النظام الدولي، و هي التي تحدد شكل النظام
- ✓ كأن يتسم بتمركز القوة أو بتبعثرها*.
- ✓ أنماط العلاقات بين وحدات النظام.
- ✓ طبيعة التحالفات القائمة.

2-بنية النظام الإقليمي:

أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة العناصر السابقة الذكر مع النظام الدولي. بالإضافة إلى النظام الدولي و النظام الإقليمي، يتضمن هذا النطاق الموقع الجيوستراتيجي للدولة في اطار استراتيجيات القوى الدولية الكبرى حيث يمكن أن يعرضها هذا الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظامين الدولي و الإقليمي* . و في تقييمه لهذه العناصر، يرى كينيث والتز Kenneth Waltz أن نمط توزيع القوة في النسق الدولي هي أهم محددات البيئة الخارجية تأثيرا في السياسة الخارجية للدول، فالدول تتأثر في سعيها لتحقيق القوة بالمحاولات التي

*يحدد نمط توزيع القوة بين وحدات النظام شكله و هيكله، فنمط تبعثر القوة يرتبط بالنظام المتعدد الأقطاب و أنظمة الثنائية القطبية، بينما نمط تمركز القوة يتيح نظاما أحاديا مركزيا.

* لقد عبر نابليون بونابارت على هذه الحقيقة التي هي إحدى الثوابت الرئيسية في السياسة الخارجية رغم تراجع أهميتها مع التطورات التكنولوجية، بمقولته الشهيرة: "إن السياسة الخارجية للدولة تكمن في جغرافيتها".

** في هذا الاطار أجرى كينيث والتز دراسة يبين فيها أن نسق الثنائية أكثر قدرة على دفع الدول إلى انتهاج سياسة خارجية تقود إلى تحقيق الاستقرار.

تقوم بها الدول الأخرى لتغيير ميزان القوى، و في اطار تلك العملية تحقق قدرا معينا من السلام و الاستقرار* *، أو تصطدم مع هذه الدول فتنشأ بذلك الأزمات و الحروب.

يفرق الأستاذ هارولد سبورت Harold Sport بين شكلين محددين للبيئة الخارجية و هما:¹

أ- **البيئة السيكولوجية: Psychological Enivrement** و هي تتحدد في نطاق الاتجاهات و التصورات الخاصة بصانع القرار للسياسة الخارجية، و هنا يؤثر نظام المعتقدات الوطنية بشكل كبير في رسم و تحديد معالم هذه البيئة، خاصة في تحديده لما يعتبر ذا أهمية و معنى في النظام الدولي.

ب- **البيئة الحركية:** و هي البيئة الفعلية التي تنفذ فيها القرارات .

ومنه، فعملية وضع السياسة الخارجية تتم تجاه البيئة السيكولوجية التي يحددها ادراك صانع القرار، و بالتالي نلاحظ هنا أهمية عامل الإدراك Perception لدى صانع القرار للبيئة الخارجية، و بكل جوانب التداخل و التفاعل فيها تتيح امكانات معينة للحركة في أوضاع معينة، بينما تضع قيودا على بعض امكانات الحركة البديلة الأخرى في أوضاع مغايرة.

3- **الإلتزام الخارجي: Foreign Engagement** يشير مصطلح الإلتزام الخارجي إلى كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، و تهدف سلسلة الإلتزامات التي تبنيها الدول مع غيرها من الوحدات السياسية الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و الغايات و ذلك من أجل خدمة المصالح الوطنية للدولة. و تصنف الإلتزامات الخارجية إلى التزمات رسمية و التزمات غير رسمية أو مذكرات تفاهم* .

¹ اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول و النظريات، ط4، الكويت: دار السلاسل، 1985، ص173.

* يرى "روبرت كانتور" على أن الإختلاف بين ضمانات و تبعات الإلتزامات الرسمية و غير الرسمية أمر مهم و أساسي، و يرجع ذلك إلى أن كلا منهما يتضمن إطارا زمنيا و قوة تعهد، فالإلتزامات الرسمية تحدها تعهدات واضحة نافذة القبول، أما مذكرات التفاهم غير الرسمية فهي أقل تحديدا، و ذلك أن التفاصيل الواردة فيها تترك غير واضحة عمدا.

1- المتغير الإقليمي: مع انهيار الاتحاد السوفياتي، واجهت روسيا العديد من التحديات الإقليمية الجديدة التي فرضتها المعطيات الجغرافية، فلم يعد بمقدور روسيا السيطرة أيديولوجيا و لا سياسيا و لا عسكريا على حلفائها السابقين مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، بل أن جزءا مهما من مجالها الحيوي تراجع بما لا يخدم مصالحها، و عموم ما يمكن ملاحظته في المتغير الإقليمي بالنسبة إلى روسيا الاتحادية هو:

1. فقدان السلطة على دول الإتحاد السابق .
2. كانت خسارة أوكرانيا مصدر القلق الأعظم، فلم يقتصر قيام دولة أوكرانيا مستقلة على تحدي الروس فيها و حملهم على إعادة النظر في هويتهم السياسية و العرقية، بل إنه مثل أيضا انتكاسة جيوبوليتيكية خطيرة للدولة الروسية، بالإضافة إلى تسجيل خسارة اقتصاد زراعي وصناعي يحمل امكانات ثرية، كما أن استقلال أوكرانيا حرم روسيا موقعها المتحكم في البحر الأسود.¹
3. لقد أبدت روسيا و لازالت تبدي اهتماما كبيرا بالقوقاز عسكريا، سياسيا و اقتصاديا، وعلى الرغم من الأهمية المطلقة لإقليم القوقاز، فإن الوزن النسبي لهذا الإقليم اختلف بتغير خريطة روسيا الجغرافية، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

- ✓ قبل تفكك الإتحاد السوفياتي كانت المناطق في القوقاز واقعة تحت سيطرة ونفوذ المركز في موسكو و بعيدة عن الحدود الروسية/التركية و الروسية/الايروانية.
- ✓ إن تدفق النفط في منطقة بحر قزوين يجعل روسيا مستعدة في سبيل ابقاء الأراضي في الجنوب كافة غير بعيدة عن سيطرتها.
- ✓ أفضت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة لحربها في أفغانستان، إلى وصول القواعد العسكرية الأمريكية إلى أطراف الحدود الروسية، و صار القوقاز قريبا من القوات الأمريكية، التي تتوغل تدريجيا في دول الإتحاد السوفياتي السابق.

كل هذه المتغيرات حاولت روسيا استيعابها و أطلقت بذلك مبدأ جديد في السياسة الخارجية و هو "الجوار القريب" الذي يضم المناطق المحاذية لروسيا و التي كانت تابعة لها سابقا في مرحلة

¹لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 209، 210.

الحرب الباردة، باعتبارها خطوط حمراء لا يسمح باجتيازها، و كما أدى هذا التقلص في المجال الحيوي الروسي إلى ازدياد صعوبة حصولها على مصادر الطاقة في الجمهوريات السوفياتية السابقة. و على هذا الأساس فقد صاغت روسيا سياسة خارجية للتعامل مع هذا الوضع الجديد والتي يمكن تلخيصها في النقاط المتمثلة في :

✓ الحفاظ على البنيان القومي الروسي و صونه بالتصدي لأي محاولات للتغلغل والاختراق الخارجي.

✓ استبقاء الأقاليم المجاورة في وضع من الضعف الشديد حتى لا تصح عامل تهديد للأمن القومي الروسي، و ذلك من خلال محاولاتها وضع اليد على أي محاولة من ومحاولات البناء الذاتي للقوة العسكرية المستقلة، على غرار دخولها في حرب ضد جورجيا و مناوشات مع أوكرانيا اللتان استوفيتا بالدعم الغربي.¹

✓ بقاء السياسة الخارجية الروسية ذات الشقين في توجهاتها:

الأول : هو الشق الآسيوي الذي يتمثل في التوجه نحو الدول الآسيوية.

الثاني: يتمثل في الوصول إلى المياه الدافئة، و التحكم في الممرات و المضائق البحرية، وذلك بسبب معاناتها من حالة العزلة.²

2- طبيعة العلاقات: عرفت روسيا علاقات متغيرة مع العالم الخارجي، و ذلك من خلال تغيرات عديدة في علاقاتها مع العالم الخارجي، و ذلك بين التعاون و الصراع و التنافس، فضلا عن المنازعات العديدة التي عرفت روسيا مع الغرب خاصة خلال فترة الحرب الباردة في إطار (الإتحاد السوفياتي)، و بذلك فقد عرفت العلاقات الروسية مع العالم الخارجي عدّة تغيرات وذلك راجع للدور الذي كانت تلعبه روسيا في النظام الدولي. بالإضافة إلى المصالح التي تجنيها روسيا من خلال خلق علاقات مع بعض الدول و الصراع مع أخرى و التنافس مع باقي الدول. وهذا ما يتماشى و نظرية الدور بحيث أن دور الدولة هو الذي يفرض عليها طريقة معينة في التعامل مع العامل الخارجي، خاصة إذا كانت الدولة مثل روسيا تسعى لتحقيق الهيمنة، و ذلك نظرا لعدم قبول روسيا بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بحثا عن تحقيق عالم متعدد الأقطاب، و

¹ نفس المرجع.

² نفس المرجع.

ذلك سعيا من روسيا في لعب دور أكبر في النظام الدولي، خاصة بعد النمو الاقتصادي الذي شهدته روسيا في الحقبة الراهنة. و بالتالي فالعلاقات الروسية مع العالم الخارجي كانت قد عرفت العديد من التغيرات و ذلك وفق الدور و المصالح التي كانت روسيا تسعى إلى تحقيقها سواء في إطار الحرب الباردة أو فيما بعد مرحلة الحرب الباردة، خاصة بعد عودة بروزها في القرن الواحد و العشرين.

3- الضغوطات الخارجية:

ا/ الولايات المتحدة الأمريكية: من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قادت حلفا لمواجهة الإتحاد السوفياتي سابقا و قد جندت امكانات سياسية و دبلوماسية و عسكرية و اقتصادية¹ وتكنولوجية هائلة لمواجهة المد الشيوعي، و بعد نهاية الحرب الباردة تغيرت الضغوطات الأمريكية بحيث أصبحت أقل مقارنة بالمرحلة السابقة، لكن هذا لا ينفي أنها لم تنتهي من فرض الضغوط على روسيا و ذلك خوفا من عودة روسيا إلى الساحة الدولية من جديد من خلال تبنيها مواقف مخالفة لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية حول قضايا سوريا و أوكرانيا فإن الولايات المتحدة الأمريكية عادت من جديد لفرض ضغوط اقتصادية و دبلوماسية على روسيا، و ذلك بهدف منعها من العودة إلى لعب دور المهيمن على الساحة الدولية.

ب/ أوروبا: لم تتمكن روسيا من تحييد أوروبا الغربية، بل تمكنت هي (أوروبا الغربية) و خاصة في الفترة الأخيرة من تأجيج الشعور القومي و تحريك قضايا حقوق الإنسان في محاولة للضغط على النظام الروسي، لاسيما في دول الكتلة الشرقية.²

ج/ الصين: في هذا الجانب أيضا كان الضغط واضح، حيث أن العلاقات الروسية الصينية عرفت مراحل شهدت فيها العديد من المشاكل الحدودية و قضايا الانتشار العسكري³، لتغيير هذه

¹ خليل حسين، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، ط، 1، 2009، ص 266.

² نفس المرجع، ص 267.

³ نفس المرجع، ص 267.

الضغوطات حيث أنه و في المرحلة الأخيرة نشأ نوع من التحالف بين الصين و روسيا و خاصة تجاه الأزمات و القضايا الحالية التي يعرفها النظام الدولي.

4-توسيع حلف الناتو:بعد تفكك الإتحاد السوفياتي،حاولت القيادة الروسية أن تظهر حسن نواياها في دخول مرحلة جديدة من علاقات التعاون و بناء الثقة بينها و بين دول أوروبا الغربية،لذا بادرت بحل حلف وارسو و عقد اتفاقيات حول تقليص القوات التقليدية في أوروبا اعتبر استمرار بقاء حلف شمال الأطلسي في مهامه لفترة ما بعد الحرب الباردة من القضايا التي أثارت اهتمام القادة و النخبة السياسية و العسكرية الروسية،و طرح السؤال حول جدوى استمراريته رغم كونه يرمز للحرب الباردة،في ظل تراجع مظاهر الصراع الأيديولوجي، لكن سرعان ما تم التسليم ببقائه،و هنا طرح الإشكال حول مستوى و كيفية التعامل مع الحلف باعتباره مؤسسة عسكرية أوروبية أمريكية،مما جعله محور رئيسي و عمل محدد لطبيعة العلاقات الروسية الأوروبية في المجال الأمني و العسكري.منذ تأسيسه عام 1949 قام حلف شمال الأطلسي* على فرضية أساسية مفادها وجود عدو أو تهديد مشترك يجب مواجهته من دول أوروبا الغربية و كذا الولايات المتحدة (في اطار ما يعرف بالحلفاء)بشكل جماعي.

جسدت معاهدة واشنطن هذا العدو في الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له.² غير أن نهاية الحرب الباردة و زوال المعسكر الشرقي،غيرت الكثير من المفاهيم و القيم التي كانت سائدة على مستوى النظام الدولي،الذي بني على أنقاض انهيار الإتحاد السوفياتي،فمع نهاية الحرب الباردة و حل حلف وارسو في 31 مارس 1991،و انسحاب القوات الروسية حوالي 1000 كلم شرقاً،لم يعد للناتو دوره التقليدي في ردع العدوان المحتمل على حدوده الشرقية،لذا فقد أثير التساؤل حول

*أسس حلف شمال أطلسي أو حلف الناتو عام 1949 بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي تم توقيعها في واشنطن في العام نفسه،و اتخذ من بروكسل عاصمة بلجيكا مقراً لقيادته،يتشكل حلف الناتو من 26 دولة بينها دول كانت مؤسسة للحلف،و دول انضمت إليه فيما بعد. و هو يقوم على مساهمة كل دولة من الدول الأعضاء في الحلف بنصيب من القوى و المعدات العسكرية.

²منير شفيق،هل دخل الأوروبيون و الروس بيت الطاعة الأمريكي،يوم:2014/12/8،على الساعة:14:45، على الموقع: <http://www.aljazeera.net/NR/exers/8AE5C749htm>.

جدوى استمرار الحلف في مهمة الدفاع الجماعي و في مواجهة تلك التساؤلات بادر الساسة و العسكريين الأمريكيين إلى طرح عدد من الأفكار التي تؤكد استمرار الحلف و توسيع أهدافه بحيث تشمل جوانب اقتصادية و أمنية و سياسية.

و في ذلك تمت الإشارة إلى حلول تهديدات جديدة و من نوعية مختلفة* أفرزتها البيئة العالمية لما بعد الحرب الباردة مما يضفي بالضرورة إلى تعديل مهمة الحلف من التصدي لحلف وارسو السابق إلى تعزيز الأمن و الاستقرار في أوروبا كخطوة تمهيدية.²

و تم التعامل في هذا الصدد من طرف قادة الحلف مع روسيا بنوع من الريب و لحذر نظرا للمخاطر الكامنة التي تشكلها خاصة إذا ما سعت لاستعادة دورها في العالم، و سيطرة الفئة المتشددة على قرارات السياسة الخارجية التي تؤدي إلى خلق تهديد و صراع مع الغرب. هذا ما أثار مواقف روسية داخلية مختلفة عن مبررات بقاء الحلف و اعتباره تهديد و أداة لمحاصرة روسيا في مجالها الجغرافي، و اختلفت المواقف الداخلية في هذا الصدد حول الطريقة المناسبة للتعامل مع حلف الناتو، فرغم أن هناك من يعتبره مصدرا لتحقيق الاستقرار و الأمن في المنطقة، فهناك من تعامل معه باعتباره مصدرا للتهديد خاصة مع عمليات التوسيع التي يشهدها نحو ضم عدد من جمهوريات الإتحاد السوفياتي بدءا من أوروبا الوسطى، هذا ما شكل مصدرا لخلق نقاط اختلاف و تنافس بين روسيا و الغرب. فالبنسبة لأنصار المدرسة الليبرالية، فبقاء أو استمرار توسيع الناتو لا تشكل ضمان أكثر للأمن القومي الروسي، بمضمون الخطر الذي يرتبط بإدراك داخلي لصناع القرار، و هنا نؤكد على مبدأ البنائية في تصور الطرف الأوروبي باعتباره منافس أو عدو، حسب الأفكار المتبناة من طرف صانع القرار و التي يتم على أساسها ادراك سلوك الطرف الآخر. أما بالنسبة للتيار المعارض لبقاء الناتو و استمرار توسيعه و أهم ممثليه الأوراسيون الجدد أنصار مدرسة الجيوبوليتيك، فيرون بأن وضع روسيا الجيوبوليتيكي، يؤكد

* بعد نهاية الحرب الباردة، أثر ذلك على المفاهيم و الأخطار السائدة في مرحلة ما قبل الحرب الباردة، ما أدى إلى ظهور أو بروز ظواهر جديدة، مفاهيم جديدة و تهديدات مختلفة عما كانت عليه في مرحلة ما قبل الحرب الباردة، فبعدما كانت النزاعات بين الدول أصبحت النزاعات داخل الدولة الواحدة، و أصبحت بذلك النزاعات اثنية و عرقية طائفية، إضافة إلى بروز الإرهاب كظاهرة جديدة في النظام الدولي، و الذي اكتسب صفة العالمية، و ذلك خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و بروز الإرهاب الدولي الذي أصبح بمثابة عدو جديد.

² Stanly sloon, U.S prespective on Nato future, **international Affairs**, vol71 N 2 April, 1995, p 221.

بصورة لا تقبل التأويل، و التوجه إلى اعتبار العدو الرئيسي المحتمل لروسيا هو الحلف الأطلسي، و يؤكدون في هذا السياق على أن العقيدة العسكرية لروسيا ينبغي أن تبقى أوراسية بصورة مطلقة. لذا يعارضون بشدة توجهات العقيدة العسكرية المعاصرة لروسيا التي لا تضع الولايات المتحدة الأمريكية و حلف الناتو بين الأعداء المحتملين، لذا يستمر سعي التوجه في التأثير على علاقات روسيا مع الإتحاد الأوروبي عبر التشديد على ضرورة الحذر من عمليات التوسيع باعتبارها تهديد مباشر للجيوبوليتيك الروسي و لأمنها القومي. و بين تعدد الآراء بين معارضين ومؤيدين، و مع قدوم بوتين إلى السلطة مع العهدة الثانية، انتقلت العلاقات الروسية الأوروبية إلى مرحلة من تراجع مظاهر التعاون رغم التصريحات الرسمية المعلنة من الأطراف، و قد عرفت محاولات الأطراف في تحسين الأوضاع و العلاقات العديد من العقبات في إطار الحوار الإستراتيجي بين الإتحاد الأوروبي و روسيا، و ذلك سنة 2005 على قاعدة مفهوم الجوار الجديد المشترك الذي يضم " أوكرانيا، ملدوفيا، بيلاروسيا، قوقاز الجنوب (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان) " اللذين شكلوا خط المواجهة الجديد بين روسيا و الإتحاد الأوروبي الموسع. لذا، فقد شكلت قضية انضمام

دول جديدة للناتو و هي: جورجيا و أوكرانيا¹ بالإضافة إلى قضية استقلال كوسوفو في عام 2008، أهم محاور الخلاف التي مثلت في جوهرها عودة ملامح الصراع و المنافسة بين العلاقات الروسية الأطلسية. و بذلك فقد مثل توسيع حلف الناتو² شرقا تهديدا لمصالح و أمن روسيا بالدرجة الأولى لأنه يهدف إلى عزل روسيا عن أوروبا و يقضي على أملها في الاندماج في العمليات التكاملية على المستوى الاقتصادي، السياسي و الأمني.

5- الدرع الصاروخي: الدرع الصاروخي الأمريكي، هو نظام يتم فيه بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى عدة نقاط ارتكاز جغرافية، قادرة على اسقاط أي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ عدي جوني، قمة الناتو على مفترق الطرق بين جورجيا و أوكرانيا و أفغانستان، يوم: 2014/12/9، على الساعة: 16:43، على الموقع: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/62974F60-868F-4DD3-F0DCB181.htm>.

² James Morrison, **Nato Expansion and Alternative future security alignments** , washing DC: Institute for national strategic studies MC,1995, p 7

ظلت علاقات الأمن عبر الأطلنطي فترة طويلة بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلبث أن عادت تفكر في تدعيم أمنها القومي، لكن ليس أراضيها، و لا حتى على دول العالم الثالث، و انما على الأراضي الأوروبية، و هذا ما دفع بتوتر العلاقات الأوروبية¹ الأمريكية، لكن التوتر الرئيسي كان بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا. ذلك لاعتبار روسيا أن الدرع الصاروخي الأمريكي تهديدا لأمنها، و ذلك لاعتبارها أن هذه الصواريخ وضعت أساسا تخوفا من عودة روسيا. و منه فإن الدرع الصاروخي الأمريكي أصبح يعتبر بمثابة محدد للسياسة الخارجية الروسية و ذلك راجع لكونها اعتبرتته تهديدا لأمنها القومي، و لنفوذها في منطقتها الحيوية، و هدفا من الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع مجال نفوذها إلى أوروبا الوسطى والشرقية، و بذلك تصل إلى محاصرة روسيا من كل الاتجاهات، خاصة باعتبار الشرق الأوسط هو مجال الولايات المتحدة الأمريكية الحيوي، و بذلك تفقد روسيا كل مجالاتها الحيوية.

رغم الاختلاف بين أوروبا الغربية و روسيا، إلا أن هناك بعض الدول الأوروبية التي رضت تواجد الدرع الصاروخي الأمريكي على أراضيها، خاصة فرنسا التي توافقت في هذه المرحلة مع روسيا، وهذا نظرا لكون فرنسا تسعى جاهدة إلى الحد من النفوذ الأمريكي في فرنسا، و ذلك من خلال استقلال السياسة الخارجية الأوروبية عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

6-توسيع الاتحاد الأوروبي:

عرف الإتحاد الأوروبي توسعا كبيرا بعد انتهاء الحرب الباردة²، لكنه لم يصل إلى حدود البحر الأسود، رغم توسعه نحو منطقة أوروبا الوسطى والشرقية إلى جانب مالطا وقبرص، بالإضافة إلى وجود دول أخرى تعتبر مهمة بشكل كبير لكل من روسيا و الإتحاد الأوروبي و التي تتمثل في كل من أوكرانيا و ملدوفا و دول جنوبي القوقاز و التي يتم التعامل معها عن طريق "سياسة دول

¹ عماد جاد، الحلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998، ص120.

² Philip Gordon, **recasting the Atlantic alliance "survival"**, vol 38 , N01, spring 1996, pp 41-42 .

الجوار الأوروبية¹. و بذلك أصبح توسيع الاتحاد الأوروبي يشكل خطرا واسعا على روسيا، خاصة و أنه يهددها في مجالها الجيوبوليتيكي، و ذلك نظرا لتوسعه تجاه دول أوروبا الوسطى و الشرقية التي تعتبرها روسيا مناطق نفوذ طبيعية و امتدادا طبيعيا لها. وبالتالي و مع ضعف دول أوروبا الوسطى و الشرقية، و زيادة قوة و تطور الإتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن اندماج هذه الدول داخل الإتحاد الأوروبي يعد في صالح هذه الدول، وفي نفس الوقت في صالح دول الإتحاد الأوروبي، و ذلك راجع للموارد التي تحتويها هذه الدول. هذا ما تعتبره روسيا تهديدا كبيرا لنفوذها خاصة أنها تسعى لإبقاء دول أوروبا الوسطى و الشرقية في تخلف بغية ترسيخ و توسيع هيمنتها و سيطرتها على هذه الدول.

- تخضع بذلك روسيا مثلها مثل كل دول النظام الدولي إلى مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، التي تحكم سياستها الخارجية، و يمكن أن تكون هذه المحددات بمثابة ضاغط على صناعة السياسة الخارجية الروسية، كما يمكن أن تكون مساعد أو داعمة للسياسة الخارجية الروسية.
- تعتبر أوروبا الوسطى بمثابة منطقة حيوية بالنسبة لروسيا.
- تخضع السياسة الخارجية الروسية لمجموعة من المحددات الداخلية و المقتضيات الدولية، التي تعتبر كموجه للسياسة الخارجية الروسية، خاصة في ظل المرحلة الدولية الراهنة التي تعرف العديد من الأزمات الدولية، التي تحاول روسيا من خلالها العودة للنظام الدولي.

¹ رونالد أرموس، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، وضع استراتيجية أطلسية جديدة لمنطقة البحر الأسود، ط2004، 1، ص25.

الفصل الثاني: توجهات
السياسة الخارجية الروسية
تجاه منطقة أوروبا
الوسطى.

تعتبر منطقة أوروبا الوسطى منطقة حيوية بالنسبة لروسيا، و لهذا نلاحظ الاهتمام الكبير الذي توليه روسيا للمنطقة، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها. الأمر الذي جعلها تكثف سياستها واهتمامها بالمنطقة، بحيث تعتبر أن أي تهديد يمس المنطقة هو بالدرجة الأولى يمس الأمن الروسي، و هو يعتبر تهديدا مباشرا لروسيا.

لذا فإننا نحاول في هذا الفصل تحديد المكانة التي تحتلها منطقة أوروبا الوسطى في محددات السياسة الخارجية الروسية، وذلك من خلال التركيز على أهم الجوانب التي تتحكم في المصالح الروسية في المنطقة، من خلال تحديد تقاطعات محددات السياسة الخارجية الروسية مع الوزن الجيوبوليتيكي، الاقتصادي والأمني العسكري لهذه المنطقة، والذي سيوصلنا في الأخير إلى فهم الأهمية الكبيرة التي تحتلها منطقة أوروبا الوسطى بالنسبة لروسيا، خاصة أنها تدخل في إطار الجوار الجغرافي الحيوي بالنسبة لروسيا.

سنتناول في هذا الفصل المكانة الجيوبوليتيكية والمكانة الاقتصادية، الأمنية والعسكرية في محددات السياسة الخارجية الروسية، وكذا توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى، في ظل مجموع التهديدات الإقليمية و الدولية التي تواجهها روسيا في منطقة أوروبا الوسطى. بالتركيز على مجموع السياسات الروسية في المنطقة، خاصة في ظل الأهمية التي تكتسبها و التي زادت من

المبحث الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية لأوروبا الوسطى و علاقاتها بروسيا

يعتبر ماكيندر من المفكرين الذين ركزوا على مسألة استخدام الجغرافيا كعلم للطبيعة في فهم السياسة و خدمتها كموضوع له دلالات حاسمة، فكتب يقول في مقدمة حديثه حول المحور الجغرافي للتاريخ عام 1904، الإنسان و ليس الطبيعة يبدأ و يبادر ، لكن الطبيعة إلى حد كبير تتحكم،¹ من هذا الأساس ننطلق في تحليلنا من مقولة ماكندر التي تركز على الأهمية الجيوبوليتيكية، و بذلك سنركز على أوروبا الوسطى وأهميتها الجغرافية بالنسبة لروسيا، و هذا ما سيكون مدخلا لفهم المكانة الجيوبوليتيكية التي تحتلها منطقة أوروبا الوسطى في السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة أوروبا الوسطى

يعتبر العديد من الباحثين أن تبيان الحدود الجغرافية لمنطقة أوروبا الوسطى تعرف نوعا من الصعوبة، و ذلك نظرا للتداخل الكبير بين قارتي أوروبا و آسيا، خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، حيث انفصلت العديد من الدول التي كانت تعتبر تابعة له، و أصبحت دولا قائمة بحد ذاتها.

تعتبر أوروبا شبكة كثيفة من الحدود، خاصة في جزئها الأوسط. وعلى هذا، فالقارة الأوربية هي القارة التي تملك الخريطة الجيوسياسية الأحدث في العالم باستثناء شبه القارة الهندية، و هذا راجع للتغيرات الحدودية التي تعرفها المنطقة.

والملاحظ أن الحدود في الجزء الأوسط من القارة هي الأكثر حداثة، و منه أوروبا الشرقية والوسطى من الناحية الجيوسياسية هي الجزء الأوروبي أين توجد الخطوط الحدودية الأكثر هشاشة والأكثر قابلية للتغير. ويعود سبب ذلك، إضافة إلى حداثة هذه الحدود، إلى طبيعتها اللامتوافقة مع حدود أخرى إثنولوجية أو قومية (حالة يوغسلافيا والمجر مثلا).

¹ عباس الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات، عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2014، ص 34.

ثم إلى عوامل تاريخية، حيث أن معظمها تم تقريره من قبل قوى خارجية (القوى الأوروبية الكبرى)، بعيدا عن إرادة الدول المتصارعة المعنية، ذلك أن 55% من الحدود الأوروبية المرسومة في القرن العشرين نتجت عن قرارات وترتيبات دولية.

الأهمية الجيوبوليتيكية لدول الجوار:

ترجع الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة أوروبا الوسطى إلى أهمية الموقع الاستراتيجي ضمن القارة الأوروبية، حيث تتوسط أوروبا العالم و تتوسط أوروبا الوسطى العالم و أوروبا، و نظرا للأهمية التي تحتلها منطقة أوروبا الوسطى، فهي تعتبر بمثابة أهم المناطق التي تتميز بالحيوية و التي تشهد تنافسا للقوى الكبرى و الدول العظمى و ذلك في غضون الحرب الباردة، ليتواصل الصراع النفوذى على المنطقة إلى غاية العصر الحالي، و يبرز ذلك من خلال النزاعات المنتشرة في المنطقة، و التي بدورها تؤكد على الأهمية التي تكتسيها المنطقة.

تعد أوروبا أصغر القارات مساحة بعد أستراليا، و تعد قارة أوروبا من الناحية الجغرافية شبه جزيرة غير منتظمة الشكل، و تمثل امتداد غربي لقارة آسيا، و قد أطلق عليها **هالفور ماكيندر البريطاني** اسم **جزيرة العالم أو الجزيرة العالمية** و ذلك نظرا للأهمية التي تحظى بها القارة.¹

أما كلمة أوروبا، فهي مشتقة من كلمة أرب- **Erib**، هذا الاسم الذي يعني على الأرجح "مكان غروب الشمس"، لتمييزها عن آسيا و التي كان يطلق عليها **أسو-Asu**، و التي تعني أرض الشرق، و حديثا ظهر اشتقاق اغريقي لمعنى كلمة أوروبا يقول بأنها تعني ذات الوجه العريض أو الأرض الواسعة، كما أن اسم أوروبا هناك من يقول أنه مشتق من كلمة أوروبا **Europa** وهي ابنة أحد آلهة الجمال في الأساطير الاغريقية.

عرفت القارة الأوروبية العديد من الحروب ما جعلها تقسم في العديد من المرات، و آخر هذه التقسيمات هو التقسيم الأيديولوجي حيث أن و بعد نهاية الحرب الباردة، كان من المفروض أن يعم السلام أجزاء القارة الغربية و الشرقية والوسطى، لكن أوروبا تميزت منذ بداية المرحلة الجديدة

¹ Gottmann j, **A Geography Of Europe**, New Yourk, 1954, p1.

بصراعات داخلية، و حروب أهلية و عودة الأفكار المتطرفة. يصف الأستاذ "موريس" توازن هذه الوضعية التي وصلت حد الدراماتيكية في تصوره فيقول:

"إن نوبان الجليد عن أوروبا الوسطى و الشرقية، و كذا منطقة البلقان والدانوب، قد أيقظ عفاريت الماضي، القوميات، النزاعات الحدودية و صراع الأقليات. إن الحرب في البلقان والقوقاز و حالات اللاستقرار في اشكالها المتعددة، و مشاكل الهجرة الناتجة عن التدفقات الهائلة للاجئين الهاربين من هذا الوضع، كلها مؤشرات بارزة على هذه العودة القومية".¹

و منه فهذا يبين مجموعة النزاعات التي تعرفها منطقة أوروبا الوسطى، و التي تحمل في أساسها الطابع الهوياتي، و هي صفة نزاعات ما بعد الحرب الباردة، و التي قائمة في الأساس على الجانب القومي، الهوياتي و الديني.

و منه فإن أوروبا الوسطى لها أهمية جيوسراتيجية كبيرة، باعتبارها تتوسط العالم و أوروبا، و تطل على أهم البحار في العالم، لكن رغم هذه الأهمية التي تكتسيها فهي تعاني العديد من الأزمات، و هي ازيمات اكتسبتها من موقعها الجيوسراتيجي، الذي جعلها في موقع صراع دائم بين القوى الكبرى و ذلك بهدف السيطرة على هذه المنطقة التي تمثل قلب أوروبا التي تعد أهم قارة من قارات العالم. فأوروبا الوسطى تعاني العديد من مشاكل الأقليات و إن كانت أقل حدة من غربها و شرقها، فالحدود في هذا الجزء من أوروبا تجمع شعوبا بلغات و ثقافات مختلفة.²

الموقع الجغرافي لأوروبا الوسطى:

تقع أوروبا الوسطى في النصف الشمالي للكرة الأرضية متوسطة بذلك أوروبا، يحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي، جنوبا البحر الأسود، شرقا أوروبا الشرقية و روسيا و غربا أوروبا الغربية و المحيط الأطلسي.

تتمثل أوروبا الوسطى في المنطقة الواقعة بين الأجزاء الغربية والشرقية من القارة الأوروبية و هي المنطقة التي كانت تعتبر بمنطقة النزاع في مرحلة الحرب الباردة و لك نظرا لكونها كانت تتوسط

¹ زهير بوعمامة، سياسة إدارة بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 188.

² نفس المرجع، ص 203.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الروسية في نظامها الإقليمي (منطقة أوروبا الوسطى)

القارة الأوروبية التي كانت مركز الصراع. تحتفظ المنطقة بنفس الأهمية والميزة بعد نهاية الحرب الباردة و ذلك خاصة بعد الهيمنة الأمريكية و سعي الولايات المتحدة الأمريكية و كذا الإتحاد الأوروبي في توسيع مجال حدوده و هيمنته و ذلك من خلال التوسع إلى أوروبا الوسطى و هذا ما اعتبرته روسيا الاتحادية مساسا بسيادتها و هيمنتها الإقليمية، خصوصا انها تعتبر دول المنطقة هي دول تابعة لها طبيعيا.¹

تضم منطقة أوروبا الوسطى كلا من الدول التالية و المتمثلة في²:

- ألمانيا - النمسا - سويسرا - بولندا - التشيك - سلوفاكيا - المجر - سلوفينيا .
و يُدخل البعض كلا من:
- رومانيا - كرواتيا - أوكرانيا - صربيا - الجبل الأسود - البوسنة والهرسك - بلغاريا - جمهورية مقدونيا .

¹ Robert Istok and Dominika Plavcanová ,GEOPOLITICAL POSITION OF THE V4 AND UKRAINE ,Summer University Almanac ,University of Prešov: Department of Geography and Regional Development, Faculty of Humanities and Natural Sciences, octobe2013 ,P 14

² Ibid,P16

التعليق:

تحتل أوروبا الوسطى موقعا استراتيجيا بحيث تتوسط أوروبا بالإضافة إلى كونها تطل على منافذ بحرية مهمة، وهذا ما يزيد من أهمية المنطقة وازدياد اهتمام القوى الكبرى بها، ما يجعلها منطقة توتر كبيرة في أوروبا، خاصة ان روسيا الاتحادية ترفض توسع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة، وذلك لاعتبارها مكانها الحيوي و الارث الذي ورثته روسيا عن الاتحاد السوفياتي سابقا.

تعتبر بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية غنية بالموارد العديدة، وهذا راجع في الأساس إلى الموقع الذي تتميز به ،و الذي يجعلها غنية بالعديد من الموارد منها الموارد المائية ، التي تعتبر من بين أهم الموارد و مصدرا للصراعات في النظام الدولي الجديد ،و ذلك باعتبار المورد المائي من الموارد بالغة الأهمية و الذي يعتبر من بين أهم الموارد المتنازع عليها ، وهذا ما يجعل من أوروبا الوسطى تحظى بالأهمية الاقتصادية ، إذ تتمتع بهطولات سنوية عالية (تتجاوز في بعض المناطق 1000 ميلي لتر سنويا)و وجود العديد من الأنهار والينابيع وتوفر فائض من المياه، إلا أنه يتوقع حدوث تغيرات معتبرة في الإقليم نتيجة للاحتباس الحراري العالمي، إذ قد تشهد درجات الحرارة ارتفاعا بما يتراوح بين ثلاث إلى أربع درجات مع نهاية القرن الحادي و العشرين، و قد يتناقص هطول المطرية بحدود 20%، كذلك ستزداد احتمالات فيضان الأنهار، و نتيجة لذلك، هناك حاجة لزيادة معتبرة في الاستثمارات المتعلقة بضبط الفيضانات وإدارة المياه في الإقليم، و خاصة على مستوى أحواض الأنهار، و في دول أوروبا الوسطى التي تعتمد بشكل كبير على قوة المياه في حصولها على الطاقة و امدادات الكهرباء مثل ألبانيا، البوسنة والهرسك و صربيا، لأن تراجع تساقط المياه سيؤثر بصورة حادة على توليد الكهرباء.¹

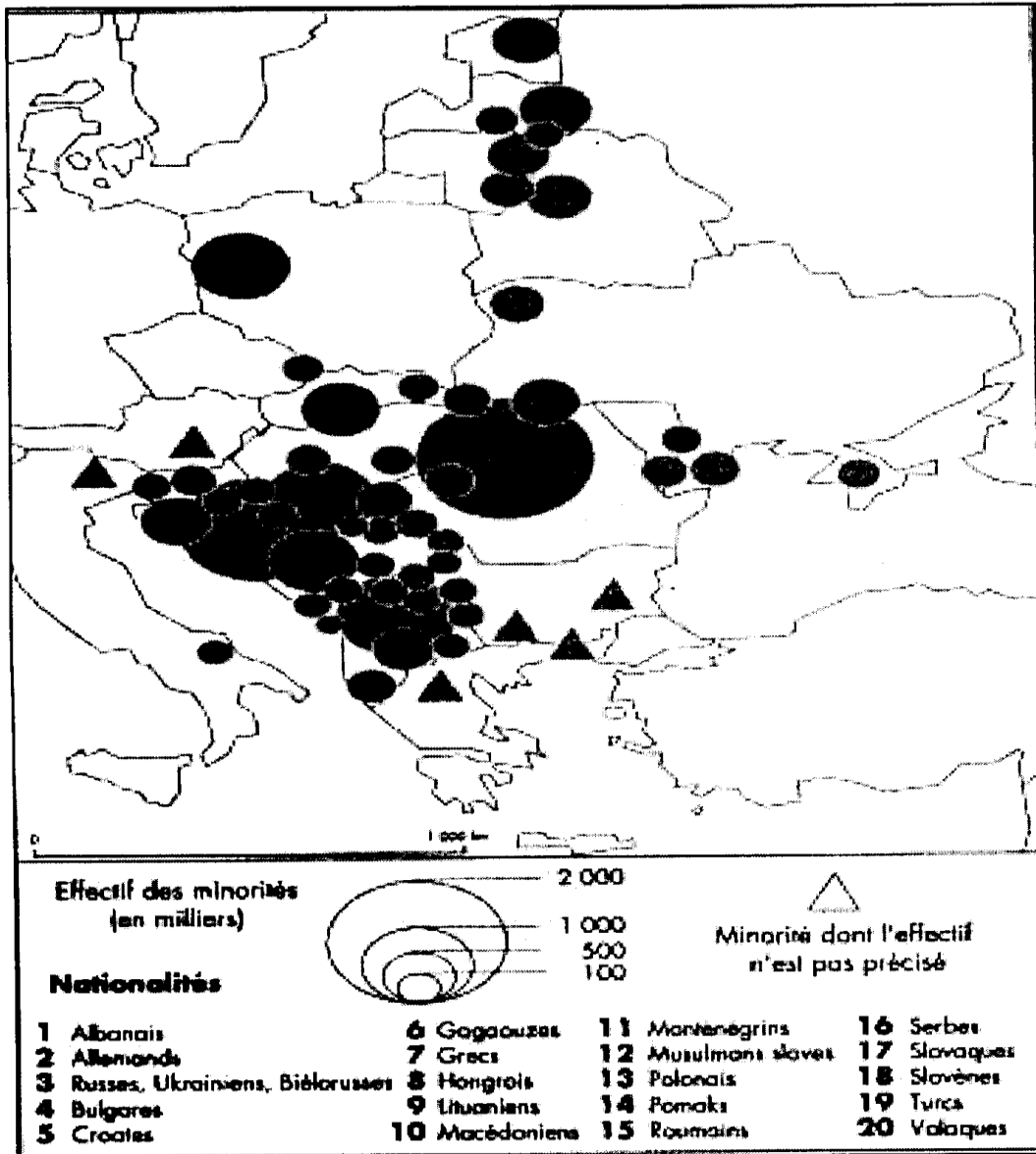
تحظى بذلك أوروبا الوسطى بأهمية اقتصادية كبيرة و استراتيجية.² و ذلك راجع في الأساس للظروف الطبيعية التي تميز هذه المنطقة ،و التي تجعل منها منطقة استراتيجية و قادرة على تحقيق نمو اقتصادي، رغم التراجع الذي عرفته المنطقة و ذلك راجع في الأساس إلى حالة

¹ أفرام لوسا، تغيير المناخ و ادارة الموارد المائية المستدامة، خبرات الصندوق في الشرق الأدنى و شمال أفريقيا وأوروبا الوسطى و الشرقية، ورقة معلومات عامة للحدث الجانبي الخاص بشعبة الشرق الأدنى و شمال أفريقيا (الموجز التنفيذي)، 17/18 فيفري 2010، ص3.

² رونالد آزموس، وضع استراتيجية أوروبية-أطلسية جديدة لمنطقة البحر الأسود، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، اسطنبول، الورقة الثانية، 2004، ص13.

الأراضي والمزارع في أوروبا الوسطى التي تعرف عجزا كبيرا في تحقيق الزيادات المتوقعة، والتي كانت هذه الدول تسعى إلى تحقيقها وذلك راجع في الأصل إلى سعي روسيا لجعل هذه المنطقة تابعة لها و خاضعة لسيطرتها، خاصة كون دول المنطقة تتمتع بالموارد الأولية و المتمثلة أساسا في النفط، و هذا ما جعل من هذه الدول تعرف نموا جيدا، خاصة منها الدول المنتجة للنفط و ذلك راجع في الأصل إلى الارتفاع الذي عرفه النفط في المرحلة السابقة، ما كان له التأثير الايجابي على الاقتصاد الوطني لهذه الدول .رغم المشاكل التي تعرفها المنطقة من اختلافات ثقافية و عرقية ليس فقط على مستوى دول أوروبا الوسطى فيما بينها و انما داخل الدولة الواحدة، بحيث نشهد كون الدولة الواحدة في المنطقة تعرف تواجد العديد من الأقليات و الأجناس المختلفة، لكن هذا لم ينفي كون المنطقة تستقطب اهتمام القوى الكبرى، هذا بالإضافة إلى التعدد اللغوي المتواجد في أوروبا الوسطى، بحيث نلاحظ وجود العديد من اللغات افي منطقة أوروبا الوسطى، فكل دولة تختلف في لغتها عن باقي دول المنطقة، بالرغم من التقارب الجغرافي فيما بينها إلا أن هذا لم ينفي وجود العديد من الاختلافات.

الخريطة رقم 02: الأقليات في أوروبا الوسطى و الشرقية.



Source : Michel Foucher, Fragment d'Europe, In : Jean Barrot (et autres), Europe Européenne : Espace en Recomposition. (Paris : Vuibert, 1995), p200.

التعليق:

رغم مجموع الأزمات و الاختلافات التي تعانيتها منطقة أوروبا الوسطى، فهذا لا يلغي أهميتها الجيواستراتيجية، حيث تقع منطقة أوروبا الوسطى بين قارات العالم، مما أعطاها أهمية بالغة إذ تمثل ملتقى طرق المواصلات البرية و الجوية، و تشكل معبرا استراتيجيا ذا اتجاهين حيث تربط بين أوروبا الشرقية و الغربية.

تؤدي وسطية موقع منطقة أوروبا الوسطى، و قربها من مناطق المصالح الحيوية و الاستراتيجية العالمية، إلى زيادة درجة الاهتمام الاستراتيجي للقوى العظمى، و الدول الكبرى من داخل القارة الأوروبية و خارجها، و ذلك بوصفها نقطة ارتكاز رئيسية و قاعدة انطلاق إلى مناطق جيواستراتيجية أخرى في أوروبا، و لهذا تحرص القوى الكبرى على أن يكون لها وجود في المنطقة، خاصة في ظل الأقليات الكثيرة المتواجدة بالمنطقة، تحسبا للحاجة إلى ادارة المشاكل والقضايا و الأزمات الدولية و الاقليمية داخلها أو في محيطها الجغرافي.¹

و يرجع نقشي النزاعات في منطقة أوروبا الوسطى ليس فقط لأهميتها الاستراتيجية و الجيوبوليتيكية، انما أيضا يمكن تحديدها في عنصرين هما:

العنصر الأول:

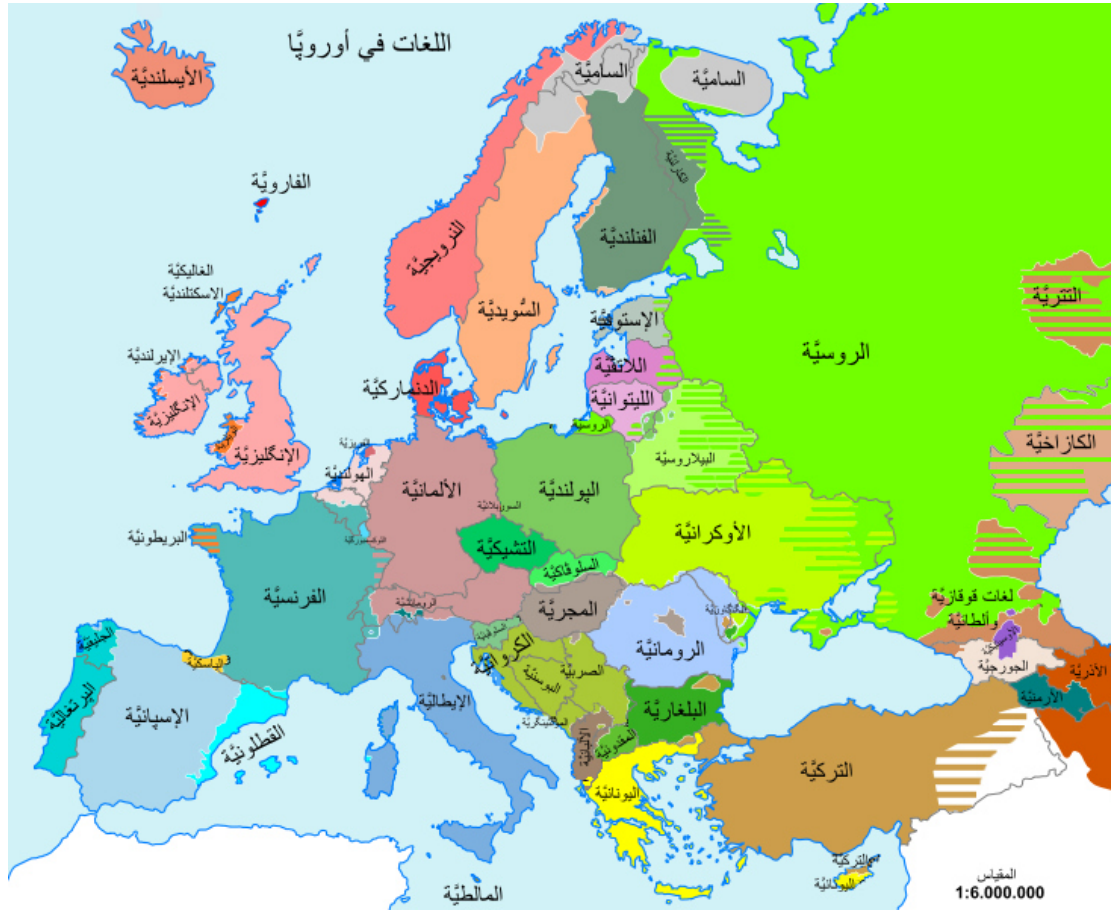
- الإثنوقومي: و هو كيان كبير مركز اقليميا، و له تاريخ من النشاط السياسي المنظم، ويمكن أن يسعى لإقامة دولة مستقلة أو كيان اقليمي مستقل ذاتيا.

العنصر الثاني:

- شعوب متميزة ثقافيا: و هي جماعات تتطلع إلى السلطة و القوة داخل اطارها بالذات و داخل مجتمع متعدد الثقافات. و هذا الشكل هو الأكثر خطورة لأنه يثير ويحرك من جديد نزاعات اثنية-سياسية.

¹ Kelly Hignet ,Orgnised Crime In East Central Europe, **globale crime**, vol6,No,1Febrery 2004,pp70-83.

الخريطة 03: التعدد اللغوي في أوروبا الوسطى و الشرقية.



المصدر:

زهير بوعامة، سياسة ادارة الرئيس بيل كلينتون في اعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر 2007/2008، ص110.

التعليق:

تختلف منطقة أوروبا الوسطى من حيث العديد من المجالات، حيث تختلف من الناحية اللغوية بحيث كما نلاحظ في الخريطة كل دولة من دول أوروبا الوسطى تتحدث لغة تختلف عن لغة الدولة الأخرى، بالإضافة إلى العديد من الاختلافات الاثنية و الثقافية و الدينية التي تعرفها المنطقة.

رغم كل الاختلافات التي تعرفها منطقة أوروبا الوسطى إلا أنها لازالت تعتبر منطقة من بين أهم مناطق العالم لكل من :

1/روسيا الاتحادية و ذلك لاعتبارها منطقة حيوية في اطار ما يعرف بالجوار القريب، خاصة بعد مجموع التهديدات التي عرفتها روسيا من خلال توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق و الوسط الأوروبي، بالإضافة إلى توسع حلف الناتو و كذا مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الذي اعتبرته روسيا بمثابة استراتيجية أمريكية لمنع عودة روسيا،

2/أهميتها بالنسبة لأوروبا و ذلك نظرا لكونها منطقة استراتيجية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أنه و قبل هذه المرحلة كان ينظر لمنطقة أوروبا الوسطى على اعتبارها أنها تشكل خطرا على الأمن الأوروبي، لكن ومع التطورات التي شهدتها النظام الدولي خاصة بعد اندلاع ما يعرف بالحرب على الإرهاب، تبين أن للمنطقة أهمية كبيرة خاصة باعتبارها منطقة حاجزة للدول الأوروبية و معبر للموارد الأولية.

3/و أخيرا أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة باعتبارها بوابة لمنع روسيا من التوسع.

المطلب الثاني: واقع العلاقات الروسية مع دول أوروبا الوسطى.

تعتمد القيادة الروسية منظورا جيوبوليتيكيًا في بناء " الإستراتيجية الكبرى **Grand Strategy** ، و يظهر ذلك من خلال سعيها الدائم للهيمنة على ثلاث أقاليم جيوبوليتيكية تعتبر أساسية بالنسبة لها و هي كالاتي:

*الإقليم الغربي:

يمتد من البلطيق إلى جبال **Carpates** في وسط و شرق أوروبا.

*الإقليم الجنوبي

يمتد من الدانوب إلى إيران.

*الإقليم الشرقي :

يمتد من الفولغا إلى الجنوب و الجنوب الشرقي.

تشكل هذه الأقاليم الثلاث دوائر الأولوية في الإستراتيجية الروسية الكبرى،¹ و يرجع ذلك بالدرجة الأولى نتيجة للأولوية التي تحظى بها هذه الأقاليم بالنسبة لروسيا باعتبارها تقع في اطار الجوار الجغرافي لروسيا، و كذا بالإضافة إلى ما تمثله سواء على المستوى الاقتصادي، السياسي والجيوبوليتيكي.

تسعى روسيا من أجل إبقاء منطقة أوروبا الوسطى ضمن نفوذها، بحيث تطلق عليها مسمى "الخارج القريب" ، و ينبع اهتمام روسيا بمنطقة أوروبا الوسطى العديد من الخصائص و التي تتمثل أساسا في ارتباطها الثقافي، الاثني، العرقي و التاريخي العميق بين شعوب منطقة أوروبا الوسطى و الشعب الروسي، و تعتبر روسيا هذه الأقليات هي أداة نفوذها في هذه الدول.

¹ Tomas Gomart , "Politique Etrangère Russe :L'Etrange Inconstance" .**Politique Etrangère**, Janvier2006,pp 25-36.

تعتبر هذه الأقليات أداة أو ذريعة لتدخل روسيا في هذه الدول و دليل ذلك الأزمة الأوكرانية الحالية، كون روسيا تدخلت تحت ذريعة حماية المواطنين الروس في القرم و شرق أوكرانيا، و هو ما أقرته العقيدة الروسية الجديدة.

تمثل منطقة أوروبا الوسطى حلقة مهمة في دائرة الأمن الإقليمي لروسيا و الدفاع عنها، و من ناحية أخرى تعتبر منطقة أوروبا الوسطى منطقة غنية بالموارد الطاقوية، بالإضافة لكون روسيا تتمتع بعلاقات تجارية مميزة مع دول الاقليم.¹

تعد بذلك هذه المنطقة من أكثر المناطق أهمية بالنسبة لمركب الأمن الإقليمي الروسي، فهي تشكل الخاصرة الرخوة في جسد روسيا، و تتصل مباشرة مع تركيا الأطلسية، و بالتالي فهذه المنطقة تعد مسرحاً للتماس، و تمثل السيطرة على منطقة أوروبا الوسطى بالنسبة لروسيا إقتراباً من المياه الدافئة، فعلى مدار الزمن سهلت سيطرة روسيا عليها من تحكمها ووصولها إلى البحر الأسود، فضلاً عن كون هذه المنطقة هي حلقة مهمة لروسيا في دائرة أمنها الوطني.²

تعتبر أوكرانيا من بين أهم دول أوروبا الوسطى، و التي تشكل أهمية بالغة لروسيا، بحيث يسمح الموقع الجغرافي لأوكرانيا في أن تلعب دور الممر في التجارة الخارجية لروسيا، و تصدر روسيا نحو 40% من صادراتها عبر أوكرانيا، و تمر ما نسبته 94% من صادرات الغاز الروسية لأوروبا عبر أوكرانيا من خلال خط درويشا المعروف بخط الصداقة، و يتواجد 13000 جندي روسي في أوكرانيا (هذا قبل الأزمة الأخيرة).

الأهمية الاقتصادية لأوروبا الوسطى و علاقتها بروسيا:

يعتبر الاقتصاد من بين أحد أهم مؤشرات التأثير والنفوذ في النظام الدولي، بما في ذلك روسيا، بحيث يمكن ملاحظة «البصمات الروسية» في اقتصاديات دول أوروبا الوسطى، التي تنتضح من حجم الاستثمارات المباشرة وموازن التبادل التجاري والملكية الخاصة بين روسيا ودول المنطقة، ففي بلغاريا على سبيل المثال، نجد أن حجم الملكية الروسية في الاقتصاد لم يقل خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة عن 16,9 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وبلغ أكبر مدى له

¹ س.غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير. ترجمة: هاشم حمادي، بيروت: دار المدى للنشر، 2012، ص 226.

² واثق محمد براك، التنافس الأمريكي- الروسي على منطقة القوقاز. مجلة أبحاث، العدد 2، سبتمبر 2009، ص ص

في العام 2012، وهو 27,5 في المائة، وهو الأعلى مقارنة بجميع الدول الأخرى ولقد ارتفع حجم الاستثمارات الروسية منذ العام 2005 بمعدل أربعة أضعاف في قطاعات الطاقة والمصارف والاتصالات والعقارات ومؤسسات الميديا¹. وبحسب الخبير في شؤون الطاقة إيليان فاسيليف، فإن روسيا بسيطرتها على قطاع الطاقة أضحت تمتلك سلاحاً قوياً وفعالاً لممارسة الضغوط على حكومات دول أوروبا الوسطى عند اتخاذ القرارات السياسية، وهو ما كان له تأثير واضح على اقتصاديات هذه الدول و ليس فقط سياساتها

يتفق العديد من المحللين الأوروبيين على أن انجذاب دول أوروبا الوسطى إلى روسيا لا تحدده أو تمليه فقط الروابط التاريخية العريقة بين الجانبين، بمقدار المخاوف والهواجس، مع تزايد التصدعات التي يعيشها النموذج الليبرالي الديمقراطي الغربي بعد الأزمات المالية والاقتصادية وفتح الحدود أمام مئات آلاف اللاجئين من الشرق الأوسط وأفريقيا وتسببها بانقسامات حادة بين حكومات الدول الأعضاء وبين قيادة الاتحاد ونشوء تيارات وجماعات عنيفة في مجتمعات هذه الدول سرعان ما جذبت إليها مؤيدين وأنصاراً من فئات هامشية ومحدودة التعليم، بحيث ارتفع منسوب تأثيرها بالتوازي مع تنامي التهديدات الإرهابية التي تنفذها شبكات داعش والقاعدة والذئاب المنفردة.

¹ محمد خلف، دول أوروبا الشرقية قد تتحول «حصان طروادة» يحقق لبوتين شقّ الاتحاد، يوم 11/12/2016، على الساعة: 00:00، على الموقع: <http://www.alhayat.com/>

المبحث الثاني: التصورات الأمنية الروسية تجاه التهديدات الإقليمية و الدولية في أوروبا الوسطى.

اختلفت مدركات صانع السياسة الخارجية الروسية في اطار مجموع التهديدات التي تواجهها روسيا الاتحادية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط حلف وارسو فانتهجت سياسة واقعية في علاقاتها مع الدول الغربية، لاسيما و أن التهديدات الموجهة لأمنها ومصالحها القومية لم تعد متأتية – كما في السابق – من احتمالات خوض حرب كونية مع الغرب، بقدر ما أصبحت نابعة من سياسات بعض القوى الإقليمية والدولية التي تهدف لإضعاف مكانة روسيا الدولية .

تبعا لذلك أصبحت نظرة روسيا للمعضلة الأمنية ذات طبيعة إقليمية وذاتية تركز على الأمن القومي للدولة الروسية والأقاليم التي تشترك معها في الرقعة الجغرافية، فضلا عن ذلك تزايدت المخاوف الروسية من تطور الأحداث في الأزمة الأوكرانية و منطقة أوروبا الوسطى،¹ و ذلك لاعتبار كون الجوار الروسي هو جوار سوء، بحيث يجلب لروسيا العديد من التهديدات. التي تؤثر بشكل كبير على أمن روسيا.

المطلب الأول: روسيا و السياسات التعاونية مع أوروبا الغربية.

يعتبر الأمن بكل مستوياته من بين أهم أهداف أي دولة منها روسيا، و قد عرفت روسيا في هذا الجانب العديد من التحولات في اطار سعيها لتحقيق أمنها.

قبل الحرب الباردة:

كانت البدايات الأولى لتبلور الأمن الأوروبي مع الاتحاد السوفياتي الذي سعى بكل طاقاته إلى اقامة نظام أمن أوروبي من خلال النداءات المتعددة التي وجهها الاتحاد السوفياتي إلى غرب أوروبا من خلال مختلف المنظمات الدولية، لتصبح بذلك فكرة الأمن الأوروبي مسيطرة على الدبلوماسية السوفياتية و ذلك باندماج كل من أوروبا الغربية و الشرقية و كذا أوروبا الوسطى، وأبصفة أدق أصبحت احدى الأعمدة الثابتة للسياسة الخارجية السوفياتية ، و يوضح تمسك الاتحاد السوفياتي بفكرة الأمن الأوروبي اصراره على تسوية المشاكل و المسائل الأوروبية

¹ حارث قططان عبد الله، منثنى فائق مرعي، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الإيرانية الروسية مجلة آداب الفراهيدي، العدد 19، 2014، ص 295.

المعلقة¹، وذلك راجع لأن الاتحاد السوفياتي يسعى إلى عدم توغل الرأسمالية في أوروبا و ذلك من خلال تحصين أوروبا ككل و ضمها إلى المظلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي.

يجب ذكر أن فكرة الأمن الأوروبي عرفت العديد من التطورات الهامة حيث اعتبرت في الأساس وليدة **عصبة الأمم** التي كان هدفها هو اقرار السلام، و كان الرئيس التشيكوسلوفاكي **بينس ادوارد** أول من دعى إلى اقامة **نظام أمن أوروبي** و كان الهدف من ذلك هو احتواء الخطر الألماني وقد لاقى هذا القرار تأييدا خاصة من قبل فرنسا التي كانت تأمل في انشاء نظام أمن جماعي لفض النزاعات القائمة بين جميع الدول الأوروبية بطريقة سليمة، حيث كانت فرنسا تسعى جاهدة إلى الاستقلال الأوروبي بطريقة سليمة، حيث كانت فرنسا تسعى جاهدة إلى الاستقلال الاوروبي عن المظلة الأمريكية، لكن هذا الاقتراح لم ينجح بسبب الظروف السائدة آنذاك و التي كانت تتميز **بالاتفاقيات الثنائية و الأحلاف** بين الدول الأوروبية، و بهذا انتهت فكرة الامن الأوروبي الجماعي و كذا عصبة الأمم و ذلك بقيام الحرب العالمية الثانية.²

انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا النازية من طرف الحلفاء، في هذه الفترة زال التحالف الموجه ضد دول المحور و بدأ الخلاف بين الاتحاد السوفياتي الشيوعي و الولايات المتحدة الأمريكية الرأسمالية، فبعدها تأكد المعسكر الغربي من النفوذ السوفياتي في أوروبا الشرقية نشطت الدبلوماسية الأمريكية لمنع التدفق الشيوعي إلى مناطق أخرى.

فبدأت المبادرة الهجومية أي التدفق الشيوعي لمناطق أخرى، فبدأت المبادرة الهجومية بإعلان **مبدأ ترومان*** و **مشروع مارشال**** .

¹ نبيه الأصفهاني، الأمن الأوروبي و المعاهدة السوفياتية الألمانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 63، 1971، ص 86.

² نفس المرجع، ص 78.

* **مبدأ ترومان**، جاء سنة 1947 موجه لمساعدة تركيا و اليونان لمنع انتشار الشيوعية، و هذا الدعم يركز على المساعدات المالية و الاقتصادية.

** **مشروع مارشال**، وضع في 5 جوان 1947 قدمه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جورج مارشال، مضمونه مساعدات مالية قدرها 12 مليار دولار و ذلك من أجل اعادة بناء اقتصاد أوروبا.

1- مبدأ توازن القوى و الأمن الأوروبي الجماعي:

في اطار الحرب الباردة سعت أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية منفصلة في ذلك عن جزئها الشرقي و الأوسط(أوروبا الشرقية و كذا أوروبا الوسطى)، وظهر هذا الانقسام بين الكتلتين الشرقية،الوسطى و الشرقية و الغربية جليا في 04 أبريل 1949 عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية ربط الجزء الغربي من القارة الأوروبية بها،و بذلك أصبح الانقسام الفاصل بين الكتلتين هو خط ايديولوجي لا يلتزم بالحدود الجغرافية و كان هذا الخط الفاصل يمر بقلب ألمانيا والممثل في الستار الحديدي*** و نتج عن هذا الانقسام الايدولوجي عدة عوامل دولية أصبحت تتحكم في السياسة العالمية أهمها مبدأ توازن القوى بين شرق و وسط القارة من جهة وغرب أوروبا من جهة أخرى،و قد قررت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة دعم أوروبا بهدف منع توغل الشيوعية،و تم بذلك تشكيل حلف عسكري يتمثل في حلف شمال أطلسي و الذي يشمل أربعة عشر(14)دولة إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا.²

هكذا تحولت فكرة الأمن الأوروبي بعد حلول الخطر الشيوعي محل الخطر النازي الألماني،هذا ما دفع إلى ضرورة قيام نظام أوروبي لاحتواء ألمانيا داخل حدودها،من خلال ضرورة ايجاد توازن بين الكتلتين من حيث القوة العسكرية بعد أن ضمت كل واحدة منها من ألمانيا داخل حدودها،من خلال ضرورة ايجاد توازن بين الكتلتين من حيث القوة العسكرية بعد أن ضمت كل واحدة منها شطرا من ألمانيا داخل حدودها،من خلال ضرورة ايجاد توازن بين الكتلتين من حيث القوة العسكرية بعد أن ضمت كل واحدة منها شطرا من ألمانيا،و في نفس الوقت تميز الوضع الاستراتيجي بين الكتلتين خلال مراحل الحرب الباردة بالتوازن و الاختلال،فبعد احتكار القنبلة النووية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تمكن السوفييت من اجراء تجربة نووية ناجحة سنة 1949 بامتلاكها للقنبلة الهيدروجينية و هذا ما أدى بالطرفين إلى السابق نحو التسلح لعدم وجود

*** الستار الحديدي،و هو عبارة أول من استخدمها نستون تشرشل في الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي تقريبا 5 مارس 1946 وكانت العبارة تشير إلى سياسة العزلة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي السابق بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أقام حواجز تجارية ورقابة صارمة،عزلت البلاد ودول أوروبا الشرقية التي كانت تسير في فلكه عن بقية العالم.² نفس المرجع،ص42.

ثقة و اتصال بينهما (و هذا ما يتماشى و مقارنة مآزق السجين*) ، و هذا ما كان يعد أخطر تهديد على الأمن الأوروبي باعتبار أن أوروبا كانت دائما ساحة للحروب التي لم تكن تجني منها سوى الدمار .

2- الأمن الأوروبي و المضلة الأطلسية:

يلاحظ أنه بالرغم من فشل جميع المحاولات التي بادر بها الاتحاد السوفياتي لمنع انقسام القارة الأوروبية إلى كتلتين متناقضتين فالسوفيات لم يتخلوا عن فكرة الأمن الأوروبي منذ الحرب الباردة حيث أنه و بعد انشاء حلف وارسو* تضمن الميثاق المنشئ له أن الحلف سينتهي العمل به لمجرد قيام معاهدة أو منظمة أوروبية تجمع بين دول القارة و تكون بمثابة اتفاق أمن يشمل أوروبا . على هذا الأساس ظهر اتجاهين في أوروبا حول فكرة الأمن الأوروبي يتمثلان في:

أ/ -الإتجاه الأول: يدعوا إلى تدعيم الأمن الأوروبي في اطار حلف شمال أطلسي، حيث يكون الحلف هو الاطار الوحيد الذي يشمل الأمن و الدفاع الأوروبيين و أن أية آلية أخرى يجب أن لا تكون منفصلة عن هذا الاطار كما يرفض أي تقارب مع المعسكر الشرقي، و تزعم هذا الاتجاه كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

ب/ -الإتجاه الثاني: يدعوا إلى ضرورة تشكيل نظام دفاعي أمني مستقل عن الولايات المتحدة³.

الأمريكية وحلف شمال أطلسي، على أساس أن النظام الدفاعي القائم لا يشكل حماية لأوروبا لأنه يزيد من حدة التوتر مع روسيا الاتحادية مما يزيد من حجم التهديد للأمن الأوروبي، ومن أهم الدول المتزعمة لهذا الاتجاه هي فرنسا التي تقدمت بمجموعة من

* مآزق السجين، و هو يدخل ضمن اطار نظرية اللعبة و هو يعني أن يقوم بوضع كل سجين في غرفة منفصلة عن الآخر ان التزم كلاهما الصمت نجا كلاهما أما اذا التزم أحدهما الصمت و تحدث الآخر فسينجو السجين الذي التزم الصمت و يسجن السجين الذي تحدث، أما اذا تحدث كلاهما فسيسجن كلاهما، أما في حالة ما إذا لم يتحدث كلاهما فسينجو كلاهما.

** حلف وارسو أنشأ سنة 1955/05/14 يضم كلا من الاتحاد السوفياتي و الديمقراطيات الشعبية ما عدا يوغسلافيا وهو كان عبارة عن رد فعل على الأحلاف الغربية و تسليح ألمانيا الغربية و انضمامها إلى حلف الناتو .

³ علي المليجي، مستقبل الإتحاد الأوروبي في النظام الدولي و تأثيره على القضايا الغربية ، يوم: 20/02/2013 على الساعة: 14:30، على الموقع: http://www.kkmag.gov.50/detail.asp?in_newsItemID=136056

المبادرات من أجل انشاء نواة لجيش أوروبي منها مشروع هيئة أوروبية للدفاع سنة 1952 و يهدف إلى اعادة ألمانيا في اطار جيش أوروبي موحد و في إطار نفس الاتجاه جاء التقارب الفرنسي الألماني الذي قام على فرضية مفادها أنه خلال تكتيل الفعاليات السياسية لدول أوروبا الصغيرة و زيادة استقلالها عن الحلف شمال أطلسي و عن النفوذ الأنجلوساكسوني و انشاء قوة نووية رادعة وخاصة. طالما اتخذت روسيا ازاء أوروبا موقفا يختلط فيه الانجذاب و الرفض، فقد كانت أوروبا مصدرا للخطر و التهديد و الحذر بالنسبة لروسيا، و هو نفسه ما تمثله روسيا بالنسبة لأوروبا الغربية، خاصة في اطار توسعها لتشمل أوروبا الشرقية و الوسطى، و قد برز هذا الاختلاف في الموقف الروسي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

الوضع الأمني الأوروبي:

في منتصف التسعينات (90)، بدأ الوضع الأوروبي متغيرا تماما، و هناك ثلاثة أشكال لتلك التغيرات لها أهمية خاصة فيما يتعلق بأمن روسيا.¹

- أولا: حقيقة أن موسكو قد اضطرت إلى سحب قواتها من مركز أوروبا، أي أنها تراجعت بمقدار 1000 كلم، الأمر الذي غير بشكل جذري المفهوم التقليدي لها من حركتها في حال وقوع نزاع مسلح.² و التقدم المستمر لخطواتها الأولى نحو الغرب خلال الأربعين سنة الأخيرة، تحول بحيث أنه لم يعد هناك حزام استراتيجي يتكون من دول حليفة، أما عاصمة البلاد التي كانت تقع منذ بضع سنوات بعيدا في الخلف، تحميها عدة خطوط دفاعية متدرجة في العمق، أصبحت تقع في الواجهة.
- ثانيا: فقد زال منطق توازن القوى فوق القارة، و كذلك الرقابة على التسليح في أوروبا، وعلى تقليص أي هجوم مفاجئ إلى الحد الأدنى.
- ثالثا: حالة الاقتصاد الروسي بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أن اقتصاد الاتحاد السوفياتي انهار تماما و كان السبب الرئيسي في انهيار الاتحاد السوفياتي، و تزعم الولايات المتحدة الأمريكية و هيمنتها، و قيام النظام الدولي الجديد.

¹ عبد الجليل زيد مرهون، الأمن الأوروبي في معادلته الراهنة، يوم: 2013/01/24 على الساعة: 16:25، على الموقع <http://www.alriadh.com/2003/06/27/articelle20810.html>.

² فلاديمير بارانوفسكي، روسيا و الامن و الأوروبي، ترجمة: قاسم المقداد، العدد 98، ص 1.

و منه يمكن تفسير هذا الوضع بأنه لن ينجح عنه تغييرات هامة في التوصيات المتعلقة بالسياسة التي ينبغي على روسيا اتباعها في ظروف ما بعد الحرب الباردة، إنما أيضا توجهات استراتيجية مختلفة جذريا. و بذلك فإن النتائج الجيوستراتيجية للتغيرات التي جرت في أوروبا، تعتبر ضارة تمام بروسيا، ففوة الدول تقف في مواجهتها متحدة تفوق قدرتها العسكرية كثيرا و كذا الاقتصادية.

و في تأويل بديل للواقع الاستراتيجي، فلا بد من ترتيب مختلف في السياسة الروسية، إذ أنه مع انسحاب روسيا من أوروبا الوسطى، اختفى الاتصال العسكري المباشر مع حلف شمال الأطلسي، و أكثر من هذا، فإن منطقة العزل أصبحت أكثر اتساعا لدرجة أن القوات المسلحة الروسية و جدت نفسها في مواجهة مباشرة، و ذلك راجع في الأصل إلى تراجع النفوذ الروسي في أوروبا الوسطى و الشرقية و التي بدورها بدأت تندمج داخل الاتحاد الأوروبي و كذا حلف شمال الأطلسي و ذلك من خلال انضمام بعض من دول أوروبا الوسطى و الشرقية.

نظرا للأوضاع التي عرفتتها روسيا و أوروبا بعد الحرب الباردة، فقد أقامت روسيا علاقات جديدة مع البلدان الغربية و كذا الدول الواقعة في أوروبا الشرقية والوسطى، تسمح لها بالانتقال من المواجهة إلى التعاون¹، و بذلك أصبح التأكيد على الأمن الأوروبي ضروريا في المفهوم الروسي.

ثانيا: روسيا و السياسات الأمنية الأوروبية:

في الفترة الأولى من مرحلة ما بعد السوفييتية كان المفهوم الروسي حول الأمن الأوروبي مفهوما بسيطا، فبعد أن قام مؤسسو السياسة الروسية الجديدة و أعلنوا هدفهم الأولي، إن لم يكن الوحيد في ميدان السياسة الخارجية الروسية، و هو الدخول في الجماعة الدولية بصفة دولة ديمقراطية تعتمد على اقتصاد السوق، و اعتبر بذلك المؤسسون الروسين أن الأمن قد تحقق في القارة الأوروبية بشكل و طيد.²

¹ نفس المرجع، ص3.

² محمد مطوع ، تطوير سياسة دفاعية مشتركة في أوروبا ، يوم: 2013/01/25 عل الساعة 22:00، على الموقع:

<http://digital.ahram.org.eg/articales.aspx?serial=22117g>.

لكن سرعان ما تحولت الأوضاع الدولية، خاصة مع وصول بوتين إلى الحكم في عهده الثانية، وبدأ يبدو هذا على مستوى السياسة الخارجية الرسمية، فقد اختلفت الأحاديث المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية، وهناك محاولة لرسم مسافة ازاء البلدان التي فشلت تلك الشراكة معها. وبذلك عاد توتر العلاقات بين روسيا و أوروبا الغربية، وبذلك أصبح الأمن الأوروبي بالنسبة لروسيا، واتجهت بذلك روسيا إلى تحديد محاور و أولويات أمنية جديدة تحفظ بذلك أمنها الداخلي و أمنها الحيوي و ذلك من خلال:¹

- 1/- الدائرة الأولى: تشكل مجموعة المشاكل الداخلية في روسيا، و الأولوية تتجه نحو المحافظة على سلامة أراضي الدولة، و ضمان عدم المساس بها اقتصاديا وسياسيا، ويمكننا التأكيد على أن روسيا ترفض أي مساس أوروبي أو تهديد لبرنامجها الداخلي.
- 2/- الدائرة الثانية: تضم "الأجنبي القريب"، إذ ينبغي على روسيا تنظيم الفضاء الجغرافي السياسي لما بعد الحرب الباردة طبقا للمصالح الروسية.
- 3/- الدائرة الثالثة: تمتد حتى "الامبراطورية الخارجية للإتحاد السوفياتي السابق، فإذا كانت أوروبا الوسطى التي تفصل روسيا و دول ما بعد الاتحاد السوفياتي (أوروبا الشرقية) عن الغرب الأوروبي، قد تحولت إلى مجال تأثير الغرب فإن هذا يهدد توازن منظومة الأمن الأوروبي بمجملها.
- 4/- أخيرا: و ذلك في اطار ما يتعلق بإشكالية الأمن الأوروبي المشترك، فإن المهم بالنسبة لروسيا هو مكانتها في المنظومة التي هي في طور التشكل، و عليها أن تحتل في تلك المنظومة المكانة اللازمة، و أن تكون لها امكانية ممارسة تأثير له وزنه و ذلك من خلال سعي روسيا إلى لعب دور المهيمن في أوروبا أو على الأقل الموازن في أوروبا و المهيمن على اقليمها الحيوي، الذي تعتبره اقليما تابعا لها، و أن تقوم بدور معترف به في تسوية المشاكل الهامة المتعلقة بمصير القارة كلها.²

¹ نفس المرجع، ص 8.

² عماد جاد، الإتحاد الأوروبي: تطور التجربة، يوم 2013/2/1، على الساعة: 17:15، على الموقع:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221481&eid=29>

المواقع المتقدمة (أوروبا الوسطى و الشرقية):

تحولت المعارضة الشديدة لدخول بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي، منذ ثمانية عشر شهرا إلى فكرة ثابتة في السياسة الخارجية الروسية، وهذا يدل في العمق و بشكل واضح على اثنين من أسس مفهوم الأمن الأوروبي.

أولا: لم يبق شئ من الشراكة الاستراتيجية مع الغرب، و بالإضافة إلى ذلك، نلمس أن الحلف الأطلسي لا يزال معتبرا على أنه تهديدا كبيرا لمصالح الأمن الروسي، و هو جدي لدرجة أن توسيعه نحو الوسط و الشرق الأوروبي سيعتبر بمثابة تقريب الخطر نحو حدود الوطن، ما يستدعي ضرورة القيام بمراجعة جوهرية لكل المفاهيم المتعلقة بالدفاع، و إعادة نشر قوات عسكرية كبيرة، و تعديل مخططات العمليات.

ثانيا: فقد بين الموقف الذي اعتمده روسيا، ببيان أنها كانت تعتبر أوروبا الوسطى و الشرقية بمثابة منطقة ينبغي أن تظل تابعة لروسيا، و ألا تصبح في أي حال من الأحوال خاضعة لإشراف تحالف معاد لروسيا.

لقد كان اهتمام روسيا منصبا على منع دخول أوروبا الوسطى و الشرقية في حلف شمال الأطلسي لدرجة أنها لم تهتم بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي و حصولها على مكانة طرف مشارك لأن فقدانها لسيطرتها و نفوذها على أوروبا الشرقية و الوسطى يعتبر تهديدا لأمنها.

إن عدم التوافق بين حدود الدول و الانتشار اللغوية و الثقافية إضافة إلى حداثة عدد كبير من هذه الحدود، ما ولد اعتقادا بأن هذا الوضع سيؤدي إلى إعادة النظر في روابط حسن الجوار بين دول أوروبا الوسطى و الشرقية.¹

و بذلك فإن الامن في أوروبا الوسطى و الشرقية هو أمر يعد تحقيقه في غاية الصعوبة، و لهذا نجد أن الدول في غرب أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت هذا الأمر، و لهذا بدأت تحاول جذب هذه الدول و ذلك تخوف من عودة روسيا، و على هذا الأساس قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء الدرع الصاروخي في أوروبا و هو ما كان السبب الرئيسي في اختلاف الولايات المتحدة الأمريكية مع العديد من الدول الأوروبية التي اعتبرت هذا تهديدا لأمنها الداخلي و مساسا بسيادة كل دولة أوروبية.

¹ زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق

ذكره، ص 201.

يبرز لنا بذلك أن الغرب المتحالف (التمثل في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية) يشهد نوعا من التوتر ليس فقط بسبب الدرع الصاروخي، و إنما بسبب العديد من القضايا، و التي اعتبرت بذلك الفرص المناسبة بالنسبة لروسيا و التي تكمن في الانشقاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و شركائها في أوروبا الغربية، و قد ظهرت هذه الانشقاقات بشكل واضح، حول موضوع آفاق السلام في البوسنة و الهرسك و في عدد كبير من الحالات التي كان أسهل لكل من بريطانيا و فرنسا أن تتعامل بصفة مشتركة مع روسيا من أن تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

على صعيد أوسع، من الواضح تماما أن عالم وحيد القطب في أوروبا الغربية لا يتماشى والمصالح الأوروبية، و من هنا فإن روسيا تظل قوة يصعب التصرف بها فرغم تراجعها عما كانت عليه قبل نهاية الحرب الباردة، إلا أنها لازالت محافظة على مكانتها في النظام الدولي، رغم مرحلة التراجع الذي عرفته إلا أنها استرجعت نوعا من مكانتها على الساحة الدولية.

رغم كل النقاط التي تعتبر نقاط اتفاق بين كل من أوروبا و روسيا، إلا أن هذا لم يسمح لكلا الطرفين بتدعيم فكرة الأمن الأوروبي التي تضم كل من روسيا و أوروبا الشرقية، الوسطى والغربية.

بذلك فإن التدخلات الأمريكية و الغربية تثير حفيظة روسيا انطلاقا من مبدأ الدفاع عن مصالحها، فعلى الجانب العسكري يعد ذلك تهديدا للأمن القومي الروسي و على الصعيد الاقتصادي فإن ذلك يعد حرمانها من امكانية الاستفادة من هذه المنطقة (أوروبا الوسطى و الشرقية) الغنية بالنفط و الغاز.

أدى التنافس الروسي الأمريكي في هذا المجال إلى عقد اتفاقية شراكة أمريكية جورجية في سنة 2008 مما أدى إلى زيادة وتيرة تفاعلات الأزمة التي قادت إلى مواجهة عسكرية روسية جورجية سنة 2008 بخصوص أوسيتا و أبخاريا.¹

أدى التدخل الأمريكي في أوكرانيا و استمالتها إلى صفها لتهديد روسيا بقطع امدادات الغاز إليها، حيث أن الاجراءات الأمريكية في المناطق المحايدة لروسيا، تهدف و بشكل واضح إلى تطويقها، و لعل هذا يفسر الرد الذي تبديه روسيا تجاه المناطق التي تعتبرها مجالها

¹ صايل فلاح السرحان، أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي، مجلة المنارة، المجلد 18، العدد 2، 2011، ص 284.

الحيوي¹، والذي ترفض تدخل أية دولة فيه، وذلك خوفاً على مصالحها و هيمنتها في المنطقة. وبناءً على ما تقدم قامت روسيا بوضع الوثيقة الخاصة بالعهيدة العسكرية الروسية، التي أصدرت من أجل تبيان و تحديد السياسات الخارجية الروسية و الأمن القومي الروسي خاصة بعد التوتر الذي شهدته العلاقات الروسية بأوروبا الوسطى.

وفقاً لهذه الوثيقة، فإن التهديدات الأساسية لروسيا و أمنها تتمثل في:

-توسيع العضوية في حلف الناتو:

-نشر قوات أمريكية في الدول المجاورة لروسيا، و التي تمثل تهديداً لروسيا فقط، و إنما تهديداً لكل الدول الأوروبية منها الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الحليفة لروسيا.
-نشر منظومة الدفاع الصاروخي الاستراتيجي، التي ستتهك العلاقات المتبادلة القائمة بين القوى المختلفة في مجال الصواريخ النووية.

و قد كانت وثيقة السياسة الخارجية الروسية، أكثر تدقيقاً و تركيزاً على النواحي الاقتصادية، و تتجاهل إلى حد كبير الوثائق العسكرية، رغم أنها تسعى جاهدة من خلال الوثيقة إلى دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عن نشر نظام دفاع صاروخي، تتكون من الدول ذات الاهتمام.

تؤكد وثيقة الأمن و السياسة الخارجية الروسية أيضاً على التعاون مع الدول و الاعضاء في الاتحاد الأوروبي و التي تتبنى موقفاً إيجابياً تجاه روسيا، و يأتي على رأسها جمهورية ألمانيا الفدرالية، فرنسا، إيطاليا و إسبانيا على النقيض من أعضاء الاتحاد الأوروبي من دول شرق ووسط أوروبا .

تدعم و بشكل عام و واضح الورقة، تأسيس مجال نفوذ روسي، مؤكدة الحاجة إلى تعزيز كومنولث الدول المستقلة، الذي تأسس في الحقبة ما بعد السوفياتية، و العمل على مواجهة الفاعلة للمحاولات التي تقوم بها القوى الواقعة خارج هذه المجموعة.

يسعى حلف الناتو أيضاً من خلال الوثيقة أيضاً إلى اجتذاب أوروبا الوسطى خاصة منها أوكرانيا و رومانيا إلى مدار التعاون الاقتصادي مع روسيا، و تدفع في اتجاه تكوين

¹ نفس المرجع، ص 285.

كونسوريتوم* لإدارة و تطوير نظام نقل الغاز في أوكرانيا و إلى حصول المستثمرين الروس على حصص محكمة في المشروعات الأوكرانية الكبرى.

و منه فإن أوروبا التي كانت رهانا أساسيا في الحرب الباردة بين القوتين العظيمة المتمثلتين في الاتحاد السوفياتي سابقا و الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت تواجه بعد نهاية الحرب الباردة تحديا مضاعفا، الذي يتمثل في تحدي الأمن، و تحدي القوة، بالإضافة إلى التحدي الاقتصادي. فعملية إعادة تنظيم أمن أوروبا أصبحت تمثل أولوية سياسية-استراتيجية تهم أطرافا كثيرة داخل القارة و خارجها، التي كانت منشغلة بحالة اللااستقرار التي ضربت أجزاء هامة من وسط أوروبا بعد رفع الستار الحديدي عنها، خاصة و أن هذه الأجزاء (أوروبا الوسطى و الشرقية) أصبحت تعرف منذ ذلك فراغا أمنيا كبيرا، و غدت بذلك محصورة بين منظومة الحلف الأطلسي من جهة و روسيا من جهة أخرى، و هذا ما يجعلها تسهم في تكريس حالة اللأمن و اللااستقرار في هذا الجزء من أوروبا.²

رغم انتهاء الحرب الباردة، فلا زالت البيئة الأمنية الجديدة عرفت حالة من التعقيد، خاصة في ظل التعدادات الإثنية و العرقية في القارة الأوروبية، خاصة منها أوروبا الوسطى. ومنه و لفهم البيئة الأمنية الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة، يجب أن نوضح الفرق بين جملة من المفاهيم الأساسية في تحليل هذا البعد، و أن نميز بين ثلاث حلقات استراتيجية للأمن في أوروبا، كل واحدة منها تميزها منطقة أمنية معينة:

- أولا: لا ينبغي الخلط بين مفهومي الدفاع عن أوروبا **Défense De l'Europe** و الدفاع الأوروبي **Défense Européenne**، فالأول يتضمن وجود نظام أمن للدفاع عن أوروبا دون أن يكون بالضرورة مدارا من قبل الأوروبيين (نموذج حلف شمال

*كونسوريتوم و هي كلمة أجنبية معناه التعاون على مستوى الغاز الذي تم بين أوكرانيا و روسيا و ذلك من أجل تطوير نظام نقل الغاز.

² زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

الأطلسي)، أما الثاني فعلى العكس يشير إلى تكفل الأوروبيين مباشرة بالدفاع عن مصالحهم الحيوية.¹

- ثانياً: التمييز بين مفهومي أمن أوروبا المشترك **Sécurité Européenne** و الدفاع الأوروبي المشترك **Commune** و **Défense Européenne** فالأول مفهوم شامل و يتعلق بكامل القارة، أما الثاني فهو مفهوم خاص بالمجال العسكري ويتعلق بأوروبا الغربية، و بصفة أخص بدول الاتحاد الأوروبي.²
- ثالثاً: يتعلق الأمر بمفهوم الهوية الأوروبية للدفاع و الأمن، و هنا من الضروري التفريق بين ما يتشكل في إطار الحلف الأطلسي و ما يتشكل خارجه.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الإقليمية في منطقة أوروبا الوسطى و تداعياتها على السياسة الخارجية الروسية .

أدى الصراع الروسي الأوروبي/الأمريكي في منطقة أوروبا الوسطى إلى عقد اتفاقية شراكة أمريكية جورجية في سنة 2008 مما أدى إلى زيادة وتيرة تفاعلات الأزمة التي قادت إلى مواجهة عسكرية روسية جورجية سنة 2008 بخصوص أوسيتا و أبخازيا.³ أدى التدخل الأوروبي/الأمريكي في أوكرانيا و استمالتها إلى صفها لتهديد روسيا بقطع امدادات الغاز إليها، حيث أن اجراءات الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق المحايدة لروسيا، تهدف و بشكل واضح إلى تطويقها، و لعل هذا يفسر الرد الذي تبديه روسيا تجاه المناطق التي تعتبرها مجالها الحيوي⁴، والذي ترفض تدخل أية دولة فيه، و ذلك خوفاً على مصالحها و هيمنتها في المنطقة.

و بناء على ما تقدم قامت روسيا بوضع الوثيقة الخاصة بالعقيدة العسكرية الروسية، التي أصدرت من أجل تبيان و تحديد السياسات الخارجية الروسية و الأمن القومي الروسي خاصة بعد التوتر الذي شهدته العلاقات الروسية بأوروبا الوسطى.

¹ نفس المرجع، ص 211.

² نفس المرجع، ص 211.

³ صايل فلاح السرحان، أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي، مجلة المنارة، المجلد 18، العدد 2، 2011، ص 284.

⁴ نفس المرجع، ص 285.

وفقاً لهذه الوثيقة، فإن التهديدات الأساسية لروسيا و أمنها تتمثل في:

1- توسيع الاتحاد الأوروبي:

يعتبر توسيع الاتحاد الأوروبي من بين أهم المشاكل و التهديدات التي تواجه روسيا في منطقة أوروبا الوسطى خاصة بعد التوسيع الأخير و الذي يعتبر التوسيع الأكبر والأهم في تاريخ أوروبا.¹

رغم أن انضمام الأعضاء العشرة الجدد إلى الإتحاد الأوروبي (بولندا والتشيك والمجر وسلوفاكيا وسلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا وإستونيا وقبرص ومالطا) كلف الإتحاد 40.7 مليار يورو للفترة بين العامين 2004 و 2006. رغم عددهم فإن هؤلاء الأعضاء لا يضيفون إلا نسبة قليلة جداً لثراء الإتحاد، أي ما يعادل 5% من الناتج الداخلي الخام للإتحاد بأعضائه الـ15.

وسيتسبب انضمامهم في انخفاض في الناتج الداخلي الخام للفرد (الأوروبي) بنسبة 16%. لكن الإتحاد سيزيد حجم ترابه بقدر الربع ويربح 75 مليون نسمة تضاف إلى سكانه البالغ عددهم 378 مليون نسمة. وبالتالي فمع تعداد سكاني يقدر بـ453 مليون نسمة سيصبح الإتحاد الأوروبي (المكون من 25 دولة) الكتلة السكانية الثالثة في العالم بعد الصين والهند. فبفضل هذا التوسع سيرتفع عدد سكانه بنسبة 20%، وعدد أعضائه بنسبة 66% وعدد لغاته الرسمية بنسبة 80% (لتصل إلى 23 لغة).²

رغم أهمية الكلفة المالية للانضمام فإن الأمر لن تكون له انعكاسات جذرية على مستوى المبادلات الاقتصادية، ذلك أن مبادلات أوروبا الوسطى مثلاً تتم جليها مع الإتحاد.

وهي بالتالي مندمجة فيه، كما أن أول فائض تجاري للإتحاد يحققه مع أوروبا الوسطى إلا أن هذا لا يعني عدم استفادة الإتحاد الأوروبي من عملية التوسيع التي شهدتها، والتي كان لها في نفس الوقت التأثير السلبي على روسيا، وذلك على اعتبار أن منطقة أوروبا الوسطى تعتبر بمثابة المجال الحيوي لروسيا، عن لم نقل أن روسيا لازالت تعتبر المنطقة هي منطقة تابعة لها رغم الاستقلال الذي تعرفه الدول، خاصة أن أغلب دول منطقة أوروبا الوسطى تحتوي على

¹ سعدي كريم سلمان، العلاقات الأوروبية-الأمريكية في القرن الحادي والعشرين: تنافس أم مشاركة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35، ص 84.

² عبد النور بن عنتر، مغازي و أهداف توسيع الإتحاد الأوروبي، يوم: 2004/10/3، على الساعة: 13:29، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>

أقليات روسية، وهذا ما يسمح لروسيا دائما من تبرير تدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول، رغم أن المعارضة التي تعرض لها توسع الاتحاد الأوروبي من طرف روسيا لم تكن نفسها المعارضة التي قابلتها روسيا لتوسيع حلف الناتو تجاه المنطقة.¹

المطلب الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية الدولية على السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى

تعرف روسيا في المرحلة الدولية الراهنة العديد من التهديدات التي تواجهها، وليس فقط على المستويين الداخلي و الإقليمي بل أيضا على المستوى الدولي، و التي يعتبرها الكثير من المحللين تعتبر من أهم التهديدات و أكثرها تأثيرا على السياسة الخارجية الروسية. و تتمثل هذه التهديدات فيما يلي:

1-توسيع نطاق حلف الناتو:

تعتبر أوروبا أكثر المناطق العالم تأثرا بالتحويلات السياسية و الجيواستراتيجية التي شهدها النظام الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة، و ذلك على اعتبار أن الحرب اندلعت و انتهت فيها، و أن أكثر تلك التحويلات قد جرت على أراضيها سواء في جزئها الغربي أو في وسط و شرق القارة الأوروبية، خاصة مع موجة الثورات الديمقراطية في جزئها الشرقي و الوسط، و بذلك فقد قادت هذه التحويلات إلى حدوث تغير واضح جدا في البيئة الأمنية الأوروبية، حيث أنه و بعد انهيار الإتحاد السوفياتي لم تبقى روسيا تشكل التهديد الفعلي بنظر الأوروبيين.²

-تحول العقيدة الأمنية لحلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة:

تبلور نظام دولي جديد، منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين، و الذي كان من أبرز مؤشرات، انتهاء الكتلة السوفياتية المتمثلة في حلف وارسو، و انتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة

¹ عبد الجليل زيد مرهون، الاتحاد الأوروبي في شكله الجديد، يوم: 17/01/2016، على الساعة: 14:46، على الموقع: <http://www.alriyadh.com/15367>

² نزار اسماعيل الحياي، دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص ص 41، 40.

تهدوي أنظمة الحكم في وسط أوروبا، و تبدل طبيعة القوى العظمى و توازاناتها، اذ انتهى الصراع الإيديولوجي و سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، و التحول إلى التكتلات الإقتصادية الكبرى.

رغم انتهاء الحرب الباردة، إلا أن حلف شمال أطلسي لم ينتهي دوره، و ذلك نظرا لاعتبار القائمين عليه أن هناك أخطار و تهديدات متوقعة ستحل محل التهديد السوفياتي، و من ثم رأت دول الحلف ضرورة ادخال تغييرات على استراتيجية الحلف وفق السياسات الآتية و المتمثلة في:

- السعي الحديث لتوسيع حلف شمال الأطلسي، و ممارسة ضغط مستمر على روسيا حتى تقبل هذا التوسيع من جهة الوسط و الشرق.
- ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف في الأزمات داخل أوروبا و على أطرافها، ففي أزمات عديدة في وسط أوروبا تدخل حلف الناتو مباشرة مثل أزمات البوسنة و الهرسك و كوسوفو، تدخلت قوات الحلف مباشرة كقوة لحفظ السلام، و قامت بتوجيه ضربات عسكرية ضد القوات الصربية المدعومة من روسيا.
- ايجاد دور اضافي للحلف في ادارة الأزمات الدولية، داخل أوروبا خاصة في جزئها الوسطي، الذي تبلور بعد حرب كوسوفو 1999، بحيث صارت امكانات تدخل الحلف عسكريا مطروحة بعد موافقة مجلس الأمن الدولي، حتى أن مبدأ الأمن الجماعي بات منوطا من حيث التطبيق بالقوات العسكرية لهذا الحلف.¹

-نشر قوات أمريكية في الدول المجاورة لروسيا، و التي تمثل تهديدا لروسيا فقط، و انما تهديدا لكل الدول الأوروبية منها الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الحليفة لروسيا.

-نشر منظومة الدفاع الصاروخي الاستراتيجي، التي ستنهك العلاقات المتبادلة القائمة بين القوى المختلفة في مجال الصواريخ النووية.

و قد كانت وثيقة السياسة الخارجية الروسية، أكثر تدقيقا و تركيزا على النواحي الاقتصادية، و تتجاهل إلى حد كبير الوثائق العسكرية، رغم أنها تسعى جاهدة من خلال الوثيقة إلى

¹ محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص 339.

دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتخلي عن نشر نظام دفاع صاروخي، تتكون من الدول ذات الاهتمام.

تسعى وثيقة الأمن و السياسة الخارجية الروسية أيضا إلى تأكيد التعاون مع الدول و الاعضاء في الاتحاد الأوروبي و التي تتبنى موقفا ايجابيا تجاه روسيا، و يأتي على رأسها جمهورية ألمانيا الفدرالية، فرنسا، إيطاليا و اسبانيا على النقيض من أعضاء الاتحاد الأوروبي من دول شرق ووسط أوروبا .

تدعم و بشكل عام و واضح الورقة، تأسيس مجال نفوذ روسي، مؤكدة الحاجة إلى تعزيز كومنولث الدول المستقلة، الذي تأسس في الحقبة ما بعد السوفييتية، و العمل على المواجهة الفاعلة للمحاولات التي تقوم بها القوى الواقعة خارج هذه المجموعة.

تسعى الوثيقة أيضا إلى اجتذاب أوروبا الوسطى خاصة منها أوكرانيا و رومانيا إلى مدار التعاون الاقتصادي مع روسيا، وتدفع في اتجاه تكوين كونسورتيوم* لإدارة و تطوير نظام نقل الغاز في أوكرانيا و إلى حصول المستثمرين الروس على حصص متحكممة في المشروعات الأوكرانية الكبرى².

و منه فإن أوروبا التي كانت رهانا أساسيا في الحرب الباردة بين القوتين العظيمة المتمثلتين في الاتحاد السوفييتي سابقا و الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت تواجه بعد نهاية الحرب الباردة تحديا مضاعفا، و الذي يتمثل في تحدي الأمن، و تحدي القوة.

فعملية إعادة تنظيم أمن أوروبا أصبحت تمثل أولوية سياسية-استراتيجية تهتم أطرافا كثيرة داخل القارة و خارجها، التي كانت منشغلة بحالة اللااستقرار التي ضربت أجزاء هامة من وسط أوروبا بعد رفع الستار الحديدي عنها، خاصة و أن هذه الأجزاء (أوروبا الوسطى و الشرقية) أصبحت

* كونسورتيوم و هي كلمة أجنبية معناه التعاون على مستوى الغاز الذي تم بين أوكرانيا و روسيا و ذلك من أجل تطوير نظام نقل الغاز .

² طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 46

تعرف منذ ذلك فراغا أمنيا كبيرا، و غدت بذلك محصورة بين منظومة الحلف الأطلسي من جهة و روسيا من جهة أخرى، و هذا ما يجعلها تسهم في تكريس حالة اللأمن و اللااستقرار في هذا الجزء من أوروبا.¹

رغم انتهاء الحرب الباردة، فلا زالت البيئة الأمنية الجديدة عرفت حالة من التعقيد، خاصة في ظل التعدادات الإثنية و العرقية في القارة الأوروبية، خاصة منها أوروبا الوسطى. ومنه و لفهم البيئة الأمنية الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة، يجب أن نوضح الفرق بين جملة من المفاهيم الأساسية في تحليل هذا البعد، و أن نميز بين ثلاث حلقات استراتيجية للأمن في أوروبا، كل واحدة منها تميزها منطقة أمنية معينة:

✓ أولا: لا ينبغي الخلط بين مفهومي الدفاع عن أوروبا **Défense De l'Europe** والدفاع الأوروبي **Défense Européenne**، فالأول يتضمن وجود نظام أمن للدفاع عن أوروبا دون أن يكون بالضرورة مدارا من قبل الأوروبيين (نموذج حلف شمال الأطلسي)، أما الثاني فعلى العكس يشير إلى تكفل الأوروبيين مباشرة بالدفاع عن مصالحهم الحيوية.²

✓ ثانيا: يجب التمييز بين مفهومي أمن أوروبا المشترك **Sécurité Européenne** و **Commune** والدفاع الأوروبي المشترك **Défense Européenne** فالأول مفهوم شامل و يتعلق بكامل القارة، أما الثاني فهو مفهوم خاص بالمجال العسكري و يتعلق بأوروبا الغربية، و بصفة أخص بدول الاتحاد الأوروبي.³

¹ زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² محمد سيد أحمد، تفنيت يوغسلافيا اختبار لقدرة أوروبا على الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، 1992، ص 173.

³ نفس المرجع، ص 211.

✓ ثالثاً: يتعلق الأمر بمفهوم الهوية الأوروبية للدفاع و الأمن، و هنا من الضروري التفريق بين ما يتشكل في إطار الحلف الأطلسي و ما يتشكل خارجه.

2/- الدرع الصاروخي الأمريكي:

تم تصميم نظام الدفاع الصاروخي الأميركي لحماية الأراضي الأمريكية بالإضافة الى حماية القوات العسكرية الأمريكية المنتشرة في ارجاء العالم و يهدف هذا النظام الى حماية حلفاء الولايات المتحدة من هجمات الصواريخ الباليستية .

يعتبر الدرع الصاروخي الأمريكي من بين أهم التهديدات التي تواجهها روسيا في منطقتها، و التي تعتبرها الاكثر خطورة، بحيث ترى أن هذا الدرع هو مقام أساسا من أجل محاصرتها و الحد من توسعها، بحيث أن هذا النظام يعمل على الإخلال بالتوازن الإستراتيجي تحديدا مع روسيا . فمن ناحية عملية و حال استكمال تطبيقه، يوفر للولايات المتحدة تفوقا إستراتيجيا غير مسبوق على روسيا. إذ عبر استخدام هذا النظام تستطيع الولايات المتحدة إسقاط أي صاروخ بالستي ينطلق إليها نظريا من روسيا ، بينما لا تستطيع هذه الأخيرة إسقاط أي صاروخ أميركي من المستوى الباليستي نفسه. أي أنه في الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة بمنأى عن أي هجوم صاروخي خارجي لأنها تستطيع صده فإن بلدان العالم كافة تكون معرضة لأي هجوم صاروخي أميركي لأن أي من دول العالم لا تمتلك قدرة الصده نفسها التي تمتلكها الولايات المتحدة، وهذا وضع إستراتيجي مختل لم يحصل في أي وقت في العقود الماضية التي تلت الحرب العالمية الثانية. أن هذا النظام يعمل على تعريض اتفاقية الحد من انتشار الصواريخ الباليستية لخطر الإلغاء. فهذه الاتفاقية التي وقعت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سنة 1972 كانت قد حظرت إقامة مثل هذه الشبكات القومية الدفاعية وأبقت الأجواء مفتوحة ومعرضة للهجوم المتبادل وذلك كوسيلة ردع لكل الدول، حيث لا تقدم أي دولة على استخدام صواريخ بالستية عابرة للقارات خشية أن يتم الرد عليها بالمثل من قبل الدولة التي تعرضت للهجوم. أما الآن فنظريا تستطيع الولايات المتحدة أن تقدم على ذلك باعتبارها القطب الوحيد المسيطر في النظام الدولي.¹

¹ أحمد سيد، روسيا تهدد أمريكا من مصيدة الدرع الصاروخي، يوم: 2015/3/16، على الساعة: 16:03، على الموقع:

<http://www.tahrirnews.com/posts/178844>

-تخوف روسيا من أن هذا النظام لن يقتصر على حماية الأراضي الأميركية تحديداً، وأنه لن يكون سوى المرحلة الأولى من إستراتيجية أمنية أميركية "معولمة" أخطر مما قد يبدو للوهلة الأولى.

المبحث الثالث: السياسات الروسية اتجاه القوى الإقليمية و الدولية في منطقة أوروبا الوسطى.

فرضت الجغرافيا على روسيا -تاريخياً- الاهتمام بأوروبا الوسطى، بحكم علاقات الجوار الجغرافي بين روسيا و أوروبا الوسطى، و قد بقيت السياسة الروسية تعطي اهتماماً بالغاً لأوروبا الوسطى.

تعتبر مقاومة التدخل الأجنبي، و التصدي لمحاولات احتواء روسيا، تمثل ثقافة متأصلة في السياسة الروسية إلى درجة أنها أصبحت جزءاً من ثقافتها الاستراتيجية.

تعتبر روسيا في نفس الوثق أن التصدي لمحاولات الاحتواء ليس فقط على الحدود الروسية وإنما على الحدود الحيوية لروسيا، خاصة في عهد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في عهده الثانية، حيث عادت روسيا الاتحادية لتولي اهتماماً أكبر لأوروبا الوسطى و الشرقية، خاصة بعد النمو الاقتصادي الذي عرفته روسيا.

و بالنظر إلى السياسة الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نجد أن ثمة مجموعة من الاعتبارات من أهمها¹:

- تحقيق الأمن للحدود الروسية من كل الاتجاهات، و منه امتداد الصراعات إلى مناطق كومنولث الدول المستقلة* الذي نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خصوصاً أن روسيا تهتم بشدة بأوروبا الوسطى، ما يجعلها متوترة من اندلاع صراعات إقليمية متصاعدة تنعكس على روسيا و تمس مصالحها.
- ضمان المصالح الروسية في المناطق المجاورة و المتمثلة في المواقع المتقدمة من أوروبا الوسطى.

¹ عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، دراسات دولية، العدد 35، ص ص 162 - 163.

*نشأ كومنولث الدول المستقلة عام 1991، كإطار للتعاون المتعدد بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، مقرها الرئيس في مينسك في بيلاروسيا، و تضم كلاً من: روسيا، بيلاروسيا، أرمينيا، أذربيجان، كازاخستان، قيرغيزستان، مملدوفيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

• العمل على الاستفادة من القدرات الاقتصادية للمنطقة، إذ ترى روسيا أن هناك امكانية لإقامة روابط اقتصادية بين روسيا و دول المنطقة، و هو ما يمثل ضرورة حيوية لإنعاش الاقتصاد الروسي الذي يعاني مجموعة من الأزمات رغم النمو الذي عرفته في المرحلة الأخيرة خاصة عند تزايد أسعار النفط، الشيء الذي كان له تأثير ايجابي على الإقتصاد الروسي،¹ من خلال ايجاد شركاء اقتصاديين و أسواق تجارية بالإضافة إلى توسيع سوق السلاح.

• السعي الروسي إلى ايجاد حزام أو كتلة من الدول لاسترجاع مكانتها في منطقتها الاقليمية، و الوقوف في وجه القطبية الأحادية، و ذلك بهدف اعادة تأكيد الوجود الروسي في أوروبا الوسطى.

و منه فالسياسة الروسية في عهد فلاديمير بوتين حملت في طياتها معالم سياسة متكاملة، حيث توزعت السياسة الروسية على جبهتين رئيسيتين تعكسان مستويات السياسة الروسية، و تجمع بين البعدين الوقائي و العلاجي، حيث أن السياسة الروسية في عهد بوتين كانت موجهة لتحسين الأوضاع في روسيا و زيادة قدراتها و ثققتها على الساحتين الداخلية و الدولية، و التي تجمع بين المستويين الداخلي و الإقليمي باعتبار كل منهما مهم بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية، خاصة كون روسيا تهتم بشكل كبير بالدول المجاورة باعتبارها تمثل مجالها الحيوي.

و منه فمن أجل تحسين مدى فاعلية السياسة الخارجية الروسية، و يجب القيام باصلاحات داخلية تمس العديد من الجوانب، و ذلك بهدف تفعيل سياسة روسيا الخارجية، خاصة بعد الفساد الكبير الذي عرته روسا في الفترات السابقة لحكم الرئيس فلاديمير بوتين.

¹ نفس المرجع، ص ص 162-163.

كان لطبيعة السياسات الإصلاحية التي انتهجتها روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي أثر كبير على تماسك الجبهة الداخلية الروسية، وقدرتها على مجابهة الضغوط الغربية و محاولاتها لاحتوائها عبر تغييرها من الداخل¹.

وقد أدت تلك السياسات غير الحكيمة إلى انهيار الدولة و ضعفها الذي اعتبر بدوره مسؤولاً، إلى حد كبير، عن الفوضى المجتمعية و حالة عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في روسيا.

و من ثم أدركت القيادة الروسية، مع وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا، أن تقوية الساحة الداخلية و إعادة تماسكها هو الخطوة المنطقية الأولى و الأساسية لبناء استراتيجية مقاومة و فعالة لسياسات الهيمنة الأمريكية و تدخلها في شؤون روسيا الداخلية، و كذا تغلغلها في بلدان أوروبا الوسطى.²

1-مراجعة مسار الإصلاح الاقتصادي:

عزم "فلاديمير بوتين" الرئيس الروسي، على إعادة النظر في طريقة الإصلاح الاقتصادي ، والانتقال إلى اقتصاد السوق، و العمل على جعلها مبنية على أسس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي اعتبره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من بين المبادئ الموجهة لسياسته في عهده الأولى.

بحيث بدأت النخبة السياسة في روسيا تعتقد أن الغرب يريد أن يستخدم السوق ليحول روسيا إلى حقل لاستخراج الموارد الطبيعية، ما جعلها تتوجه بالإصلاحات نحو "اقتصاد السوق الموجه"، الذي يجمع بين تحديث الاقتصاد الوطني و عصرنته من ناحية و الحفاظ على قوة الدولة وسلطتها-و لو كانت غير مطلقة-من ناحية أخرى.

¹ أحمد دياب، عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، السياسة الدولية، العدد 188، المجلد، 47، أبريل 2012، ص 106.

² إبراهيم أبو خزام ، أقواس الهيمنة-دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن ، لبنان: بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2005، ص78

كان من بين أهم السياسات التي طرحها الرئيس الروسي "بوتين"، سياسة "بناء الدولة القوية"، والذي يني مواجهة حالة التفكك و النزاعات الانفصالية و الجهوية، و التي باتت تهدد مقومات تماسك الدولة و سيادتها على اقليمها المجاور المتمثل في أوروبا الوسطى، نتيجة سياسات الرئيس الروسي السابق يلتسن التي كرست اللامركزية دون اقامة سلطة فدرالية فعلية¹.

و من أجل تجسيد سياسة بوتين في تجسيد بناء الدولة القوية، ركزت السياسة الروسية على ما يلي:

- الرد الصارم و العنيف على المحاولات الانفصالية في الدول المجاورة في أوروبا الوسطى منها المحاولة الانفصالية الشيشانية و المتمثلة في الحرب الشيشانية الثانية والتي أشرف الرئيس الروسي بوتين بشكل مباشر على عملياتها العسكرية².
- اعادة تنظيم البلاد اداريا، و ذلك من خلال تقديم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمشروع قانوني إلى البرلمان، لتعزيز سلطة المركز على الأقاليم المؤلفة من 89 مقاطعة، و جمهورية متمتعة بالحكم الذاتي، و ذلك من خلال تقسيم البلاد إلى سبع دوائر تضم كل منها عددا من هذه الأقاليم الداخلة في اطار دائرته، و يقدم تقارير عنها للرئيس الذي يمتلك حق عزل أي مسئول حتى لو كان منتخبا .
- ينص نفس القانون على الغاء كافة التشريعات و اللوائح المحلية التي لا تتفق و القوانين الفدرالية، كما تنتخب الأقاليم ممثلين لها في عضوية مجلس الاتحاد، و هو المجلس الأعلى للبرلمان.

أي أن ما قامت به روسيا من خلال الاجراءات السابقة هو اعادة بناء السلطة التنفيذية وتوزيعها بشكل عمودي، للوقاية من تشتت السلطة و تفكك الدولة.

¹ محمد فراج أبو النور، روسيا في مطلع القرن: القضايا و الآفاق، الأردن: دار المشرق للنشر و التوزيع، ط 1، 2002، ص 118.

² نفس المرجع، ص ص 119، 118.

و في اطار اعادة التماسك إلى الجبهة الداخلية و ضبط تفاعلاتها، رفع الرئيس بوتين شعار دكتاتورية القانون، و هذا من أجل السيطرة على انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، التي تعتبر تهديدا وطنيا لروسيا.

2-تحديث القدرات العسكرية:

الخبرة الروسية في تعاملها مع عمليات توسيع الناتو، جعلت روسيا تقتنع بأن القوة العسكرية، ضرورية للتصدي للتهديدات الخارجية و كذا الداخلية .

حيث أن الجنرالات الروس أصبحوا يرون في حلف شمال الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى غرب أوروبا التهديد الرئيس لروسيا¹، ما دفع روسيا لتغيير أولوياتها و ذلك بالتركيز على بناء جيش اكبر قوة و قدرة على التعامل مع الدول بدلا من الفاعلين غير الدوليين. فبعد مراجعة المذهب العسكري الروسي* ، حيث تمت الاشارة إلى أن منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، أصبحتا تشكلان تهديدا لروسيا، خاصة بعد موجات توسيع الناتو إلى وسط أوروبا، و الوجود العسكري الأمريكي في جورجيا و كذا قضية أوكرانيا.

3-الاصلاحات الاجتماعية:

تسبب ضعف الدولة الروسية، و انتشار مظاهر و أدوات العولمة السياسية و الثقافية والإعلامية، بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى تعرض الدولة و المجتمع الروسي إلى اختراقات مجتمعية من قبل دول خارجية، و ذلك بحيث أصبحت وسائل الاعلام و المخابرات الأمريكية والأفكار و القيم الغربية تنشط بشكل كبير داخل روسيا، و كذا في الاقليم المجاور لروسيا و الذي تعتبره مجالها الحيوي المتمثل في أوروبا الوسطى ، و تؤثر في حركياتها المجتمعية . و قد تبنت روسيا سياسة للتعامل و هذه المستجدات، و ذلك من خلال:

¹ السيد أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، السياسة الدولية، العدد 175، المجلد 2009، 44، ص 257.

*المذهب العسكري الروسي: هو وثيقة تشبه وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، تأسست سنة 2000.

أ/- **تكثيف القيم الغربية:** في تعاملها مع تكييف القيم الغربية، جاءت سلسلة المراجعات التي قام بها بوتين في عهده الثانية، متجهة نحو مراجعة مفهوم الديمقراطية، لممارستها وفق قواعد روسية، و تراعي خصائص المجتمع الروسي و ثقافته.¹

ب/- ضبط حركة المجتمع:

انتقلت روسيا من مرحلة الاصلاح إلى مرحلة الرقابة و محاولة السيطرة على مختلف تفاعلات الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية، من خلال تبني عدة مقاربات و مفاهيم و شعارات.

تحت شعار الديمقراطية المسيرة* بإمكان الدول أن تمارس رقابتها على المجتمع المدني والحركات السياسية، التي خرجت عن سيطرة الحكومة و وقعت تحت سيطرة جهات أجنبية مثلما حصل من ثورات وردية و برتقالية في جورجيا و أوكرانيا بدعم و تحريض غربيين. و في هذا الاتجاه، سعت روسيا للتحكم في مكونات المجتمع المدني الروسي، خصوصا المنظمات غير الحكومية التي حملتها روسيا مسؤولية خسارة جورجيا و أوكرانيا.

¹ راندا موسى، بين التوتر والتوازن: حسابات وقضايا العلاقات الروسية- الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 194، المجلد 48، أكتوبر 2013، ص 115.

* الديمقراطية المسيرة و هي ديمقراطية وفق النهج الروسي، أي أنها ليست كما وضعها النظام الغربي و انما وفق القيم و المناهج الروسية.

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الروسية على الصعيد الإقليمي.

يعتبر بالنسبة لروسيا المشكل الأساسي ليس صورتها في الخارج، بقدر ما هو استرجاع الفضاء الاستراتيجي الخاص بها و المتمثل في أوروبا الوسطى.

تعتبر السياسة الروسية في المنطقة نتاجا لمجموع الظروف الإقليمية الراهنة، خاصة في ظل التوسع الذي يعرفه الاتحاد الأوروبي و الذي يشكل تهديدا مباشرا للأمن و السياسة الروسية في منطقة أوروبا الوسطى، خاصة كون روسيا تعتبرها مجال حيوي استراتيجي لها، في ظل اعتبارها من بين أهم الدول التي تمتد على مستوى قارتين هما آسيا و أوروبا، و بذلك فهي تولي منطقة أوروبا الوسطى اهتماما واسعا، و ذلك نتيجة للأهمية التي تتمتع بها المنطقة بالنسبة لروسيا.

نشر قوات روسية خارج الحدود:

تتضمن العقيدة الروسية العسكرية الجديدة حق روسيا في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها بهدف حماية مصالحها، فقد أقرت الوثيقة الجديدة نشر قوات روسية و ذلك لحماية الروس الموجودين في جمهوريات أخرى في أوروبا الوسطى، كما حدث في جورجيا سنة 2008، الأمر الذي يتيح لروسيا التدخل في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق و ذلك في إطار ما يعرف بحماية الأقليات الروسية بها.

سبق و أن تم في أكتوبر 2009 اقرار تعديلات على قانون الدفاع و التي على ضوءها يمكن لتشكيلات من القوات المسلحة الروسية أن تستخدم عمليا خارج حدود روسيا بهدف ردع أي هجوم على التشكيلات العسكرية الروسية حتى خارج الحدود الروسية.¹

¹ نورهان الشيخ، طموحات روسية: قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، يوم 2014/12/18، على الساعة: 18:14، على الموقع :

تطوير المؤسسة العسكرية الروسية:

تضمنت العقيدة العسكرية الجديدة أيضا، النص على تطوير المؤسسة العسكرية الروسية والتخطيط العسكري و تزويد القوات المسلحة بالسلاح و التقنية الحربية الحديثة .

تم تزويد في هذا الإطار، القوات الروسية بصواريخ جديدة من طراز توبول-م ، و ر س-24، والقوات البرية بدبابات جديدة من طراز ت-90، و مدرعات ب ام-3 و القوات الجوية بطائرة جديدة تنتمي إلى الجيل الخامس من المقاتلات .

سيتم دعم القوات البحرية الروسية أيضا بثمانى غواصات جديدة، تعمل بالطاقة النووية قبل عام 2017، و تمتلك روسيا اضافة إلى ذلك غواصات مجهزة بصواريخ حربية عابرة للقارات.¹

التعامل مع توسيع الاتحاد الأوروبي:

أنشئ الإتحاد الأوروبي بموجب معاهدة دولية وقعت في مدينة ماستريخت بهولندا في: 07-02-1992، و كانت متكونة من اثنتا عشر (12) دولة عضوا، و دخلت حيز التنفيذ في 01-01-1993، و بموجب هذه المعاهدة دخلت أوروبا مرحلة جديدة من التكامل و الاندماج، و قبلت بعد ذلك دول أوروبية جديدة في عضوية الإتحاد الأوروبي، ففي 25-04-2005 وقعت رومانيا وبلغاريا انضمامها للإتحاد الأوروبي، و بذلك أصبح الإتحاد الأوروبي حتى سنة 2007 يضم 27 دولة * .

عرف بذلك فقد الإتحاد الأوروبي توسعا منذ بدايته، ليزداد هذا التوسع بعد انتهاء الحرب الباردة، متوجها في ذلك وسط أوروبا* ، هذا ما دفع روسيا للتخوف من فقدانها لسيطرتها

¹ نفس المرجع

* تتمثل دول الإتحاد الأوروبي حسب تسلسل انتمائها للإتحاد في: إيطاليا 1958، ألمانيا 1958، بلجيكا 1958، فرنسا 1958، لوكسمبورغ 1958، هولندا 1958، المملكة المتحدة البريطانية 1973، دانمارك 1973، اليونان 1981، اسبانيا 1986، البرتغال 1986، أيرلندا 1993، السويد 1955، فنلندا 1955، النمسا 1995، استونيا 2004، بولندا 2004، جمهورية التشيك 2004، سلوفاكيا 2004، سلوفينيا 2004، قبرص 2004، لاتفيا 2004، ليتوانيا 2004، مالطا 2004، هنغاريا 2004، رومانيا 2007، بلغاريا 2007.

** ذلك في قمة كوبنهاغن في 12 و 13 ديسمبر 2002، حيث توسع الإتحاد الأوروبي من ستة دول أعضاء ليشمل 27 عضوا في المنطقة الممتدة من استونيا شمالا حتى تركيا جنوبا.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الروسية في نظامها الإقليمي (منطقة أوروبا الوسطى)

ونفوذها على دول المنطقة¹، وهذا ما دفع روسيا لتحرص على اسماع صوتها و وجهات نظرها تجاه تحركات الاتحاد الأوروبي و ذلك بهدف عدم تهмиشها، لذلك طلبت من أوروبا المناقشة والحوار الدائم، غير أن الثورات التي حدثت في كل من جورجيا و أوكرانيا زادت من المخاوف الروسية، و الشكوك ازاء مسار توسيع الاتحاد الأوروبي، و ذلك لاعتبار روسيا أن الاتحاد الاوروبي هو طرف في تزعزع الأوضاع في أوروبا الوسطى.

¹صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر والتوزيع، ط1، 2009، ص79.

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية على الصعيد الدولي.

تسعى روسيا لترسيخ سياستها الخارجية بشكل كبير في المرحلة الدولية الراهنة، وذلك تزامناً مع الأهداف التي يسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتحقيقها، خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مكانة المهيمن في النظام الدولي و التي تسعى إلى تمديد أهدافها إلى العمق الروسي، وهذا ما دفع بروسيا إلى تبني سياسة خارجية تضمن بها هيمنتها على مجالها الحيوي الإقليمي.

1/- كبح التغلغل الأمريكي في منطقة أوروبا الوسطى:

تستخدم روسيا العديد من الوسائل للحفاظ على نفوذها و قوتها الإقليمية، خاصة و على وجه التحديد في دول أوروبا الوسطى¹، وذلك بالاعتماد على الأقليات الروسية المتواجدة بأوروبا الوسطى، بالإضافة إلى تكريس الوجود العسكري الروسي و ذلك بحجة حماية الأقليات الروسية المنتشرة في المنطقة.

بالإضافة إلى أن روسيا عملت جاهدة على إعادة توثيق علاقاتها بدول المنطقة، حيث أعادت روسيا توثيق الروابط مع أوكرانيا بعد الفشل النسبي للثورة البرتقالية، من خلال الشبكات الروسية الناشطة هناك، و بعض المتضامنين مع روسيا من الأوكرانيين، و نفس الجهود تبذلها روسيا في بيلاروسيا، و العديد من الدول الأخرى في أوروبا الوسطى، و هذا بهدف تحسين العلاقات الروسية مع دول المنطقة.

خضعت السياسة الروسية للعديد من التحديات بدءاً من أوروبا الوسطى²، و على هذا الأساس دعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى ضرورة تبني العقيدة العسكرية لمواجهة النشاط المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية و دول أخرى في المنطقة، و ذلك بهدف منع تحويل منطقة بحر قزوين إلى منطقة نزاعات، و أصبح بذلك اسم بوتين مرتبطاً بشكل واضح، بعودة روسيا لتمارس دورها كقوة عظمى على الساحة الدولية، الأمر الذي سيصطدم قطعاً بمصالح القوى

¹ هنري كيسنجر ترجمة: فاضل جتكر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم و مسار التاريخ، لبنان: دار الكتاب العربي، 2015، ص68.

² سليمان تقي الدين، أين هي الحرب الباردة، يوم: 2014/12/16، على الساعة: 2:04، على الموقع:

<http://assafir.com/article/1/390486>

الكبرى الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.¹

و في سنة 2003 كان ثمة تكثيف لسياسة موسكو في الخارج القريب بهدف تقوية مواقعها الإستراتيجية في شرق حدودها و جنوبها كي تصون مصالحها و تتجنب المحاولات الغربية لإكراه روسيا على الخروج من الجزء الجنوبي من فضاء ما بعد الحقبة السوفياتية.

اعتمدت روسيا للحد من التغلغل الأمريكي في مناطق نفوذ روسيا على سياسة المنافسة والاستقطاب بدل المواجهة، و ذلك من خلال توطيد العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، إضافة إلى أن روسيا بدأت تعير انتباهها و أهمية كبيرة للمنظمات الإقليمية و دورها في ضمان علاقات و تنسيق أفضل بين روسيا و تلك الدول ، فأصبحت مشاركا و داعما لعديد من المنظمات في منطقة أوروبا الوسطى.

تريد بذلك فإن روسيا أن تخلق هوية لوسط أوروبا، تكون مخالفة للمقاربة الأمريكية.

ب/مواجهة مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الوسطى:

يعتبر الدرع الصاروخي الأمريكي بالنسبة لروسيا خطرا يهدد أمنها القومي، و ينقص بشكل كبير من وزنها في العالم، و قد شنت روسيا هجوما دبلوماسيا كبيرا على المشروع الأمريكي، معتبرين أن من شأنه الاخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي، و سعوا إلى كسب مواقف حلفاء أمريكا، خصوصا الأوروبيين اللذين بدوا متحفظين ازاء المشروع الأمريكي، خاصة فرنسا منها.

قام في هذا الإطار الرئيس الروسي بوتين بجولات عديدة، و لقاءات رسمية مع مسئولين في أوروبا مؤكدا على الانعكاسات السلبية لنشر الصواريخ الروسية، و هذا نظرا لأن هناك العديد من المحللين السياسيين يعتبرون الطابع الدفاعي للمنظومة الأمريكية يخفي وراءه مشروعا هجوميا لمحاصرة روسيا، فيما جاءت موافقة الكونغرس الأمريكي على انضمام ألبانيا و مقدونيا و كرواتيا

¹ أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 106.

بالإضافة إلى جمهوريتين سوفياتيتين سابقتين هما جورجيا و أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي لتعزيز مخاوف روسيا بهذا الشأن¹.

ج/التعامل مع البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا الوسطى:

تعتبر أوروبا أكثر المناطق العالم تأثرا بالتحويلات السياسية و الجيواستراتيجية التي شهدها النظام الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة،و ذلك على اعتبار أن الحرب اندلعت و انتهت فيها،و أن أكثر تلك التحويلات قد جرت على أراضيها سواء في جزئها الغربي أو في وسط و شرق القارة الأوروبية،خاصة بع حركات الثورات الديمقراطية في جزئها الشرقي و الوسط،و بذلك فقد قادت هذه التحويلات إلى حدوث تغير واضح جدا في البيئة الأمنية الأوروبية،حيث أنه و بعد انهيار الإتحاد السوفياتي لم تبقى روسيا تشكل التهديد الفعلي بنظر الأوروبيين².

د/الحد من توسع عضوية حلف الناتو نحو أوروبا الوسطى

تبلور نظام دولي جديد،منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين،و الذي كان من أبرز مؤشرات،انتهاء الكتلة السوفياتية المتمثلة في حلف وارسو،و انتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في وسط أوروبا،و تبدل طبيعة القوى العظمى و توازنها،اذ انتهى الصراع الإيديولوجي و سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا،و التحول إلى التكتلات الإقتصادية الكبرى.

رغم انتهاء الحرب الباردة،إلا أن حلف شمال أطلسي لم ينتهي دوره،و ذلك نظرا لاعتبار القائمين عليه أن هناك أخطار و تهديدات متوقعة ستحل محل التهديد السوفياتي،و من ثم رأت دول الحلف ضرورة ادخال تغييرات على استراتيجية الحلف وفق السياسات الآتية و المتمثلة في:

• السعي الحديث لتوسيع حلف شمال الأطلسي،و ممارسة ضغط مستمر على روسيا

حتى تقبل هذا التوسيع من جهة الوسط و الشرق.

¹ وسام متى،الدرع الصاروخي الأمريكي:لماذا روسيا تشعر بالخطر؟،يوم 9 مارس 2007،على الساعة:2:00،على الموقع: http://www.wmata.com/index.php?option=com_content/.

²نزار اسماعيل الحياي،دور حلف الشمال أطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة،ط1،أبو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2003،ص ص 41،40.

- ربط مستقبل الأمن الأوروبي بالدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف في الأزمات داخل أوروبا و على أطرافها، ففي أزمات عديدة في وسط أوروبا تدخل حلف الناتو مباشرة مثل أزمات البوسنة و الهرسك و كوسوفو، تدخلت قوات الحلف مباشرة كقوة لحفظ السلام، و قامت بتوجيه ضربات عسكرية ضد القوات الصربية المدعومة من روسيا.
- إيجاد دور اضافي للحلف في ادارة الأزمات الدولية، داخل أوروبا خاصة في جزئها الوسطي، الذي تبلور بعد حرب كوسوفو 1999، بحيث صارت امكانات تدخل الحلف عسكريا مطروحة بعد موافقة مجلس الأمن الدولي، حتى أن مبدأ الأمن الجماعي بات منوطا من حيث التطبيق بالقوات العسكرية لهذا الحلف.¹

ظلت مسألة توسيع حلف شمال الاطلسي منذ منتصف التسعينات -حتى وقت قريب- الشاغل الأول والرئيس للسياسة الخارجية الروسية، و على الرغم من تعدد و اختلاف الحكومات التي مرت بروسيا، إلا أنها جميع اجتمعت على موقف مشترك من هذه العملية.

أزمة التوسيع، كما يصفها الكثير من المحللين، خلفت آثار و تداعيات سلبية و فتحت المجال أمام انبعاث الشقاق في العلاقات بين روسيا والناتو، و في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية على وجه التحديد، على اعتبار أن جميع النخب السياسية التي تعاقبت على الرئاسة الروسية منذ عام 1991 ظلت تعتبر الحلف على أنه الذراع المسلح للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا، و الأداة الرئيسية في السيطرة على الأمن في المنطقة.

كانت بداية التحرك الدبلوماسي الروسي عندما طرح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق لسن أمين لأول مرة بصفة رسمية مشروع الشراكة من أجل السلام في اكتوبر 1993، مؤكدا تفضيل الإدارة الأمريكية لخيار المرحلة المتدرجة في سياسة الاتجاه نحو وسط و شرق أوروبا، حينها لم تكن القيادة الروسية تملك بعد تصورا دقيقا ورؤية واضحة لكيفية تعاملها مع هذا المشروع الذي

¹ محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص339.

لم يكن واضح المعالم و الأبعاد لدى معظم القيادات السياسية و العسكرية، و لذلك فضلت روسيا التريث ،خاصة و أنهم منذ البداية كانوا يربطون هذا المشروع مباشرة بالمسألة الأهم و هي :
توسيع حلف شمال الأطلسي.

هذا الربط الذي كان حاضرا بقوة في أذهان القادة الروسيين (و هو الربط بين مشروع الشراكة و عملية توسيع حلف الناتو)، ظهر في أول مواقفهم المعلنة بعد طرح مشروع الشراكة مباشرة.

و قد انقسمت الآراء الروسية إلى وجهتي نظر رئيسيتين :

-أولا: كانت ترى بأن الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها أخذوا بعين الإعتبار المصالح الأمنية الروسية بعدم اقدمهم على توسيع الحلف الأطلسي.

-ثانيا: كانت تصر على أن الشراكة ما هي إلا خطوة ستقود مع الوقت إلى توسيع حلف الناتو.

يفسر هذا تأخر روسيا في الموافقة على دخولها في الشراكة، بعكس دول شرق أوروبا و وسطها، التي كانت تسعى إلى انضمام سريع للحلف، و التي قبلت المشاركة في الشراكة على أساس اعتبارها خطوة تمهيدية نحو الانضمام الكامل للحلف.¹

لكن الأهداف الحقيقية و الأساسية من توسيع الناتو هي أبعد من الشراكة بكثير ، و ذلك لاعتبار أنها تسعى لتطوير حلف الناتو لأسباب التالية و المتمثلة أساسا في:

- إيجاد المبرر لإبقاء قواعدها العسكرية في أوروبا .

- عزل روسيا عن أوروبا ، و افضال أية محاولة للتكامل الإقتصادي و السياسي والعسكري معها ، و احتوائها عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها ، و ضم و عزل دول شرق ووسط أوروبا التي تشكل بعدا استراتيجيا لروسيا، و حرمانها من امكانية استقطاب دول وسط

¹ نفس المرجع، ص 343.

و شرق أوروبا ، و الضغط عليها اقتصاديا و سياسيا ، حتى يتمكن الحلف شمال الأطلسي (الناتو) من تقليص امكانياتها النووية الصاروخية.¹

تشكل علاقة الناتو بدول وسط أوروبا جوهر استراتيجيته في عالم ما بعد الحرب الباردة، و سوف يتوقف بقاءه أو انحلاله و تفككه على قدرة حسم هذه العلاقة من خلال التوسع ، و مثلما يقال أن مادة الدولة في سيادتها و سيطرتها على أراضيها و قدرتها على حمايتها من التهديدات الداخلية و الخارجية، و أنها ان فقدت سيادتها فقدت وجودها ، فإن مادة الناتو اليوم ليس غرب أوروبا بل وسطها و شرقها ، و هكذا لم يعد بالمستطاع عمليا تجنب قضية توسيع الحلف رسميا .

طرح مشروع توسيع حلف الناتو في قمة بروكسل عام 1994، و الأعضاء الأصليون على خلاف حول صيغة التوسع و اجراءاته ، اذ أملت فرنسا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية ، أي أنه يشمل حتى الدول غير الأوروبية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط و شمال إفريقيا بينما فضلت ألمانيا أن يتخذ صيغة أوروبية - أطلسية خالصة، تشمل دول و شط و شرق أوروبا فقط، أما الولايات المتحدة الأمريكية و معها بريطانيا فأرادتا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية مطلقة تشمل حتى دول رابطة الدول المستقلة ، على أن يجري ذلك بشكل انتقائي على صورة دفعات و حسب استكمال شروط العضوية التي حددها مجلس الحلف في اجتماعه عام 1995، و هي² :

- أن يكون العضو المرشح من الموقعين على اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام .

- أن يكون ناضجا سياسيا ، و خاليا من وجود مشكلات قومية أو عرقية .

- أن يكون ناضجا اقتصاديا ، و قادرا على تحمل جميع نفقات الانضمام إلى الحلف، بما في ذلك بناء جيش له مواصفات الجيوش الغربية نفسها من حيث العقيدة العسكرية و التسليح .

¹ نفس المرجع، ص 346.

² نزار اسماعيل الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 102

- أن يضع قواته المسلحة تحت قيادة مدنية و ديمقراطية.

- أن يبدي استعدادة للمشاركة في فعاليات الحلف و آلياته، مثل مراكز القيادة و لجان التنسيق ، و التخطيط الدفاعي المشترك و التدريبات و المناورات، و تبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع الحلف.

حسم هذا الخلاف لصالح الموقف الأمريكي، حيث أشار الأمين العام السابق للحلف خافيير سولانا في اجتماع المجلس المشار إليه سابقا إلى أن التوسع سيتم بصورة تدريجية، و متطورة دون أن يؤدي إلى تهيمش أحد، كما تقرر في هذا الإجماع أن تتمثل الوجهة الأولى المرشحة للانضمام تكون في أوروبا الوسطى (بولندا و المجر و تشيك).

و مما لا شك فيه أن هناك أسبابا عدة دفعت الناتو إلى الأخذ بالأسلوب التدريجي في التوسع، وانتقاء هذه المنطقة المتمثلة في أوروبا الوسطى كوجهة أولى، أهمها¹:

أولا:

يقلل هذا الأسلوب من احتمالات الفشل الذريع لعملية التوسع ، و يمكن الحلف من معالجة الآثار السلبية الناجمة عن ضم عدد محدود من الدول و احتواء المشكلات القائمة بينها، مثل النزاع الحدودي بين المجر و سلوفاكيا ، في حين أن الأسلوب الجماعي قد يضعف الحلف، ويحدث فيه الانقسامات، و صعوبة في اتخاذ القرارات ، فضلا عن تحمل مشكلات وسط وشرق أوروبا دفعة واحدة.

بعبارة أخرى أن الأسلوب التدريجي يتيح للناتو فرصة اختبار تجربة التوسع و تقييمها من حيث النجاح و الفشل.

ثانيا:

يتيح الأسلوب التدريجي للحلف انتقاء الدول التي تحقق له فوائد استراتيجية عسكرية وسياسية ، فضم دول البلطيق التي تقع أقصى شمال شرق أوروبا ، أو رومانيا و بلغاريا

¹ نزار اسماعيل الحياي، مرجع سبق ذكره، ص ص 104، 103.

اللتين تقعان في جنوب شرق القارة، لا يوازي من الناحية العسكرية ضم دول مركز أوروبا أوسطها المتمثلة في بولندا و المجر و التشيك، باعتبار أن لهذه الدول حدودا طويلة و مشتركة مع ألمانيا و روسيا، و كانت تمثل في فترة الحرب الباردة المواقع المرشحة لانطلاق أي هجوم سوفيتي على غرب أوروبا، و بالتالي فإن من يسيطر جيوستراسيا على المركز يسيطر عسكريا على الأطراف، فضلا عن ذلك فإن ضم هذه الدول سيحسم من الناحية السياسية قضية تاريخية طالما أقلق الأمن الأوروبي، و هي الأطماع الألمانية - الروسية في وسط أوروبا، لأنها عندئذ ستكون مشمولة بنص معاهدة واشنطن المنشئة للحلف شمال الأطلسي.

ثالثا:

إن التكلفة المقدرة لتوسع الناتو بشكل جماعي هي 103 مليار دولار، يتحمل منها الأعضاء الأصليون 82 مليار دولار، و يتحمل الأعضاء الجدد 48 مليار دولار كنفقات لتحسين قواتهم العسكرية لتتلاءم مع عقيدة الحلف و أسلحته،¹ و نفقات نشر القوات التقليدية الأطلسية على أراضيهم، و ايجاد مقرات ثابتة لها، و لكن في حالة فشل الأعضاء الجدد في توفير هذه النفقات نتيجة تردي أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية، فإن على الناتو إما أن يتراجع عن مشروع التوسع، و إما أن يتراجع عن مشروع التوسع، و إما أن يتحمل نفقات التوسع كاملة، لذلك فإن الأسلوب التدريجي يجنب الحلف تحمل كل تكاليف التوسع دفعة واحدة و يحصرها فقط في التكاليف المقدرة لكل مرحلة.

رابعا:

إن الأسلوب التدريجي للتوسع من شأنه أن يقلل من حدة المعارضة الروسية له، و حقيقة الأمر أن أحد الأسباب التي دفعت روسيا إلى الموافقة على التوسع بموجب وثيقة باريس عام 1997 هو أن الناتو قد أخذ بهذا الأسلوب، و تقليل ذلك أن الأسلوب التدريجي قد يؤدي من موقف الحكومة الروسية ازاء معارضيتها في الداخل، و يخلق انطبعا لدى الرأي الروسي بأن دولتهم لم تتخلى عن حزامها الأمني السابق في وسط أوروبا دفعة واحدة و دون مقابل، عندما اعترفت وثيقة باريس بمصالح روسيا في مجالها الحيوي المتمثل في رابطة الدول المستقلة.

¹ نفس المرجع، ص 105.

خامسا:

إن مشروع توسيع الناتو نحو الوسط الأوروبي، لاقى معارضة حتى من قبل الأوساط الشعبية والقوى السياسية الداخلية في الأعضاء الأصليين لحلف الناتو، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعارض هذا المشروع بعض أعضاء الكونغرس مثل المحافظين في مجلس الشيوخ الذين يرفضون أي زيادة للالتزامات الأمنية الخارجية، أو مجموعة الصقور التي ترى أن توسيع¹ الحلف سيضعف قوته الدفاعية و يستنزف موارده العسكرية، و في ألمانيا تعارض بعض القوى السياسية مثل جماعات الخضر و الاشتراكيين الديمقراطيين توسيع حلف شمال الأطلسي بشكل جماعي، على اعتبار أنه سيرهق اقتصاد ألمانيا، و يجعل الحكومة تتخلى عن التزاماتها بإنعاش الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الجزء الشرقي منها، لذلك فإن في الأسلوب التدريجي امكانية لاحتواء هذه الأصوات المعارضة، مادام يعني لها أن التوسع له حدود معينة يمكن تحملها عسكريا و اقتصاديا.

سادسا:

إن مشروع التوسع منذ اقراره في قمة بروكسل عام 1994، قام على أساس وجود تعاون بين الناتو و المؤسسات الأوروبية من أجل رعاية دول وسط أوروبا لتجاوز أزماتها الاجتماعية والإقتصادية بالإضافة إلى توفير الحماية الأمنية لها، و تبعا لذلك فتحت المؤسسات الأوروبية، مثل مجلس أوروبا و الاتحاد الأوروبي و منظمة الأمن و التعاون في أوروبا أبوابها لضم هذه الدول و رعايتها، بيد أن قيام الناتو بضم هذه الدول دفعة واحدة بأسلوب التوسع الجماعي سيؤدي من الناحية الفعلية إلى أن يتولى جميع المهام، مما سيرهقه بمشكلات هذه الدول، ويمحو شخصية المؤسسات الأوروبية، و بالتالي فإن الأسلوب التدريجي في التوسع بقدر ما سيحفظ شخصية الناتو، و يخفف عنه تحمل كل مشكلات وسط أوروبا فإنه سيعطي هامشا مهما للأوروبيين للحركة و تحمل مسؤولياتهم ازاء دول تنتمي إليهم و تشكل جزءا مهما من قارتهم.

¹ The Florence school of regulation encyclopedia , " EU Energy Legislation Packages",13/12/2014,at 19:48,,Available at : <http://fsr-encyclopedia.eui.eu/eu-energy-legislation-packages/>

هـ/ التعامل مع الاستراتيجيات الجديدة للحلف الأطلسي (الناطو):

يعرف أن المعاهدة المنشئة للناطو كانت قد وضعت وظائف عسكرية و سياسية و اقتصادية من أجل تنشيط و تفعيل استراتيجية الدفاع الجماعي ضد تحديات القوة العسكرية للاتحاد السوفياتي سابقا و حلف وارسو السابق لأمن غرب أوروبا و منطقة الأطلسي.

بقيت تلك الوظائف فاعلة ما دامت تلك القوة موجودة و مؤثرة، أما اليوم و بعد زوال تلك القوة و تفككها، أصبح الحلف فاقدا لصيغته الدفاعية، و ثانيا لأن القضية الأساسية التي تستقطب اهتماماته الراهنة و المستقبلية هي التوسع نحو الشرق من أجل حفظ السلام و بناء عماد جديد للأمن الأوروبي و الأطلسي، و هذا التنوع في اهتمامات الناطو من شأنه أن يعقد وظائفه السابقة و يجعلها أكثر تشعبا، لأن حفظ السلام و بناء الأمن ليس مجرد حالة ساكنة أو جامدة كالدفاع و إنما حالة تتطلب تعاونا مستمرا بين الحكومات و الدول في المجال الاقتصادي و السياسي و الثقافي، و ليس تعاونا في المجال العسكري فقط. بعبارة أخرى إذا كان من الصعب الآن دراسة وظائف الناطو من خلال نصوص المعاهدة المنشئة له، و التي ربطت تلك الوظائف بقضية سقطت استراتيجيا و هي الفاع، فإنه ينبغي علينا البحث في اطار جديد لدراسة تلك الوظائف، بحيث تتلائم و القضية الأساسية التي تستقطب اهتمامات الناطو، و يعتبر برنامج الشراكة من أجل السلام الذي أقره الناطو في قمة بروكسل عام 1994، و انضمت إليه جميع دول وسط أوروبا بالإضافة إلى دول شرق أوروبا و روسيا و رابطة الدول المستقلة، اطارا صالحا لمعرفة وظائف الحلف الجديدة، لأن الشراكة هنا تعني التعاون و التشاور المستمر بين أعضاء الناطو الأصليين و الدول المشاركة في البرنامج في فعاليات حفظ السلام، و حل الأزمات¹، و اجراء التدريبات و المناورات المشتركة لهذه الفعاليات، بل حتى المساهمة الفعلية فيها كما حصل في أزمة البوسنة و الهرسك .

ذلك أن وظائف الحلف في اطار برنامج الشراكة من أجل السلام هي اعداد و تأهيل الدول المشاركة غير الأصلية سياسيا و اقتصاديا و عسكريا للانضمام إليه بحيث تتكيف مع مؤسساته السياسية و العسكرية، و يتعمق فهمهما لواجباتها و حقوقها التي تفرضها العضوية الكاملة .

¹ نزار اسماعيل الحياي، مرجع سبق ذكره، ص ص 91، 92.

و فيما يلي تفصيل للوظائف الجديدة للحلف:

1/الوظائف السياسية:

تتمثل الوظيفة السياسية للحلف في دعم و ترسيخ عمليات التحول السياسي الديمقراطي لدول وسط أوروبا، مثلما كان الحلف قد فعل ذلك سابقا ازاء ألمانيا و إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، و لكي يقوم الناتو بهذه الوظيفة فقد اشترطت اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام أن تقوم هذه الدول بحل مشكلاتها العرقية و الدينية و الإجتماعية بالطرق السلمية من خلال الاتفاقيات الحرة، و منح شعوبها حق تقرير المصير، و أن يكون للحلف اشراف على هذه التحولات.

و في المقابل فإنه ينبغي على أعضاء الناتو الأصليين فتح مؤسساتهم السياسية كالاتحاد الأوروبي و منظمة الأمن و التعاون في أوروبا و مجلس أوروبا أمام هذه الدول (دول أوروبا الوسطى في اطار السياسة التوسعية¹) للاستفادة من خبرتها الطويلة في عمليات التحول الديمقراطي، كما اشترطت تلك الاتفاقيات أن تقوم الدول المشاركة بإدخال المفاهيم و القيم الديمقراطية في مؤسساتها العسكرية، و وضع القيادات الرئيسية لقواتها تحت ادارة مدنية سياسية، بغية التقليل من احتمالات قيام الانقلابات العسكرية الأساليب غير الديمقراطية للوصول إلى السلطة فيها.

من الوظائف السياسية التي وضعتها اتفاقيات الشراكة للحلف مسألة السيطرة على أسلحة الدمار الشامل و الأسلحة النووية، مركزة في ذلك على روسيا الاتحادية لاعتبارها الوريث الوحيد لأسلحة الاتحاد السوفياتي السابق، و هذا ما اعتبرته روسيا تهديدا لأمنها خاصة و أن روسيا تعتمد وبشكل كبير على الترسانة التي تمتلكها من الأسلحة.

هناك وظيفة مساهمة الحلف و الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة في فعاليات الأمم المتحدة لحفظ السلام و التي عرفت باسم **الدبلوماسية الوقائية**، و التي تعني تجميع المعلومات السياسية و الاخبارية حول بؤر الأزمات و ثورات التحول، قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة و حروب.

¹ محمد حسون، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص504.

جاء في تبرير مشاركة الناتو في هذه الفعاليات أنها من اختصاص المنظمات الدولية حصراً، لكن بما أن الحلف قد تبني هذه الفعاليات في أوروبا و منطقة الأطلسي ضمن برنامج الشراكة من أجل السلام ،و أن منظمة هيئة الأمم المتحدة غير قادرة بمفردها على حل جميع المنازعات والأزمات ،فإن التعاون بين هيئة الأمم المتحدة و حلف شمال الأطلسي سوف يجنب أوروبا كثيراً من الأخطار¹ ،خاصة في ظل الظروف التي تعرفها أوربا الوسطى من أوضاع غير مستقرة،وقد تؤثر على أوروبا بالكامل من أجل السلام للقيام بعمليات حفظ السلام في أوروبا الوسطى وتكريس هيمن الغرب عليها،لذلك تفرض هذه الوظيفة على حلف الناتو العمل على تغيير هياكل و أنماط استخدام القوة العسكرية لهذه الدول سواء من حيث الحجم أو النوع و التفكير الاستراتيجي .

تكون بذلك مستوعبة للتغييرات التي طرأت على استراتيجيته العسكرية و التي لم تعد استراتيجية دفاعية بقدر ما أصبحت ردعا أو منعا للأزمات و المخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي من خلال الأزمات التي تمر بها أوروبا الوسطى ،بالإضافة إلى كون حلف شمال الأطلسي هو بمثابة استراتيجية دفاع في حال عادت روسيا للبروز كمهدد للغرب (أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية)،و ذلك من خلال استخدام القوة بشكل هجومي ضد التحديات التي تواجه الهيمنة الغربية.²

و بذلك فالحقيقة هي أن توسع الناتو نحو الشرق لا يمكن أن يمر دون موافقة روسيا الاتحادية ومراعاة مصالحها،ليس أنها تعارض التوسع فحسب بل لأنها قوة عظمى تاريخية.و لقد كان لها في الماضي و في الحقبة الشيوعية تأثير واضح في الشؤون الأوروبية و العالمية،و مازالت تتميز بهذه الصفة رغم تدني أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية،حتى أنه رغم النمو الذي عرفته روسيا و الذي يرجع أساس إلى ارتفاع أسعار النفط العالمي ،و الذي استخدمته روسيا لصالحها.و بالتالي فإنها بهذه الصفة التاريخية و بحجمها السكاني الكبير و ثقنها العسكري وامتداد أراضيها عبر مسافات واسعة في أوروبا الوسطى ،تشكل جزءاً مهماً من أي عملية لبناء الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة و ما على حلف الناتو إلا التعامل مع هذا الوضع لأن التوسع

¹ رمزي حبيب السيد،الاستراتيجية الجديدة للحلف الأطلنطي،مجلة الدفاع، القاهرة، العدد 11 ،1995،ص 84.

² نزار اسماعيل الحياي،مرجع سبق ذكره،ص 94.

المفرط الذي يتجاوز الحزام الأمني السابق لروسيا في وسط و شرق أوروبا ليشمل مجالها الحيوي الراهن المتمثل في دول رابطة الدول المستقلة، من شأنه أن يمس مصالحها القومية و يدفعها إلى وضع سياسات وقائية دفاعية من أجل المحافظة على أمنها و مجالها الحيوي و هيمنتها عليه، خاصة أن خطط توسيع الناتو تشمل أساسا أوروبا الوسطى و بذلك فقد رفضت روسيا خطط توسيع الحلف، و قابلته بمعارضة رسمية واسعة، و وجدت فيها خطرا كبيرا يهدد أمنها القومي، كون اقتراب البنى السياسية و العسكرية للحلف من حدودها الغربية يهدد مواقعها الاستراتيجية في أوروبا الوسطى و الشرقية .

المحددات الجيوستراتيجية للسياسة الروسية تجاه توسيع الحلف الأطلسي (الناتو):

وجدت روسيا خلال فترة الانتقال نفسها في مواجهة بيئة جيوسياسية عميقة، عناء كبيرا في تجديد مفردات تفكيرها الاستراتيجي، و كان القادة الروس يدركون جيدا أنهم يفتقدون إلى الوسائل التي تمكنهم من تفعيل استراتيجية ذات أهداف طموحة، و لذلك اتجهوا في ظل الوضعية الروسية المعقدة، إلى الارتكاز على معالم الماضي التي ظلت تؤثر بكيفية قوية على موقفهم تجاه إعادة نمذجة نظام الأمن في أوروبا. إن روسيا التي تفتقد لحدود طبيعية رديئة بشكل كاف، كانت دائما تشعر بأنها معزولة و مهددة من قبل أوروبا، و كان هدف روسيا هو بناء خطوط حمائية عن طريق غزو أقاليم جديدة في أوروبا الوسطى و هو مجال جوسياسي كانت روسيا توليه أهمية و أولوية بالغتين.

تعتقد روسيا، أن توسع حلف شمال الأطلسي نحو شرق و وسط أوروبا، يمكن أن يخلق اختلالا خطيرا في التوازن في غير صالح روسيا¹ في مجال القوات الكلاسيكية، و هو مجال تحتفظ فيه روسيا بسند أمن قوي .

قضية أخرى، كانت محور انشغال كبير للمركب العسكري الصناعي الروسي، و كان وزنها الهام في تحديد الموقف من عملية توسيع الحلف الأطلسي، يتعلق الأمر بالآثار التي نجمت عن سياسة التقشف و تقليص ميزانية الدفاع التي اعتمدها الحكومة في السنوات الأولى بعد الانهيار

¹ طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 46

السوفيياتي، و التي كان من أبرزها انخفاض طلب الدولة على منتجات الشركات الروسية العاملة في ميدان الانتاج العسكري، و بناء على هذا الواقع الجديد، فإن انتقال القوات المسلحة لدول أوروبا الوسطى إلى الاعتماد على المصادر الغربية- الأمريكية، بالتزود بالأسلحة للتكيف مع متطلبات الانضمام إلى الحلف الأطلسي، ما سيؤدي إلى حرمان الصناعة العسكرية الروسية من أسواقها التقليدية، و التي لا يمكنها البقاء بدونها خصوصا و أن تعويض هذه الأسواق الحيوية بأسواق بديلة في دول العالم الثالث التي أصبحت محل منافسة شرسة بين المنتجين العالميين، خاصة في ظل الثورات التي تشهدها المنطقة العربية، ما سيكون أمرا صعبا و غير مضمون بالنظر إلى الزبائن السابقين المتمثلين في دول أوروبا الوسطى اللذين كانوا يحظون بمعاملة تفضيلية.

بالنظر إلى طبيعة هذه الاعتبارات باعتبارها محددات أساسية للموقف الروسي من عملية توسيع الحلف الأطلسي، و يمكننا القول أن القادة الروس كانوا و لازالوا يتعاملون مع عملية توسيع الحلف الأطلسي في أبعادها الاستراتيجية بمنطق و مفردات المباراة ذات المجموع الصفري- **Jeu à somme nulle**، أي أن كل مكسب جديد تحققه الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاؤها من وراء عملية توسيع حلف الناتو هو خسارة لمكاسب قديمة أو لا تزال في يد روسيا.

خيارات روسيا في مواجهتها لتوسع الناتو:

من أجل تقوية مركزها التفاوضي، لجأت روسيا إلى تبني سياسة متمثلة في ¹:

أولا:

توسيع مسار التعاون الدفاعي و الأمني في اطار كومنولث الدول المستقلة، حيث اقترحت روسيا على بقية الأعضاء، تشكيل حلف عسكري يضم دول الكومنولث، يوازن الحلف الأطلسي الموسع.

ثانيا:

توظيف الخلافات داخل المجموعة الأطلسية للتأثير بشكل حاسم في القرارات المتعلقة بتوسيع حلف شمال الأطلسي، و ذلك من خلال اللعب أساسا على مواقف ألمانيا و فرنسا اللتان أهدبتا

¹ عمار جفال، مرجع سبق ذكره، ص 304.

انشغالا كبيرا بتصلب مواقف روسيا على الساحة الأوروبية و الدولية، و كذا أظهرتا رغبة حقيقية في ازالة مخاوفها من عملية توسيع حلف الناتو، و قد أوضحت كل من فرنسا و ألمانيا بهذا الصدد أنهما مع قناعتهاما بحيوية اندماج دول من أوروبا الوسطى في الهياكل الغربية، تدركان أن العلاقات مع روسيا تكتسي أهمية خاصة في اطار سياستهما نحو شرق أوروبا.

و في هذا الاطار ،عبرت الحكومة الروسية عن اهتمامها بالموقف المميز لفرنسا، التي تتقاسم معها على الأقل الرغبة في الحد من توسيع حلف الناتو.

ثالثا:

الاتجاه نحو بناء علاقة تعاون استراتيجي مع الصين كخيار مجسد للإستراتيجية الروسية القضائية بالالتفات نحو الشرق بحثا عن شريك تستطيع معه الموازن ضد تنامي التهديدات القادمة من الغرب (توسيع حلف الناتو)، هذا الخيار الذي يتمتع بجاذبية كبيرة في الأوساط السياسية و العسكرية الروسية، دفع الملاحظين يعتبرون أن توسيع حلف شمال الأطلسي سيؤدي إلى توسيع و تقوية التقارب الروسي-الصيني.¹

رابعا:

التهديد بتراجع روسيا عن الاتفاقات المبرمة مع الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا في مجال نزع و الحد من التسلح.

خامسا:

التلويح بمراجعة المذهب النووي الروسي في اتجاه يكون أكثر تشددا ، و لقد أدت التطورات المتلاحقة إلى تعاظم أهمية الأسلحة النووية في التفكير الاستراتيجي الجديدة لقادة روسيا، خصوصا بعد أن تأكد تراجعها في مجال القوات التقليدية . فبعد الانسحاب الروسي من دول أوروبا الوسطى و التوقيع على اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا.

¹ نفس المرجع، ص 305.

و منه فإن توسع حلف شمال الأطلسي نحو أوروبا الوسطى، من شأنه المساس بالمصالح الروسية. و على هذا الأساس نستطيع أن نضع عدة سيناريوهات لهذا التمرد الذي يمكن أن يعوق استراتيجية الناتو في التوسع¹، خاصة أن روسيا تعتبر هذا التوسع مساسا بأمنها القومي، و من هذا الأساس تتمثل السيناريوهات في:

أ/سيناريو محلي: يتضمن هذا السيناريو تركيز روسيا على القوة النووية لحماية أمنها ومصالحها القومية، من خلال إعادة نصب و نشر أسلحتها النووية التكتيكية على طول حدودها مع دول وسط أوروبا، خاصة و أن هذه الأسلحة قد تم تفكيكها فقط، و أنه من الناحية النظرية تمكن إعادة نصبها من جديد.

يبدو هذا السيناريو منطقيا في حالة عزم حلف شمال الأطلسي على نشر قوات نووية تكتيكية في الدول المرشحة للانضمام إليه. و يكون الغرض من ذلك هو عرقلة انضمام هذه الدول عن طريق زرع الإدراك لديها أن التوسع سيجلب لها الخراب، و يجعل من أراضيها مسرحا للحروب النووية، لكن عيب هذا السيناريو هو أن في امكانية لعودة روسيا إلى منطق الحرب الباردة في علاقاتها بالغرب، و احتمالية دخولها في سباق تسلح لا تستطيع تحمله اقتصاديا .

ب/سيناريو اقليمي: يتمثل هذا السيناريو في اقامة توازن اقليمي يحمي مصالح روسيا القومية ضمن مجالها الحيوي، و يوقف توسع حلف الناتو عند حدود معلومة، و ذلك بتحويل رابطة الدول المستقلة إلى حلف عسكري، و تمتلك روسيا عدة مزايا لتحقيق هذا السيناريو منها:

- أن دول الرابطة تقع في آخر القائمة التي يسعى حلف الناتو إلى ضمها إليه، ما يعطي روسيا الوقت الكافي للحركة و المناورة من أجل هذا التحويل، و خاصة أن اجراءات التوسع مازالت في مراحلها الأولى.
- أن أغلبية دول الرابطة تفضل اقامة تعاون عسكري مع روسيا على شكل اتفاقيات ثنائية أو جماعية بصفة خاصة دول أوروبا الوسطى، و ذلك اما لشعورها بالإحباط لأنها تقع آخر الدول المرشحة للانضمام إلى الناتو، و إما لافتقارها إلى قوات عسكرية قادرة على

¹محمود شرقي، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 08، جانفي 2014، ص 12.

حماية أمنها الوطني، وإما لقلّة خبرتها في بناء هذه القوات و اعتمادها على الخبرة والتسلح الروسيين¹.

و مع ذلك فإن هذا التحليل يستبعد أن تأخذ روسيا بهذا السيناريو ،لأنها بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح من المستحيل على روسيا الانعزال عن القارة الأوروبية ،لأنه يمثل حلا غير واقعي لمعالجة أوضاعها الداخلية و لا يقوم على أي مسوغ ايدولوجي².

ج/سيناريو عالمي:يتضمن هذا السيناريو العمل على خلق توازن استراتيجي عالمي عن طريق عقد اتفاقيات أو تفاهمات استراتيجية مع قوى اقليمية أو دولية تعارض هيمنة الغرب على النظام الدولي،مثل ايران و الصين و كوبا و كوريا الشمالية،بل حتى سوريا، و تبدو الصين اليوم أكثر الدول رغبة في اقامة مثل هذا التوازن ،و ذلك من خلال مطالبة البلدين بعالم متعدد الأقطاب موجه أصلا ضد مساعي الغرب للهيمنة على النظام الدولي بصفة عامة ،و على أوروبا بصفة خاصة ،عبر توسيع حلف الناتو في مناطق من أوروبا الوسطى.

لأن هذا التوسع بقدر ما يمس المصالح الحيوية الروسية فإن وجود قوات عسكرية أطلسية بالقرب من حدود الصين فيه تهديد لأمنها الوطني و تحجيم لدورها في علاقات الأمن والاستقرار الآسيوية.

و منه،إن الغرض الأساسي من هذا التفاهم الاستراتيجي هو خلق ثغرة في جدار الناتو وتشتيت اهتماماته،أو على الأقل عرقلته من أجل التخلي عن مشروعاته للتوسع في أوروبا الوسطى و كذا آسيا الوسطى و القوقاز.

إن هذا السيناريو الذي تحول إلى واقع ملموس بموجب التفاهم المصلحي الروسي-الصيني،وهو ما أحدث قلقا متزايدا لدى الدول الأعضاء في حلف الناتو،و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ،و ذلك نظرا لأن بحث روسيا عن خلق توازنات مع دول أخرى سواء كانت في آسيا أو في الشرق الأوسط ،سوف يهدد الهيمنة الأمريكية.

¹ نزار اسماعيل الحياي،مرجع سبق ذكره،ص97.

² محمد سيد أحمد،تفتيت يوغسلافيا اختبار لقدرة أوروبا على الاندماج،مجلة السياسة الدولية،العدد

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا

في ظل الأزمة (2014).

عندما توضع الأزمة الأوكرانية في السياق الإستراتيجي الواسع و الدائم، وليس ضمن وصف للأحداث المتغيرة، فإن إدراك عمق الأزمة في المنطقة الواقعة فيها يتطلب الانطلاق من ملاحظات واقعية متعلقة بالتفكير السائد لدى الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي وروسيا. فعلى الرغم من أننا نعيش عصر الانفتاح و العولمة و تجاوز الحدود و تلاشي مفاهيم "الغزو" و"الضم"، فإن روسيا لازالت تسعى جاهدة على ضرورة تأمين البوابة الشرقية باعتبارها المناطق العازلة والفاصلة"، و ذلك من خلال النفوذ إليها و التحكم فيها أو احتواء من يسيطر عليها، و ذلك لاعتبارها مناطق مصالحتها الحيوية التي تجاور أراضيها، خاصة أوكرانيا التي تعتبرها بمثابة دولة الحاجز.

تمثل أوكرانيا مركز و محور الدراسات و السياسات الأمنية الروسية، و ذلك لاعتبار أن أمن روسيا القومي مرتبط بشكل أساسي بأوكرانيا، و هو الأمر الذي أعطى الأزمة الأوكرانية هذه الأهمية بالنسبة لروسيا، و ذلك لاعتبار أن أي توسع لقوى حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي سيكون في هذه المرحلة هو مساس مباشر للأمن القومي الروسي.

يمكن القول أن أوكرانيا تعتبر فعلا دولة مهمة و استراتيجية لكن أهميتها زادت بمجاورتها لروسيا، فهو الأمر الذي زاد من أهميتها خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة إلى بسط هيمنتها في منطقة أوروبا الوسطى بصفة عامة، و أوكرانيا بشكل خاص، و هو الأمر الذي يعني محاصرة روسيا ليس فقط في مجالها الحيوي و إنما محاصرتها في حدودها الجغرافية.

المبحث الأول: خلفيات الأزمة في أوكرانيا.

أدى انتهاء الحرب الباردة التي بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى عن تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1991، و تفكك الكتلة الاشتراكية و حل حلف وارسو، وانتصار المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وما تبعه من تدهور كبير في قوة روسيا ومكانتها كوريث للإتحاد السوفيتي وانسحاقها وراء السياسة الأمريكية العالمية، ما كان له الدور الواضح و الكبير في التأثير على السياسة الروسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ساد اعتقاد عالمي أن احتمالات عودة الحرب الباردة بين طرفي الصراع القديم حتى ولو بشكلها البسيط وعودة روسيا لتكون قوة دولية من جديد أصبحت مستحيلة. إلا ان مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية ذات الصلة بروسيا الاتحادية بدأت تظهر مع بداية النصف الثاني من عقد التسعينيات وتعززت مع وصول فلاديمير بوتين للرئاسة، وصولاً إلى الأزمة الأوكرانية سنة 2010 .

تعتبر هذه الأزمة من بين أهم الأزمات التي عرفتتها روسيا، بعد الأزمة الجورجية و التي كانت بين روسيا وجورجيا، حيث استخدمت فيها روسيا القوة العسكرية، و ذلك نظراً للأهمية التي تكتسبها أوكرانيا ليس فقط بالنسبة لروسيا، كونها تدخل ضمن الجوار الحيوي الروسي، و انما بالإضافة إلى الأهمية الدولية لأوكرانيا.

تعتبر بذلك أوكرانيا جيواستراتيجياً من بين أهم الدول في أوروبا الوسطى، و يرجع ذلك بالأساس إلى مجموع الامكانيات التي تحتويها المنطقة من حيث العديد من المجالات، إضافة إلى موقعا بالنسبة لروسيا الأمر الذي يعتبر من بين أحد أهم دوافع الأزمة الأوكرانية 2004، وذلك في اطار سعي روسيا في اطار استراتيجية روسية جديدة لاستعادة دورها كقوة دولية، و حفاظها على سيطرتها و نفوذها في منطقتها، و هو ما يعتبر أهم ما زاد من تفعيل الأزمة الأوكرانية، خاصة بعد التدخل الأوروبي في الأزمة، و الذي كان يسعى لضم أوكرانيا و محاصرة روسيا و عزلها عن حركتها السياسية خاصة على المستوى الخارجي.¹

¹ نزار الحياي، روسيا و خيار نظام أمني اقليمي، مجلة قضايا دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 400، 2000، ص 28.

المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية لأوكرانيا.

تعتبر أوكرانيا دولة ذات أهمية استراتيجية، و أهم ما يميزها الموقع الجغرافي المتميز، بالإضافة إلى تميزها بمجموعة من الخصائص، ما جعل منها محل صراع القوى الكبرى، و ذلك نظرا لما تمثله من أهمية على مستوى العديد من المجالات .

تساهم هذه العوامل في جعل أوكرانيا منطقة صراع للقوى الكبرى، بحيث يعتبر هذا الصراع ليس نتاجا عن التحولات الدولية المعاصرة و فقط و انما صراعا تاريخيا، عرفته أوكرانيا منذ القدم، هذا ما دفعها إلى السعي في بناء دولة مستقلة تماما عن الدول الأخرى، بالتركيز على روسيا، باعتبارها تسعى إلى عدم انفصال هذه الأخيرة، وهو ما يمكن أوكرانيا من صنع سياسة منفردة ومستقلة، خاصة كونها تتميز بمجموعة من الخصائص وهي:

1- الموقع الجغرافي لأوكرانيا:

تعتبر أوكرانيا بالمعنى الجيوستراتيجي بوابة روسيا على البحر الأسود، بحيث كانت و لا تزال دولة تتصارع من أجلها القوى العالمية ،عبر التاريخ ،و يرجع ذلك أساسا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به أوكرانيا ،من مقومات طبيعية، خصوصا منها الزراعية وموقعها الذي يسمح لها بأن تكون من بين أهم الدول الأوروبية ،بحيث أنها تحتوي على العديد من الأراضي الخصبة ما جعل منها من أهم الدول الزراعية الأوروبية. بحيث يعتبر جزء أوكرانيا الشرقي بمثابة امتداد طبيعي للجزء الغربي من روسيا الأمر الذي زاد من أهميتها خاصة بالنسبة لروسيا.

تقع أوكرانيا في قارة أوروبا و تعتبر ثاني أكبر دولة في أوروبا الوسطى بعد روسيا، يحدها من الشرق الاتحاد الروسي، بيلاروسيا من الشمال، بولندا و سلوفاكيا و المجر من الغرب، رومانيا و ملدوفيا إلى الجنوب الغربي و البحر الأسود و بحر أزوف من الجنوب¹، و يقدر إجمالي المساحة الجغرافية لأوكرانيا هو 603700 كلم²، و تتكون معظم أوكرانيا من السهول الخصبة و السهوب والهضاب من حيث الأراضي، و تعتبر أغلبية الأراضي صالحة للزراعة، ساهمت هذه المقومات في الزيادة من الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا، خاصة انها تعتبر من بين أهم المناطق

¹ Juray Buzalka, Alexander Duleba, **Visegrad And Ukraine Geographical And Regional Policy**, Persov: Summer University ,2013, p19.

الأوروبية التي توفر المواد الغذائية، وهو ما جعل منها مهمة لكل من روسيا و الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تشاركها في الحدود مع روسيا، واعتبارها من ثاني أكبر منطقة من حيث المساحة بعد روسيا في المنطقة، وهو ما يفسر الأهمية التي تحظى بها لدى روسيا، بحيث أن انضمامها للاتحاد الأوروبي يجعل من روسيا تشترك في أكبر حدود لها مع الاتحاد الأوروبي وهو ما يشكل تهديدا للأمن الروسي.

يعتبر بذلك العامل الجغرافي * من بين أهم العوامل التي تؤثر في السياسة الروسية، وذلك لأهمية المجال الجغرافي الحيوي لروسيا، واعتبارها من بين أهم الأسباب التي تؤثر في صياغة دبلوماسية و استراتيجية الدولة تجاه البيئة الخارجية² بصفة عامة، ومنطقة الجوار الجغرافي الاستراتيجي بصفة خاصة، وهذا نظرا لما لدول الجوار من تأثير كبير على أمن الدولة و نفوذها .

تظهر أهمية هذا المحدد في الدور الذي تلعبه الجغرافيا في بلورة التفكير الاستراتيجي لصانع القرار، حيث أن الموقع الجغرافي للدولة يخلق مجموعة من الأنماط السلوكية الثابتة نسبيا.

*يعتبر بذلك العامل الجغرافي من أهم عناصر القوة للدولة، نظرا لارتباط الدولة بالأرض و الإقليم، حيث يؤكد فريدريك راتزل أن الدولة لا تنفصل عن فكرة الإقليم الجغرافي، كما أن لخصائص المناخ و التضاريس و المياه و غيرها من العناصر البيئية الجغرافية تأثيرا واضحا في صياغة دبلوماسية و استراتيجية الدولة تجاه البيئة الخارجية.

² عدنان السيد حسن، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: دار الأمواج للنشر و التوزيع، ط1 ، 2003، ص57.

خريطة رقم 06: الموقع الجغرافي لأوكرانيا و شبه جزيرة القرم.



المصدر: خالد شمت، شبه جزيرة القرم، يوم 2017/05/01، على الساعة: 17:00، على الموقع:

<http://www.syr-now.net/index>.

يعتبر الموقع الأوكراني الاستراتيجي واحدا من بين أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الأزمة الأوكرانية، بحيث يمثل انضمام -أو ضم- شبه جزيرة القرم الى روسيا واحداً من أكبر الأحداث التي شهدتها أوروبا منذ انتهاء الحرب الباردة رسمياً.

- الموارد الاقتصادية لأوكرانيا:

اتجهت أوكرانيا إلى اقتصاد السوق، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، التي كانت عضوا فيه، حيث كانت أوكرانيا ثاني دول الاتحاد السوفياتي اقتصادا، ويرجع ذلك للإمكانيات التي تمتلكها الدولة، وهذا ما جعلها تحظى بأهمية استراتيجية لكل من روسيا، و الاتحاد الأوروبي .

تعتمد أوكرانيا في ذلك على تربتها الخصبة في إنتاج المحاصيل الزراعية، نظرا لكونها بلدا زراعيا بالدرجة الأولى، وهذا ما جعل من أوكرانية من بين أهم الدول الزراعية الأوروبية، وهو ما ساهم في نموها الاقتصادي في مرحلة الاتحاد السوفياتي وهو ما زاد من أهمية الدولة الأوكرانية بعد انفصالها عن روسيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى السعي في ضم أوكرانيا، وذلك لكونها من بين أهم الدول الزراعية وهو ما يعني إمكانية تطوير الاقتصادي الأوروبي، وهو ما يعتبر في نفس الوقت من بين أهم أسباب الأزمة الأوكرانية وذلك لكون روسيا بدورها ترجع أهمية أوكرانيا لكونها من بين أهم دول محيطها الحيوي زراعيا و اقتصاديا خاصة في ظل ما تمتلكه أوكرانيا من بعض الصناعات الهامة مثل الطاقة و الوقود و المواد الحديدية و الببتروكيماويات، حيث كانت تعد ركيزة أساسية في صناعة الاتحاد السوفياتي سابقا من حيث الثروات والكفاءة في الإنتاج، وشهدت بذلك أكبر مشاكلها مع روسيا في إطار السلاح النووي¹، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و سيطرة روسيا على الترسانة العسكرية .

تظهر أيضا أهمية أوكرانيا الاقتصادية في التبادل الاقتصادي الأوكراني مع روسيا، حيث تبلغ حصة روسيا في التجارة الخارجية الأوكرانية بما يقارب 20%، بحيث تحتل أوكرانيا المرتبة الخامسة (05) في الشركاء التجاريين لروسيا، بحيث تزايد التبادل التجاري بين أوكرانيا و روسيا على مدى السنوات فيما بين 2004 و 2008، حيث بلغت واردات روسيا من أوكرانيا 5.8 مليار دولار بينما كانت صادراتها إليها تقدر ب11.8 مليار دولار سنة 2004، و وصلت سنة 2008، إلى 15.7 مليار دولار من الواردات و 19.4 مليار دولار كصادرات لأوكرانيا، و الجدول التالي يبين تطور التبادل التجاري بين روسيا و أوكرانيا بين سنتي 2004 و 2008، قبل تفاقم

¹ خليل حسين، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص289.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل الأزمة (2004)

الأزمة بين البلدين، و الذي كانت أوكرانيا تحتل المرتبة السادسة بين شركاء روسيا التجاريين رغم انخفاض التبادل التجاري¹ بينهما بسبب الازمة الأوكرانية كما سلف الذكر.

الجدول رقم 01: تطور التبادل التجاري بين روسيا و أوكرانيا بين سنتي 2004-2008، قبل تفاقم الازمة الأوكرانية 2004.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الروسية نحو أوكرانيا. (مليار دولار)	11.8	12.8	13.7	16.8	19.4
الواردات الروسية من أوكرانيا. (مليار دولار)	5.8	7.8	8.6	12.6	15.7

Source :

MANCEVIC.D, The Russians Are Coming? Economic Policy To ex: Russian Foreign Soviet States "The Case Of Georgia And Ukraine", CRS Report For Congress, washington, 3rd, 01, 2006, p19.

كما تحظى أوكرانيا بأهمية كبيرة في صناعة الغاز الروسية باعتبارها أحد بلدان الترانزيت التي تمر عبرها أنابيب الغاز الروسي نحو أوروبا الغربية، حيث أن 85% من الغاز الروسي يمر عبر الأراضي الأوكرانية نحو أوروبا الغربية. فقد حدث سنة 2009 أن علقت روسيا امدادات الغاز عبر أوكرانيا نحو أوروبا الغربية بسبب أزمته مع أوكرانيا، بعد استحالة الوصول إلى اتفاق حول أسعار الغاز المصدرة لأوكرانيا سنة 2009، و المتأخرات المالية السابقة التي تدين بها أوكرانيا لروسيا، الأمر الذي أدى على خسارة روسيا حوالي 1.1 مليار دولار²، مما انعكس على عائدات

¹ ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة إل القمة، مصر: مركز الأهرام للدراسات و النشر، ط11، 2013، ص 77.

² يوسف شلبي، مرجع سبق ذكره.

الصادرات الروسية . الأمر الي يبين مدى أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا، في اطار الجانب الاقتصادي.

4- النظام السياسي الأوكراني:

استقلت أوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، و ذلك عن طريق الاستفتاء بتقرير المصير في 01 ديسمبر 1991، ليعتبر النظام الجمهوري هو نظام الحكم السائد في أوكرانيا بعد الاستقلال، متكونا من ثلاث سلطات، تشريعية، برلمان مسمى بالمجلس الأعلى، تنفيذية وقضائية. ليتم اجراء تعديلات دستورية عام 2004 بعد الازمة البرتقالية التي تعرضت لها أوكرانيا، يعمل على زيادة صلاحيات البرلمان مقابل الرئيس ليتحول نظامها من نظام جمهوري إلى نظام مختلط برلماني/رئاسي.

5- تركيبة السكان الأوكرانية:

يبلغ عدد سكان أوكرانيا 55 مليون نسمة بناء على احصائيات شهر مارس سنة 2016، ويعتبر المجتمع الأوكراني من المجتمعات المتوازنة، أي المنقسمة اجتماعيا ، و ذلك لكونه مجتمعا متعدد الإثنيات و الأعراق و اللغات، بحيث ينقسم المجتمع الأوكراني إلى قسمين، القسم الأول هو القسم الشرقي من أصل روسي يتحدثون فيه سكانه الروسية و يدينون بالأرثوذكسية، و يعتبرون روسيا بلدهم الأم، و هذا الجزء يتمثل في شرق و جنوب أوكرانيا¹، بالإضافة إلى أغلبية سكان شبه جزيرة القرم.

يتمثل الجزء الثاني في الجزء الغربي ، و يتكلم سكانه الاوكرانية ، و يدينون بالكاثوليكية، و يرون أن أوكرانيا هي جزء لا يتجزأ من القارة الأوروبية و يدعوا فيها سكانه إلى الانضمام للإتحاد الاوروبي. بحيث توجد في أوكرانيا جماعات عرقية متنوعة يستحوذ الاوكرانيون على النسبة الأكبر و تقدر ب 77.8% من اجمالي السكان، يليهم العنصر الروسي بنسبة 17.3%، روسيا البيضاء 0.6% باقي السكان من النتر و البلغاريين و المجريين و الرومانيين و البولنديين .

¹ Katia Kostylyova , Langue Et Identité En Ukraine , **Education Et Sociétés Plurilingues** , N24 , juin 2008, pp1-5.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل الأزمة (2004)

يعتبر هذا الانقسام و التفكك في المجتمع الأوكراني من بين أهم أسباب التي فعلت الأزمة الأوكرانية.

جدول رقم 02: ترتيب إجمالي عدد السكان في أوكرانيا

البيانات	التاريخ	التطور
55.000.000	2016	
45,362,900	2014	126,700
45,489,600	2013	103,700
45,593,300	2012	112,800
45,706,100	2011	164,600

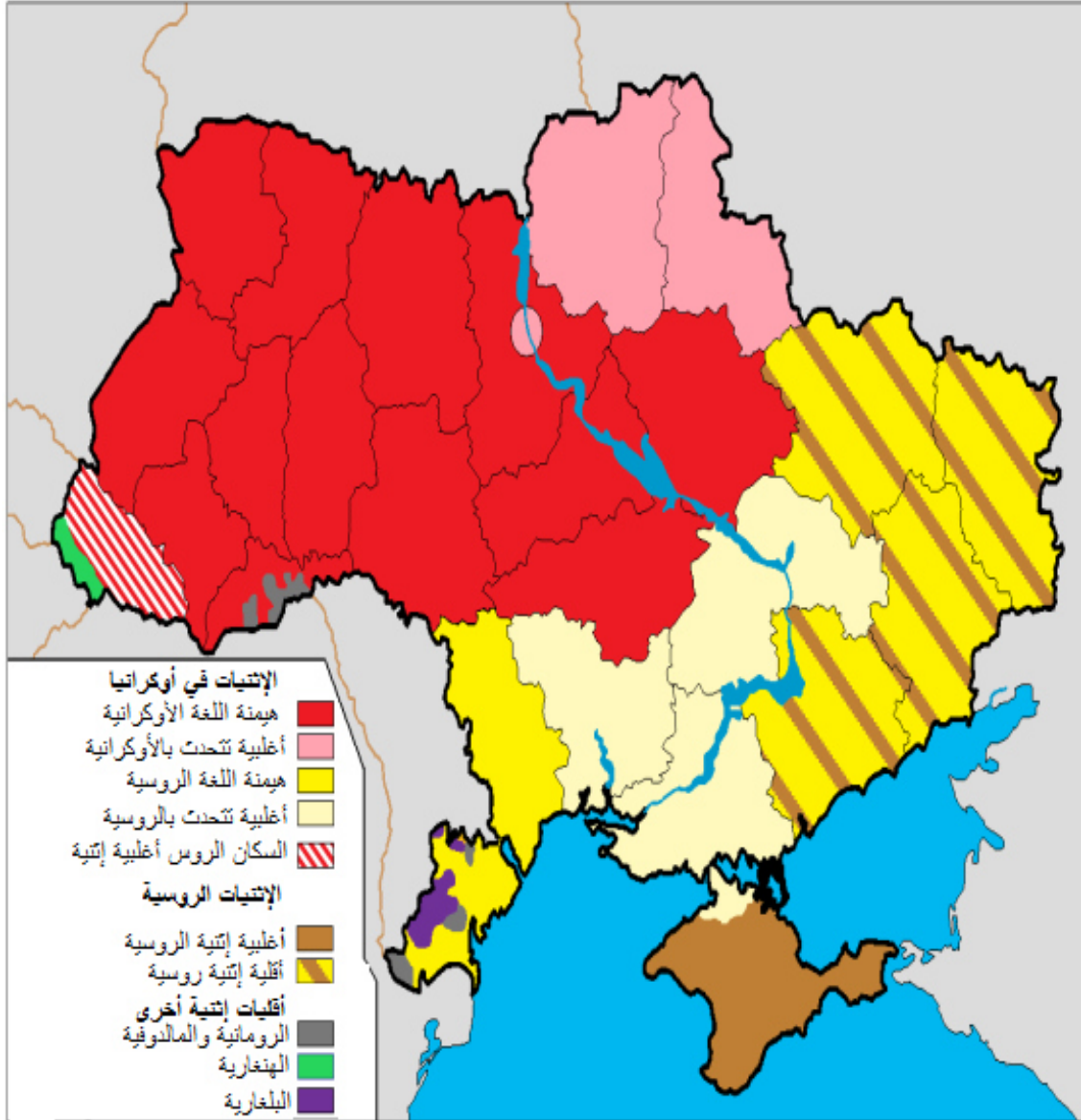
المصدر:-----،بيانات أوكرانيا،يوم:2018/01/29،على الساعة:12:01،على الموقع:

<https://ar.actualitix.com/country/ukr/ar-ukraine-population-by-country.php>

تعرف أوكرانيا أيضا،تنوعا بالنسبة للديانات،بحيث يشكل الأوكرانيون الأورثودوكس أتباع أبرشية كييف الأغلبية بنسبة 50.4%،يليهم،أرثودوكس أتباع أبرشية موسكو بنسبة 26.1%،الكاثوليك بنسبة 10.2%،أرثودوكس أوتوسيفاليس 7.2%،البروتستانت 202%،اليهود 0.6%،و نسبة 3.2%ديانات أخرى و هذا وفقا لتقديرات سنة 2015.¹ يبرز هذا التنوع الديني الموجود في أوكرانيا و الذي يعود سببه في الاساس إلى نفس سبب التنوع الديني في روسيا و ذلك نتيجة للتوافد الذي شهدته المنطقة في حقبة الاتحاد السوفياتي.

¹ دون كاتب،بيانات روسيا،يوم8/6/2015،على الساعة:12:07،على الموقع: <http://www.moqatel.com>

خريطة رقم 05: التوزيع اللغوي و الديني و الاثني في أوكرانيا



المصدر: -----، اللغة و الدين في أوكرانيا، يوم: 2016/05/05، على الساعة: 17:05

<http://www.senor-information.over-blog.com>

التعليق:

نلاحظ من خلال الخريطة تركيز الناطقين باللغة الروسية متمركزين في المناطق الشرقية (المحاذية لروسيا) اللون الأصفر، و الأصفر البني، وكذلك على طول الشريط البحري الجنوبي مع البحر الأسود، و منطقة القرم.

يعتبر الموقع الأوكراني الاستراتيجي واحداً من بين أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الأزمة الأوكرانية، بحيث يمثل انضمام -أو ضم- شبه جزيرة القرم إلى روسيا واحداً من أكبر الأحداث التي شهدتها أوروبا منذ انتهاء الحرب الباردة رسمياً.

المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة في أوكرانيا.

تعد أوكرانيا أوسع دولة أوروبية بعد روسيا من حيث المساحة، وتعد معظم البلاد مؤلفة من سهول واسعة، وهي من أخصب دول العالم، وبهذا الموقع تشكل أوكرانيا منطقة خصبة تقع بين الشرق الروسي والغرب الأوروبي، بحيث أنها كانت تحتل موقعا استراتيجيا ومهما في الاتحاد السوفياتي في مواجهة الغرب، ومن الجهة الاستراتيجية فإن أهم مرفأ عسكري للسوفيات سابقا كان مرفأ سيبياستوبول في شبه جزيرة القرم، ولكن مع استقلال أوكرانيا سنة 1991 تولدت مشاكل بين روسيا والدولة الجديدة والمتمثلة في أوكرانيا، إذ لم يعد لروسيا منفذ على البحر الأسود، بالإضافة إلى كون أوكرانيا قد فصلت بينها وبين البحر و بين أرخبيل القرم.¹

كانت القرم جزءا تابعا لروسيا منذ القرن الثامن عشر (18)، وقد تمتعت بحكم ذاتي تحت اسم جمهورية القرم السوفياتية الاشتراكية، وظلت القرم جمهورية ذاتية الحكم ضمن أوكرانيا حتى بعد انفصالها عن الاتحاد السوفياتي، وبذلك أصبح إقليم القرم تابعا لأوكرانيا المستقلة، وحالة القرم كجزء من أوكرانيا اعترفت بها روسيا، التي تعهدت بالحفاظ على وحدة أوكرانيا في مذكرة بودابست للضمانات الأمنية، التي وقعت سنة 1994، والتي وقعت أيضا كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وأوكرانيا، التي تخلت بموجب هذه الاتفاقية عن أسلحتها النووية.²

لتشهد أوكرانيا بروز الأزمة بعد اعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في نوفمبر 2013 ضم شبه جزيرة القرم إلى الأراضي الروسية و اعتبارها جزءا لا يتجزأ من روسيا.

¹ نبيل خليفة، الأبعاد الاستراتيجية للأزمة الأوكرانية: السلاح النووي... والمياه الدافئة، مجلة الوسط، السعودية، العدد 671، 2004، ص 8.

² بشير موسى نافع، أوكرانيا الأوروبية و أوكرانيا السوفياتية، يوم: 2015/4/30، على الساعة: 14:57، على الموقع:

<http://www.almoslim.net/mode/203353>.

الأهمية الجغرافية لشبه جزيرة القرم:

تعتبر شبه جزيرة القرم منطقة استراتيجية، وهذا ما يفسر الصراع الذي تشهده المنطقة، حيث تتمتع المنطقة بالعديد من السمات، وأولها كونها منطقة جيوسياسية، إذ تقع على الضفة الغربية لبحر آزوف و تشرف على مضيق كيرتش الذي يفصل بينه وبين البحر الأسود، ويتحكم بمرور السفن التجارية والعسكرية إلى عدة موانئ أوكرانية وروسية وغيرها اقتصادياً، ويشكل القرم وجهة رئيسية للكثير من السياح، أما بالنسبة للجانب الأمني فتعد شبه جزيرة تعد مليئة بالقواعد العسكرية الروسية.¹

جذور الأزمة الأوكرانية 2004:

يعتبر الصراع الاقليمي على القرم ليس جديداً، وإنما هو صراع منذ القدم، فالقرم كان جزءاً من الدولة العثمانية في أجزائها الشمالية، وكان معظم سكانه من أصول تركية، أطلق عليه لاحقاً اسم التتار.

و كانت تضم مناطق ما يسمى الآن **شبه جزيرة القرم**. وقد بدأ الوجود الروسي لأول مرة في شبه الجزيرة مع منح القرم استقلالها الذاتي عام 1774²، ورغم صراع القوى الكبرى على أوكرانيا إلا أن روسيا حافظت على المنطقة في ظل الحرب الباردة، حيث كانت تعتبر من بين أهم جمهوريات الاتحاد السوفياتي. لكن مع انتهاء الحرب الباردة، كانت أوكرانيا من بين الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي بعد انهياره. لكن انفصال أوكرانيا عن روسيا لم يكن استقلالاً ذاتياً، وهو ما جعل من سياسة أوكرانيا تابعة لروسيا.

ساهمت هذه التطورات في جعل أوكرانيا تشهد ظهوراً للعديد من الأزمات، والتي كانت أهمها أزمة 2014، حيث بدأت هذه الأزمة في نهاية عام 2013 من خلال احتجاجات الميدان الأوروبي في كييف، للمطالبة بدخول أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، بعد تعليق حكومة الرئيس الأوكراني فيكتور يانكوفيتش التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

¹ نفس المرجع، ص 4.

² محمد صفوان جولاق، أوكرانيا و انفصال القرم: الواقع و الآمال، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014، ص 3.

ازدادت وتيرة هذه الاحتجاجات مع بداية 2014، وأدت إلى مقتل العديد من المحتجين و القوى الحكومية¹، تأججت الاشتباكات بين قوات الأمن و المحتجين ابتداءً من يوم 20 فيفري، و في ظل تلك الظروف صوت مجلس النواب الأوكراني على عزل الرئيس الأوكراني فيكتور يانكوفيتش في 22 فيفري 2014. و منه فالأزمة الأوكرانية قد بدأت فعلاً في سنة 2014، و ذلك نظراً للاختلاف الذي ظهر حول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

عارضت روسيا هذا الانضمام، و ذلك نظراً لأن أوكرانيا تعكس ثلاث اهتمامات لروسيا و هي:

- نجد أن أوكرانيا تعطي بعداً استراتيجياً لروسيا.
- أهمية الغاز الطبيعي الذي يلعب دور الوسيط.
- تشديد قبضتها على الشريط الساحلي للبحر الأسود.²

تعتبر بذلك الأزمة الأوكرانية، أخطر أزمة جيوبوليتيكية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، و ذلك نظراً للآثار التي تترتب عن الأزمة بالنسبة للأمن الروسي، على مستوييه الداخلي و الخارجي لكونها تهدد نفوذ روسيا على مجالها الحيوي.

تطور الأزمة الأوكرانية 2004 :

بدأت الثورة البرتقالية في أوكرانيا سنة 2004-2005 من خلال قيام سلسلة من المظاهرات والأحداث السياسية، التي وقعت على امتداد البلاد كرد فعل للفساد و تخويف الناخبين و تزوير الانتخابات الرئاسية الأوكرانية سنة 2004.³

بينت المظاهرات مدى الإدراك الجماهيري واسع النطاق بأن نتائج الدورة الانتخابية الحاسمة في الحادي و العشرين نوفمبر 2004 بين المرشحين البارزين فيكتور يانكوفيتش، بحيث تم التلاعب

¹ Dmitri Trenin , *The Ukraine Crisis And The Resumption Of Great Power Rivalry* ,

Russia: Moscow center, 2014, p5.

² Thomas Flichy , *L'Ukraine , enjeu géopolitique ou symbolique ?*, synopsis , Centre de recherche des écoles de coétquidan, 1er juin 2014, p3.

³ محمد صفوان جولاق، بين ثورة أوكرانيا البرتقالية و ثورات عالمنا العربي، يوم: 2011/7/8، على الساعة: 14:54، على

الموقع: <http://www.ukrpress.net/mode/423>.

فيها لصالح يانكوفيتش و تم تفويض القانون الأوكراني في الدورة الحاسمة وفقا للنتائج الرسمية للتصويت الانتخابي الذي أقيم في 31 أكتوبر 2004، والذي لم يحصل فيه أي مرشح على أكثر من 50% من الأصوات في صناديق الاقتراع. وقد كان من المقرر أن يصبح الفائز في الدورة الحاسمة، الرئيس الثالث لأوكرانيا منذ استقلالها عام 1991 بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.¹ عرفت الثورة البرتقالية* في أوكرانيا نوعا من النجاح، وذلك عندما ألغيت نتائج الانتخابات السابقة التي فاز فيها المترشح فيكتور يانكوفيتش، و صدر أمر إعادة التصويت من قبل المحكمة العليا في أوكرانيا في سنة 2004، و تحت تدقيق شديد من قبل المراقبين المحليين والدوليين. وأعلن عن قيام ثاني جولة لإعادة الانتخابات لتكون انتخابات حرة و نزيهة.

أظهرت النتائج النهائية عن فوز واضح للمترشح يانكوفيتش الذي حصل على نحو 52% من الاصوات مقابل 44% لصالح يانكوفيتش.

تم بذلك اعلان يوشينكو الفائز الرسمي، و تم تنصيبه في 32 جانفي 2005 في كييف، وانتهت بذلك الثورة البرتقالية. و بعد خمس سنوات من الثورة، فشل يوشينكو في تحقيق العهد التي حددها و التي تتمثل أهمها في:

- توفير خمسة ملايين فرصة عمل.
- زيادة الرواتب و المعاشات.
- خفض الضرائب.
- محاربة الفساد .

¹ عاطف معتمد، أوكرانيا... لماذا تفشل الثورة البرتقالية؟، يوم: 2010/2/9، على الساعة: 13:13، على

الموقع: <http://www.aljazeera.net/>

* نجد أن الثورة الأوكرانية عرفت بالثورة البرتقالية، نظرا لكون الوشاح البرتقالي رمز للثورة البرتقالية الأوكرانية، و الأوشحة هي رموز شائعة للمظاهرات غير العنيفة، و قد تبنى المتظاهرون اللون البرتقالي باعتباره اللون الرسمي للحركة منذ أن كان لون الحملة الانتخابية للمرشح المعارض الرئيسي يوشينكو فيكتور، و قد كان رمز التضامن في حركة يوشينكو في أوكرانيا الوشاح البرتقالي، أو علم يحمل شعار **نعم يوشينكو** ، و قد كان الملايين من الأوكرانيين يتظاهرون يوميا في كييف التي كانت مركز الثورة، حيث قام مؤيدو يوشينكو خيمة كبيرة في المدينة لمدة 24 ساعة، و قد تم تسليط الضوء على هذه الاحتجاجات من خلال سلسلة من المظاهرات التي كانت تنظمها المعارضة.

- مضاعفة الناتج الزراعي.¹
- الحد من الفجوة بين الاثرياء و الفقراء
- إيقاف الانكماش الديمغرافي.

بحيث زادت معدلات الفقر إلى نسبة 38%، و تراجع فرص العمل و تزايدت معدلات البطالة إلى 15% و تفاقم عجز الميزانية، و تزايد تفشي الفساد.

دفع فشل يوشينكو إلى قبوله الاضطراري على اعادة الانتخابات و التي كانت عام 2007، و تم بذلك تعديل الدستور و ذلك من خلال نقل بعض صلاحيات الرئيس للبرلمان، خاصة فيما يتعلق بتشكيل الحكومة. بعد مرور 10 سنوات على الثورة البرتقالية التي عرفتها أوكرانيا، تجدد الحديث عنها شتاء 2013، على وقع استقطاب حاد بين روسيا التي تعتبر الوجهة الأولى للبلاد، و الاتحاد الأوروبي التي تعتبر القبلية الجديدة و المنافس الرئيسي لروسيا في المنطقة.

ساهمت هذه التحولات في بداية ثورة جديدة في أوكرانيا، و التي جاءت على خلفية اخفاق الاتحاد الأوروبي في اقناع روسيا يوم 29 نوفمبر 2013 باتفاق يكرس تقاربها من الغرب ضمن ستة دول سوفياتية سابقة.

تعود بذلك جذور الأزمة السياسية الأخيرة في أوكرانيا، إلى نوفمبر 2014، إذ بدأ أنصار المعارضة اعتصاماً مفتوحاً في ميدان الاستقلال بكيف-العاصمة الأوكرانية- رداً على قرار الحكومة بتأجيل التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،² و الذي كان أساساً ناتجاً عن ولاء الرئيس الأوكراني يانكوفيتش لروسيا. اعتبر المحتجون قرار الرئيس الأوكراني فيكتور يانكوفيتش بتأجيل التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التركيز بدلاً من ذلك على توسيع العلاقات مع روسيا، خروجاً عن النهج الذي يقول بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

¹ أسماء سعد الدين، الثورة البرتقالية في أوكرانيا، يوم: 2013/8/7، على الساعة: 15:50، على الموقع :

<http://www.almarsal.com/post/36110>.

² Espen Barth Eide, Philipp Rösler, Scenarios for Ukraine, **World Scenario Series**, April 2014, p3.

ازدادت الأزمة حدة في جانفي 2014، إذ بدأ المحتجون المعارضون للذين كان معظمهم من سكان المناطق الغربية لأوكرانيا، بالاستيلاء على المباني الحكومية في وسط العاصمة الأوكرانية كييف، و قابلتهم الحكومة الأوكرانية بسلسلة من الاعتقالات ما زاد من تفشي المظاهرات والعنف داخل أوكرانيا، ليقوم الرئيس الأوكراني مع زعماء المعارضة في نهاية جانفي إلى التوصل لاتفاق خاص بالإفراج عن المعتقلين على خلفية الاضطرابات مقابل انسحاب المحتجين من المباني الادارية في العاصمة الاوكرانية،و ذلك يهدف إلى امتصاص غضب الشعب الأوكراني، والانسحاب الذي شهدته أوكرانيا. حيث ازدادت الأزمة اتساعا بحيث انتقلت الاضطرابات و الاحتجاجات إلى المناطق الشرقية للبلاد التي كانت تعتبر قاعدة التأييد الرئيسية ليانكوفيتش و حزبه.

أصدرت الحكومة الأوكرانية في 17 فيفري 2014 قانون العفو عن المشاركين في الاحتجاجات الذي تبناه مجلس الرادا (النواب)، حيز التنفيذ، و ذلك بعد أسبوعين من الهدوء النسبي، على الرغم من مواصلة المحتجين اعتصامهم، ليتواصل تصعيد الأزمة في 18 فيفري 2014، حيث توجه الآلاف من المحتجين إلى مجلس الرادا، أين كان نواب المعارضة يطالبون بإدراج مسألة تعديل الدستور على جدول عمل الجلسة، وقد عرفت الأزمة الأوكرانية ارتفاع لحصيلة الضحايا، و قدا جاءت التطورات الدموية بالتزامن مع زيارة وزراء الخارجية لكل من ألمانيا وفرنسا و بولندا إلى كييف، حيث التقى زعماء المعارضة و من ثم اجتمعوا مع الرئيس الأوكراني و حاولوا اقناعه بضرورة الموافقة على اجراء انتخابات رئاسية مبكرة. أعلن بدورهم زعماء المعارضة والوزراء الأوروبيون أن تنفيذ الاتفاق، الذي تم التوقيع عليه رسميا مرهون بموافقة المحتجين في ميدان الاستقلال، و في المقابل رفض معظم المحتجين بقاء يانوكوفيتش في السلطة. وانتشر المحتجون المسلحون في شوارع المدينة ووصلوا الى المباني الحكومية، بينما غير مجلس الرادا الذي كان يسيطر عليه سابقا حزب الأقاليم، مساره تماما، وصوت لصالح إلغاء عملية مكافحة الإرهاب وأمر بسحب الجيش الى الثكنات ومنع وزارة الداخلية من التصدي للمحتجين، بالإضافة الى إقرار قانون جديد للعفو وقانون يقضي بالعودة الى دستور عام 2004¹، محاولة من الحكومة الأوكرانية في احتواء الأزمة و التحكم فيها.

¹ Frédéric Charillon, *La crise ukrainienne vue par les chercheurs*, Paris : Institut De Recherche Stratégique De L'école Militaire, 2014, p17.

ازدادت تطورات الازمة خاصة مع غياب الرئيس الأوكراني يانكوفيتش، الذي غادر العاصمة الى شرق أوكرانيا، حيث وجه رسالة مصورة الى الشعب الأوكراني، اتهم فيها المعارضة بالاستيلاء على السلطة بالقوة، ورفض التوقيع على القرارات التي أصدرها مجلس الرادا وأكد أنه مازال رئيسا شرعيا للبلاد. وفي اليوم نفسه بدأت المجالس المحلية في مناطق جنوب شرق البلاد تعلن رفضها للتطورات في كييف، إلا أن المحتجين أرسلوا مئات من أنصارهم، سيطروا على مقر إدارة مدينة خاركوف ومبان حكومية في مدن أخرى.

أقر مجلس الرادا جميع القوانين التي رفض الرئيس التوقيع عليها وصوت لصالح عزل الرئيس والإفراج عن رئيسة الوزراء السابقة المسجونة يوليا تيموشينكو. وبعد استقالة رئيس البرلمان الأوكراني الذي كان يمثل حزب الأقاليم، أصبح نائبه رئيسا للبرلمان ورئيسا مؤقتا للبلاد. كما عين البرلمان وزيرا جديدا للداخلية، أمر بضم العناصر اليمينية المتطرفة الى قوات وزارة الداخلية وإشراكهم في المحافظة على الأمن بشوارع كييف ومدن أخرى. طالبت بدورها موسكو المعارضة الأوكرانية وشركاءها الدوليين بتطبيق الاتفاق الصادر 21 فيفري،¹ إلا أن واشنطن والدول الأوروبية رفضت اعتبار الأحداث في كييف انقلابا واعترفت بشرعية السلطات الجديدة. وفي الأيام اللاحقة بدأ مجلس الرادا باتخاذ قرارات اعتبرتها موسكو معادية لها وللمناطق الشرقية-الجنوبية لأوكرانيا.

صوت النواب لصالح إلغاء قانون اللغات الذي سمح باستخدام اللغة الروسية كلغة إقليمية، في ظل دعوات الى حظر حزب الأقاليم الحاكم سابقا وحظر بث القنوات الروسية في أراضي أوكرانيا، والذي اعتبرته أوكرانيا يؤكد على ترسيخ السيطرة الروسية في أوكرانيا.

تطورات الأزمة الأوكرانية 2004 في شبه الجزيرة القرم:

- اجتمع في 23 فيفري 2014 الآلاف من سكان مدينة سيفاستوبول في القرم الذي يتكلم معظم سكانه اللغة الروسية، و في مظاهرة حاشدة قرروا من خلالها إقالة عمدة المدينة وتعيين عمدة جديد يحمل الجنسية الروسية. و بدأ بذلك في القرم تنامي الحركة الراضية لسياسة السلطات

¹ Ibid,p12.

الجديدة في العاصمة الأوكرانية كييف¹، وهو ما بدأ يفسر ببداية ظهور بوادر انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا و سعيها في الانضمام إلى روسيا.

أعلنت السلطات الأوكرانية في 25 فيفري عن بدء الانتخابات الرئاسية المبكرة التي حدد 25 ماي موعدا لها، كما أعلنت السلطات الأربعاء في 26 فيفري عن إصدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس المخلوع يانكوفيتش، محملة إياه مسؤولية الضحايا في إطار أعمال العنف بكييف. بالإضافة إلى الاعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة التي ترأسها المعارض أرسيني ياتسنيوك الذي أصبح رئيس الوزراء الأوكراني الجديد.

تظاهر في القرم المئات من المؤيدين والمعارضين للسلطات الجديدة أمام مقر برلمان الجمهورية في مدينة سيمفيروبول خاصة بعد النمو الديمغرافي الذي عرفته أوكرانيا خاصة في سنوات 1998 إلى غاية سنة 2011²، أدت هذه المظاهرات إلى الزيادة في حدة الأزمة. ما أدى على انتقال الرئيس المخلوع فيكتور يانوكوفيتش إلى روسيا، حيث وجه رسالة جديدة للشعب الأوكراني، أكد فيها أنه مازال رئيسا شرعيا للبلاد، وطلب من موسكو حمايته من المتطرفين الذين استولوا على السلطة في أوكرانيا. وفي الوقت نفسه سيطر أنصار ما أطلق عليه "لجان الدفاع عن الناطقين باللغة الروسية في القرم"، على مقر البرلمان في سيمفيروبول، إلا أنهم لم يمنعوا النواب من عقد الاجتماع، إذ قرر البرلمان تعيين رئيس جديد للحكومة يمثل حزب "الوحدة الروسية" المؤيد لروسيا، وأعلنوا إجراء استفتاء محلي بشأن توسيع صلاحيات الجمهورية ذات الحكم الذاتي.

سيطرت لجان الدفاع في شبه جزيرة القرم في 28 فيفري على مطارين في سيفاستوبول وسيمفيروبول، بينما اتهم الرئيس الأوكراني المؤقت روسيا بالتدخل عسكريا في بلاده هذا ما فتح

¹ John O'Loughlin, **The Regional Factor in Contemporary Ukrainian Politics: Scale, Place, Space or Bogus Effect?**, University of Colorado: Institute of Behavioral Science and Department of Geography ,p33.

² Yelizaveta Skryzhevska and David Caracsony, Rural population in Ukraine: assessing reality, looking for revitalization, **Hungarian Geographical Bulletin**, N61, 2012, p51.

المجال أمام الاتحاد الأوروبي من أجل التدخل خاصة أن أوروبا تسعى لتعزيز العلاقات الاقتصادية و السياسية مع اوكرانيا.¹

أكد بدوره رئيس وزراء القرم سيرغي أكسيونوف الذي رفضت كيبف الاعتراف به، أن الوضع في الجمهورية تحت السيطرة. وفي يوم السبت 1 مارس بدأت احتجاجات حاشدة مؤيدة لروسيا في منطقة جنوب شرق أوكرانيا، حيث يتكلم أغلبية السكان باللغة الروسية. وطرد المحتجون نشطاء ميدان الاستقلال من إدارتهم المحلية وأعلنوا عن عدم اعترافهم بالسلطات الجديدة. وفي روسيا طلب مجلس الدوما (النواب) الروسي من الرئيس فلاديمير بوتين الاستجابة لطلب رئيس وزراء القرم الذي دعا روسيا الى المساهمة في ضمان الأمن والاستقرار في جمهوريته.

طلب بدوره بوتين من مجلس الاتحاد (الشيوخ) السماح له بنشر قوات روسية في أوكرانيا، وذلك نظرا لوجود خطر يهدد حياة المواطنين الروس والناطقين باللغة الروسية. ووافق المجلس على طلب الرئيس. و أوضح رئيس مجلس الدوما سيرغي ناريشكين، أن موسكو ستلجأ الى خيار نشر القوات في حال استخدمت كيبف القوة ضد السكان المدنيين في جنوب شرق البلاد. بدورها أعلنت السلطات الأوكرانية التعبئة العامة ودعت الدول الغربية وحلف الناتو الى منع ما وصفته بـ"العدوان الروسي". وفي 2 مارس واصلت سلطات القرم توسيع سيطرتها على جميع جوانب الحياة في شبه الجزيرة، إذ وضع أكسيونوف جميع الأجهزة الأمنية والقوات المنتشرة في الجمهورية تحت تصرفه. أما رئيس البحرية الأوكرانية الذي عينته السلطات الجديدة في كيبف قبل يوم فقط، فأعلن انشقاقه وأداء يمين الولاء لشعب القرم، بينما نقلت وسائل الإعلام الروسية أنباء عن انشقاقات جماعية في القوات الأوكرانية في القرم والانضمام الى القوات الموالية للقيادة الجديدة. يوم الاثنين 3 مارس، وفي خطابه أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن التغلب على كل الأزمات الداخلية يجب أن يتم عبر الحوار بين كل القوى السياسية. واتهم السلطات الجديدة في كيبف بالسعي لاستخدام ثمار نصرها للقيام بهجوم على حقوق الإنسان والحريات الأساسية في البلاد.

¹ José Cordon, Crise politique En Ukraine Ou En Europe ?, Secteur International du PCF, Paris, Février 2014, p6.

أعلن من جهته مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه، عن تأييده لجهود كييف الرامية إلى تحقيق استقرار الأوضاع في أوكرانيا وإجراء إصلاحات خاصة في ظل الانفصالات التي تعرفها أوكرانيا بين ولائها لروسيا و فكرة انشاء دولة منفصلة¹.

قام الاتحاد الأوروبي بتصعيد العقوبات ضد روسيا، في حل لم تتوقف عن تصعيد الأزمة الأوكرانية في شبه جزيرة القرم، و بدورها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تدرس سبل الضغط على روسيا بسبب التصعيد الذي تمارسه روسيا في الأزمة الأوكرانية، وفي 4 مارس² أعلن البنتاغون عن تجميد التعاون العسكري مع روسيا ردا على الوضع في القرم، إلا أنه نفى إرسال سفن حربية الى المنطقة.

بدوره أعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة **فيتالي تشوركين** في اجتماع مجلس الأمن أن الرئيس الأوكراني المخلوع **فيكتور يانوكوفيتش** هو من طلب من موسكو إرسال قواتها إلى أوكرانيا لحماية السكان، مؤكدا أن نشاط العسكريين الروس في القرم لا يتعارض مع الاتفاقيات الثنائية مع أوكرانيا بهذا الشأن.

أوضح في المقابل الجانب الروسي أنه يصرّ على تنفيذ ما جاء في الاتفاقية بشأن إجراء إصلاح دستوري وتشكيل حكومة ائتلافية، بالإضافة الى ضرورة إشراك جميع القوى السياسية في البلاد في عملية التسوية، و رفض عدم تدخله في الأزمة و ذلك استنادا لكون الوثائق الثنائية بين البلدين تسمح بذلك بالإضافة إلى اعتبار روسيا أنها تحمي الأقلية الروسية المتواجدة في الاراضي الأوكرانية.

¹ Karina Korostelina, **Ukraine after 20 Years of Independence : Models of Development, Narratives of National Identity, and Crisis of Legitimacy of Power**, USA: School for Conflict Analysis and Resolution, George Mason University ,N 3330, p15.

² Simon Pirani, James Henderson ,Anouk Honoré ,Howard Rogers and Katja Yafimava , **What The Ukraine Crisis Means for Gas Markets**, oxford institute for Energy Studies, p4.

المطلب الثالث: أسباب الأزمة الأوكرانية 2004 وأهدافها.

تعتبر الأزمة الأوكرانية انعكاساً لأزمة اقتصادية و سياسية عرفتها الدولة و زادت من حدتها مجموع التدخلات الخارجية لكل من روسيا ،الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الاوكرانية حيث أنه يمكن ارجاع بعض الأسباب في الأساس إلى التدخل الخارجي في الشؤون الأوكرانية الداخلية،و تتمثل مجموع هذه الأسباب فيما يلي:

- يعد السبب الإقتصادي هو أساس الأزمة الأوكرانية و ذلك عند قبول الرئيس الأوكراني "فيكتور يانكوفيتش" المساعدات الروسية و عضوية الاتحاد الأوروبي،بمقابل رفض المساعدات الأوروبية،خاصة أن روسيا قامت بخفض سعر الغاز الروسي إلى الثلث،وكانت هذه المساعدات الروسية المقدمة لأوكرانيا هي بمثابة مساعدات تعزز العلاقات الأوكرانية الروسية،و تزيد من سيطرة روسيا على أوكرانيا التي تعتبرها مجالها الحيوي،و قد كان تفشي الأزمة الإقتصادية في أوكرانيا هو أهم سبب لقيام الأزمة الأوكرانية،خاصة بعد القروض التي تلقتها البلاد في الفترة ما بين عامي 2008 و 2009 من صندوق النقد الدولي،على أن تقوم بتسديدها بداية من عام 2012،إلا أن هذا السبب بدوره يعتبر سبباً مزدوجاً،حيث أنه لا يعتبر اقتصادياً محضاً و إنما يلعب جانبيين جنب اقتصادي و آخر سياسي،و الذي يتمثل أساساً في اختلاف وانقسام الولاءات لكل من الشعب و الحكومة الأوكرانية الأمر الذي أدى إلى الزيادة في حدة الأزمة الأوكرانية .
- كون أوكرانيا هي رابط مهم بين روسيا و بقية أوروبا،و ذلك لاعتبار أوكرانيا تمثل مجالاً جغرافياً حيوياً لروسيا،و هو ما دفع روسيا لرفض انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي،و ذلك باعتبار توسيع الاتحاد الأوروبي هو بمثابة تهديد لأمن روسيا وسيطرتها على إقليمها وذلك لكون أوكرانيا تعطي أهمية استراتيجية أكبر لروسيا .
- عدم تنظيم سوق النفط.¹

¹ Oleva Viter ,Rostyslav Pavalenko And Mykhaylo Honachar , **Ukraine :post –revolution Energy Policy And Relations With Russia** ,London:GMB Publishing ltd,2006,p9

- ارتفاع سعر الغاز الروسي المورد إلى أوكرانيا، الذي كبد الاقتصاد الوطني الأوكراني خسائر كبيرة.
- الانخفاض الملحوظ في حجم التبادل التجاري مع روسيا و رابطة الدول المستقلة .
- أسباب عسكرية، و التي تتمثل في كون روسيا تمتلك مبررات التدخل و كذا القدرات العسكرية في حين الغرب الذي لا يملك مثل هذه المبررات، بحيث ان روسيا تستند إلى مطالبة سكان جزيرة القرم بالانضمام إليها،¹ و تستند إلى مبرر حماية أمنها القومي.
- التنافس الدولي على المنطقة (أوكرانيا) و هو ما زاد من تطور الأزمة الأوكرانية، و ذلك بعد تدخل كل من روسيا، الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى حلف الناتو، وهو ما كان له التأثير السلبي على مجريات الأزمة بحيث زادت الأزمة تعقيدا، ويرجع التدخل الدولي في أوكرانيا نتيجة الأهمية التي تحظى بها أوكرانيا، بالنسبة لكل الأطراف سواء منها المباشرة أو غير المباشرة.
- أما بالنسبة للأهداف المرجوة من قيام الأزمة الأوكرانية، فهي تتمثل أساسا فيما يلي:
- يعتبر انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي من أهم الأهداف التي سعت أوكرانيا لتحقيقها .
- تحقيق الاستقلال الكلي و الحقيقي لأوكرانيا، و منع روسيا من التدخل في شؤون أوكرانيا الداخلية.
- بناء اقتصاد أوكراني مستقل، قائم في أساسه على الجانب الزراعي و ذلك نظرا للإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها الدولة.

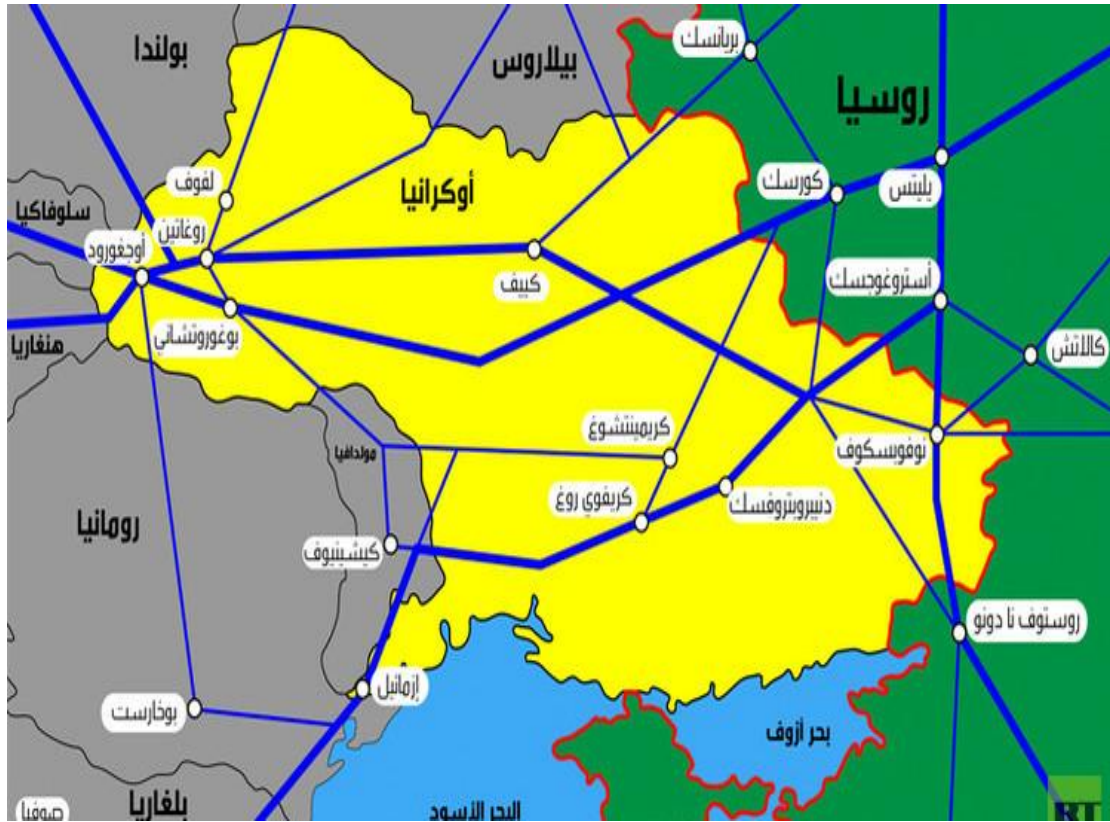
لكن هذه الأهداف كلفت أوكرانيا الكثير، حيث أنه و بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أصبح الهدف الذي كانت تسعى اوكرانيا لتحقيقه تهديدا لسيادتها، و ذلك من خلال التدخل في شبه

¹ حسن حردان، الأزمة الأوكرانية: بين أوراق القوة الروسية و العجز الغربي، مجلة الاخبار، العدد 2247، 14 مارس 2014، ص45.

جزيرة القرم ما يعني تدخل روسيا في شؤون أوكرانيا الداخلية، ليس فقط تدخلا سياسيا من خلال المشروطة السياسية، واما تدخلا عسكريا، نتج عن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، هذا بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفته أوكرانيا نتيجة لتضييق روسيا لتعاملاتها الاقتصادية مع أوكرانيا عن طريق خفض 80% من المرور التجاري للبضائع الأوكرانية بالأراضي الروسية، وأوقفت تصدير الغاز عن كل من أوكرانيا و أوروبا، و تحكمت في سعر الغاز، نتيجة للغبة الأوكرانية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تعتبر هذه الضغوطات الروسية على أوكرانيا بمثابة ضغوطات تمارسها روسيا نظرا لتخوفها من زيادة النفوذ الأوروبي في أوكرانيا، فروسيا ترى أن أوكرانيا ارث شرعي لها و هي جزء لا يتجزأ من نفوذها، لما لها من علاقات تاريخية و استراتيجية، في حين أن التدخل الغربي في الأزمة لم يكن له تأثير واضح على السياسات الأوكرانية، الأمر الذي زاد من حدة الأزمة و تبعاتها على الجانب الأوكراني.

خريطة رقم 06: خطوط نقل الطاقة الروسية عبر أوكرانيا.



المصدر:

<http://www.bp.com/content/dam/statistical_review_of_world_energy

يوم: 2016/06/15، على الساعة: 13:52.

التعليق:

توضح معطيات الخريطة مظاهر التبعية التي يمكن ملاحظتها بين الجانب الروسي و الأوكراني و الإتحاد الأوروبي في قطاع الغاز، أن روسيا في السنوات القليلة الماضية صدرت حوالي 100 مليار متر مكعب من الغاز نحو الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا، وهذا يشكل زيادة حوالي 70% من حجم الغاز المستورد من روسيا، و حوالي 20% من الاستهلاك الأوروبي .

جدول رقم 02: تبعية أوروبا لإمدادات الغاز الروسي .

الدول	الاستهلاك (مليار م ³)	اجمالي الواردات (مليار م ³)	واردات من روسيا (مليار م ³)
ألمانيا	100.2	90.8	39.1
أوكرانيا	78	60	23(±37)
إيطاليا	79.7	67.9	23.6
تركيا	22.4	21.7	14.1
فرنسا	44.7	37	11.5
النمسا	9	8.4	6.7
سلوفاكيا	6.9	6.7	6.7
فنلندا	4.9	4.9	4.9
بلغاريا	3.1	2.9	2.9
ليتواني	3.1	2.6	2.6
اليونان	2.7	2.6	2.2

Source :

Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les Stratégies
2007, **L'Europe et le Monde** , IFRI, éditions Dunod, Juillet 2006 P 12.

من بين صور و مظاهر السياسة الروسية هو إستعمال الطاقة كسلاح ضد أوكرانيا عام 2009 من أجل إجبار الدولة على توقيع عقود حول الغاز هو فرض شروط غير منتظمة منها توقيع عقود بيع وشراء من عام 2009 إلى غاية 2019 ، و حتى خلال هذه الأزمة الأخيرة في 2014 تم إيقاف إمدادات الغاز الروسي لأوكرانيا، و مطالبتها بدفع الديون المستحقة لها لروسيا قبل تزويدها بشحنات جديدة من الغاز و بأسعار السوق¹ أما عن مديونية أوكرانيا إلى روسيا لقاء تزويد هذه الأخيرة بالغاز الروسي فهي ليست جديدة ، و تعتبر قضية تسوية مشكلة الحسابات المتبادلة عن الغاز الروسي من أصعب المشاكل في العلاقات بين روسيا و أوكرانيا في المرحلة الدولية الراهنة .

¹ نورهان الشيخ، أمن الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية: روسيا و الإتحاد الأوربي... صراع الطاقة و المكانة، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 68.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الروسية تجاه تطورات الأزمة الأوكرانية 2004.

تتشط السياسة الخارجية بصفة عامة في مرحلة الأزمات، و هو ما تعرفه السياسة الخارجية الروسية، بحيث تعرف السياسة الخارجية الروسية نشاطا كبيرا في ظل الأزمات التي عرفه النظام الدولي، و أهمها الأزمة الأوكرانية باعتبارها من بين أهم الأزمات التي تعرفها روسيا، وذلك نتيجة للأهمية التي تعرفها الأزمة الأوكرانية، و ذلك للأهمية الجيوستراتيجية التي تحظى بها أوكرانيا بالنسبة لروسيا.

المطلب الأول: أبعاد السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004.

تحظى أوكرانيا بأهمية كبيرة في السياسة الخارجية الروسية، فقد اعتمدت هذه الأخيرة على استراتيجية متعددة الدوافع، بهدف السيطرة على الأزمة الأوكرانية و كذا الحد من التوسع الأوروبي والأمريكي تجاه الحدود الحيوية الروسية، و الذي تعتبر أوكرانيا من أبرز معالمه¹، و منه نلاحظ أن روسيا اعتمدت العديد من المقاربات في اطار سياستها الخارجية تجاه الأزمة الأوكرانية والتي تمثلت في:

-أمنية-اقتصادية-اجتماعية-بالإضافة إلى أبعاد متعلقة بشبه جزيرة القرم.

أولا-المقاربة الأمنية لروسيا تجاه الأزمة الأوكرانية 2004:

بنيت المقاربة الأمنية الروسية اتجاه أوكرانيا على تصورات جيوبوليتيكية بالاساس، حيث تأخذ بعين الاعتبار مميزات موقعا الاستراتيجي، بالإضافة إلى مصادر القوة من موارد و ثروات طبيعية، و ما يتصل بها من معاملات اقتصادية و تجارية و كذا الجوانب الحضارية المشتركة بين الدولتين. و التي لها دور كبير في تحقيق أمن و استقرار روسيا التي تعتبر ذات مكانة استراتيجية دولية، حيث كانت عاصمة الاتحاد السوفياتي الذي كان يعتبر من أهم القوى الدولية في مرحلة الحرب الباردة، والتي عرفت مع قيام النظام الدولي الجديد تراجعها لدورها بشكل كبير، خاصة مع التدهور الاقتصادي الذي عرفته روسيا، ما جعل منها تتراجع في السياسة الدولية². و لكن مع

¹ أسامة أبو راشد، الأزمة الأوكرانية أمريكيا: إعادة بعث الحرب الباردة: مجلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2014، ص 07.

² ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، ط 1، 2013، ص 14.

مجيء الرئيس فلاديمير بوتين، وتبنيه لإستراتيجية جديدة تعمل في الأساس على إعادة بناء الدور الروسي كقوة عالمية وارجاع مكانتها التي تكاد تكون انتهت بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد التطورات التي عرفها النظام الدولي، وذلك من خلال التوسعات التي عرفها كل من الإتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي، وذلك في إطار التوسع الغربي نحو وسط وشرق أوروبا، ما يعني التوسع نحو المجال الحيوي الروسي، وهو الأمر الذي دفع من روسيا إلى التدخل و تبني المقاربة الأمنية، خاصة أن التوسع بدأ يشمل دولاً تتشارك في حدودها مع روسيا و التي تعتبر أوكرانيا من بين أهم الدول بالنسبة لروسيا باعتبارها مجالها الحيوي والاستراتيجي، وكذا حق تاريخي وجغرافي لها.

دفعت هذه الرؤية الأمنية بروسيا لدعم نظام الحكم في أوكرانيا، و الذي كان متمثلاً في ذلك الوقت في الرئيس يانكوفيتش الروسي الأصل، هذا بالإضافة إلى العديد من الجوانب التي تتمثل في:

-تبني الإتحاد الأوروبي لسياسة الجذب، الذي يعتبر بمثابة الرغبة في تركيز النفوذ الغربي في أوكرانيا، الأمر الذي يعمل على تهديد المصالح الروسية، وهذا أمر غير مقبول من قبل الإدارة الروسية خصوصاً أنه لا يتماشى و "الرؤية الإستراتيجية الجديدة" التي يتبناها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" التي تعمل على إعادة بناء الدور الروسي كقوة عالمية ليس فقط على مستواها كدولة ولكن ككيان إقليمي جديد بمثابة "الإتحاد السوفيتي" السابق وإعادة مكانتها للريادة الإقليمية التي تكاد تكون انتهت بعد الحرب الباردة.³

تقوم روسيا باعتماد سياسة مد نفوذها على الدول المجاورة لها خصوصاً ذات المصالح المشتركة والخلفية التاريخية الواحدة، والتي تعتبر نتاجاً للرؤية الروسية الجديدة، التي عمل فيها الرئيس الروسي على إنشاء اتحاد يعرف بـ "الإتحاد الروسي"، الذي يقوم على زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الجزء السياسي فيه، الذي يعمل على تكوين كيان سياسي بين أعضاءه، فهو بمثابة توسع "للاتحاد الاقتصادي الجمركي" صاحب التوجه الاقتصادي التجاري الصرف.

³ اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، جامعة الكويت: كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1971، ص 57.

يشمل هذا الاتحاد دول "الاتحاد الاقتصادي الجمركي" و المتمثلة في (بيلاروسيا- كازاخستان) وسوف يزيد عليهم (طاجستان- قرفيزيا) ⁴، هذا بالإضافة إلى الرغبة في ضم "أوكرانيا" إلى هذا الحلف بسبب الموقع الإستراتيجي المهم لها والمصالح المشتركة بينهم. كما يأتي جانب "إستراتيجي" مهم متمثل في قلق روسيا ليس فقط من التقارب الأوروبي مع أوكرانيا، بل الخوف من ضمها للاتحاد الأوروبي بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة معها، كخطوة من أجل ضمها "لحلف شمال الأطلسي"، وهذا بطبيعة الحال يمثل تهديد إستراتيجي قوى لروسيا في إطار التقارب الجغرافي بينها وبين أوكرانيا، فليس من الممكن لروسيا أن يصبح حلف الناتو على بعد مسافة قصيرة من أراضيها، و خطراً على مجالها الحيوي. بالإضافة إلى أن هذه الخطوة تعمل على اضطراب الحسابات الروسية، لأنه من المتوقع أن تفقد روسيا الشريك الأوكراني، و أن تصبح دولة معادية لها أو معترضة على سياستها نتيجة تبنيها لسياسات جديدة سواء كانت للاتحاد الأوروبي على وجه العموم أو حلف الناتو على وجه الخصوص.

ثانياً- المقاربة الاقتصادية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004:

تعتبر روسيا المصدر الرئيسي لتزويد "أوكرانيا" بمصادر الطاقة فهي من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية بأوروبا، وتعتمد على "الغاز الطبيعي الروسي"، فإن إنتاج أوكرانيا من الغاز الطبيعي يسد 16% من الطلب المحلي فقط بينما بقيته يعتمد على الواردات بشكل أساسي من روسيا بالإضافة إلى دول أخرى كـ "تركمنستان" فلذلك تستورد أوكرانيا سنوياً 28 مليار متر مكعب من "الغاز". ⁵ هذا بالإضافة إلى السوق التجاري الكبير بين البلدين، حيث أن التجارة بينهم من المصادر الأساسية للاقتصاد الأوكراني ⁶، بسبب وجود سوق تجاري "إستراتيجي" بينهم، متمثل في استيراد روسيا من أوكرانيا "قطع الغيار للمنتجات الحربية، ومكونات منظومة "غلوناس" الروسية للملاحة الفضائية. بالإضافة إلى "المحركات" المخصصة "للحوامات الروسية" من طرازي "مي-8" و "مي-24". فأوكرانيا تتميز بمنتجات مصنع "موتور سبيتش" الأكثر رواجاً في الأسواق العالمية في صناعة المحركات. أما عن الشق الصناعي، فروسيا تستورد من أوكرانيا "محركات

⁴ ابراهيم الجبين، الوحيد الذي صوت ضد حل الاتحاد السوفياتي، مجلة العرب، العدد 9512، 29 مارس 2014، ص 12.

⁵ أحمد سيد حسين محمد، دور القيادة في إعادة بناء الدولة: دراسة حالة روسيا في عهد بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2015، 1، ص 442.

⁶ نفس المرجع، ص 448.

الآلات، عربات القطارات، والآلات المصنوعة، وعن الشق الزراعي المتمثل في استرداد المنتجات الزراعية الأوكرانية مثل السكر و "المواد الغذائية". و هذا ما يمثل الأهمية الاقتصادية المتبادلة ما بين كل من أوكرانيا و روسيا، و هو ما يفسر الأهمية التي تتمتع بها أوكرانيا بالنسبة لروسيا.

تعتبر أوكرانيا أيضا المعبر الرئيسي لتميرير الغاز الروسي إلى أوروبا " وهو من مصادر الاقتصاد الروسي حيث من خلال هذا المعبر يتم تقصير المسافات وتكاليف النقل الباهظة"، وفي نفس الوقت تمر 80% من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر الأنابيب الممتدة في أوكرانيا، حيث أنه يمثل ما يزيد على 20% من إجمالي حجم الاستهلاك الأوروبي للغاز الطبيعي.⁷

تعد عملية النقل للغاز الروسي عملية هامة جدا للاقتصاد الروسي، لأن تصدير الغاز ومواد الطاقة من مقومات الاقتصاد الروسي الأساسية. لذلك كانت ترغب روسيا عبر السنوات السابقة إلى شراء شبكة أنابيب نقل الغاز الأوكرانية، لتوفر عليها نفقات النقل. لكن لم توافق السلطة الأوكرانية على طلب روسيا وعملت على تقديم عقد إيجار لها لهذه الأنابيب.

تتميز كذلك أوكرانيا بكونها منفذ لروسيا على البحر الأسود، الذي يتم استخدامه من قبل الأسطول البحري الروسي في مدينة "سيفاستوبول" وفقا لاتفاقية عقدت بين الدولتين، فعن طريقه يتم تسهيل النقل التجاري بين البلدين. مما يمثل أهمية اقتصادية لروسيا. هذا بالنسبة للمصالح الاقتصادية المستمرة أو الثابتة بين البلدين، أما عن أهم الدوافع التي عملت على تدخل روسيا في الأزمة اضافة إلى كونها من أسباب "الأزمة الأوكرانية" :

- توقيع "اتفاقية شراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي" الأمر الذي عمل على تدخل روسيا من أجل إلغاء أو تعطيل هذه الاتفاقية مما أدى إلى نشوب الأزمة. حيث أن روسيا أثارتها بعض المخاوف بسبب التقارب الأوروبي الأوكراني الذي من الممكن أن يؤثر على العلاقات بينها وبين أوكرانيا، هذا بالإضافة إلى أن "اتفاقية الشراكة الأوروبية" سوف تؤثر على الأسواق الروسية بالسلب.

⁷ Thomas Gomart, politique étrangère russe : l'étrange inconstance . politique étrangère, janvier 2006, P13 .

وذلك بسبب الاتفاقية التي تجمع روسيا وأوكرانيا التي تعمل على "إزالة الرسوم الجمركية" للبضائع في إطار "سياسة التجارة الحرة المعتمدة" بين البلدين، مما يعمل على "ملء" وإغراق الأسواق الروسية بالبضائع الأوروبية بدون دفع ثمن للمرور الجمركي، في حالة توقيع هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة لروسيا بسبب منافستها لـ "البضائع الروسية المحلية" بقوة. فقامت روسيا برفض هذا الأمر حيث أنه سوف يؤثر على الزراعة الروسية بالإضافة إلى صناعة السيارات.⁸

- تخشى روسيا من التقارب الأوروبي الذي سوف يعمل مع الوقت على الهيمنة على المنطقة وانكماش النفوذ الروسي والتأثير على مصالحها الحيوية في المنطقة. لذلك سعت روسيا إلى ضم أوكرانيا معها إلى "الاتحاد الجمركي" ليكون بديل لها عن الاتحاد الأوروبي والذي يضم (بيلاروسيا وكازخستان)، والذي سوف يكون نواة لـ "الاتحاد الأوراسي" ككيان يوازي "الاتحاد الأوروبي" في المنطقة. يعمل على تجميع الدول الآسيوية والأوروبية في المنطقة المتمثلة في أوربا الشرقية تحت كيان "الاتحاد الأوروبي-الآسيوي"، والذي من المتوقع أن يعمل على تجميع الجهود السياسية، الاقتصادية والعسكرية إذا تطلب الأمر.

لذلك كان على روسيا التدخل لحماية مصالحها الاقتصادية "الحوية" والإستراتيجية "المستقبلية" في المنطقة ومع روسيا خاصة.

ثالثاً-المقاربة الاجتماعية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004:

تعتبر العوامل الاجتماعية من بين أهم العوامل التي اعتمدها روسيا في سياستها تجاه أوكرانيا، خاصة أن روسيا تسعى إلى توسيع هيمنتها في المنطقة، خاصة بعد سعي القوى الغربية إلى التواجد في المنطقة خاصة بعد فرضها للعقوبات الاقتصادية على روسيا¹⁰، بحيث أن روسيا اعتمدت على العديد من العوامل التي تساعدها على تبرير موقفها عند تدخلها و يعتبر العامل

⁸ طه عبد العليم، روسيا والجمهوريات الإسلامية المستقلة ودورها الدولي الجديد، في المحافظة على المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص210، 2006.

⁹ نفس المرجع، ص215.

¹⁰ Christine Jacobs and Beth Stone, **Interpreting and Dealing with the Ukraine Crisis: Some Implications and Lessons from History**, The Brookings Institution, 2014, pp1-4.

الاجتماعي من بين أهم الذرائع التي تحججت بها لدى النظام الدولي و ذلك من خلال التركيز على البنى الاجتماعية داخل أوكرانيا، و ذلك ما يتماشى مع مبادئ النظرية البنائية، بحيث أن البنى الاجتماعية المتواجدة في المجتمع الأوكراني و المتمثلة في الأقلية الروسية، سمحت لروسيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا و لعبها دورا فعالا في الازمة، بل و اعتبارها طرفا مباشرا في الازمة، و تتمثل هذه الابعاد فيما يلي:

- وجود سكان مواطني "شرق وجنوب أوكرانيا" ذوي الأصل الروسي بجانب سكان القرم. حيث شنت عليهم حملات اضطهاد من قبل قوى المعارضة والمواطنين الموالين للغرب. فقد تم حشد الرأي العام ضدهم، مما عمل على قلق هؤلاء المواطنين خصوصا في ظل الحكومة الجديدة المعارضة لروسيا وعزل الرئيس يانكوفيتش. فلهذا الأمر عملت روسيا على التدخل من أجل حماية المواطنين الموالين لها، حيث أنها لا تستطيع التخلي عن مواطنيها مقابل أي شيء مادي مهما كان، هذا ما قد أكده الرئيس الروسي "بوتين".

- يعمل كذلك حلف شمال الأطلسي من أجل ضم أوكرانيا و ذلك قبل احتوائها من قبل روسيا في اطار جوارها الاستراتيجي و الحيوي.¹¹

خاصة كون روسيا قد فقدت سيطرتها على دولة سابقة كانت تعد ايضا دولة مهمة بالنسبة للإستراتيجية الروسية و التي تتمثل في جورجيا.

- تعرف روسيا نوعا من التوتر بسبب تفاقم الأوضاع في الأزمة الأوكرانية لغير صالحها، وذلك نظرا للتحالف الأوروبي الأمريكي من أجل منع روسيا من السيطرة على مجالها الحيوي، و ذلك نظرا لاعتبار أن سيطرة روسيا على أوكرانيا و توسعها لتظل على منطقة البحر الأسود سيشكل تهديدا معاكسا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و كذا الاتحاد الأوروبي، خاصة كون الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفصل أوكرانيا عن روسيا لعدة أسباب من بينها كونها تسعى لنشر درعها الصاروخي على الاراضي الأوكرانية، و هو ما اعتبرته روسيا تهديدا لأنها ليس فقط على المستوى الاقليمي و انما على المستوى الداخلي. هذا ما زاد من حدة مواقف كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الأوكرانية .

¹¹ John J .Mearsheimer ,Why The Ukraine Crisis Is The west Fault, Foreign Affairs, September–October 2014, p8.

-تعمل روسيا بهدف خلق ولاء تابع لها في أراضي الجوار المحيطة بها، والتي تعتبرها مجالها الحيوي، وذلك من خلال السعي للحفاظ على سيطرتها على هذه الدول، وخلق نوع من التبعية السياسية الناتجة من داخل هذه الدول، وهو الأمر الذي يجعل من روسيا تسير على المنطقة، حتى في ظل التهديدات الخارجية المتمثلة في التوسعات الغربية (توسيع حلف شمال الأطلسي و الاتحاد الأوروبي). وذلك لأنه في حال ما اذا تغيرت ولاءات السلطات الحاكمة داخل دول الجوار لصالح روسيا، فإن هذا سيرسخ الهيمنة الروسية في المنطقة.

نتيجة لهذه العوامل المختلفة التي تمس الجانب الروسي سواء من أمور اقتصادية متمثلة بضعف الموارد الداخلة للدولة، أو الخطر الاستراتيجي والسياسي للأراضي الروسية، والعوامل الاجتماعية التي مست الأوضاع الداخلية والمواطنين الروسين، لم يبق لروسيا بديل من أجل اختيار موقفها في هذه الأزمة متعددة الأطراف ولذلك عملت على التدخل سواء كان بشكله المباشر "التمثل في شبه جزيرة القرم" أو خيارات أخرى متمثلة في الجانب السياسي والدبلوماسي.¹²

يمكن اعتبار العامل الاجتماعي، كان له دور كبير في تغيير الولاءات و التأثير الواضح و الكبير على منحى الأزمة الأوكراني، و هذا ما يرسخ أكثر معتقدات النظرية البنائية التي ترى بأن الولاءات تتغير نتيجة لتغير النخبة و اعتقادات هذه النخبة.

رابعا: التركيز على أهمية شبه جزيرة القرم :

تتضح الأهمية الإستراتيجية لشبه جزيرة القرم بالنسبة لروسيا، حيث أنها تعتبر جزءاً من روسيا وحتى بالرغم من ضمها إلى أوكرانيا في عام 1956، إلا أنها بقيت تعد من بين أهم الأراضي التابعة للنفوذ الروسي. حيث أن فترة ضم القرم لأوكرانيا أثناء وجود "الاتحاد السوفيتي" قبالتالي لم تكن هناك مشكلة للطرفين سواء لروسيا أو لأوكرانيا، ولكن بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991، أصبحت شبه جزيرة القرم جزءاً من أوكرانيا المستقلة. مما أثار قلق "روسيا" بشأنها

¹² باسم راشد، تهديد جيوسراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، السياسة الدولية، العدد 196، المجلد 49، أبريل 2014، ص 35.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل الأزمة (2004)

بسبب أهميتها البالغة، خاصة و أن أوكرانيا انفصلت عن روسيا و بالتالي انفصالها عن شبه جزيرة القرم.

رغم هذا فعلى "الصعيد الاجتماعي" ما زال أكثر من 60% من سكانها يعتبرون أنفسهم من الروس وأن روسيا بلدهم الأم، خاصة و أن التعداد السكاني في أوكرانيا قد يكون أيضا موضع شك، نظرا للتغيرات الإقليمية في أوكرانيا، خاصة مع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، في إطار إقامة ما يعرف بالجمهوريات الشعبية والتي كانت أساسا قائمة بدعم من الاتحاد الروسي. حيث أشار تعداد السكان لسنة 2001 بتطور النمو لعدد السكان الأوكراني بحيث عرف ارتفاعا من 72.7% إلى 77.8%، يعتبر ذلك راجع إلى التغيرات في الهوية الذاتية، و كذا إلى مجوع الهجرات التي عرفتها أوكرانيا في تلك الفترة و التي كان أساسها من روسيا.¹³ هذا ما يفسر عدد الروس الكبير في أوكرانيا.

يعمل هذا بدوره على زيادة الشعور الروسي بالمسؤولية إزاء القرم، فليس الرابط بينهم المصالح المشتركة أو رغبة زيادة النفوذ، بل التجانس الاجتماعي أيضا. ومع حدوث "الأزمة الأوكرانية" في نوفمبر 2013، وتفاقم الأمور حتى عزل "الرئيس الأوكراني يانكوفيتش" شعرت روسيا بالقلق الشديد إزاء "مكانتها الإستراتيجية"¹⁴ حيث أن الرئيس المعزول كان صاحب ولاء لروسيا، مما يعمل على خسارة روسيا لحليف لها في الأراضي الأوكرانية، ما قد يؤدي إلى تراجع مكانتها في المنطقة، بالإضافة إلى أن المعارضة الأوكرانية موالية للغرب على حساب التقارب والولاء لروسيا. يأتي كذلك جانب "المصالح الإستراتيجية" الهامة بين روسيا و القرم، فالقرم ميناء إستراتيجي هام لروسيا ولمصالحها الحيوية العسكرية حيث :

-يقع ميناء سباستوبول على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة القرم، والذي تتواجد فيه مقر أسطول البحر الأسود الروسي الذي يضم الآلاف من عناصر القوة البحرية. بالإضافة إلى أنه يوفر

¹³ Agnieszka Pikulicka, Wilczewska and Richard Sakw, **Ukraine and Russia: People, Politics, Propaganda and Perspectives**, Bristol, Uk : E-International Relations Publishing, 2015, p10.

¹⁴ Stephen Larrabee ,Peter A .Wilson ,John Gordon, **The Ukrainian Crisis and European Security**, Santa Monica :Published by the RAND Corporation, Calif, 2015, P7.

لروسيا المياه الدافئة التي بمثابة نقطة الربط بينها وبين البحر المتوسط الذي يوجد به، المعادن، النفط، الغاز، الفحم الحجري والنحاس.

تعمل روسيا على التدخل فورا من أجل حماية "قواعدها الإستراتيجية" في منطقة القرم، فهذا الأسطول البحري من أكبر الأساطيل البحرية بالإضافة إلى أنه حلقة الوصل البحرية بين روسيا والبحر المتوسط وحلفائها المطلين على البحر المتوسط، ومنهم سوريا المتمثل في ميناء "طرطوس البحري".

تعتبر روسيا الأزمة الأوكرانية لا تتماشى و مصالحها، وذلك بسبب تضافر القوى الغربية المتمثلة في "الاتحاد الأوروبي" و"الولايات المتحدة"، ضد الهيمنة الروسية في المنطقة. فقد وضعت في الاعتبار القرار السابق عام 2009 الذي أصدره الرئيس الأوكراني السابق "بيروشينكو" الموالي للغرب، أنه لا بد أن تقوم روسيا بإخلاء قاعدتها البحرية في "سباستوبول" بحلول عام 2017، ولكن مع تغيير الأوضاع بمجيء الرئيس "فيكتور يانوكوفيتش" عام 2010 و"قراره" بتمديد مدة بقاء الأسطول الروسي في الميناء حتى عام 2042. لم تنتظر روسيا الخيارات الدبلوماسية والسياسية، بل قامت بالتدخل العسكري المباشر في "شبه جزيرة القرم"، مستغلة في ذلك تطور الأوضاع الداخلية الأوكرانية بالإضافة إلى الترحيب بها من قبل "أغلبية سكان القرم"،¹⁵ وذلك لأنها اعتبرت أن عدم تدخلها سيلغي نفوذها في المنطقة، خاصة في حال انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، فإن هذا يعني خسارة روسيا لمنطقة حيوية، مجال نفوذ، معبر رئيسي و كذا أهم ميناء من موانئها. كل هذه الأهمية تفسر سياسة كل من روسيا، وكذا الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يسعى كل طرف من الأطراف السابقة إلى تحقيق مصالحه في أوكرانيا، الأمر الذي يجعل منها منطقة صراع بين القوى الكبرى. يمكن القول أنه و من خلال ما سبق تعتبر السياسة الخارجية الروسية سياسة متعددة الأبعاد اقتصادية اجتماعية و عسكرية، وذلك من أجل ضمها للقرم و قدرتها على التدخل في أوكرانيا.¹⁶

¹⁵ Dmitri Trenin ,*The Ukraine Crisis And The Resumption Of Great Power Rivalry* , Carnegie Moscow Center, 2014, p4.

¹⁶ عزمي بشاره، روسيا: الجيوستراتيجية فوق الايدولوجيا و فوق كل شيء، مجلة السياسات العربية، العدد 18، نوفمبر 2015، ص 10.

تعتبر بذلك السياسة الخارجية الروسية في ضمها لشبه جزيرة القرم هي تسعى إلى تحقيق الهزيمة الأوكرانية، خاصة و أن شبه الجزيرة كانت في الأصل جزءا من روسيا حتى سنة 1954، خاصة أن شبه الجزيرة كانت في الأصل جزءا لا يتجزأ من روسيا حتى سنة 1954، و ما نستنتج هو أن روسيا تعتمد في استراتيجيتها الجديدة على تصعيد الروح القومية الروسية، باعتباره الأساس الذي تركز إليه في سياستها الجديدة في مواجهة التقدم الغربي.¹⁷

المطلب الثالث: نتائج السياسة الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004.

تعتبر روسيا الأزمة الأوكرانية مسألة حيوية، و ذلك ناتج عن الأهمية التي تتمتع بها أوكرانيا، ومنه ففي تحليلنا لنتائج التدخل الروسي، نتطرق لمستويين هما:

أولا: انعكاسات الأزمة الأوكرانية 2004 على المصالح الروسية .

تمثل أوكرانيا أهمية سياسية بالغة لروسيا، فعبيرها تمر أنابيب الغاز إلى أوروبا، وتعزز من حضور أسطولها في كل من البحر الأسود و البحر الأبيض المتوسط، وهي من الجوار القريب الذي تسعى روسيا لاستعادة مكانتها الإقليمية و الدولية من خلال السيطرة على المنطقة، وهنا تبرز أهمية ضم جزيرة القرم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية، ومنها عدم السماح للغرب بالاستحواذ على أوكرانيا، والتأثير على سياستها بما يحول دون استقرار حكومة موالية للغرب هناك، حيث تتخوف روسيا من انتقال الثورات الملونة إلى المستوى الداخلي، حيث تقوم تصرفات روسيا في شبه جزيرة القرم على حسابات داخلية وأخرى خارجية، تتماشى و المصالح الروسية بالدرجة الأولى.

تعتبر روسيا أنه يجب السيطرة أولا على ما يسمى "الجوار القريب" إذا أرادت أن تستعيد مكانتها كقوة عالمية، ويشمل "الجوار القريب" الدول التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، فيما يتعلق بالرمزية السياسية، فإن أوكرانيا من الأولويات المهمة بالنسبة لروسيا، لأن استقلالها كان عاملا حاسما في انقراض الاتحاد السوفيتي كفاعل سياسي في المنظومة الدولية¹⁸، في إطار اعتبار الجوار المحيط بروسيا، في إطار اعتبارها «الجوار السيئ» نتيجة لما تجنيه روسيا من الجوار المحيط بها.

¹⁷ Nikolay Kozhanov, *Russia's Military Intervention In Syria Makes It A Key Regional Player* , Chatham house, 2015, p5.

¹⁸ ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2013، ص1، ص15.

تفسير أهمية الصراع على شبه جزيرة القرم يكمن في ضرورة الإشارة إلى أن المنطقة تتمتع بالعديد من المميزات، لكن شكلت أزمة الانتخابات الأوكرانية علامة فارقة في سياق المصالح الروسية، وذلك نتيجة للانعكاسات التي أثرت على المصالح الروسية، إذ جاء أولاً انتصار الثورة البرتقالية الأوكرانية عام (2004) بزعامة فيكتور يوتشينكو الموالي للغرب، ومن ثم زعامة فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا، ليرسموا بذلك خريطة التحالفات ما بين روسيا والغرب، كما حاولت السياسة الخارجية الروسية استرجاع أوكرانيا إلى مجال نفوذها ولكن نجاحها في ذلك كان محدوداً، وفي عام 2013 وبينما كانت أوكرانيا تحضّر نفسها لتوقيع اتفاقية صداقة وتجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، استخدمت روسيا سلسلة من التكتيكات العسكرية القوية والإغراءات بهدف إبعادها عن تطوير العلاقات الأوكرانية الغربية¹⁹، هذا ما اعتبرته روسيا تهديداً لأمنها الإقليمي وحتى القومي، وذلك على اعتبار أن القوى الغربية ستصبح على الحدود الروسية و هو ما يمثل خطراً أساسياً لروسيا، خاصة بانتقال الحكم إلى الموالين للغرب في أوكرانيا، بعد ذلك أرسل الاتحاد الروسي قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم لكنها مؤثرة و حاسمة، حيث سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم/مستخدمة في ذلك قواتها المتمركزة أصلاً في المنطقة، مدعومة من ميليشيات محلية وتعزيزات من روسيا، وتم عزل القوات الأوكرانية وحصارها في أماكنها، ونتيجة أهمية أوكرانيا لروسيا، قامت روسيا من بعد الاستفتاء الدستوري، بضم جزيرة القرم رسمياً إلى روسيا في تاريخ 18 مارس 2014²⁰، حيث لم تعترف أوكرانيا والغرب بذلك حتى الآن، كما أن روسيا دعمت الحركات الانفصالية في المناطق الشرقية لأوكرانيا.

تتعرض الأزمة الأوكرانية على المصالح الروسية في العديد من المستويات و المجالات، بحيث أن انعكاساتها لم تتوقف و فقط على انعكاسات الجوار القريب، و إنما أصبحت ذات طابع دولي، وذلك نتيجة لاضطراب العلاقات الروسية مع مجموع القوى العالمية خاصة منها الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، و تتمثل هذه الانعكاسات على مستوى العلاقات الروسية الغربية فيما يلي:

¹⁹ راندا موسى، بين التوتر والتوازن: حسابات وقضايا العلاقات الروسية- الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 194، المجلد 48، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014، ص 25.

²⁰ لعزي خالد ممدوح، العلاقات الروسية - الأمريكية في ظل الصراع الجيوسياسي، المستقبل اللبناني، العدد 2014، 5004، ص 30.

1- تطويق روسيا، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق حالة من التوتر في العلاقات بدعوى ضم كل من جورجيا وأوكرانيا لحلف شمال الأطلسي، والانسحاب الأحادي الجانب من بعض الاتفاقيات الموقعة مع روسيا مثل بعض معاهدات تخفيض الأسلحة (كمعاهدة ستارت)، وتجاهل روسيا في العديد من الأزمات وخاصة أزمات الشرق الأوسط، وبذلك فإن التعامل الأمريكي كان بمنطق المنتصر وكأنه يتعامل مع طرف مهزوم وهذا الشعور الذي بدأ يتنامى لدى الإدارة الروسية، وهو الأمر الذي دفع باتجاه انتهاج سلوكيات لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية حيث اندفعت روسيا للتدخل المباشر في جورجيا، ابخازيا واوسيتيا الجنوبية، كما استغلت روسيا الأزمة الاقتصادية التي عرفها الغرب عام (2008)، لتحقيق انتصارات على أرض الواقع وتحييد جورجيا التي تمثل مصلحة قومية روسية بينما لا تمثل نفس الأهمية بالنسبة لأوروبا، وعلى نفس الحال كان التدخل الروسي في أوكرانيا واضحاً من خلال التدخل بتنصيب أنظمة موالية²¹ لها ومنع أية محاولة أوروبية لتطويق روسيا بأنظمة موالية للغرب وهو ما شاهدناه في الثورات الملونة.

2- كون الأزمة الأوكرانية تجسيد واضح للصراع الروسي - الأمريكي وعلى طبيعة العلاقات المتأرجحة في إطار سعي روسيا للرجوع كقوة من خلال الأزمة الأوكرانية 2004، حيث أن أوكرانيا واقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة للمعارضة وبين روسيا المسيطرة على نظام الحكم،²² ولذلك فإن الأزمة تمثل مصغر لصراع القوى على الدور والنفوذ، إلا أن الحقيقة التي يجب تثبيتها هي أن المصالح الروسية في أوكرانيا أكبر وأعظم من المصالح الغربية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وأن حاجة أوكرانيا إلى روسيا هي أكبر من حاجتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونشر القوات داخل أوكرانيا له أدواته فالولايات المتحدة تقوم بدعم

²¹ Ministry of foreign of Ukraine, "statement of the MFA of Ukraine with respect to assault landing of Russian armed forces in the kherson region on march 15", 2014, p50.

²² نومكن فيتالي، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث السلسلة، 2013، ص68.

المعارضة والإعداد للدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وما لهذا الأمر من مكاسب سياسية وتجارية واقتصادية، ورغم أهمية أوكرانيا لها فهي لا تنتظر لها على أنها قضية أمن قومي دائماً، وإنما منطقة نفوذ استراتيجية لها، أما روسيا فإنها تراها بلداً تابعاً وامتداداً لمستعمراتها وهناك مصالح اقتصادية متبادلة لا يمكن التفريط بها، بحيث تعتبر روسيا المورد الرئيس لأوكرانيا بالطاقة وخاصة الطاقة النووية لتشغيل صناعاتها ومحطاتها الكهربائية والتجارة بينهما مصدر رئيسي من المصادر الأساسية لتزويد الاقتصاد الأوكراني، أما أوكرانيا فهي الممر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا ومنفذها إلى البحر الأسود التي تضم الأسطول الروسي البحري في قاعدة سيفاستوبل وفق اتفاق تأجير باتفاق الطرفين،²³ ووفقاً لهذه المعادلة فإن خيارات روسيا ستكون محددة باتجاه أوكرانيا ومواجهة كل الخيارات الأمريكية والغربية.

3- تعتبر روسيا أن أوكرانيا امتداد استراتيجي و امتداد اقليمي جغرافي طبيعي، و شبه جزيرة القرم جزء لا يتجزأ من روسيا، لذلك فالضربة الإستباقية الروسية واستعادة شبه جزيرة القرم والأجزاء الشرقية من أوكرانيا، تعد رسالة روسية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، بأن جوارها القريب خطوط حمراء لا يمكن التساهل أو التفاوض بشأنها، وذلك نتيجة للمصالح الروسية في المنطقة.

نتيجة للتدخل الروسي في أوكرانيا، وعدم الاستجابة لمطالب الغرب على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، فقد فرضت عليها عقوبات اقتصادية تعرف بعقوبات المستوى الثالث، والتي تستهدف قطاعات كاملة للاقتصاد الروسي ونتيجة لذلك، فإن قطاع الطاقة الحيوي في روسيا يمكنه أن يواصل تعاونه الاقتصادي مع شركاء غربيين، لكن على الأرجح سيجد صعوبة في الحصول على قروض غربية، وذلك فإن انعكاسات الأزمة الأوكرانية على المصالح الروسية لم تكن فقط على مستوى علاقاته مع القوى الكبرى، وإنما حتى على مستوى المصالح الداخلية للدولة الروسية والتي تتمثل في:

²³ مأمون الحسيني، أزمة أوكرانيا - القرم... و العبور إلى فضاء العالم الجديد، مجلة الوحدة الإسلامية، لبنان، العدد 148، 2014، ص 30.

1- العقوبات الدولية على روسيا و التي كانت من قبل القوى الكبرى المتمثلة في:

*العقوبات الأمريكية على روسيا، و انعكاساتها على المصالح الاقتصادية الروسية حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على أشخاص ذوي نفوذ مقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بعضهم من أغنى رجال الأعمال في روسيا، في نفس الوقت لا يزال الغرب يريد تعاون روسيا بشأن مجموعة كبيرة من القضايا الدولية من بينها إيران وكوريا الشمالية وسوريا. وقد كان للعقوبات الأمريكية الغربية تداعيات كبيرة على الاقتصاد الروسي، وخاصة على البنوك وشركات الطاقة المدرجة على قائمة العقوبات، حيث منعت من دخولها إلى أسواق المال الأمريكية، تعتبر هذه العقوبات ذات آثار سلبية على الاقتصاد الروسي، الذي تراجع، خاصة بعد الانتعاش الذي عرفه بفضل إيرادات النفط الروسي، و بذلك فإن الاقتصاد الروسي يواجه تراجعا كبيرا في الاستثمارات المباشرة وهروبا كبيرا لرأس المال، ما أثر بشكل كبير على المصالح الروسية.

*العقوبات الأوروبية على روسيا و التي كان لها تأثير كبير بدورها على المصالح الروسية، بحيث اعتزم الاتحاد الأوروبي توسيع قائمة تجميد الأصول وحظر السفر على المسؤولين، ورجال الأعمال والهيئات الروسية وستستهدف هذه العقوبات إلى من ينظر إليهم على أنهم يدعمون ماديًا أو ماليًا الأعمال التي تقوض أو تهدد سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها، ويعني هذا أن الاتحاد الأوروبي على الأرجح سيحذو حذو الولايات المتحدة في استهداف المزيد من أعضاء الدائرة المقربة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وبعض الشركات الروسية الكبرى، كما يدرس الاتحاد الأوروبي إمكانية فرض حظر أسلحة على روسيا،²⁴ و هو الامر الذي يشكل تهديدا أمنيا على المصالح الروسية و ليس فقط على الجانب الاقتصادي.

²⁴ أحمد محمد أبو زيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة. في فهم الواقع الدولي، يوم: 25 مارس 2014، على الساعة: 10:59، على الموقع: <http://studies.alarabiya.net/hot-issues/>

2- التهديدات الأمنية على المصالح الروسية، و ذلك لكون الأزمة الأوكرانية جعلت من الغرب يصل إلى الحدود الروسية، و هو الأمر الذي تعتبره روسيا بمثابة خطر فعلي للمصالح الروسية الأمنية، خاصة أن روسيا تعتبر القوى الغربية تسعى من أجل محاصرتها في مجالها، و هو الأمر الذي يحد من السياسة التوسعية التي تسعى إلى تحقيقها روسيا.

ثانيا: مخرجات السياسة الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004.

لاحظنا أن الأزمة الأوكرانية كان لها تأثير واضح و كبير على السياسة و المصالح الروسية، وفي المقابل نلاحظ أن التأثير في ظل الأزمة الأوكرانية هو تأثير متبادل، و ذلك نتيجة لكون السياسة الروسية لها بدورها تأثير على الأزمة الأوكرانية و هذا ما سنوضحه في هذا المبحث من خلال التركيز على نتائج السياسة الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004.

أولاً: مخرجات السياسة الروسية في أوكرانيا (سياسيا، اقتصاديا).

ثانيا: مخرجات السياسة الروسية في شبه جزيرة القرم.

تعرف السياسة الروسية العديد من النتائج في اطار تدخلها في شبه جزيرة القرم:

أولاً- تفاقم الوضع السياسي داخل أوكرانيا.

تعرف أوكرانيا وضعا سياسيا متفاقما ، و يرجع هذا للعديد من التحولات، و التي على رأسها تطور الاحتجاجات القائمة نتيجة للسياسة الروسية المتبناة في المنقطة ، وكذا التحولات التي عرفتها المنطقة الأوربية، و في ظل الصراع الروسي الأوربي²⁵ على المستوى الخارجي ،بالإضافة إلى المستوى الأوكراني الداخلي أين صدر القرار الذي قام به البرلمان الأوكراني الذي يعمل على عزل الرئيس "يانكوفيتش" من الحكم، حيث لم تكتفي المعارضة بطلب انتخابات رئاسية مبكرة

²⁵ هاني شادي، الثقة المفقودة: الصراع الروسي-الأوربي على الفضاء الأوراسي، السياسة الدولية ،العدد 195، جانفي 2014، المجلد 49، ص 29.

وإصلاح بعض القوانين الروسية الخاصة بحرية التظاهر²⁶، بل عملت على تصعيد الأمر للبرلمان حتى تم عزله. كخطوة أولية لكي تقوم بمحاسبته على فترة حكمه للبلاد، لذلك عملت روسيا على التدخل من أجل حمايته حيث قامت باستضافته حتى تستطيع تأمينه، حتى لا يتعرض لأذى وذلك بعد طلب "يانكوفيتش" الحماية من روسيا هو والوزراء التابعين.

عملت روسيا على منع تسليمه إلى السلطات الأوكرانية، حيث أعلن "النائب العام الروسي" "يوري جاكيا"، أن روسيا رافضة طلب إعادة "يانكوفيتش" إلى أوكرانيا.

حيث أن الدعوى المقدمة بحقه هو ومجموعة من الأشخاص التي قامت روسيا بحمايتهم في أراضيها، جاءت نتيجة أسباب سياسية، فبالتالي لن تقوم روسيا بإعادتهم لأنهم ليسوا مخالفين للقوانين الجنائية، هذا بالإضافة إلى أن إعادة الأشخاص المرفوع بحقهم دعاوى لأسباب سياسية إلى بلادهم، لا يتلاءم مع التشريعات الروسية، والقانون الدولي.

اتخذت أوكرانيا خطوة تصعيدية تعمل على الطلب من الشرطة الدولية "الأنتربول" اعتقال فيكتور يانكوفيتش بتهمة إساءة استخدام السلطة وقتل المواطنين الأوكرانيين. تتخذ المعارضة تلك الخطوات بحسب رؤيتها التي تؤكد أن روسيا هي السبب الرئيسي في دعم "يانكوفيتش"، على الجانب الآخر: كان تدخل روسيا من أجل حماية حليفها، خصوصاً بعد ما طلب منها الحماية الأمنية هو والتابعين له. بالإضافة إلى المواطنين الذين طلبوا الحماية الروسية لهم.

ثانياً: -مخرجات السياسة الاقتصادية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004:

يعمل تدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية إلى فرض عقوبات عليها من قبل العديد من الدول.²⁷ ففي بادئ الأمر فرض عليها عقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتد الأمر ليشمل الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة مثل: كندا واليابان، خاصة

²⁶ مريم الباسوسى ،خيارات محدودة:أبعاد الموقف الغربى من الأزمة الأوكرانيا،السياسة الدولية،العدد 196،أفريل 2014، المجلد 49،ص 35.

²⁷Spencer Gisser and others, **The Ukraine crisis**, harferd top, 2014, P13

أن هذه العقوبات كانت قد فرضت على روسيا قبل الأزمة وذلك كان سعيًا منها في تحديد مواقف روسيا اتجاه مجموع الأحداث الدولية²⁸.

تعتبر نقطة ضم القرم إلى روسيا، هي النقطة المحورية في فرض العقوبات على روسيا حيث ازدادت التهديدات الغربية بسبب ضم روسيا للقرم وازدادت فرض العقوبات من قبل الدول الموالية لغرب.

امتدت العقوبات بعد ضم القرم لتشمل المسؤولين والمصارف الروسية، مما دفع "روسيا" إلى الرد على هذه العقوبات بفرض عقوبات على مسئولين أميركيين.

واجهت روسيا هذه التهديدات وأكدت أنها لن تؤثر عليها ولن تضعها في طريق مسدود، حسب تصريح وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف".

كانت العقوبات على عدة مراحل، حتى تتنازل روسيا عن ضم القرم فبدأت المرحلة التحذيرية مع بداية ضم القرم بـ :

-فرض الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا واليابان الحظر على السفر على مسئولين وسياسيين من روسيا ومن القرم.

تجميد المحادثات مع روسيا حول "الملفات العسكرية" و "الاستثمارية"، كما أعلنوا عن تجميد الاستعدادات لعقد "قمة الثمانية" التي كان من المقرر اقامتها في روسيا، وقاموا بعقد هذه القمة في "بروكسل" وسميت بقمة الدول "السبع" بدلا من "الثمانية" كرد على ضم روسيا للقرم، ولكن لم يتم الجزم بإمكانية فصل روسيا منها، وكانت هذه خطوة من أجل اجبار روسيا على التراجع عن ضم القرم بسبب أهمية المجموعة حيث تضم الدول "الثمانية الكبرى" التي تتحكم في الاقتصاد العالمي، وتعمل على تهميش الخلافات السياسية بين بعض أعضائها. فالدول الأعضاء في المجموعة تمثل نحو 12% من سكان العالم، و 50% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تمثل ثلثي التجارة العالمية.²⁹ تم تعليق مباحثات ضم روسيا إلى "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" التي

²⁸ مجيل مطر، تطويع الخضم: الضغوط الغربية على روسيا، المستقبل العربي، العدد 323، جانفي 2006، ص 46.

²⁹ نفس المرجع، ص 48.

طلبت الانضمام إليها منذ عام 2007، وذلك لأن هذه المنظمة تعمل على الالتزام بدعم مشاريع النمو المستدام وإيجاد فرص للعمل، بالإضافة إلى الحفاظ على الاستقرار المالي للبلدان الأعضاء بشكل خاص. يفسر هذا أن القوى الغربية أرادت أن تعطى انذارات لروسيا، لتظهر لها مدى الأضرار الاقتصادية التي من الممكن أن تواجهها في حالة تمسكها بضم القرم.³⁰

تأتي بعدها المرحلة الثانية:

تزايد فيها عدد الدول التي اتخذت إجراءات ضد روسيا حيث دخلت (ألبانيا، أيسلندا وأوكرانيا) في مجموعة الدول التي فرضت العقوبات.

قامت أمريكا بتجديد عقوبتها عن طريق حظر المعاملات الاقتصادية داخلها لسبعة أفراد روس و17 شركة روسية، كما أصدر "الإتحاد الأوروبي" قرار يعمل على حظر سفر 15 شخصية روسية، كما أكد أن الهدف من العقوبات تغيير سياسات روسيا وتصرفاتها في أوكرانيا، وليس غرضاً عقابياً.³¹ هذا بالإضافة إلى التصعيدات الكبيرة التي تمت بسبب "سقوط الطائرة المالزية" والتي اتهموا روسيا بإسقاطها، حيث تم فرض عقوبات على ثلاث قطاعات مختلفة متمثلة في: القطاع المالي والطاقة، الصناعة العسكرية وقطاع الشحن.

حيث عملت أميركا على وقف تصدير السلع والمعدات الفنية إلى قطاع الطاقة الروسي، كما شملت ثلاثة بنوك كبرى في روسيا، وشركة لتصنيع السفن الحربية، وتعليق منح قروض لتشجيع الصادرات إلى روسيا وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية فيها.

عملوا على حظر تصدير التقنيات ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني والأسلحة إلى روسيا، بالإضافة إلى منع الأفراد والبنوك في الإتحاد الأوروبي من شراء بعض السندات والأسهم التي تصدرها البنوك المملوكة لها. بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية روسية بما فيها كافة البنوك

³⁰ Henrik Boesen Lindbo Larsen , **Great Power Politics And The Ukrainian Crisis** , Consultant on Defense and Security Studies at DIIS : Danish Institute for International Studies, 2014, pp14-18.

³¹ Ibid, p22.

الروسية الحكومية زيادة على تجميد التجارة مع شركات الطاقة والدفاع الروسية³² أما بالنسبة للجانب الطاقوي و المتمثل في "الغاز الروسي".

يعتبر الاقتصاد الروسي في مجال الطاقة من الاقتصاديات المتأثرة بالعوامل الخارجية المحيطة به، فمع فرض العقوبات تأثر الاقتصاد الروسي تأثراً كبيراً، فقد انخفضت البورصة و تأثرت بشكل بالغ، و وصل انخفاضها إلى 7%، في الأسبوع الأول من مارس 2014، ليصل انخفاضها إلى 11% عموماً في مؤشر البورصة عام 2014³³.

رغم من وجود محطات النووي السلمي والفحم الذين تستخدمهم أوكرانيا في توليد الكهرباء، إلا أنها لا تستطيع أن تستغني عن الغاز في مجال الصناعة.

نتيجة لهذه العقوبات الاقتصادية على روسيا، كان لابد أن تقوم روسيا "بإستراتيجية دفاعية" كرد فعل على هذه المشاكل التي تتعرض لها. فقد عملت على صدور قرار بالتهديد بمنع تصدير الطاقة إلى أوروبا ومنع مرور الغاز عبر الأراضي الأوكرانية، رداً على الإجراءات التي اتخذت ضدها، مما عمل على دخول أوكرانيا في مفاوضات مع روسيا من أجل منع انقطاع الغاز عنها، ودخول الاتحاد الأوروبي كوسيط بينهم، بالإضافة إلى قلق الاتحاد من القطع الدائم للطاقة الروسية عنه وعدم الرجوع عن هذا القرار.

يعتمد الاتحاد الأوروبي على 40% من واردات الغاز من روسيا، مما يعرض الاتحاد الأوروبي لأزمة حقيقية نتيجة القرار المفاجئ وعدم وضعه لإستراتيجيات بديلة للطاقة.

تبحث أوكرانيا عن اللجوء إلى أسعار مناسبة للطرفين، حيث قامت روسيا بإلغاء اتفاقيات الغاز المشتركة بينهم منذ 2009 التي تعمل على تصدير الغاز بأسعار منخفضة إلى أوكرانيا كنتيجة

³² Ibid, p22.

³³ Simon Pirani and others, **What the Ukraine Crisis Means for Gas Markets**, University Of OXFORD, the oxford institute for energy studies, 2014, P4.

لتطور الأزمة، و منه فليس من المستغرب أن تستعمل روسيا سلاح الغاز في اطار الازمة الأوكرانية بهدف الضغط على أوروبا³⁴.

تعمل روسيا من جانب آخر على تأمين وضعها خوفا من تفاقم الأمور في أزمة الطاقة. فقد قامت بعمل اتفاقيات جديدة، لتعوض الخسارة الناتجة عن المشاكل التي تواجهها مع أوكرانيا، والتي ترتب عليها منع تصدير الغاز إلى أوروبا عن طريق الأراضي الأوكرانية. تعمل بذلك روسيا على التوجه نحو أسواق بديلة للطاقة تستطيع من خلالها، بيع الغاز حيث أن الغاز من دعائم الاقتصاد الروسي، وفي حالة توقف الإنتاج الروسي له فإن هذا سيعمل على نشوب أزمة اقتصادية كبيرة داخل أراضيها

دفع هذا روسيا إلى التوجه في سياستها نحو كل من "تركيا" و "الصين":

أولاً-توجه السياسة الروسية نحو تركيا:

تعمل روسيا على عقد اتفاق مهم في مجال الغاز الطبيعي، كخطوة من أجل شراكة إستراتيجية بين البلدين في مجال الطاقة وإمداداته إلى أوروبا، بكونها تعمل على انشاء خطوط غاز جديدة في القارة الأوروبية وإعادة خريطة الفاعلين في السوق الأوروبي للطاقة. حيث أن الإستراتيجية التي تريد أن تطبقها روسيا تعمل على أن تكون " تركيا" البوابة الشرقية لها لمعبر الغاز إلى أوروبا، وذلك بسبب وجود علاقات اقتصادية بين روسيا وتركيا متمثلة في تصدير الغاز الروسي إلى تركيا، حيث تستورد تركيا من روسيا 14 مليار كيلو متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي، حيث تعتبر الميزة الأساسية للعلاقات الروسية التركية هي الحفاظ على استمرارية العلاقات الاقتصادية³⁵ القوية.

يتم الاتفاق أن تقوم روسيا بتخفيض 6% في سعر الغاز بدءاً من عام 2015، وأن تكون طاقة ضخه 63 مليار كيلو متر مكعب، في المقابل لن تقوم تركيا في التحكم في أسعار الغاز الروسي، الذي سوف يعبر أراضيها، و الهدف من سياسة الطاقة الروسية هو تعظيم الاستخدام الفعال للطاقة الطبيعية من موارد وإمكانات قطاع الطاقة لدعم وتشجيع الوضع الاقتصادي

³⁴ Katja Yafimava, **European Energy Security and The Role Of Russian Gas :Assessing Feasibility and the Rationale of Reducing Dependence** ,IAI, 2015 ,P6.

³⁵ Şener Aktürk, **The Crisis in Russian–Turkish Relations, 2008–2015**, Istanbul : **RUSSIAN ANALYTICAL DIGEST** ,No 179, 12 February 2016,P2.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل الأزمة (2004)

الروسي، على الرغم من الأزمة الأوكرانية التي نتج عنها العديد من الضغوطات الخارجية على روسيا³⁶، ضغوطات شملت كل المجالات .

جاءت هذه الاتفاقية باسم إستراتيجية السيل التركي*³⁷، التي سوف يصل إليها الغاز عند "محطة جديدة" على الحدود بين تركيا واليونان. جاء التقارب الروسي-التركي بسبب فشل "إستراتيجية السيل الجنوبي"، التي كانت ترغب روسيا من خلالها نقل الغاز عن طريق معبر جديد غير الأراضي الأوكرانية، من خلال جهة الجنوب ليصل إلى أوروبا، هذا المعبر يبدأ من البحر الأسود في إقليم القرم، ثم يمر ببلغاريا ثم الدول المراد الوصول إليها. يشار هنا إلى أن روسيا كانت قد قررت قبل نهاية عام 2014 إلغاء تنفيذ مشروع "السيل الجنوبي"، وذلك من جراء تراجع بعض هذه الدول عن موافقتها على المشروع. استعاضت روسيا عن "السيل الجنوبي" بمشروع "السيل التركي"، الذي يهدف لنقل الغاز الروسي إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا، لتقوم السلطات الروسية بتعليقه في نهاية العام الماضي وذلك على خلفية إسقاط سلاح الجو التركي لقاذفة روسية من طراز "سو 24" في سوريا.

تقوم روسيا على هذا الأساس بعقد شراكة جديد من خلال توقيع شركة "غازبروم" وشركة الغاز اليونانية "ديبا" وشركة الطاقة الإيطالية "إديسون" في روما على مذكرة تفاهم بشأن توريدات الغاز الطبيعي الروسي عبر البحر الأسود إلى دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لتنظيم المسار الجنوبي لإمدادات الغاز إلى أوروبا.

ثانياً-توجه السياسة الروسية نحو الصين:

تقوم روسيا بعمل "إستراتيجية" مع الصين تسمى "مسار الشرق" أو "قوة سيبيريا". تهدف هذه الإستراتيجية إلى إيجاد منفذ أو سوق بديل للغاز الروسي يتم من خلاله تصدير الطاقة إليه وتنويع الأسواق الأساسية للطاقة الروسية. مما يعنى أنها سوف تقوم من الصفقات الهامة أن لم تكن تاريخية في تاريخ الغاز الروسي. يظهر هذا مدى اهتمام روسيا بإيجاد منفذ لها، بسبب الأزمة التي تتعرض لها وعدم معرفة ملامحها أو عواقبها الاقتصادية بشكل جيد.

³⁶ Vladimir Likhachev , THE ROLE OF ENERGY IN RUSSIA'S RELATIONS WITH TURKEY AND IRAN, Ankara, The Economic Policy Research Foundation of Turkey, 2012,p2.

*مشروع روسي تركي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر البحر الأسود، ثم عبر أراضي بلغاريا، صربيا، هنغاريا، عبر تركيا

ثالثاً: التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم :

عرفت الأزمة الأوكرانية العديد من التطورات، التي ساهمت في التدخل الفوري لروسيا في القرم عن طريق استعمال قوتها العسكرية وقد وضعت العديد من الأسباب الضمنية و الصريحة لتبرير تمديد التدخل الروسي إلى شرق أوكرانيا، تتمثل هذه الأسباب في³⁸:

أولاً: حماية الأسطول والقاعدة العسكرية، وهذا بالإضافة إلى حماية الأغلبية الموالية لها ذات الأصل الروسي، حيث لعبت هذه الأغلبية دوراً هاماً في تسهيل انضمام القرم إلى روسيا، وذلك من خلال عملها على الترحيب بروسيا في القرم وضمها إليه. نتيجة "الأسباب الاجتماعية"، فتدخلت روسيا بغرض "اجتماعي" من أجل حماية مواطني القرم الموالين لها، بالإضافة إلى مواطني "شرق وجنوب أوكرانيا" ذو الأصل الروسي.

ثانياً: منذ بداية الأزمة وروسيا تترقب الوضع الخاص بمصالحها الخاصة ومصالح المواطنين الموالين لها، ومع تفاقم الأوضاع لسكان القرم عملت على تقديم العون لهم، خصوصاً أنهم طلبوا الحماية الروسية لهم.

تعتبر التطورات الحاصلة في أوكرانيا سبباً في دفع سكان شبه جزيرة القرم إلى تنظيم مظاهرة كبيرة وحشد جميع المواطنين لها من أجل دعم والترحيب بالحماية الروسية، التي تحميهم من أخطار المعارضة، كما عملوا على رفض وجود "بترو بوروشينكو" زعيم المعارضة في القرم الذي أصبح فيما بعد رئيس الدولة الأوكرانية.

راقبت روسيا الموقف في القرم، وخصوصاً بعد رفض سكانها الاحتجاجات في "كريف" عاصمة أوكرانيا ضد "يانكوفيتش" والمطالبة بالحماية الروسية. نتيجة لذلك عملت روسيا على تبني إستراتيجيتين تعملان على احترام الرغبة الداخلية وإرادة سكان القرم و قد تمثلت هاتين الاستراتيجيتين في :

1- الاستراتيجية الأولى: تعمل على القيام باستفتاء يقتضى بموجبه الموافقة على ضم القرم لروسيا.

³⁸ Roy Allison, Russian 'deniable' intervention in Ukraine: how and why Russia broke the rules, International Affairs, The Royal Institute of International Affairs, N 90, 2014, P1265.

2- الاستراتيجية الثانية: يوضع في الاعتبار "حالة رفض" السكان قبول الانضمام إلى روسيا.

خاصة بعد الاستفتاء الذي فرضته أوكرانيا حول بقاء يانكوفيتش الرئيس الأوكراني في الحكم، و قد تم التصويت بنسبة 73 بالمئة لصالح عزل الرئيس الأوكراني السابق يانكوفيتش من منصبه.³⁹ بالنسبة للسيناريو الأول: تم بالفعل إجراء استفتاء عن ضم القرم لروسيا، وتم التصويت لصالح الانضمام إليها بأغلبية ساحقة. فكانت نسبة المشاركة في هذا الاستفتاء 83.1%. وكانت نتائج نسبة تصويت المشاركين من سكان القرم ومدينة سيفاستوبل الواقعة جنوب شبه جزيرة القرم كالتالي: 96.77% في القرم، و 95.6% في سيفاستوبل و ذلك نظرا لكون الولاء الرئيسي لسكان المنطقة لروسيا⁴⁰، و بناء على هذه النسبة تم ضم القرم رسميا إلى روسيا، وأصبحت أرض روسية وتم إعطاء مواطني القرم الجنسية الروسية.

أما بالنسبة للسيناريو الثاني: و الذي يتمثل فيما إذا لم يتم الترحيب من قبل السكان بالضم إلى القرم، فسوف يترك لهم حق "تقرير مصيرهم"، وفي نفس الوقت كان يوجد تخوف من قبل روسيا بسبب قوى المعارضة التي تعمل على اضطهاد كل من له ولاء لروسيا. حيث أنه تم اعطاء حرية الاختيار للمواطنين بين البقاء على الجنسية الأوكرانية أو التحول إلى الجنسية الروسية بمجرد ضم شبه جزيرة القرم لروسيا.

تتضمن معاهدة الانضمام أن (يعتبر كل سكان القرم مواطنين روس، إلا أولئك الذين يرفضون، وفي هذه الحالة يقدمون بطلب رسمي لإبقاء الجنسية الأوكرانية).

نتيجة لموافقة السكان على ضم شبه جزيرة القرم لروسيا، قام البرلمان الروسي بالتصديق على قرار الانضمام، ثم قام بعد ذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالتوقيع على القانون النهائي لضم القرم.

³⁹ Christian Marxsen , **The Crimea Crisis An International Law Perspective**, zaorv;74,2014,p375.

⁴⁰ محمد مسلم الحسيني، المأزق الأوكراني يتحول إلى أزمة عالمية بعد تدخل روسيا و تردد الغرب، **مجلة العرب**، العدد 9487، 2014، ص7.

أصبحت شبه جزيرة القرم جزء من الأراضي الروسية بموجب موافقة مواطنيها وموجب القانون الروسي الذي وافق عليه البرلمان والرئيس، عمل هذا القرار على إثارة الغرب مما أدى إلى تطور الأحداث والمواجهات بين روسيا والقوى الغربية.

عرف التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا نوعين يتمثلان في:

1- التدخل العسكري المباشر: قامت روسيا بالتدخل المباشر في شبه جزيرة القرم، من أجل حماية المصالح سواء الإستراتيجية الأسطول و مجالها الحيوي، والاجتماعية المتمثلة في سكان القرم.

لذلك السبب قام البرلمان الروسي في مارس 2014 بإحقيق حق استخدام القوة العسكرية في أوكرانيا من أجل حماية الروس في أوكرانيا، قامت القوات البحرية بالتحرك عن طريق "أسطول البحر الأسود" والقوات البرية والجوية، التي قامت بالاستقرار في شبه جزيرة القرم. يعتبر التدخل الروسي في أوكرانيا ليس فقط مهددا للأمن الأوكراني والأوروبي، وإنما حتى الروسي في حد ذاته، وذلك نظرا للحد من خياراتها العسكرية في توجهاتها العسكرية تجاه المناطق الأخرى مثل منطقة آسيا الوسطى و القوقاز.⁴¹

قامت أوكرانيا بالاحتجاج حيث أن روسيا لم تبلغها بهذه التحركات، مما يعنى عدم التزامها بالاتفاقيات بين البلدين، في المقابل أكدت روسيا احترامها لاتفاقيات الصداقة المبرمة بينها وبين أوكرانيا سنة 1997 وأكدت أن التحرك الجزئي لأسطول البحر الأسود جرى وفقا للاتفاقيات المبرمة بين الدولتين.

2- التدخل العسكري غير المباشر: يعتبر المجتمع الأوكراني منقسم ذو اتجاه متوازى، لسكان يسكنون الجزء الشرقي من البلاد ولائهم لروسيا، هذا الولاء الاجتماعي جعل المقاطعات الشرقية تميل لروسيا والسياسات التي اتخذتها، وفي نفس الوقت ترفض التدخل الغربي في البلاد وعزل يانكوفيتش.

⁴¹Johan Norberg and Fredrik Westerlund, Russia and Ukraine: Military-strategic options, and possible risks, for Moscow, **RUFS Briefing**, No 22 , April, 2014, pp1,2.

أدى ذلك إلى إعلان العديد من "المقاطعات الشرقية" عدم تأييدها للانتخابات الرئاسية التي جاءت بـ "بيترو بوروشينكو"، وأعلنوا الاستقلال والانقسام عن الدولة الأوكرانية. مما عمل على مساندة روسيا لهم، ووقوف القوات الأوكرانية ضدهم من أجل الرجوع عن مواقفهم. عمل سكان "إقليم دونباس" الذي يضم ما يقرب من 7 ملايين شخص، الذي يشمل مقاطعتي "دونيتسك ولوغانسك" في شرق أوكرانيا باستفتاء للانفصال عن أوكرانيا.

أصر سكانه على الانفصال فتصاعد الأمر مما أدى إلى قيام القوات الأوكرانية بإجبارهم عن التنازل عن قرارهم بقوة السلاح ما أدى إلى نشوب صراع مسلح بين الطرفين. أدت هذه الأحداث إلى تفاقم الأوضاع بين القوتين، وقيام الانفصاليين باحتجاز أفراد في المصالح الحكومية كرهائن والسيطرة على أجهزة الأمن الإقليمي والسلاح المتواجد بداخله أيضا بالإضافة إلى السيطرة على الأجهزة السيادية بالإقليم من مؤسسات حكومية مثل مقر الحاكم المحلي. كما أكدوا أن الإقليم أصبح "جمهورية مستقلة ذات سيادة"، مما يعنى عدم رغبتهم في الرجوع مرة أخرى إلى أوكرانيا⁴².

⁴² محمد بن سعيد الفطيسي، مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية و السندان الروسي، يوم: 2015/3/5، على الساعة: 11:45، على الموقع: <http://www.annabaa.org/arabic/strategicissues/1206>

المبحث الثالث: تفاعلات القوى الإقليمية و الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية.

تحظى الأزمة الأوكرانية 2004 بأهمية كبيرة في مجموع التفاعلات الإقليمية ومنها الدولية، بحيث تحاول كل دولة أن تظهر قوتها- سعياً لتحقيق المصالح الفردية في ظل الأزمة. لذلك سوف يركز البحث على دراسة الأزمة الأوكرانية من خلال تحليل مسار التفاعلات الإقليمية و الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية، باعتبارها من بين أهم الأزمات الدولية التي عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك لاعتبار الدولة الأوكرانية مهمة جداً لمجموع القوى الإقليمية والدولية، و هو ما جعلها منطقة تنافس فيما بين هذه القوى.

تساهم أهمية أوكرانيا الجغرافية و الاستراتيجية في تفعيل الأزمة، و تدخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، و هو ما اعتبرته روسيا تدخلاً خارجياً في إقليمها و مجالها الحيوي، وهو ما انعكس على السياسة الخارجية الروسية .

المطلب الأول: سياسات القوى الإقليمية تجاه الأزمة الأوكرانية .

تعتبر أوكرانيا دولة مستقلة عن الاتحاد السوفياتي، إلا أن هذا لم يمنع من كون الأزمة التي تشهدها، تعرقل من سياستها الداخلية و الخارجية، و ذلك بسبب التدخل الروسي الذي عرفته أوكرانيا، بحيث تعتبر روسيا من بين الأطراف المباشرة في الأزمة الأوكرانية، وذلك نظراً للأهمية التي توليها روسيا لأوكرانيا، بالإضافة على أن أهم سبب في تفاقم الأزمة الأوكرانية هو تدخل الأطراف الخارجية و المتمثلة أساساً في الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، و نتيجة لهذه المقتضيات سوف نعتمد في تحليلنا لسياسات الدول تجاه الأزمة الأوكرانية في مدى التأثير الاستراتيجي، و ليس على أساس البعد الإقليمي، و ذلك راجع في الأساس إلى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية و حلف الناتو في الأزمة.

أولاً- سياسة الحكومة الأوكرانية تجاه القضية الانفصالية في شرق أوكرانيا:

تتحدد سياسة الحكومة الأوكرانية من الأزمة الانفصالية عبر المواجهة ما بين قسمين متساويين تقريباً، وهما الغرب مع المنطقة الوسطى في مواجهة الجنوب الشرقي، وذلك لكون سكان هذه المناطق مختلفون في الناحية الثقافية و الانتماء، ففي الجزء الشرقي تسود اللغة الروسية بصفة مطلقة، أما الغرب والوسط فاللغة الأوكرانية أكثر انتشاراً، وهذا ما يفسر الاختلاف و التباين الكبير في السياسة الأوكرانية، بالإضافة إلى كون حادثة وعي الشعب الأوكراني بمفهوم الدولة، كان سبباً هاماً للأزمة الحالية، حيث استغلت روسيا هذه الثغرة من أجل استثارة الروح القومية للناطقين بالروسية، في إطار النزعة القومية ضد الغرب و الحكومة الموالية له.

يصعب هذا الاختلاف من امكانية توحيد الموقف الرسمي الأوكراني تجاه الأزمة (2004)، و ذلك نظراً للتمايز الذي تعرفه المنطقة، و الذي يعتبر من بين أهم الاسباب التي زادت من تفاقم الأزمة، و سمحت بالتدخل الروسي في السياسة الداخلية لأوكرانيا.

تعتبر أوكرانيا دولة مهمة بالنسبة لروسيا، خاصة في ظل السياسة الروسية الجديدة، و سعي روسيا إلى اقامة اتحاد أوراسي، الذي تم توقيعه رسمياً في 2014¹، و توقيع اتفاقية الأمن الجماعي بين روسيا ،بيلاروسيا، أرمينيا، كازاخستان، طاجاكستان، أوزباكستان و أوكرانيا من أجل بناء علاقات متوازنة بين بلدان الرابطة، و هذا ما يكسب أوكرانيا أهمية فائقة. لكن هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق دون أوكرانيا، لذلك رفضت روسيا فكرة استقلال أوكرانيا عن الهيمنة الروسية، والتي تعني بالضرورة عرقلة للمشروع الروسي، و هو ما يفسر التدخل الروسي لإفشال الثورة الأوكرانية، خاصة و أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتفكيك أي كتل أوراسي ، و ذلك بحرمان روسيا من ثلاث دوائر مركزية و هي :

-أوكرانيا-أوزباكستان-أذربيجان.

¹ Nicu Popescu, **Eurasian Union: the real, the imaginary and the likely**, France, EU Institute for Security Studies and printed, 2014,P9.

تتباين السياسة الأوكرانية، بسبب النخبة السياسية الموالية لروسيا، و اللذين أبرزوا اختلافهم مع ثورة 2013، بحيث اعتبر جزء كبير من الأوكرانيين الموالين لروسيا أن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى انهيار الاقتصاد، الصناعة، الفلاحة و القطاع العلمي للبلد، خاصة أن روسيا ترفض أن تدخل أوكرانيا في الشراكة الأوروبية الشرقية* مع الغرب، ويصررون على ضمها للإتحاد الأوراسي، و هنا ظهر تباين الموقف الأوكراني في بداية الأزمة و ذلك من خلال تباين مواقفه من المشاريع الأوروبية و الروسية، و هو ما يبرز أن وقوع أوكرانيا في المنطقة العازلة بين أوروبا و روسيا، جعلها تقع ضحية للحسابات الجيوسياسية للقوى العالمية و الإقليمية.

يبرز هنا الموقف الأوكراني صراحة و ذلك من خلال سعي أوكرانيا لعقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي، و يرجع هذا إلى تبلور قناعة راسخة لدى الشعب الأوكراني بأن التغيير الاجتماعي والاقتصادي لن يأتي إلا بالتحرك من التبعية لروسيا و الانضمام للإتحاد الأوروبي.

أدت هذه التحولات التي عرفتها أوكرانيا إلى قيام الثورة الأوكرانية التي لا تعتبر الثورة الأولى والثانية، بل تعد الثورة الثالثة، والتي سعى من خلالها الأوكرانيين للخروج من الهيمنة الروسية، والاستقلال الكلي من خلال بناء سياسة أوكرانية منفردة، بعيدة عن تدخل روسي خارجي.²

استراتيجية الحكومة الأوكرانية تجاه القضية الانفصالية:

تعاني أوكرانيا دولة مشكل التبعية فيما يخص المصادر الأولية الطاقوية، بحيث لا يمكنها الاستغناء عن الغاز الروسي، أو إيجاد استراتيجيات بديلة للموارد الطاقوية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها. فمازالت المفاوضات مستمرة بينها وبين روسيا برعاية أوروبية من أجل ضمان استمرار تدفق الغاز إلى أوكرانيا، و قد تبنت الحكومة الأوكرانية مجموع من الاستراتيجيات و التي تتمثل في:

* الشراكة الأوروبية الشرقية: سنة 2009 يعبر هذا المشروع عن نية أوروبا في تطوير سياسة الجوار الأوروبية، من أجل تطوير البعد الشرقي للسياسة الأوروبية الخارجية، التي تنوي تحقيق مشروع أوروبا العظمى، و يسعى هذه المشروع إلى التأثير على الدخل الروسي، الذي تعتبره النخب الأوروبية تهديدا لمن أوروبا و وحدتها. و اعتبر الاتحاد الأوروبي هذا المشروع يساعد الغرب للوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأسود، و التوغل في القوقاز، الغني بالمصادر الطاقوية و خلق مجال اقتصادي حيوي، و توسيع دائرة نفوذه.

² Karel Cornrlis Berrkhoff, Harvest Of Despair :Life And Death In Ukraine Under Nazi Rule, Harvard University Pres, april 2004, p164.

1- الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة الأوكرانية:

تأثرت أوكرانيا تأثراً اقتصادياً كبيراً في ظل الأزمة الراهنة، التي وقفت عاجزة بسبب التهديد بقطع الغاز في حالة عدم دفعها المستحقات المالية عليها، وفي نفس الوقت هي تعاني من عجز في الموارد المالية.

ساعد في تخوف أوكرانيا وأيضاً الاتحاد الأوروبي، إغلاق روسيا لمعبر مرور الغاز عبر أوكرانيا في شهر يونيو 2014 كورقة تهديد لها، مما يمثل مقدرة روسيا على إغلاق معابرها في أي وقت.

بالإضافة إلى قلة الاعتماد على المعبر الأوكراني في المستقبل، بسبب اعتماد روسيا على معابر أخرى. كما أوضحت تجربة أوكرانيا في أزمتها، أن الاتحاد الأوروبي لم يفي بالتزامه عند إسقاطهم للرئيس "يانكوفيتش" حيث أنه وعد بالحصول على منحة فورية تتراوح ما بين 50 و60 مليار دولار¹. هذا ما جعلها تسعى لإيجاد حلول اقتصادية جذرية من أجل التقليل من أثر الأزمة التي تعانيها أوكرانيا، وهذا ما جعلها تسعى لتسريع إجراءات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تحسين الوضع الاقتصادي الداخلي.

2- الاستراتيجية العسكرية للحكومة الأوكرانية:

اعتمدت الحكومة الأوكرانية على الاستراتيجية العسكري و التي يتمثل هدفها الأساسي في:
- إيقاف تمرد الانفصاليين في مقاطعات شرق أوكرانيا، والمواجهات العسكرية بين القوات المنفصلة والأوكرانية.

¹Gediminas Vitkus, Vilnius, Baltic States' Foreign Policies vis-a-vis Russia, in Light of the Ukraine Crisis, **RUSSIAN ANALYTICAL DIGEST**, No 176, 4 December 2015 , p4.

فرغم أن اتفاقية مينسك* جاءت لتعمل على تسوية القتال العسكري، ولكن القتال لم يتوقف على أرض الواقع، و بقيت أطرف النزاع تدين بعضها البعض أنها سبب في عدم وقف اطلاق النيران. فالقوى الغربية تؤكد على دعم روسيا للانفصاليين عسكريا، وهذا الأمر ما تقوم روسيا بنفيه. في المقابل تدين روسيا دعم الغرب للقوات الأوكرانية، والتصريحات التي تتخذها "الولايات المتحدة" بإمكانية تسليح القوات الأوكرانية.

تسعى أوكرانيا في الفترة الأخيرة لتصنيع بما يسمى "القنبلة القذرة"، أو القنبلة النووية، كسلاح ردع لها في مواجهة المخاطر، و أكدت أنها عازمة على فعل نظام عسكري سرى لها. وهذا يبين مدى الحذر والخطط التي تعمل أوكرانيا على اتخاذها من أجل مواجهة الخطر الروسي. يعمل هذا على توتر علاقات روسيا مع أوكرانيا، وجعل "روسيا" في حالة تأهب برفع سياسات الاستعداد العسكري في حالة تعرض أوكرانيا لها.

* تتضمن اتفاقية مينسك التي تم توقيعها في بيلاروسيا بين روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا 13 بنداً، كان على رأسها وقف إطلاق النار في مقاطعات شرق أوكرانيا، وضرورة التقيد به بشكل صارم. تتألف اتفاقية مينسك حول الأزمة الأوكرانية من 13 بنداً نستعرضها بالتفاصيل، وأولها وقف إطلاق النار في دانييتسك ولوغانسك عند الساعة صفر ليوم 15 شباط، والتقيد بذلك بشكل صارم، كما نص الاتفاق على سحب الجانبين لجميع الأسلحة الثقيلة مسافة متساوية بهدف إنشاء منطقة أمنية عازلة من خط الفصل الحالي بالنسبة إلى القوات الأوكرانية ومن خط الفصل الذي حدد في أيلول بالنسبة لقوات دونباس. بالإضافة إلى تأمين مراقبة فعالة لسير تنفيذ وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من جهة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من اليوم الأول للانسحاب.

نصّ الاتفاق أيضاً على إطلاق حوار بعد اليوم الأول من الانسحاب، حول شكل إجراء الانتخابات المحلية وفق الدستور الأوكراني وقانون نظام الحكم الذاتي المؤقت في مناطق محددة من مقاطعتي دونييتسك ولوغانسك الأوكراني.

حول النظام المستقبلي لهذه المناطق وفق القانون المذكور. الاتفاقية نصت على تأمين تنفيذ العفو العام، عبر بدء العمل بقانون منع ملاحقة ومعاقبة الأشخاص المرتبطين بالأحداث في دانييتسك ولوغانسك، وإطلاق سراح وتبادل كافة الأسرى والموقوفين وفق مبدأ "الجميع مقابل الجميع" على أن تنتهي هذه العملية خلال 5 أيام على الأكثر بعد سحب القوات.

3- الإستراتيجية السياسية للحكومة الأوكرانية:

يعتبر مسألة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي المسألة السياسية الهامة في الأزمة، بحيث وقعت أوكرانيا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تعمل على انضمامها في المستقبل كعضو في الاتحاد بعد تطبيق الشروط الأوروبية للانضمام.

يجعل هذا من أوكرانيا تقوم بإعادة صياغة سياستها الداخلية سواء كانت على الجانب الاقتصادي أو السياسي والعسكري بالتطبع بالصبغة الغربية التامة، لكي تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. حيث أن سياسات الاتحاد الأوروبي تعمل على الانفتاح على القواعد الأوروبية في الديمقراطية والرفاهية، والاقتصادية من حيث فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات الأوكرانية و إزالة الحواجز الجمركية. فعملية الانضمام إلى الاتحاد لها تأثير كبير على الجانب الاجتماعي الأوكراني بسبب الانقسام المجتمعي الحاد فيه. فهناك سكان لا يريدون التطبع بثقافة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المشكلة القائمة من انفصال مقاطعات الشرق، والتي من الممكن أن تتفاقم إلى "حرب أهلية" في حالة عدم احتوائها.

تستمر المفاوضات نتيجة المصالح المشتركة لجميع الأطراف. فروسيا تريد استقرارها السياسي والحفاظ على أمنها القومي و الاقليمي، والاتحاد الأوروبي يريد إصلاحات واستقرار الوضع الأوكراني من أجل التوجه إليها، و خير مثال على ذلك استمرار اتفاقية مينسك و طلب الأطراف بالالتزام بتنفيذها سواء فيما يتعلق بشقها الاقتصادي أو العسكري المتمثل في وقف إطلاق النيران بين قوات الشرق المنفصلة والقوات الأوكرانية، رغم العراقيل التي تعرفها الاتفاقية.

حيث أنه و رغم مجموع التناقضات بين روسيا، وأوكرانيا و الاتحاد الأوروبي لازالت كل الأطراف تسعى لتطبيق اتفاقية المينسك، حتى و لو بشكل جزئي. رغم أن روسيا لن تسمح بأي توسع للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، حيث أنها ترى أن السبب الأساسي في الاضطرابات التي تعرفها المنطقة وقيام الاحتجاجات راجع بالأساس إلى سياسات الناتو، والرغبة إلى الانضمام إليه وما يؤهل إليه من نتائج حيث تقوم الدولة بالسماح للناتو لعمل برنامج إستراتيجي لها يؤهلها للانضمام، وخير مثال لروسيا هو الثورة البرتغالية في أوكرانيا عام 2004، وثورة جورجيا.¹

¹ سعد السعيد، تداعيات الأزمة الروسية - الجورجية على العلاقات الروسية - الأمريكية، مجلة دراسات الدولية، العدد 42، ص 99.

-فقضية انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي، قضية مصيرية بالنسبة لروسيا ولأمنها القومي، فروسيا لن تسمح أبدا بهذه المسألة بسبب الامتداد الطبيعي لنظامها الإقليمي الجغرافي والاستراتيجي، حيث أن روسيا تنظر إلى قضية الناتو كامتداد للحرب الباردة، و ذلك كون الولايات المتحدة الأمريكية لم تحل حلف الناتو رغم انتهاء الحرب الباردة و حل الاتحاد السوفياتي لحلف وارسوا، وهذا ما اعتبرته روسيا تهديدا موجها في الأساس لأمنها القومي. لكن أوكرانيا ترى في انضمامها للاتحاد الأوروبي سبيلا استراتيجيا لحل بعض المشاكل التي تعانيها أوكرانيا في ظل أزمتها الاخيرة.

4-مسألة الحدود و ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا:

ترى روسيا أن القرم حق قانوني لها بحكم التاريخ، وأن مسألة اعادة القرم بمثابة عودة إلى الوطن الأم، وأنها لم تجبر سكان القرم على الانضمام إليها، بل هم الذين صوتوا لصالح الانضمام، في حين لازالت تعتبر أوكرانيا أن شبه جزيرة القرم تابعة لها و أن روسيا تخلت عسكريا من أجل ضم القرم إليها. من خلال دراسة الأزمة الأوكرانية وأبعادها الدولية والأطراف المشتركة فيها، يتضح أن الخاسر الأكبر في هذه الأزمة هي "أوكرانيا"، فهي تعاني من انهيار اقتصادي، لا يؤهلها أن تقوم بمواجهة المخاطر بمفردها، بحيث انها لا تستطيع عمل إستراتيجية بديلة لاسترداد الغاز بدلا من الغاز الروسي، حيث أن روسيا تعطيه لها بأسعار منخفضة وتسدد ثمنه على دفعات لصالح روسيا. بالإضافة إلى أن ضم القرم جعل أوكرانيا لا تستفيد بحق إيجار الأسطول الروسي، مما يجعلها تابعا سياسيا غير قادرة على أخذ موقف حاسم.

2-السياسة الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004:

تعتبر أوكرانيا بالنسبة لروسيا منطقة نفوذ استراتيجي لها، و على هذا الأساس هي تتعامل مع المنطقة وفق مبدأ استرجاع مناطق نفوذها، و بذلك فلا يمكن اعتبار روسيا محايدة في موقفها من الأزمة الأوكرانية، خاصة و أن هناك بعض الأطراف الدولية التي تعتبر روسيا طرفا مباشرا في قيام الأزمة الأوكرانية .

رغم أن التصريح الرسمي لروسيا تجاه الأزمة الأوكرانية، كان يتميز بحيادها ورفضها للتدخل في الشؤون الأوكرانية الداخلية، إلا أن هذا لم يكن واضحا في استراتيجية روسيا على المستوى التنفيذي، بحيث أنه و منذ 01 مارس 2014¹، نشطت القوات الروسية في شبه جزيرة القرم، وكانت تلقى هذه القوات العسكرية دعما من السكان ذوي الأصل الروسي في شبه جزيرة القرم، اللذين يمثلون أغلبية السكان، و في الوقت نفسه قامت قوات موالية لروسيا باحتلال برلمان شبه الجزيرة، و سارع البرلمان الجديد إلى الاطاحة بالحكومة المحلية ، و تشكيل حكومة جديدة موالية لروسيا، كما أعلن سيطرته على كافة المؤسسات و القوات الأمنية في القرم، و قد دعى البرلمان السكان في شبه جزيرة القرم لاستفتاء حول تقرير المصير في 16 مارس 2014، سبقه اعتماد مشروع قانون من الكرملين مفاده قبول انضمام أي أرض لروسيا بناء على رغبة شعبها.

يؤكد هذا السياسة الروسية في ضم القرم الذي وقع يوم 20 مارس 2014، و يرجع سبب الموقف الأوكراني من الأزمة ،وضع الخارطة الأوروبية و دلالتها لأمن روسيا، ففي جوار البحر الأسود تقدم الغرب إلى بلغاريا و رومانيا، إضافة إلى جهود تركيا ضمن حلف الناتو، بمعنى أنه حتى وبعد سيطرت روسيا على شبه جزيرة القرم، فهذا لا يعني سيطرتها الكلية على منطقة نفوذها، و ذلك راجع لكون الدول التي كانت تعتبر مجال روسيا الحيوي، أصبحت دولا منظمة للإتحاد الأوروبي ،أو دولا أعضاء في حلف الناتو، و بذلك فروسا تواجه تهديدا إستراتيجيتها في أوروبا ، و هذا ما دفع روسيا لتبني موقف التدخل في الأزمة الأوكرانية و اعتبار نفسها طرفا مباشرا في الأزمة باعتماد استراتيجية محددة للأزمة، و ذلك لاعتبار روسيا تحاول رد خسارة جيوسياسية كبرى لحدودها الحيوية.

يمكن تشبيه الأزمة الأوكرانية الحالية بالأزمة الجورجية و ذلك عند محاولة انضمام هذه الأخيرة إلى حلف الناتو ، و هو ما اعتبرته روسيا بمثابة محاصرتها في مجالها الحيوي، و بالحديث عن الأزمة الأوكرانية التي لا تقل أهمية عن جورجيا، بل يمكن القول أنها تفوقها أهمية من حيث موقعها الاستراتيجي الجيوسياسي بالنسبة لروسيا، باعتبارها تشترك معها بحدود طويلة، بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين البلدين و كذا كون المناطق الشرقية و الجنوبية المحاذية لروسيا و التي

¹ بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014، ص 6.

يقطنها أغلبية روسية¹. بالإضافة إلى كون شبه جزيرة القرم التي تتمتع بالحكم الذاتي، و التي يشكل المواطنين الروس فيها نحو 60% من مجموع سكانها.²

يمكن بذلك تفسير الموقف الروسي من الأزمة الأوكرانية، بأنه موقف استراتيجي يرتبط بطموح روسيا في العودة كقوة دولية، خاصة بعد التوسع الكبير الذي يعرفه كل من الاتحاد الأوروبي وكذا حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى تهديد الدرع الصاروخي الأمريكي الذي تعتبره روسيا موضوع أساس في المنطقة كنظام رقابي لها، في منطقة تعتبرها روسيا مجال نفوذها، بحيث أنها تعبر عن منطقة كانت أساسا تدخل في الحدود الداخلية للاتحاد السوفياتي. و بالتركيز على أوكرانيا، فإن روسيا لا تعتبر طرفا غير مباشر في الأزمة و إنما طرفا رئيسيا فيها، ما جعلها تتعدى تقديم موقف و فقط، بل أنها وضعت استراتيجية على عدة أصعدة من أجل المحافظة على نفوذها في المنطقة و الحد من التوسع الغربي الأمريكي، و التأكيد على سيطرتها على منطقة نفوذها.

بدأت القوات الروسية منذ 01 مارس 2014، تنتشط في شبه جزيرة القرم و التي يمثل أغلبية السكان في المنطقة من الروس، حيث انتقل هنا الموقف الروسي من الدعم الاقتصادي إلى الاستراتيجية العسكرية، من خلال سيطرت روسيا على المطارات الرئيسية.

تحركت هذه القوات حتى قبل أن يصدر البرلمان و المجلس الفدرالي لروسيا الاتحادية تفويضا للرئيس السوفياتي فلاديمير بوتين باستخدام القوة في أوكرانيا، في نفس الوقت قامت القوات الروسية بالسيطرة على برلمان شبه جزيرة القرم، و سارع البرلمان إلى الاطاحة بالحكومة المحلية، و تشكيل حكومة جديدة موالية لروسيا، كما أعلن سيطرته على كافة المؤسسات و القوات الأمنية في شبه جزيرة القرم. كل هذا دعى برلمان القرم لاستفتاء حول تقرير مصير شبه الجزيرة

¹ حسن حردان، الأزمة الأوكرانية: بين أوراق القوة الروسية و العجز الغربي، *جريدة الأخبار*، العدد 2247، مارس 2014، ص 25.

² أسامة أبو رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-10.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل الأزمة (2004)

في 16 مارس 2014، وانتهى الأمر بتوقيع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم 20 مارس 2014، مرسوما رئاسيا يضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا.¹

تعتبر السياسة الروسية تجاه أوكرانيا خاصة في ظل أزمة 2004 بمثابة ضرورة مصلحية لتحقيق الامن الروسي القومي و الاقليمي ، خاصة في ظل الوضع الذي تعرفه أوروبا، خاصة مع تقدم الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية (توسيع حلف شمال الأطلسي و الاتحاد الأوروبي) إلى رومانيا و بلغاريا، إضافة إلى وجود تركيا أصلا ضمن حلف الناتو، بمعنى أن روسيا حتى و ان سيطرت على القرم، ستواجه في البحر الأسود جوارا كل دوله من أعضاء الناتو أو منظمة للاتحاد الأوروبي .

يعرف الاتحاد الاوروبي تقدما في عملية احتواء السياسة الروسية ليضم الدول التي كانت منظمة للاتحاد السوفياتي سابقا، منها دول البلطيق (استونيا-لاتيفيا-ليتوانيا)، إضافة إلى لبولندا. بالإضافة إلى العديد من التحولات في أوروبا الوسطى، فهذا يعتبر تهديدا للإستراتيجية الروسية في أوروبا الوسطى و الشرقية، و أمن الأسطول الروسي في البحر الأسود.²

تمثل بذلك الأزمة الأوكرانية حالة غير مسبوقه في تاريخ أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من حيث كون روسيا تستخدم فيه القوة الاقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى الانتماء القومي من أجل ضم أراضي دولة أخرى، و من جهة أخرى تواجه روسيا للمرة الأولى في التاريخ الحديث احتمال أن ترى نفوذ أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية على حدودها الغربية والجنوبية معا.

يعتقد من هذا الأساس بوتين أن ضم شبه جزيرة القرم هو حق تاريخي لروسيا، بعد أن منحها نيكيتا خروتشوف الرئيس السوفيتي السابق سنة 1954 لأوكرانيا³، بحيث يرى الرئيس الروسي

¹ أحمد محمد أبو زيد، الأزمة الأوكرانية و الحرب الباردة الجديدة، في فهم الواقع الدولي، يوم: 2014/03/25، على الساعة 17:52، على الموقع: <http://www.academia.edu>

² بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، يوم: 2014/03/17، على الساعة: 13:10، على الموقع: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/03/20143171066222.html>.

³ محمد صفوان جولاق، أوكرانيا و انفصال القرم، الواقع و المال، مركز الجزيرة للدراسات، 20 مارس 2014، ص3.

بوتين أن هذا المنح كان يعتبر خطأ استراتيجيا، رهن مستقبل روسيا أمام التوسع الذي يشهده كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

عرفت روسيا تحقيقا للعديد من الأهداف الأمنية من خلال ضمها لشبه جزيرة القرم و التي تتلخص في¹:

أولا: زعزعة أوكرانيا و نشر الفوضى من خلال خلق اختلاف داخل المجتمع الأوكراني، و ذلك من أجل افشال الثورة، بسبب الخسائر التي ستثقل كاهل الحكومة الأوكرانية.

ثانيا: بعد تأكد روسيا من اصرار أوكرانيا على التوجه نحو أوروبا الغربية، اتجهت روسيا لمواجهة أوروبا الغربية في شرق أوكرانيا بعيدا عن موسكو عاصمة روسيا.

ثالثا: الأهمية الجيوستراتيجية و التاريخية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا، خاصة في اطار الحروب، وذلك ما يفسر محاولة روسيا السيطرة على أوكرانيا و ذلك بهدف الدفاع عن أمنها القومي و الاقليمي مستقبلا.

رابعا: كون روسيا أعاققت فعليا أوكرانيا عن تحقيق هدفها بالصيغة والسرعة التي أرادتتها النخب الجديدة الموالية للغرب، بسبب التكلفة الضخمة للحرب، كون روسيا حققت العديد من الأهداف من الأزمة الأوكرانية، إلا أن هذا لا ينفى خسائر روسيا جراء شبه ضم جزيرة القرم و التدخل في شرق أوكرانيا:

أ/- وقوعها في عزلة دولية .

ب/- تعرض روسيا لعقوبات اقتصادية، أقرها الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، و مست العديد من المجالات الحيوية الروسية، حيث ألغت الكثير من المشاريع الاقتصادية المشتركة.

ج/- خسارتها لجوار الشعب الأوكراني.

¹ عامر راشد، المأزق الروسي و الغربي المزدوج في الأزمة الأوكرانية، يوم: 2015/2/2، على الساعة: 13:53، على الموقع: <http://www.aljazeera.net/>

يمكن القول أن الموقف الروسي من الازمة الاوكرانية هو موقف قائم في الأساس على مصلحة روسيا في المنطقة، خاصة و أن أوكرانيا تعتبر بمثابة دولة استراتيجية لروسيا، بحيث تمكنها من توسيع مجالها الحيوي، و تفتح أمامها منافذ جديدة. و هو الامر الذي فعل من الموقف الروسي تجاه الازمة التي يمكن القول أن روسيا تعتبرها بمثابة أزمة تهدد أمنها الداخلي و ليس فقط الاقليمي.

تحليل السياسة الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004 :

تعتبر روسيا أن أوكرانيا هي منطقتها الاستراتيجية و مجال نفوذها بالإضافة إلى كونها تعتبر دورها محوري في المنطقة خاصة كونها تعتبر وريثة الاتحاد السوفيتي السابق، فبالنسبة لها الدول المحيطة بها جزء لا يتجزأ منها فبالتالي لها حق السيادة عليهم، بالإضافة إلى الخلفية التاريخية التي تجمعها بأوكرانيا، و العنصر الإستراتيجي الهام المتمثل في الموقع الجغرافي المتمثل في حالة التلاصق الجغرافي، فبالنسبة لروسيا القضية الأوكرانية ومستقبلها يمثل قضية أمن قومي، بجانب الأهمية الاقتصادية التي تم تناولها.

تعتبر بذلك روسيا ذات مكانة إقليمية مهمة، نابعة من أهميتها في اطار ما كان يعرف "بالاتحاد السوفيتي" سابقاً، و هذا ما يفسر تصاعد دورها الإقليمي في المرحلة الأخيرة نتيجة الدور القيادي الذي يريد أن يلعبه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في المنطقة، ويأتي هذا الدور الإقليمي من أجل استعادة مكانتها الإستراتيجية السابقة ، باستعمال العامل الاقتصادي بالإضافة إلى الجانب العسكري¹ ، من خلال رغبتها في النمو الاقتصادي الذي تعتبر روسيا أنه لن يتحقق إلا من خلال "تجارب التكامل الإقليمي، فروسيا عملت على انشاء كيانات تضم الدول المحيطة بها سواء في قارة آسيا أو أوروبا مثل شنغهاي والاتحاد الأوراسي* .

¹ S. Frederick Starr and Svante E. Cornell, **Putin's Grand Strategy: The Eurasian Union and Its Discontents** , Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program, 2014, p24.

* **الاتحاد الجمركي الأوراسي** أو **الاتحاد الجمركي لبلاروس، قزخستان وروسيا**، تأسس في 1 يناير 2010 ، بين بلاروس، قزخستان، وروسيا. كخطوة أولى نحو تشكيل تحالف اقتصادي على خطى الاتحاد الأوروبي . تخطط الدول الأعضاء إلى الاستمرار في التكامل الاقتصادي وإزالة جميع الحدود الجمركية بين بعضها البعض بعد يوليو 2011. في 19 نوفمبر 2011، قامت الدول الأعضاء بتأسيس مفوضية مشتركة لتعزيز الروابط الاقتصادية، التخطيط لتأسيس الاتحاد الأوراسي بحلول 2015 .

لا تتوقف سياسة روسيا الجديدة في مجالها الإقليمي، و إنما تتعداه للمجال الدولي، باعتبارها كانت فاعلا دوليا هاما سواء في إطار "الإمبراطورية الروسية" ثم "الاتحاد السوفيتي" القطب القوي الذي عمل على وجود نظام دولي ثنائي القطبية أثناء وجوده. أو الحاضر المتمثل في الصعود الروسي مرة أخرى، بالإضافة إلى القوة العسكرية التي تمتلكها روسيا و التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي، فهي تحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث القدرات العسكرية، بالإضافة إلى امتلاكها السلاح النووي الذي يمثل لها توازن الرعب بين الدول الكبرى المحيطة بها.

3- سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الأوكرانية 2004 :

تعتبر أوكرانيا جزء من القارة الأوروبية، وهذا ما يفسر رغبة المواطنين الأوكرانيين في الانضمام إلى "الاتحاد الأوروبي".

يعتبر موقع أوكرانيا المتميز السبب الذي يجعلها دائما موضع اهتمام الإتحاد الاوروبي وذلك لأنها المصدر الرئيسي للمواد الغذائية و معبر مرور الغاز من روسيا للاتحاد الأوروبي، فهي ذات موقع "لوجستيكي" بالنسبة لأوروبا. لذلك مع مجيء الأزمة الاقتصادية الأوكرانية عام 2009، عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات من أجل النهوض بأوكرانيا بهدف استمرارية المصالح الحيوية لها. اتجهت الحكومة الأوكرانية في ذلك الوقت بقيادة **بيتر يوشينكو** الموالى لأوروبا الغربية بالتقارب مع الاتحاد الأوروبي. فقام هذا الأخير بتقديم وعد على الموافقة على طلب القرض الأوكراني عن طريق صندوق النقد الدولي.

تغيرت الأوضاع عام 2010 مع مجيء الانتخابات الرئاسية الأوكرانية والتي فاز بها فيكتور يانكوفيتش، فعملت روسيا على سرعة تقديم مساعدات لأوكرانيا خصوصا أن يانكوفيتش من أصل روسي وموالى لروسيا. قبلت أوكرانيا العروض الروسية ورأت فيها الخيار الأفضل والأسرع للخروج من الأزمة المالية. خصوصا أن البرنامج الانتخابي ليانكوفيتش كانت الركائز الأساسية له القيام بإصلاحات اقتصادية والخروج من الأزمة المالية التي كانت تعاني منها أوكرانيا في تلك الفترة. فكان مقابل التقارب الروسي، التخلي عن العرض الغربي وما شجع أوكرانيا على ذلك هو مجموعة التسهيلات الروسية، بالإضافة إلى الخوف من المواجهة الأوروبية بسبب ضعف الاقتصاد الأوكراني مقابل قوة الاقتصاد الأوروبي.

عمل هذا على احتجاج المعارضة صاحبة التوجه نحو أوروبا الغربية، حيث كانوا يرونها خطوة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فنزلت الجماهير إلى الميادين والشوارع مطالبين بإلغاء تجسيد التعاون مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد قيام "يانكوفيتش" بتجميد "اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة" مع الاتحاد الأوروبي¹.

نتيجة لتطور الأحداث وتدخل قوات الأمن من أجل فض المتظاهرين، نددت قوى أوروبا الغربية بذلك واعتزمت على تدخل قوات الأمن مع المتظاهرين وصوروا ذلك بالتعدي على الحريات واختراق لحقوق الإنسان. بسبب استمرار الأزمة و تعقدها نتيجة "تدخل روسيا عسكرياً" في منطقة شبه جزيرة القرم بسبب مصالحها وقواتها البحرية، لم يكن رد فعل الاتحاد الأوروبي متمثلاً في موقف سياسي فقط، بل بالتدخل عن طريق دعم المعارضة وفرض عقوبات على روسيا من أجل التخلي عن قرارها بالتدخل في شبه جزيرة القرم. ولكن روسيا لم تستجب لذلك واستمر تدخل قواتها، مما عمل على تفاقم الأزمة، و عمل الاتحاد الأوروبي على تصعيد الموقف من أجل الحد من النفوذ الروسي داخل "أوكرانيا" بصفة عامة و "شبه جزيرة القرم" بصفة خاصة.

دوافع سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الأوكرانية 2004:

تتمثل أهم الأسباب التي دفعت الاتحاد الأوروبي للتدخل في الأزمة الأوكرانية في العامل الاقتصادي بالأساس بالإضافة إلى دوافع أخرى سياسية إستراتيجية، وذلك على اعتبار أن المصالح الاقتصادية هي الموجه الرئيسي التي تحرك الاتحاد الأوروبي.

يعتبر الدافع الرئيسي وراء تدخل الاتحاد الأوروبي في أوكرانيا، هو رفضه للتدخل الروسي، والذي عمل على إلغاء إقامة "منطقة للتجارة الحرة" مع أوكرانيا التي كان من المفترض أن تقوم الاتفاقية بتيسير حركة التجارة معه ومع أوكرانيا بسبب أهمية السوق الأوكراني للاتحاد الأوروبي، فأوكرانيا بموقعها تعد نقطة التقاء القارة الآسيوية مع الأوروبية ومعبر للتبادل بينهما. تأتي رغبة "الاتحاد الأوروبي" في ذلك منذ عام 2007 عند التصريح بتعزيز العلاقات الأوكرانية تحت عنوان "اتفاقية التعزيز الجديدة"، التي يتم من خلالها رسم العلاقات بينهم خصوصاً الجانب الاقتصادي عن طريق إقامة "منطقة للتجارة الحرة"، وتم بالفعل اتخاذ إجراءات رسمية مع الحكومة الأوكرانية وساعدهم في ذلك انضمام "أوكرانيا" إلى "منظمة التجارة العالمية" عام

¹John Whalley, **Why Do Countries Seek Regional Trade Agreements**, the National Bureau of Economic Research, P76.

2008. وكانت الرغبة في ذلك خلق سياسات أوسع للاتحاد الأوروبي مستقرة من خلال علاقات اقتصادية أوثق. حيث أن "الاتحاد الأوروبي" أكبر شريك تجاري لأوكرانيا والعلاقات الاقتصادية بينهم تقدم فوائد كبيرة لكلا الطرفين. لذلك كانت الرغبة في تعميق العلاقات عن طريق "اتفاقية التجارة الحرة" الشاملة.

جاءت الأزمة الاقتصادية 2009، وعمل الاتحاد الأوروبي على تحسين الأوضاع بأوكرانيا وذلك في إطار المحافظة على المصالح الأوروبية في المنطقة، ثم جاءت الانتخابات الرئاسية الأوكرانية وتغيرت توجهات النظام، فجدد الاتحاد الأوروبي عرضه على الحكومة الأوكرانية، من خلال مساعدتها عبر تقديم قروض من صندوق النقد الدولي، ولكن كانت الشروط أكبر من مقدرة الاقتصاد الأوكراني، بالإضافة إلى قوة العرض الروسي الذي قدم إلى أوكرانيا. هذا ما دفع الاتحاد الأوروبي للتخوف على مصالحه في المنطقة¹، نظراً لتطور العلاقات الروسية الأوكرانية على حساب الاتحاد الأوروبي. هذا بالإضافة إلى الأهمية "الغذائية" التي تمثلها أوكرانيا للاتحاد الأوروبي "حيث أنها المصدر الرئيسي للمواد الزراعية بسبب ما تمتلكه من أراضي زراعية خصبة. زيادة عن كونها معبر خطوط "الغاز الروسي" لأوروبا، مما يمثل أهمية "لوجستية" بسبب عدم مقدرة القارة الأوروبية العيش بدون غاز سواء في الصناعات أم في المعيشة للتدفئة والأمور اليومية، بالإضافة إلى كون السوق الأوكراني سوق لا يستهان به بالنسبة للاتحاد الأوروبي. يعد البعد الاقتصادي من بين أهم الأسباب للتدخل الأوروبي في الأزمة الأوكرانية، لكن هذا لا يعني أنه السبب الوحيد الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى التدخل في الأزمة الأوكرانية، رغم كونه من بين أهم الأسباب، إلا أن هناك أسباب و دوافع ذات بعد آخر ساهمت في تدخل الاتحاد الأوروبي و التي تتمثل في الدوافع السياسية، و ذلك يتمثل في كون أوكرانيا تمثل للاتحاد الأوروبي دولة إستراتيجية هامة بسبب موقعها الجغرافي الذي يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، مما يعنى نقطة التقاء هامة ليس فقط للمصالح الاقتصادية، بل السياسية والإستراتيجية، باعتبارها نقطة هامة للتواصل مع القارة الآسيوية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي اتجاه شرق أوروبا ووسطها.

¹ Aleksandra Kovacevic , The Impact of the Russia–Ukraine Gas Crisis in South Eastern Europe, Oxford Institute for Energy Studies, N 29, March 2009, P2.

بالإضافة إلى "العمق الإستراتيجي" الذي سوف يحصل عليه الاتحاد نتيجة كسب دولة تابعة للنفوذ الروسي في اطار سياسة التوسع نحو الشرق، مما يؤدي إلى قلة تأثير أو هيمنة روسيا على هذه المنطقة المسمية ب"الفضاء السوفيتي السابق".

يعمل الاتحاد الأوروبي على السعي إلى إنشاء برنامج "الشراكة الشرقية" يضم كلا من الدول المتمثلة في: أوكرانيا-بيلاروسيا-جورجيا-أرمينيا-مولدافيا وأذربيجان، كخطوة من أجل التقارب مع دول أوربا الشرقية وزيادة العلاقات معهم من أجل كسب نفوذ في هذه المنطقة على حساب النفوذ الروسي.¹

يرغب الاتحاد منذ عام 2004 إلى دعم فرص التعاون بينه والدول الواقعة على حدوده، وعمل إصلاحات سياسية واقتصادية في هذه الدول، حتى يضمن عدم حدوث انقسامات وخلافات مستقبلية بينه وهذه الدول المجاورة له.

نتائج سياسة الاتحاد الاوروبي في الازمة الأوكرانية 2004:

كانت نتائج التدخل الغربي في الأزمة الأوكرانية متمثلة في العديد من الأبعاد و هي:

أولاً: البعد السياسي لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الأوكرانية 2004:

عملت القوى الغربية على دعم المعارضة التي تدعو إلى الانضمام إلى "الاتحاد الأوروبي" بكل سبل الدعم سواء كان مادي أو معنوي وأيدت الخطوات التي تقوم بها من الاحتجاجات وأكدت أنها ثورة من أجل الحرية وأنها امتداد للثورة البرتقالية التي لم تأتي بثمارها طيلة الأعوام السابقة، وقاموا بتأييد مطالب "المحتجين" واستيائهم من نظام الحكم، وأكدوا على "حماية الديمقراطيات" فقد قامت الولايات المتحدة بإرسال "فكتوريا نولاند" مسئولة الشؤون الخارجية الأمريكية للشؤون الأوروبية و الأوراسيوية إلى أوكرانيا وقامت بلقاء المحتجين "بميدان الاستقلال" وتقديم الدعم لهم. كما قاموا بالاعتراض على سجن زعيمة المعارضة الأوكرانية "يوليا

¹ Carl Bildt , Russia, the European Union, and the Eastern Partnership, **ECFR Riga Series**, 14 April 2015 ,p4.

تيموشينكو” واعتبروا أن هذا إجراء سياسي، ونتيجة لذلك قاموا بالضغط على الرئيس “يانكوفيتش” في تلك الفترة للإفراج عنها وإرسالها للعلاج خارج أوكرانيا، خاصة كون فترة حكم يانكوفيتش لم تحقق تطورا اقتصاديا، بل و عرفت فترته مرحلة ركود¹، و هو ما دفع بالمجتمع الأوكراني للمطالبة بعقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف التخلص من تبعية أوكرانيا لروسيا. و هو الأمر الذي يمثل تهديدا مباشرا للأمن الروسي.

ازداد الضغط على النظام الأوكراني في ذلك الوقت عن طريق التهديدات من خلال الضغط عليه بما يعرف “بالمعارضة²”.

أصدر البرلمان الأوكراني قرار بعزل “يانكوفيتش” من منصب رئيس الجمهورية، قام البرلمان الأوكراني بالإفراج عن زعيمة المعارضة يوليا تيموشينكو، وقد توصل البرلمان إلى هذا القرار بسبب مساعي أوروبية و أمريكية خاصة بعد المساعدات التي قدمها الناتو لأوكرانيا. وقد عملت القوى الغربية في تلك الفترة على رسم ملامح المرحلة الانتقالية التي تمر بها أوكرانيا بعد عزل “يانكوفيتش”، كما عمل “الاتحاد الأوروبي” على تجميد الأموال المختلصة من الدولة الأوكرانية وإرجاعها إليها.

حيث عمل البرلمان الأوكراني على تعيين رئيس مؤقت للبلاد، ثم ضرورة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

تمت الانتخابات الرئاسية وتقدم العديد من المرشحين أبرزهم “بيترو بوروشينكو” و “يوليا تيموشينكو” أبرز زعماء المعارضة الأوكرانية ضد “يانكوفيتش”، وقد فاز “بوروشينكو” في هذه الانتخابات بنسبة 54,62%³.

¹ Agnieszka Pikulicka-Wilczewska and Richard Sakw, **Ukraine and Russia: People, Politics, Propaganda and Perspectives**, Bristol, E-International Relations , 2015 ,p106

² Philippe Lefort, **La crise ukrainienne ou le malentendu européen**, Paris, politique étrangère, ep2,2014 , P109.

³ Ibid,p105.

تولى "بوروشينكو" الحكم و هو الرئيس المعروف بولائه للاتحاد الأوروبي و من أنصار فكرة الاندماج الأوروبي، وكانت هذه خطوة إيجابية للغرب، بالإضافة إلى وجود فرصة لقوى أوروبا

الغربية من أجل التفاوض بسهولة على السياسات التي ترغب في تنفيذها مع أوكرانيا.¹ فقد كان من أهم النقاط التي نادي بها "بوروشينكو" في برنامج الانتخابي والتي أصبحت فيما بعد تحدياً له بعد فوزه في الانتخابات فكرة "الاندماج مع الاتحاد الأوروبي"، لذلك سعى إلى إعادة المفاوضات الأوروبية والعمل على إتمامها من أجل الوفاء بوعوده الانتخابية. عمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ خطوات رسمية للبت في هذه القضية المتمثلة في التقارب الأوكراني الأوروبي، وبالفعل قامت الحكومة الأوكرانية بتوقيع اتفاق شراكة سياسية مع "الاتحاد الأوروبي"، حيث وقع رئيس الوزراء الأوكراني "أرسيني ياتسينيوك" هذه الاتفاقية خلال قمة لقادة التكتل الأوروبي.

تم بالفعل توقيع اتفاق "الاندماج" بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي يوم 21 مارس 2014، بحيث أن رغبة أوكرانيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي كانت منذ سنة 1993²، أي مباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و حصولها هي على الاستقلال، و ذلك بهدف الشراكة السياسية والتكامل الاقتصادي، وقد تمت هذه الاتفاقية كاستبدال لاتفاقية الشراكة التي قد طرحت أثناء حكم يانكوفيتش، وكانت هذه من أهم نتائج التدخل الغربي في الأزمة على الجانب السياسي حيث أنهم لم يقوموا باتفاقية شراكة فقط، بل تطورت وتعمقت لتشمل اتفاقية "مبدئية" من أجل الانضمام المستقبلي للاتحاد الأوروبي. حيث قام البرلمان الأوكراني والأوروبي بالتصديق على اتفاقية الشراكة التي تهدف إلى الانضمام لعضوية دائمة في الاتحاد الأوروبي مع حلول عام 2017، وعملت الحكومة الأوكرانية على الإعلان على استعدادها التام لتلبية جميع معايير وشروط العضوية للانضمام. حيث أن المادة 49 من الاتفاقية تعمل على أن تقوم أوكرانيا بالالتزام بـ :

¹ سهيل فاطرة، بوروشينكو: إجراء انتخابات عادلة في دونباس هو الضامن للسلم، يوم: 2015/5/29، على الساعة: 15:19، على الموقع: <https://www.arabic.rt.com/news/784369>

² Amanda Paul and Vasyl Belmega, The EU and Ukraine – Where to next?, **European policy center**, 21 September 2011 , P1.

المعايير التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من الدول الراغبة في الانضمام في المجالات الاقتصادية والتجارية المختلفة عن طريق :

عمل أوكرانيا على إزالة القوانين المعرّقة للاستثمارات الخاصة وأصحاب المشاريع، والتي تقوم بعرقلة التعامل بينهم وبين الاتحاد الأوروبي. كما تقوم أوكرانيا بالاهتمام باقتصاديات السوق والالتزام بالقواعد الأساسية التي لا تتنافى مع سياسة الاتحاد، والالتزام بالتنسيق المستقبلي بين أوكرانيا والاتحاد في مجالات الاستثمارات، حتى لا تتعارض مصالح الأطراف مع بعضهم البعض.

أكدوا على "أهمية المشاورات" داخل "لجنة التعاون" في الاتحاد الأوروبي وسياستها والتي من الممكن أن تكون سرية مع عدم تبادل المعلومات خارجياً.

ثانياً: البعد الاقتصادي لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الأوروبية 2004:

أدى وصول "بوروشينكو" صاحب التوجه نحو أوروبا الغربية إلى الحكم في أوكرانيا، إلى تغيير التوجهات الاقتصادية الأوكرانية نحو الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تفعيل التقارب مع أوروبا الغربية، وهذا ما تجسد من خلال خلق العديد من السياسات التعاونية في العديد من المجالات عمل الاتحاد الأوروبي على توطيد العلاقات الاقتصادية مرة أخرى مع أوكرانيا، وإعادة ملف الشراكة الأوروبية معها¹.

قام الأطراف بتوقيع اتفاقية الشراكة من أجل الانضمام مستقبلاً إلى "الاتحاد الأوروبي"، وعملوا على توقيع اتفاقية "منطقة تجارة حرة شاملة و عميقة" تعمل على زيادة التعاون التجاري بينهم والتنمية الاقتصادية عن طريق "الإزالة التدريجية" للتعريفات الجمركية والحصص التجارية. حيث تم وضع القوانين والقواعد واللوائح في مختلف القطاعات ذات الصلة بالتجارة. وذلك من أجل تهيئة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأوكراني لمعايير الاتحاد الأوروبي.

¹ المفوضية الأوروبية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 18 أكتوبر 2015، ص 04.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل الأزمة (2004)

بالإضافة إلى رغبة الاتحاد في عمل تنمية مستدامة اقتصادية لأوكرانيا، متماشية مع التنمية الاقتصادية حتى يستطيع خلق بيئة متوازنة بين أوكرانيا ودول الاتحاد. أما عن نتائج فرض العقوبات على روسيا :

قامت روسيا بالرد عن العقوبات التي تم فرضها عليها، بالتهديد بقطع الغاز عن أوروبا وأوكرانيا. هذا التهديد عمل على إثارة مخاوف الغرب خصوصا ألمانيا، فرنسا، بولندا واليونان. بسبب أهمية الغاز الروسي لهم، فعملوا على عمل جهود وساطة بين أوكرانيا وروسيا من أجل إنهاء أزمة الطاقة¹ التي من الممكن أن نتفقم بينهم.

تعمل لذلك الدول الأوروبية على الوصول إلى حل مناسب للطرفين الروسي والأوكراني من أجل استمرار تدفق الغاز عبر الأراضي الأوكرانية حتى يصل إلى الأراضي الأوروبية. فقد قامت مفاوضات في "برلين" وتم التوصل إلى اتفاق تعمل روسيا من خلاله على استئناف ضخ كميات من الغاز، في المقابل تقوم أوكرانيا بتسديد مبلغ 3.5 مليارات دولار حتى نهاية عام 2014، وذلك لأن روسيا طالبت أوكرانيا بسد الديون المستحقة عليها حتى لا تقوم بوقف ضخ الغاز إليها.

عملت روسيا إلى تغيير سعر الغاز ليزداد بمقدار 100 دولار ليصبح سعر الغاز 385 دولار للمتر المكعب، وبذلك نلاحظ تراجع أسعار النفط بنحو 50% سنة 2014.² وذلك تغيرا للقرار التي اتخذته روسيا الذي يعمل على خفض أسعار الغاز إلى أوكرانيا في فترة حكم " يانوكوفيتش" من أجل الرجوع عن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لصالح التقارب معها.

¹ Steven Pifer, **Crisis Between Ukraine and Russia**, Center for preventive action , 2009 ,p2.

² Ibid,p5.

ليصل إلى حوالي 270 دولارا للمتر المكعب من الغاز، وبذلك فهو يقل عن السعر العالمي بحوالي 100 دولار¹ في تلك الفترة.

كان رد فعل الموقف الأوكراني لتغيير القرارات الروسية في بادئ الأمر، أن قامت بالاعتراض واتهام روسيا بشن "حرب اقتصادية" عليها. ولكن تدخل الطرف الأوروبي للتهدئة عن طريق الوساطة بسبب الأهمية الإستراتيجية للغاز الروسي سواء لهم أو حتى لأوكرانيا. أما عن الجانب الآخر من العقوبات الروسية:

قامت روسيا بقطع الاستيراد من الدول التي فرضت عليها عقوبات، حيث وضعت قائمة كبيرة تمنع من خلالها استيراد الأغذية من (منتجات الفواكه والخضراوات واللحوم والأسماك والحليب والألبان) من الدول التي فرضت عقوبات عليها بسبب أزمة شرق أوكرانيا و القرم، و المتمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا والنرويج.

كان نتاج هذا: قامت "المفوضية الأوروبية" في الاتحاد الأوروبي بتخصيص 168 مليون دولار لمساعدة المزارعين الذين تضرروا من حظر روسيا لاستيراد المواد الغذائية من دول الاتحاد. كما قامت "روسيا" بالتهديد باحتمالية "حظر مرور" رحلات الطيران الأوروبي والأميركي عبر أجوائها باتجاه منطقة آسيا والمحيط الهادي.

ثالثا: الجانب العسكري لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الأوكرانية 2004:

نتيجة لنشر روسيا قوتها في الأراضي الأوكرانية، قامت أوكرانيا برفع حالة الاستعداد القصوى وتصعيد الموقف إلى القوى الأخرى.

قام المندوب الأوكراني لدى الأمم المتحدة يورى سيرغيف برفع الأمر وأكد أن أوكرانيا في حالة استعداد للدفاع عن نفسها وأنها مستعدة لطلب دعم عسكري بأشكاله المختلفة إذا قامت روسيا بالتوسيع من نشاطها العسكري. لذلك قامت الدول الكبرى بتصعيد اعتراضها:

قام الاتحاد الأوروبي بإدانة التدخل الروسي العسكري في الأراضي الأوكرانية، ووصفه "بالعدوان" ودعت روسيا إلى الانسحاب الفوري من أوكرانيا. كما دعت إلى أهمية إيجاد حل سياسي مستدام، من أجل احترام السيادة الإقليمية، ووحدة أوكرانيا واستقلالها.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالتهديد بالرد العسكري عن طريق تسليم الجيش

¹ Aasim M. Husain and others, Global Implications of Lower Oil Prices, **IMF staff dissection note** , july , 2015 ,P11.

الأوكراني وليس فقط بالاكْتفاء بالعقوبات الاقتصادية على روسيا، حيث أن الولايات أعلنت رفضها لنتائج التصويت الذي يعمل على انضمام القرم إلى روسيا والتصويت الخاص بانفصال مناطق شرق أوكرانيا.

قام "حلف شمال الأطلسي" خصوصاً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالعديد من التصعيدات متمثلة في: التهديد باستخدام عقوبات أكثر على روسيا نتيجة ضم "شبه جزيرة القرم". كما قام الحلف بنشر قواعد عسكرية له بالقرب من الحدود الروسية من أجل عمل مناورات مشتركة في البحر الأسود بمشاركة القوات الأوربية. مما عمل على استياء روسيا لهذا الأمر، خصوصاً وأنها قامت بضم القرم المطلة على البحر الأسود.¹ ثم قرر وزراء دفاع الدول الأعضاء في الحلف إنشاء قوة جديدة تسمى بـ "رأس الحربة" ذات تدخل سريع على الحدود مع روسيا، من أجل التصدي لها في حالة أي تصعيد.

حيث وافقت كلا من (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا وبولندا) على المشاركة في هذه القوة التي ستكون قادرة على الانتشار في غضون أسبوع في حالات الأزمات. وتتألف هذه القوة من كتيبة برية نحو خمسة آلاف مقاتل تتلقى الإشارات والعمليات من قوات جوية، بحرية وقوات خاصة. كما لم يكتفي الحلف بالتصعيدات فقط، بل عمل على العرض على أوكرانيا بالانضمام إليه.

قامت الحكومة الأوكرانية بعرض الأمر على البرلمان من أجل أخذ الموافقة على الإنضمام. كما قامت أوكرانيا بالتصديق على "اتفاقية تدريب" تعمل على التدريب المشترك بين قواتها وقوات الناتو لعام 2015، من أجل التعاون في مجالات المعلومات والتدريبات و العمليات المشتركة على أنظمة الدفاع، في إطار التعاون السياسي والعسكري.²

أدى تطور الأحداث وتفاقم الأزمة وانفصال المقاطعات الشرقية لأوكرانيا، ونشوب النزاع المسلح بين الانفصاليين والقوات الأوكرانية، لسعي أطراف خارجية من أجل إيجاد حل للأزمة وإرساء قواعد السلام، لذلك قامت بعض دول الاتحاد الأوروبي بجهود الوساطة بين الطرفين الروسي

¹ Peter van Ham, **The EU, Russia and the Quest for a New European Security Bargain**, Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael', 2015, P9.

² Paul Belkin and others, **NATO: Response to the Crisis in Ukraine and Security Concerns in Central and Eastern Europe**, Congressional Research Service, 2014 ,p2.

والأوكراني. خصوصا "ألمانيا وفرنسا" فقد قاموا بجهود الوساطة بين الطرفين، وقاموا بالعديد من المفاوضات انتهت بوضع اتفاقية ميسنك نسبة إلى عاصمة دولة بيلاروسيا التي تمت فيها المفاوضات.¹

يمكن اعتبار الأزمة الأوكرانية من بين أهم الازمات التي عرفتها أوروبا عامة، وروسيا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و الأزمة الجورجية التي جعلت من روسيا تعرف تهديدا كبيرا لمجالها الحيوي، ما جعلها تعتمد على العديد من الاستراتيجيات التي تسمح لها بالحفاظ على اوكرانيا، خاصة كونها تشترك معها في نفس الحدود، و هو ما يمثل تحديدا كبيرا لروسيا في حال ما اذا توسع الاتحاد الأوربي ليشمل أوكرانيا. وهذا ما تعتبره روسيا حاجزا كبيرا أمام منظورها الجديد و المتمثل في العودة كقوة مؤثرة في النظام الدولي الجديد.

يتضح من خلال دراسة حالة الأزمة الأوكرانية، أنه لا يمكن تحليل الأزمة من خلال رؤية واحدة لمستوى تحليل دون الآخر أو وضع طرف دون الآخر. فإذا نظرنا إلى الأطراف نرى أن الأطراف الرئيسية في التدخل في الأزمة الأوكرانية هم: روسيا في مواجهة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: سياسات القوى الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية.

تتعد سياسات القوى الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004، و لكن تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القائمة، و ذلك نتيجة للمصالح الاستراتيجية التي تتمتع بها الولايات المتحدة في المنطقة. لكن هذا لا ينفي وجود دول أخرى تنتهج سياسات معينة تجاه الأزمة.

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة الأوكرانية:

جاء تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس تحت دوافع أمنية وإستراتيجية، فبعد انهيار "الاتحاد السوفيتي"، عملت الولايات المتحدة على تسليط الضوء على الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي سابقا، حتى تضمن تخليها عن الأيدلوجية الشيوعية و الإرث السوفيتي. و جهت "الولايات المتحدة الأمريكية" بذلك اهتمامها لهذه الدول، خصوصا "أوكرانيا" حيث أن

¹ Andrew Foxall, *The Ceasefire Illusion: An Assessment of the Minsk II Agreement Between Ukraine and Russia*, Russia Studies Centre ,No 8,2015 ,p2.

المفاعلات النووية السوفيتية كانت توجد بها. فعملت على التخلص من جميع الممتلكات النووية لدى أوكرانيا، فقامت بعقد اتفاق مع "أوكرانيا" وروسيا وبريطانيا عام 1994. الذي يعمل على منع الانتشار النووي عن طريق التنازل عنه نهائياً في "أوكرانيا"، مقابل الاعتراف بها كدولة مستقلة صاحبة سيادة ودمجها في النظام الدولي.

تتعامل "الولايات المتحدة الأمريكية" مع "أوكرانيا" على أساس أنها دولة مستقلة غير مرتبطة بـ "الاتحاد السوفيتي". لذلك عملت إلى ضمها إلى حلف "شمال الأطلسي"،¹ من أجل القدرة على تنفيذ إستراتيجيتها الجديدة في المنطقة بعد مرحلة "الحرب الباردة"، المتمثلة في: الحفاظ على الأمن والاستقرار في أوروبا، ومواجهة الاضطرابات التي من الممكن أن تتعرض لها سواء من داخلها أو خارجها، ومع تطور الأحداث في المنطقة والاضطرابات والاحتجاجات في "دول أوروبا الوسطى"، عملت الولايات المتحدة على تعزيز وجددها العسكري في المنطقة. ومع حدوث اضطرابات في أوكرانيا و تدخل "روسيا" في الأزمة الأوكرانية و ولاء الرئيس الأوكراني "يانكوفيتش" لروسيا، عمل هذا على إثارة قلق الولايات المتحدة حيث في اعتقادها أنه من الممكن أن يكون بمثابة عودة إلى "الهيمنة الروسية".

يؤثر النفوذ الروسي في المنطقة على عملية "توازن القوى"، والتي من الممكن أن تؤثر على حلفاء "الولايات المتحدة" المتمثلين على وجه الخصوص في "الاتحاد الأوروبي" كما أن عمل الولايات المتحدة على إدخال "أوكرانيا" في حلف الناتو،² أثار غضب وقلق روسيا بسبب الخوف على أمنها القومي بسبب التلاصق الجغرافي بينها وبين "أوكرانيا". فقامت روسيا برد فعل عمل على إثارة الاتحاد الأوروبي، حيث أنها قامت بقطع إمدادات الغاز عن أوكرانيا، التي هي معبر وصول الغاز إلى "الاتحاد الأوروبي".

يمثل الغاز الروسي "ربع" احتياجات "الاتحاد الأوروبي" من الطاقة، مما يمثل لها "مسألة إستراتيجية" هامة. بالإضافة إلى الخطوة الدبلوماسية بجانب التهديدات التي اتخذتها روسيا عن طريق: تجديد اتفاقية التعاون "الشراكة و الصداقة" عام 2008 مع أوكرانيا، التي قد أبرمت عام 1997، التي تعمل على تخفيض سعر الغاز المصدر إلى أوكرانيا مقابل عزوف أوكرانيا عن

¹Özlem Tür, NATO'S RELATIONS WITH RUSSIA AND UKRAINE , Ankara: Turkey, Middle East Technical University, 2000 , p16.

² Ibid, p16.

الانضمام إلى حلف "الناتو". مما عمل على قيام الاتحاد الأوروبي ومعه الولايات المتحدة بالرغبة للتصدي للقلق الروسي، فالإتحاد الأوروبي حليف قوى للولايات المتحدة الأمريكية، كما يشترك معها في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، مما يجعل الولايات المتحدة في موضع اهتمام من أمنه القومي. فعملوا على التقارب أكثر مع "أوكرانيا" كخطوة من أجل الحفاظ على مصالحهم، عن طريق قيام "الاتحاد الأوروبي" بإقناع أوكرانيا بعقد اتفاقيات شراكة اقتصادية معها، والولايات المتحدة التي قامت بفتح ملف "الانضمام إلى الناتو" مرة أخرى على أوكرانيا.

تحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية :

ترغب الولايات المتحدة دائما في الحفاظ على مكانتها الاستراتيجية كدولة عظمى لها تأثيرها الواضح في جميع المستويات، وهو الأمر الذي جعلها تتدخل في الأزمة الأوكرانية و ذلك لاعتبار أن الجانب الاقليمي للأزمة ينفي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب البعد الجغرافي بين القارات.

أولاً- أهمية المستوى الدولي: تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور المهيمن على الساحة الدولية، فهي تعتبر المهيمن الرئيسي في النظام الدولي، على الرغم من تضارب الآراء حول كون النظام الدولي هو نظام متعدد الأقطاب، إلا أنه حتى في هذه الحالة فالولايات المتحدة الأمريكية تبقى القوة الرئيسية في النظام الدولي. و هذا ما جعلها تتدخل في الأزمة الأوكرانية رغم الموقع الجغرافي للأزمة، خاصة أن الطرف الرئيسي في الأزمة هي روسيا، التي تعتبر في حد ذاتها سببا رئيسيا للتدخل الأمريكي في المنطقة، و ذلك نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور المهيمن في النظام الدولي.

تعتبر بذلك جميع الأطراف في الأزمة الأوكرانية، المباشرة منها و غير المباشرة في حالة قلق بالغ بسبب مواقفها الاقتصادية، والخوف من حدوث "أزمة اقتصادية بالغة"، و هذا ما يفسر محاول دخول الأطراف في حالة مفاوضات دائمة، وتشكيل رابعية النورماندي، التي من المحتمل أن تدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت هذه الرابعية بالتوصل إلى اتفاقية مينسك، التي كانت أحد دعائمها الوصول إلى حل بشأن مسألة الطاقة، المتمثلة في الغاز الروسي واستمرارية

تصديره إلى كل من أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. حيث أن "ورقة الضغط" في الأزمة كانت ومازالت "الأداة الاقتصادية"¹.

فالبنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي: عندما أردنا معاينة روسيا قامت بالضغط عليها باستخدام عقوبات ضدها وضد شخصيات وشركات لها. فكان رد فعل روسيا أن ردت بعقوبات مثل القوى الغربية، سواء كانت هذه العقوبات فعلية متمثلة في منع استيراد المنتجات الغذائية، أو تهديديه من منع توريد الطاقة إلى أوكرانيا أو دول الاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ في الأمر الضرر الذي أصاب المجال الزراعي لدول الاتحاد الأوروبي، وقيام المفوضية الأوروبية بتعويض المزارعين لديها، وهذا يعكس بالأساس مدى قوة السلاح الاقتصادي. بالإضافة إلى الجانب الروسي: الذي عمل على توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول آسيا خصوصا الصين، تركيا ودول أميركا اللاتينية، من أجل إيجاد بديل للمنتجات الغذائية الغربية ولتعويض التكنولوجيا الغربية في قطاع الطاقة والصناعات التي تم حظر تصديرها بسبب العقوبات الغربية. وهذا يدل على مدى القلق التي تتعرض له روسيا بسبب العقوبات المفروضة من قبل الطرف الغربي، والخوف من نقص المنتجات الإستراتيجية لها. بالإضافة إلى سعيها لإيجاد أسواق بديلة لتصدير الغاز إليها مثل الصين وتركيا، حيث أن الغاز عماد الاقتصاد الروسي، هذا ما دفعها إلى عملها على توفير استراتيجيات بديلة للتصدير بدلا من المعبر الأوكراني. كما تم تناوله من قبل. فهذه الإجراءات التي تم أخذها من قبل روسيا، تكلفها الكثير أن لم يكن فقط على المستوى الاقتصادي بل أيضا على المستوى الدبلوماسي، لأنها سوف تقوم بالتوجه نحو دول جديدة بإستراتيجيات جديدة. مما يمثل قلق وضغط على صانع القرار سواء كان الروسي أو الغربي الذي من المحتمل أن يفقد عدة أسواق له. فكلما العقوبات مرهقة للطرفين ويمتد أثرها ليشمل الجانب الإستراتيجي للاقتصاد القومي للطرفين. مما يدل على عدم استحالة عزلة طرف منهم عن الآخر وقطع العلاقات الاقتصادية بشكل دائم، حيث أنه من الملاحظ في حتى في ظل توتر العلاقات بين الطرفين، لم يتم وقف تصدير الطاقة من قبل روسيا إلى الاتحاد الأوروبي بشكل كلي، بسبب العوائد المالية التي تأتي إلى روسيا، والأهمية الإستراتيجية له في أوروبا من تدفئة وصناعات ثقيلة. بالإضافة إلى أن العنصر الزمني المتمثل في "فصل الشتاء وانخفاض

¹ Christian Hübner, European Energy Supply Security in Light of the Ukraine Crisis, **FACTS and FINDINGS**, NO 151 July 2014 , p3.

درجات الحرارة الشديدة في القارة الأوروبية، جعل أوروبا لا تستطيع التصعيد بشكل قوى دائم. بدون أن تقوم بأجراء مفاوضات. حيث أن ربع الغاز المستهلك بالاتحاد الأوروبي مصدره روسيا¹ وتعتمد عليه الدول بشكل أساسي وهناك دول تستخدمه بنسبة 100%، وهناك دولة مثل فرنسا تستخدمه بنسبة 15%، كما أن 60% من الغاز الروسي يمر عبر أوكرانيا. فلهذه الأسباب بدأ الاتحاد الأوروبي في بحث عن امكانية إزالة العقوبات الاقتصادية عن روسيا، ولكن هذه الخطوة تعتمد بالأساس في كون روسيا ستطبق "اتفاقية مينسك" وتلتزم بها أم لا. بالإضافة إلى الجانب الروسي:

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الهدف الأساسي للدولة بناء اقتصادي قوى وتحقيق تنمية فيه، والانتباه إلى المشاكل التي يتعرض لها نتاج العقوبات والأزمات التي مر بها، وما زالت لها آثارها مما يشير إلى أنه من الصعب في المستقبل أو الوضع الحالي، التضحية بالأمور الاقتصادية للدولة. مما يتيح فرص الحوار مع الأطراف الأخرى من أجل الوصول إلى حل غير مكلف اقتصاديا.

بالإضافة إلى جانب آخر مصيري في الاقتصاد الروسي:

الأزمة الأوكرانية أثبتت مدى حيوية وأهمية الطاقة المتمثلة في النفط والغاز في الاقتصاد الروسي، ومدى العلاقة المترابطة بين بينهم البعض. ² فمع انخفاض سعر النفط إلى أكثر من 40% ليصبح ثمنه حوالي 65 دولارا للبرميل، خسرت العملة المحلية الروسية "الروبل" نصف قيمتها أمام الدولار الأمريكي، بالرغم من جهود البنك المركزي إلى إعادة قيمتها، مما عمل على خسارة المواطنين لقيمة عملاتهم، و هروب الاستثمارات والأموال إلى الخارج من أجل الحفاظ على مصالحهم. مما كلف الدولة الروسية حوالي 40 مليار سنويا لسد العجز، خاصة في ظل سعي الدول الأوروبية إلى إيجاد منافذ أخرى للحصول على الغاز.

يتضح من خلال ما سبق أن روسيا لا تستطيع المجازفة بمنع بتصدير طاقتها إلى الخارج مهما تعرضت لضغوط، حتى لا تتعرض لكارثة اقتصادية. بالإضافة إلى أن الاستراتيجيات البديلة للتصدير سيتم العمل على تفعيلها. فبالتالي هي لم تنفذ فعليا بشكل نهائي مما يعنى لم يتم

¹ Christian Hübner ,opcite,p4.

² Aleksandra Kovacevic,opcite ,p10.

الحصول على نتائجها المرجوة، وهذا ما يبين أن روسيا مازالت تحتاج إلى القيمة المادية من تصدير الطاقة إلى أوروبا.

السياسة الصينية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004:

يتميز التوجه الصيني بكونه يتعارض مع التدخل العسكري لروسيا في أوكرانيا على عدة مستويات. بحيث تعارض الصين أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول، منها التدخل الروسي في أوكرانيا.¹

تعتبر الصين أوكرانيا دول أقرب منها للإتحاد الأوروبي أكثر من أوكرانيا، وبالتالي فإن التوجه لتوثيق العلاقات الأوكرانية مع الإتحاد الأوروبي واضح بالنسبة للصين. بالإضافة إلى كونها تعتبر أوكرانيا جزء لا يتجزأ من منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي.²

غيرت بذلك الأزمة الأوكرانية بين ثلاث جهات إقليمية فاعلة و التي تتمثل في : الصين، روسيا، وأوكرانيا. بحيث كان لهذه الأزمة تأثير كبير و واضح على العلاقات الأوكرانية الصينية، بحيث أنه و مع وصول الرئيس الأوكراني السابق يانكوفيتش إلى الحكم، قامت الدولتان بتوقيع تبادلات رسمية و شراكة استراتيجية، على عكس الإتحاد الأوروبي الذي كان له علاقات ثنائية مع أوكرانيا لكن النفوذ الطاقوي الروسي كان له تأثير واضح على هذه العلاقة، بحيث أن الصين لا تخضع للنفوذ الطاقوي الروسي مما جعل من روسيا لا تمتلك القدرة على الضغط على الصين بعكس الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر أول مستورد للطاقة الروسية.³

رغم الموقف الذي تبنته الصين في بداية الأزمة الأوكرانية، إلا أنها غيرت من توجهاتها و موقفها تجاه الأزمة و ذلك من خلال دعمها لروسيا في موقفها تجاه أوكرانيا، الأمر الذي كان يتماشى بالدرجة الأولى مع مصالحها الاقتصادية، و ذلك راجع لما تستفيد منه الصين من الأزمة الأوكرانية.

¹ Camille Brugier and Nicu Popescu, Ukraine: the view from China, **European Union Institute for Security Studies**, march 2014 ,17,p2.

² Ibid,p2.

³ Conference supported by the Directorate for Strategic Affairs of the French MoD and NATO , **China and the International Consequences of the Ukrainian Crisis**, Paris, Asia Center , Tuesday 1st July 2014,p04.

تبرز توجهات السياسة الصينية تجاه الأزمة الأوكرانية، رغم سياسة عدم الانحياز التي تتظاهر بها الحكومة الصينية، من خلال سعي الصين إلى تحقيق مصالحها في ظل الأزمة الأوكرانية .

تسعى كل من الصين وروسيا إلى تشكيل تحالف إقليمي في مواجهة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، خاصة في المناطق الواقعة في مجال النفوذ الحيوي لروسيا . و تعمل الدولتان إلى تأسيس بعض المنظمات الإقليمية و تفعيل البعض الآخر لهذا الغرض . ظلت الصين تدعم في هدوء السياسة الروسية مع تفاقم الأزمة الأوكرانية، وكان هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، قد حذر قائلاً: "إن نُذِر الحرب العالمية الثالثة بدت في الأفق وطرفاها هما الولايات المتحدة من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى . "نستنج من خلال ما سبق أن توجه السياسة الصينية تجاه الأزمة الأوكرانية كانت قائمة على المصلحة بالدرجة الأولى و هذا ما جعلها تتبنى مواقف مختلفة، قائمة في الأساس على المصالح التي تستفيد منها الأزمة الأوكرانية.

السياسة التركية تجاه الأزمة الأوكرانية 2004 :

يتسم الموقف التركي تجاه الأزمة الأوكرانية بالتدرج، حيث التزمت تركيا في بادئ الأمر سياسة الحياد تجاه الأزمة، دون الانحياز لأي من طرفي الصراع سواء كان الروسي أو الغربي، واكتفت تركيا بدعوة الأطراف للحوار وإيجاد حل سلمي للأزمة والمحافظة على وحدة الأراضي الأوكرانية، إلا أن تركيا اتخذت فيما بعد موقف داعم للغرب والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة روسيا. حيث اعتبرت تركيا أن الاستفتاء الذي تم إجراؤه في جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي ضمن أوكرانيا في 16 مارس 2014 غير قانوني، وأن حل الأزمة التي تشهدها أوكرانيا يتم من خلال الوفاء بالتزامات القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما أبدت عن استعدادها للمساهمة في المساعي التي تبذلها مجموعة الاتصال الدولية من أجل حل الأزمة في أوكرانيا، وطالب بضرورة تدخل مجلس الأمن الدولي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، لحل الأزمة.¹

¹ Esen Berk, *The Portrayal of the Ukrainian Crisis in the Turkish Media*, in: *The Ukrainian Crisis in the European Media and the Public Sphere*, "Cultures of History", Turkey :Cornell university, 2014,p3.

تحليل السياسة التركية تجاه الأزمة الأوكرانية:

دفعت العديد من الأسباب الحكومة التركية إلى اتخاذ جانب محايد في إطار سياستها تجاه الأزمة الأوكرانية، خاصة و أنها تحاول عدم زعزعة علاقاتها مع كلا الطرفين، فعلى الرغم من أن سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم يعتبر تغييراً جذرياً في التوازنات الاستراتيجية في البحر الأسود وتهديداً للأمن القومي التركي، حيث تعتبر شبه جزيرة القرم المنطقة الأقرب لتركيا في شمال البحر الأسود، ومن المعروف أن هناك عداً تاريخي بين تركيا وروسيا، الأمر الذي دفعها للانضمام لحلف شمال الأطلسي. كما أن منطقة شبه جزيرة القرم يتواجد بها أقلية تركية يطلق عليها تثار القرم وتنتظر تركيا إليهم على أنهم جزء من العالم التركي، وبعد الانفصال عن أوكرانيا ستصبح الأقلية التركية تحت رحمة الأغلبية الروسية، كما أن تركيا قلقة جدا من تداعيات استفتاء القرم على أمن تركيا الداخلي، فمن الممكن أن يطالب أكراد تركيا بتقرير المصير والمطالبة بالحد الأدنى للحكم الذاتي، خاصة وأنه تم الاعتراف بلغة القرم كلغة رسمية الى جانب الروسية والأوكرانية، بينما لا تعترف تركيا بحق الأكراد في التعليم والتحدث بلغتهم كلغة رسمية.

فضلت تركيا بذلك خيار عدم إثارة المشاكل مع جيرانها، والذي أتى ثماره في العلاقات مع كل من روسيا وأوكرانيا في آن واحد، وذلك للحفاظ على التوازن الإقليمي لتركيا في أوروبا، وكسب الدعم الأمريكي من جانب، والحفاظ على المكاسب الاقتصادية مع روسيا، والتي تدعم الخطط المستقبلية لحكومة العدالة والتنمية. كما تدرك تركيا أن واردات الغاز الطبيعي من روسيا تمثل حاليا 60% من احتياجاتها، وعليها أن تحافظ على دور الوسيط في حل الأزمة الأوكرانية إلا أن تتمكن من التخلص من التبعية الروسية¹.

الى جانب الازمتين السورية و الاوكرانية يوجد بعد الازمات التي سوف نتناوله باختصار مثل ازمة الحركات الاسلامية، وعضوية تركيا في حلف الناتو. فبالنسبة الى ازمة الحركات الاسلامية فنجد ان روسيا تحرص بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وعقيدته الشيوعية على إظهار أنه ليس لها مشكلة مع الاسلام محليا ولا في المنطقة العربية ولكن لديها تصورات سلبية تجاه الحركات الاسلامية السياسية و الجهادية. أما تركيا، فلديها رؤية مختلفة تماما عن روسيا تجاه الحركات الاسلامية السياسية، ولكنها تتقارب مع روسيا في مواقفها تجاه بعض الحركات الجهادية. فروسيا

¹ تامر بدوي، تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية، القاهرة: مركز الجزيرة للدراسات، جويلية 2014، ص ص 3، 4.

تخشى أن يزداد نفوذ دول أخرى مثل تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية، بما يعزز "النموذج التركي" الذي يروجه، ويزيد من محاولات محاكاته ليس في المنطقة العربية فحسب إنما في مناطق الجوار الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز. وقد يعني ذلك احتمال امتداد النفوذ التركي إلى المجال الروسي الحيوي، وتقويض مصالح روسيا في المنطقة العربية. كما تقلق روسيا على استقرارها الداخلي، فهي تخشى انتقال تأثير الجماعات الجهادية إلى المناطق المسلمة فيها وفي جوارها، مما قد يشعل حروب جديدة كحرب الشيشان¹.

كما تمثل عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وما تفرضه هذه العضوية من التزامات على تركيا، والتي من الممكن أن تتعارض مع المصالح والأهداف الروسية حيال بعض قضايا المنطقة، فعلى سبيل المثال السياسة التركية في منطقة البحر الأسود واشتراكها في مشاريع بحر قزوين وخطط إمدادات الطاقة المنطلقة من أذربيجان وجورجيا نحو أوروبا، ربما لن تجد هذه السياسة قبولاً روسياً في ضوء المسعى الروسي لتعزيز نفوذه في تلك المناطق. ومنه فالموقف الروسي المحايد الذي اتخذته تركيا يرجع بالأساس إلى اعتماد تركيا بشكل كبير على روسيا في مجال الطاقة، حيث تستورد تركيا نحو 55 في المائة من احتياجاتها من الغاز الطبيعي و12 في المائة من احتياجاتها من النفط من روسيا، وهذا الملف ظل محدد أساسي حاكم للسياسة التركية تجاه موسكو في الفترة السابقة، فإردوغان المعروف بانتقاداته العلنية لرؤساء الحكومات الغربيين لم يوجه انتقادات علنية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كم أن العلاقات لم تنتهي بين البلدين على الرغم من اختلاف وجهات النظر في عدد من الملفات الإقليمية أهمها الملف السوري، حيث تقدم روسيا الدعم للنظام السوري بينما تدعم تركيا المعارضة المسلحة². ومن ثم فتركيا في حاجة إلى استمرار إمدادات النفط والغاز المنتظمة من روسيا، والتدفق الكبير للسياح الروس، واستمرار حركة الاستثمارات والتبادل التجاري بين البلدين، وصفقات العقود الأخرى خاصة في مجال الإنشاءات، حرصاً على استمرار نمو بلاده الاقتصادي ومن ثم حظوظه السياسية. هناك قيد آخر على الدعم الذي يمكن أن تقدمه تركيا للغرب في الأزمة الأوكرانية، وهو "اتفاقية موننترو" لعام

¹ احمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية .. دراسة في الصراع والتعاون، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص ص120-112.

² Soner Cagaptay and James F. Jeffrey, Turkey's Muted Reaction to the Crimean Crisis, **The Washington Institute**, 4 march 2014,p40.

1936 المنظمة لحركة الملاحة بالبحر الأسود، والتي تعتبر قيماً على إمكانية نشر قوات لحلف الناتو بالبحر الأسود، فوفقاً لهذه الاتفاقية لا يسمح للدول غير الساحلية الإبحار في البحر الأسود إلا بحد أقصى لا يتجاوز 15000 طن، وهو ما يعني تواجد قوات بحرية بمقدار سفينتين أو ثلاث سفن حربية، ومن ثم في حال محاولة الولايات المتحدة أو حلف "الناتو" تسيير دوريات في البحر الأسود لردع السياسات الروسية، فإن التطبيق القوي لـ "اتفاقية موننترو" من جانب أنقرة سوف يكون له تأثير على فاعليتها.¹

يمكن القول أن تركيا تستفيد من حالة المواجهة الغربية الروسية في أوكرانيا، حيث سيصبح لدى تركيا حرية أوسع في التحرك داخلياً وإقليمياً، نتيجة انشغال الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي بالصراع مع روسيا في شبه جزيرة القرم، كما أن هذا سيخفف من حدة انتقادات الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي للسياسة التركية الداخلية والإقليمية، لأنه في حاجة لتركيا في تلك الأزمة. أما فيما يتعلق بالجانب الروسي فالعلاقات بين الدولتين تقتضي الاستمرارية، خاصة الجانب الاقتصادي منها، حيث يتفق الطرفان على ضرورة تحييد علاقاتهما الاقتصادية عن الخلافات السياسية وهو ما تحقق حتى الآن رغم اختلاف وجهات النظر بشأن الأزمة السورية. يرجع السبب الرئيسي لهذا الاتفاق الاقتصادي بين كل من روسيا و تركيا في المصالح الاقتصادية لكلا الطرفين، فعلا الرغم من الاختلاف في التوجهات السياسية للدولتين، إلا أن المصالح الاقتصادية لازالت قائمة بين الطرفين خصوصاً أنهما تتشاركان في الحدود و المجال الاقليمي، ما يجعل قيام أي خلاف اقتصادي يهدد مصالح كلا الطرفين.

المطلب الثالث: سياسات المنظمات الدولية و الإقليمية من الأزمة الأوكرانية.

تعتبر المنظمات الدولية من بين أهم الفواعل في النظام الدولي الجديد، لكن بالنسبة للأزمة الأوكرانية يمكن اعتبار أن دور هذه المنظمات لم يبرز بشكل كبير، و يرجع ذلك في الأساس لكون القوى الكبرى هي التي تدير هذه الأزمة.

¹ Pinar Elman, Split Three Ways on Ukraine: Turkey in a Changing Regional Order, The Polish Institute Of International Affairs , No. 10 (46), June 2014 ,P2.

أولاً: موقف المنظمات الدولية من الأزمة الأوكرانية.

عرفت المنظمات الدولية دوراً محدوداً تجاه مجموع الأزمات التي عرفها النظام الدولي، ويرجع ذلك أساساً لكون قراراتها غير نابعة من مؤسساتها وإنما لكونها خاضعة لضغوطات القوى الكبرى.

1- موقف هيئة الأمم المتحدة من الأزمة الأوكرانية:

تعتبر هيئة الأمم المتحدة أهم منظمة دولية لها تأثير كبير في مجموع الأزمات الدولية، منها الأزمة الأوكرانية، بحيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية كبيرة حول الأزمة الأوكرانية، حيث أدانت ضم روسيا للقرم واعتبرته عملاً غير مشروع ودعت الدول الأعضاء إلى عدم الاعتراف بهذا الضم، والنظر إلى أوكرانيا على أن إقليمها تشمل شبه جزيرة القرم، هذا القرار يعني أن القرم إقليم أوكراني محتل من جانب روسيا¹.

نلاحظ بذلك أن قرارات الأمم المتحدة لا تتوافق و السياسة الروسية في المنطقة، وذلك على اعتبار أن أوكرانيا هي دولة منفصلة، ولا يحق لروسيا التدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، لكن هنا نلمس الفرق في قرارات الأمم المتحدة التي تتماشى في الأصل و مصالح القوى الكبرى، بحيث نلاحظ العديد من الأمثلة الأخرى التي شرعت فيها هيئة الأمم المتحدة دخول دول خارجية في شؤون دول داخلية، ورغم القرارات التي تصدرها هيئة الأمم المتحدة إلا أنها لم تشهد تطبيقاً على أرض الواقع، فروسيا لم تنسحب من أوكرانيا و ضمت شبه جزيرة القرم، و هو ما يعتبر من بين أهم الأمور التي لازالت تعيق عمل الهيئة التي لازالت قراراتها غير نافذة، بالإضافة لكون هذه القرارات تخدم مصالح قوى معينة.

موقف حلف شمال الأطلسي من الأزمة الأوكرانية :

يعرف النظام الدولي العديد من التحولات و التغييرات، ما أدى التأثير في مجموع الفواعل الدولية منها حلف شمال الأطلسي، الذي تبنى استراتيجية أمنية جديدة بعد نهاية الحرب الباردة، و التي

¹ عبد الله الأشعل ، موقع القانون الدولي في الأزمة الأوكرانية، 08 ، أبريل 2014 17:31، على الموقع:

<https://almesryoon.com/>

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل الأزمة (2004)

تتمثل أساسا في توسيعها لمفهوم الامن من تحقيق أمن الحلفاء إلى تحقيق الامن الإنساني، والتركيز على حماية حقوق الانسان في كل الدول، بالإضافة إلى اعتباره التهديدات والأخطار التي تمس أي دولة يكون لها تأثير على مصالح الدول الاعضاء في الحلف، الأمر الذي يستدعي تدخله في أي أزمة دولية و ذلك لحماية مصالح الدول الأعضاء.

تسببت الأزمة في أوكرانيا والتي فجرها انقلاب قام به المعارضون لسياسة الحكم في أوكرانيا في عام 2014، في توتر العلاقات بين الدول أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذين أيدوا الانقلاب الأوكراني، وروسيا التي عارضت هذا الانقلاب في أوكرانيا. و لهذا السبب أوقف الناتو التعاون مع روسيا، واتجه للدخول في مواجهة معها.¹

يقوم حلف شمال الأطلسي بتعزيز التعاون السياسي والعسكري مع الحكومة الأوكرانية، ويشمل ذلك توفير مدربين عسكريين للمساعدة في تحديث الجيش الأوكراني، و ذلك من خلال تدريبات مشتركة، و هو ما اعتبرته روسيا تصعيدا للنزاع في المنطقة.²

يستند حلف شمال الأطلسي في موقفه و سياسته تجاه أوكرانيا خاصة أنها لا تعتبر عضوا في الحلف، بكونها دولة من الدول الأوروبية و هو ما يفسر سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه الأزمة.³ و هو ما حاولت روسيا التصدي له، خاصة في ظل السياسية التي يتبناها حلف الناتو والمتمثلة في توسعها نحو وسط و شرق أوروبا و كذا نشر الدرع الصاروخية من قبل الناتو. تعتبر أوكرانيا نموذجا مصغرا للصراع بين الناتو وروسيا، حيث تبحث فيه أوكرانيا عن حليف، الأمر الذي جعلها تتباين في مواقفها بين روسيا و الغرب. و هو ما زاد من حدة

¹ شيماء ابراهيم ،التباين في العلاقات بين روسيا وحلف شمال الاطلسي، يوم:30 أكتوبر 2016، على الساعة، 11:52، على الموقع: <http://www.anntv.tv/>

² Paul Belkin, Derek E. Mix and Steven Woehrel, **NATO: Response to the Crisis in Ukraine and Security Concerns in Central and Eastern Europe**, Congressional Research Service, 2014, p2.

³ Anthony Faiola ,**Europe divided over Russia as NATO meets on Ukraine crisis** ,the 4th march 2014, at 17:12, at the cite of: <https://www.washingtonpost.com/>

الصراع، خاصة باعتبار أن الناتو يرى أن أوكرانيا تمتلك أهمية جيو- سياسية، فهي تقع بين الغرب والشرق، وعلى تخوم أوروبا وعلى حدود روسيا، الأمر الذي زاد من حدة الصراع.¹

ثانيا: موقف المنظمات الاقليمية من الأزمة الأوكرانية

نركز في تحليلنا هنا على الموقع الجغرافي، و ذلك من خلال الانطلاق بما هو يقع في الجوار الجغرافي، ثم الانتقال إلى المنظمات الدولية .

موقف كومونولث الدول المستقلة:

يعتبر كومونولث الدول المستقلة من بين الاتحادات التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة، و الذي يضم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق،. تعتبر أوكرانيا دولة مركزية في هذا الاتحاد، خاصة بالإمكانيات الاستراتيجية التي تمتلكها، حيث تعمل الحكومة الروسية على انشاء اتحاد اقتصادي أوراسي يضم روسيا و دول الكومنولث، بحيث تعتبر أوكرانيا أحد ركائز هذا الاتحاد بما يبعدها عن الغرب، و يحقق الأمن الاقتصادي للاتحاد²، و هذا ما جعل من الاتحاد يرفض فكرة انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي لأنه هذا سيجعل المساعي الاقتصادية لهذه الدول تنهار، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعرفها المنطقة، في ظل تراجع أسعار الموارد الأولية، الأمر الذي كان له آثار سلبية على اقتصاديات دول الاتحاد و أهمها روسيا.

¹ رشا عبد الوهاب، أوكرانيا ستبقى مفتاح الأزمة والحل...، يوم: 2016/07/19، على الساعة: 7:24، على الموقع: <http://arab.com.ua/>

² رباحي أمينة، موقع روسيا في العلاقات الأورو -أطلسية، منذ اختفاء الاتحاد السوفياتي إلى فترة رئاسة بوتين، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 13، ص 50.

موقف منظمة الأمن و التعاون الأوروبية من الأزمة الأوكرانية:

تعتبر منظمة الأمن و التعاون الأوروبية من بين المنظمات الإقليمية التي كان لها موقف واضح من الأزمة الأوكرانية، خاصة و أنها تعتبر أزمة في المجال الاقليمي الأوروبي، و هو ما يعني أنها أزمة ذات ملامح استراتيجية بالنسبة للمنظمة.

يتمثل موقف المنظمة في كونها تسعى جاهدة في التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار يكون ملزماً.¹ و ذلك من خلال سعي المنظمة في خلق مفاوضات بين أطراف النزاع، و التزامنا مع إطلاق تلك المحادثات كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد دعا رفقة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند و المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، أطراف النزاع في أوكرانيا إلى الاتفاق في مينسك على وقف إطلاق النار. رغم مجموع العقوبات التي عرفتها الاتفاقية و التي تتمثل أساساً في:

1/- العقبة الأولى: أن الرئيس الروسي لم يوقع شيئاً عملياً، و اقتصر الأمر بين روسيا و الاتحاد الأوروبي على اعلان دعم للنص الذي وقعه المتمردون الانفصاليون، و تكتيكياً تعتبر روسيا بفضل المبادرة الفرنسية الألمانية رابحة للوقت، و ذلك خاصة كون أوكرانيا تعاني من أزمة اقتصادية و هذا ما يجعل من الأمور تسير في صالح روسيا.

2/- العقبة الثانية: استمرار الخلاف بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن العقوبات المفروضة على روسيا، فاسبانيا بعكس بولندا و بريطانيا اللتين تؤيدان المعارضة في أوكرانيا و تورد الأسلحة إلى القوات الأوكرانية، تقف ضد العقوبات التي تعتبرها كلفت الاتحاد الأوروبي 21 مليار دولار من الخسائر وفق وزير الخارجية الإسباني.²

3/- العقبة الثالثة: في ظل تنامي الاختلافات الروسية الأمريكية، خاصة أن التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا لا يتعدى 10 مليارات دولار، بالإضافة إلى سبب الخلاف

¹ وائل بن فرج، هل يقدم الحل الأوروبي للأزمة الأوكرانية طوق النجاة لروسيا، مجلة العرب، لندن، 2015، ص 6.

² محمد بن سعيد الفطيمي، مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية و السندان الروسي، يوم: 2016/10/30، على الساعة: 14:15، على الموقع: <http://alwatan.com/details/51223>

الرئيسي و هو توسع حلف الناتو شرقا لا يزال جاريا نحو الحدود الروسية، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا.¹

4/- العقبة الرابعة: انقسام الداخل الأوكراني وضعف قدرته على التوحد.

5/- العقبة الخامسة: استمرار الدعم الروسي و الأمريكي المتواصل بطرق مباشرة و غير مباشرة لطرفي النزاع.

نظرا لمجموع العقبات التي عرفتها اتفاقية المينسك، تدعو منظمة الامن والتعاون في اوربا أطراف الازمة الاوكرانية كافة الى تفادي استئناف "العمليات العسكرية واسعة النطاق" على خلفية تكرر انتهاك وقف إطلاق النار، وجمدت دعوتها لاحترام اتفاق مينسك في فيفري 2015 الهادف لإرساء وقف إطلاق النار وسحب كافة الاسلحة الثقيلة من شرق اوكرانيا. ونشرت المنظمة 580 مراقبا في شرق اوكرانيا منذ بداية النزاع في أفريل 2014 وتم تجديد مهمتها الى نهاية مارس 2017.²

- نلاحظ بذلك أن المنظمة تسعوا جاهدة إلى عقد اتفاق سلمي بين أطراف النزاع الأوكراني، و هو الامر الذي لم تصل إليه الدول المتنازعة، و ذلك نتيجة المصالح المتباينة لأطراف النزاع.
- تعتبر أوكرانيا بمثابة دولة حيوية و استراتيجية بالنسبة لروسيا، خاصة و أنها تتشارك معها فالحدود، و هو الأمر الذي يزيد من أهمية الدولة بالنسبة لروسيا.
- الأزمة الأوكرانية تعتبر حافزا أساسيا لتواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة التي لاتعتبرها منطقة حيوية، بقدر كون تدخلها في المنطقة هو راجع لتهديد روسيا في منطقتها الحيوية.

¹ نفس المرجع،

² وائل بن فرج، مرجع سبق ذكره، ص6.

الفصل الرابع: مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه
منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة
الأوكرانية.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

يعتبر مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية، من بين أهم ما يشغل الساحة الدولية الراهنة، وذلك يعود لما تحمله السياسة الخارجية الجديدة من أهداف يتمثل أهمها في العودة للساحة الدولية، وللمعرفة مستقبل السياسة الخارجية الروسية و كذا اقتراح مجموعة من الحلول، ووجب علينا تحديد مجموع الرهانات التي تعرفها السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية، سواء بذلك الرهانات على المستوى الداخلي و كذا الخارجي. لقبل التطرق لأهم السيناريوهات المحتملة للسياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى في ظل الأزمة الأوكرانية، نحاول أولاً توضيح مفهوم تقنية السيناريو Scenario، و التي تعتبر أحد تقنيات الدراسات المستقبلية. ويعرف بأنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملاح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض. تعددت بذلك التعاريف وتنوعت بشأن مفهوم الدراسات المستقبلية نظراً لحداثتها وتعقدها في آن واحد. فلكل مجتمع معياره في تصنيف العلوم في الوقت الذي تخضع فيه الدراسات المستقبلية لقوانين مستمدة من علوم الرياضيات والاحتمالات والإحصاء، والتي يتوصل من خلالها الباحث المستقبلي إلى نتائج تتسم بالدقة واليقينية. تعرف الجمعية الدولية للمستقبلات الدراسات المستقبلية بأنها: "أوسع من حدود العلم وتتعامل مع مجموعة من المستقبلات في فترات زمنية تتراوح بين خمس سنوات إلى خمسين عاماً.² يبرز هذا التعريف أن حقل الدراسات المستقبلية هو حقل عابر التخصصات يساير الظاهرة الاجتماعية في تنقلاتها مكاناً وتعاقباتها زماناً، إذ أنه أشمل وأوسع من العلم في حد ذاته. ويعرف إدوارد كورنيش الدراسات المستقبلية بأنها: "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة

¹ أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط، الدوافع، الآثار، الآمال، مراجعة و ترجمة مركز ادراك للدراسات و الاستشارات، 2016، ص 9 .

² عبد الزعبوط سمية، "استشراف المستقبل في البحوث العربية"، المؤتمر العربي حول البحث العلمي بين الطموح والواقع، الأردن، عمان 25-27/10/2015.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره.¹ وهو تعريف يبدو أنه ضيق لأنه يقرن الدراسات المستقبلية بالعلم وانتقاء احتمال أرجح من بين جملة من الاحتمالات. وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل".² وفصلاً عن ذلك، فإن الدراسات المستقبلية تخضع للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما يترتب عنه اختلافات مفاهيمية كالخطيط بشتى أنواعه (قصير الأجل-متوسط الأجل-طويل الأجل)، التنبؤات، الإسقاطات، الاستشراف .

أما **التخطيط** Planification، فهو تلك العملية التي تعيد من خلالها السلطة المركزية صياغة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية بواسطة مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لها والتي تحرص على تنفيذها الفعلي ومتابعتها. كما يعرف التخطيط بأنه مجموعة من الخيارات التي تمثل القناة المركزية لإحداث تغييرات في التوجه الإنمائي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الوسائل والآليات المنوطة بتمويلها، وللتخطيط ثلاث طرق رئيسية، وهي:

- **التخطيط المتتالي** ويتمثل استقلالية كل مستوى من التخطيط على المستوى الذي يليه وهكذا دواليك. وتستعمل هذه الطريقة عند توافر الوقت المطلوب.
- **التخطيط المتوازي**، ويتضمن التخطيط لمستويين أو أكثر في توقيت متزامن، ويتوقف مدى نجاعة هذه الطريقة عند تحقيق تنسيق دقيق بين شتى المستويات وتوافر زمن محدود للتخطيط.

¹ الجميل أمينة ، ماهية الدراسات المستقبلية.. التطور التاريخي للتفكير نحو المستقبل، يوم: 2018/02/4، على الساعة: 17:09، على الموقع : <http://www.http/birutme.com/?p=2201>

² الجهني محمد فالح ، "الدراسات المستقبلية: شغف العلم وإشكالات المنهج"، **مجلة كلية التربية**، السعودية، جامعة طيبة، العدد 175، يوم: 2018/02/04، على الساعة: 17:11، على الموقع: <http://www.almareth.org/news.php?action=show&id=4309>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

• **التخطيط المختلط**، هو حصيلة ومزيج بين الطريقتين السابقتين. فيبدأ التخطيط على المستوى الأعلى ثم يتبع ذلك التخطيط المتوازي لبقية المستويات في توقيت متزامن ثم التنسيق والإشراف والمتابعة. بينما تتنبق **التنبؤات Predictions** عن الفكرة التي مفادها أن المستقبل موضوع معطى مسبق، وما هو مطلوب هنا إمطة اللثام عنه فحسب. وترسم التنبؤات صورة تفصيلية لمستقبل التشابكات المختلفة، وبالتالي يمكن التنبؤ بما ستؤول إليه الظاهرة السياسية في المستقبل المنظور انطلاقاً من المعطيات المحيطة بها حاضراً وكيونتها ماضياً. في حين يتمثل **الإسقاط** في ذلك المفهوم، الذي يستعمل في تحليل الدراسات قصيرة المدى لاستنباط التوجهات العامة والعلاقات الكمية المستشفة من مسانيرة ماضي الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة والتحليل. أما **الاستشراف Prospectivity**، فهو عبارة عن عملية علمية منظمة لمجموعة من التنبؤات المشروطة، التي تتضمن المعالم الرئيسية لمجتمع معين أو مجموعة من المجتمعات لحقبة زمنية لا تتجاوز عشرين سنة.

تقنية السيناريوهات :

تدخل هذه التقنية ضمن إطار الأدوات المنهجية الأكثر استعمالاً في الدراسات المستقبلية، وكغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية، ومن ثم يمكن القول أن السيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث و الظواهر انطلاقاً من وضعها و حالتها الحالية، وصولاً إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث و الظواهر، و منه يمكننا القول أن السيناريو هو عبارة عن لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين¹، أما من حيث أصناف و أنواع السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع، و هي نفسها الأنواع التي نعتمدها في دراستنا المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى، بالأخص في ظل الأزمة الأوكرانية، التي كان لها تأثير واضح و كبير في سياسة هذه الأخيرة.

تم عملية السيناريو وفق الخطوات التالية:

- تحديد الظاهرة، موضوع الدراسة، وجمع المعلومات والحقائق والبيانات المرتبطة بها.

¹ - إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 178.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

- تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة وذلك بناء على المعطيات والحقائق التي تم رصدها في المرحلة الأولى، وفي هذه المرحلة تحدد المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطور الظاهرة وترتب وفقا لأهميتها إلى متغيرات رئيسية ومتغيرات ثانوية، هنا يجب الأخذ بعين الاعتبار احتمال ظهور متغيرات استثنائية أو فجائية والتي قد يتوقف عليها مسار تطور الظاهرة، ولذلك ففي هذه المرحلة يتم الفصل في اتجاه مسار تطور الظاهرة في المستقبل (اتجاه خطي، اتجاه إصلاحي، اتجاه تحولي أو راديكالي).

- التداعيات: وتعني النتائج التفصيلية المفترض أنها ستترتب عن كل خطوة من الخطوات استنادا إلى قاعدة إذا - فإن، كذلك ربط التداعيات المختلفة ببعضها البعض، حيث أن كل تداع سيترك أثاره على غيره ومن هنا لا بد من إدراك تأثير التداعيات على بعضها في القطاعات المختلفة في المستقبل.

تبرز أهمية بناء السيناريوهات:

- تنبيه صانع القرار بطبيعة المشاكل والنتائج التي تترتب عن اختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث والظواهر، مما يساعد على إصلاح أو تكييف القرارات السياسية أوحتى التراجع عنها في حالة ما إذا اقتضت الضرورة ذلك، كما أنها تساعد على التعبئة لمواجهة الآثار التي قد تنجم عن حدوث مسار معين .

- يؤدي السيناريو إلى تعبئة صانع القرار في التخطيط أو التقويم لعمل ما، وفك ارتباطه بالماضي . إن صياغة السيناريوهات تحتاج بشكل أساسي إلى كم كاف من المعلومات عن الظاهرة لكي يتم تحديد تداعيات المترتبة عن كل سيناريو من السيناريوهات.

- تساعد الدراسات المستقبلية في التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بها قبل وقوعها¹، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق في التعامل مع المشكلات قبل حدوث الكوارث.

- تعد الدراسات المستقبلية مدخلا مهما لتطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة و فاعلية التخطيط الاستراتيجي.

¹ محمد ابراهيم منصور، توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية، الأهمية و الصعوبات و الشروط، مصر: مكتبة الاسكندرية ،وحدة الدراسات المستقبلية 2016، ص29.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المبحث الأول: استمرار الصراع الروسي، الأوروبي/الأمريكي، وبقاء الوضع القائم.

وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة. وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي Projection Linéaire لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.¹

يتجسد هذا السيناريو في بقاء روسيا على الوضع القائم، حيث يزوج بين احتمال تكثيف العلاقات وسعي روسيا إلى إيجاد مواقع نفوذ وتموضع في المنطقة، والانعزال عن هذا الموقع بسبب المعوقات و التحديات التي تواجهها، حيث تخضع السياسة الخارجية الروسية على المستويين الاقليمي و الدولي إلى العديد من المحددات التي تعتبر بمثابة محرك للدور الروسي، من أهمها علاقاتها التنافسية إن لم نقل الصراعية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، التي تعتبر من بين أهم ما يؤثر في صناعة السياسة الخارجية الروسية.

يعتبر الصراع من أهم سمات العلاقات بين كل من روسيا، الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، فالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد برزت ملامح الصراع في فترتي كل من فلاديمير بوتين و باراك أوباما بشكل واضح تجاه العديد من القضايا أهمها الأزمة الأوكرانية والأزمة السورية، خاصة و أن الكثير من الباحثين يربطون بين الأزميتين في اطار تعظيم المنافع، رغم بعض التغير الذي عرفته العلاقات في فترة دونالد ترامب الرئيس الأمريكي الحالي، بحيث يعتبر البعض أن هناك نوع من التوافق الذي سيسود العلاقات الروسية الأمريكية، نظرا للمعطيات الجديدة التي تقول بوجود توافق مصلحي تعرفه كلا الدولتين ما سيؤثر بشكل واضح و كبير على العلاقات الروسية الأمريكية.

يمكن اعتبار المحدد الرئيسي في العلاقات بين روسيا، الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة، و في منطقة أوروبا الوسطى في ظل الأزمة الأوكرانية خاصة المصلحة

¹ محمد نصحي ابراهيم، أساليب الدراسات المستقبلية (السيناريوهات - النماذج)، يوم 31/05/2011، على الساعة: 17:00، على الموقع: <https://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269418>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

بالدرجة الأولى، كونها هي الموجه الرئيسي للعلاقات بين أي دولتين، خاصة في حالة روسيا، الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار المصلحة هي أساس ما يسير سياساتها الخارجية، بحيث تسعى كلا الدولتين إلى تعزيز هيمنتها في كل أوروبا، و الحد من سعي الطرف الآخر من التوسع و الهيمنة على المنطقة، خاصة وأن روسيا تعتبر منطقة أوروبا الوسطى مجالها الحيوي، الأمر الذي جعل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يسعى لإعادة ارجاع روسيا كقوة دولية في اطار عودة الارث السوفياتي، خاصة أن الظروف الدولية في هذه المرحلة تساعد على هذه العودة، بالتركيز على ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط و ما تعرفه المنطقة من تغيرات و تحولات سمحت بتدخل قوى خارجية اعتبرها العديد من المحللين تدخل في اطار سياسة ملأ الفراغ خاصة بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة ودخول روسيا إليها.

يبقى سيناريو بقاء السياسة الخارجية الروسية في الوضع القائم من بين أهم السيناريوهات المطروحة في هذه المرحلة، خاصة إن بقيت الظروف الدولية قائمة على ما هي عليه و لم تفتح المجال أمام التقدم الروسي الذي يفرض هيمنته على منطقة أوروبا الوسطى، خاصة في ظل مخرجات الازمة في أوكرانيا التي تعتبر من بين أهم الأسباب المرسخة لبقاء الوضع الراهن.

المطلب الأول: مستقبل استمرار الصراع الروسي /الأمريكي تجاه المنطقة في ظل الأزمة الأوكرانية.

تعرف السياسة الخارجية الروسية العديد من التحولات و التغيرات، الأمر الذي أثر بشكل كبير على نفوذه في منطقة أوروبا الوسطى، اين نلاحظ سعي روسيا للعودة للساحة كقوة اقليمية ودولية مؤثرة في النظام الدولي الجديد في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل الأزمات الدولية الراهنة والتي على رأسها الأزمة الأوكرانية 2014.

جعلت هذه الظروف من العلاقات الروسية، الأوروبية/ الأمريكية تسير نحو الصراع، و ذلك راجع في الأساس إلى اختلاف المصالح الروسية عن مصالح كل من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، و ما زاد من حدة الصراع هو مجموع الازمات التي يعرفها النظام الدولي، والتي

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

من أهمها الأزمة الأوكرانية التي تعتبر من بين أهم المسائل الحساسة بالنسبة لروسيا حيث تعتبر جزءا من المجال الحيوي الروسي¹، في حين أن الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة بصفة خاصة تعتبرها ورقة ضغط يمكن استخدامها في المستقبل للضغط بها على روسيا تجاه عدد من القضايا الشائكة بين الطرفين كالبرنامج النووي الإيراني، ثم الأزمة السورية، كما تكمن أهمية أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة في ضمها لحلف الناتو بهدف تشديد الحصار على روسيا. بدأت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بوضع خطة من شأنها تقريب أوكرانيا من الاتحاد الأوروبي و إبعادها عن الكتلة الاقتصادية التي انشأها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والتي تدور في فلك روسيا في حين أن أوكرانيا تعتبر الخط الأحمر الحقيقي بالنسبة لها، و هذا ما دفعها إلى تبني سياسة جديدة تضمن بها احتواء أوكرانيا، خاصة أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة تكمن في سعيها لضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي و هو ما تتخوف منه روسيا² نتيجة لكون هذا الأمر يهدد مصالحها و أمنها.

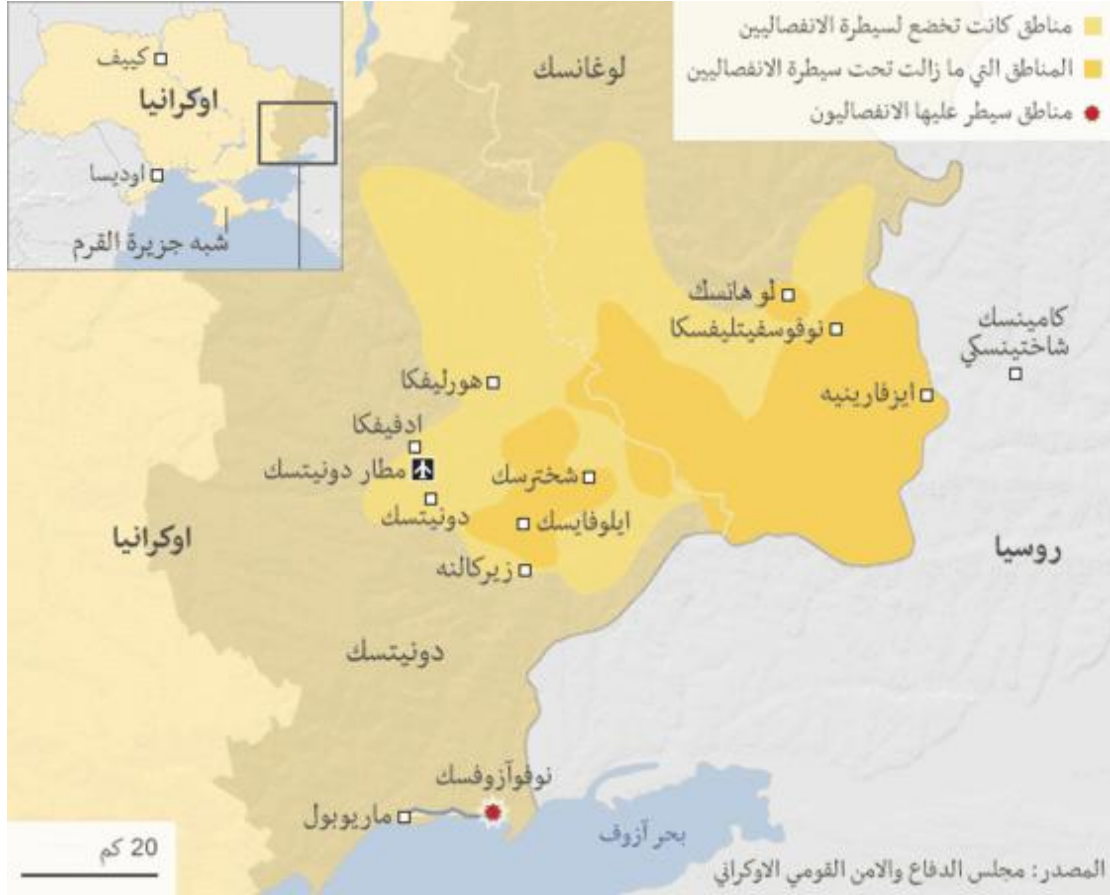
تقسيم أوكرانيا، أو بما يعني استمرار الأزمة من دون حل لوقت طويل لكن مع احتواء آثارها، و هذا الاحتمال هو الأرجح خاصة بعد الخطوة الروسية الأولية بضم شبه جزيرة القرم و قيام المدن الشرقية من أوكرانيا بإعلان تمردا على السلطة المركزية في كييف و بداية حرب أهلية، يمكن أن تؤدي إلى تقسيم أوكرانيا، خاصة و أن المدن الشرقية أعلنت انفصالها عن أوكرانيا و انضمامها إلى روسيا وولاءها لها، في حين كون غرب أوكرانيا يقع تحت سلطة أوكرانيا التي تدين بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، و هناك نذير لاستمرار الأزمة على هذا الشكل لمدة طويلة و هي حرب استنزاف الأرجح فيها هو تقسيم أوكرانيا في بداية المطاف بين معسكري الحرب الباردة الجديدة.

¹ andrei P. Tsygankov ,Vladimir putin's Vision of Russia as a Normal Great Power, **Post-Soviet Affairs** ,2005,pp133-134

² F. Stephen Larrabee, Peter A. Wilson, John Gordon ,**The Ukrainian crisis and European security** , Calif , RAND Corporation ,2015,pp ,24-34.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

الخريطة رقم 07: تقسيم أوكرانيا واستمرار الأزمة



المصدر: مجلس الدفاع و الأمن القومي الأوكراني، سنة 2015.

التعليق:

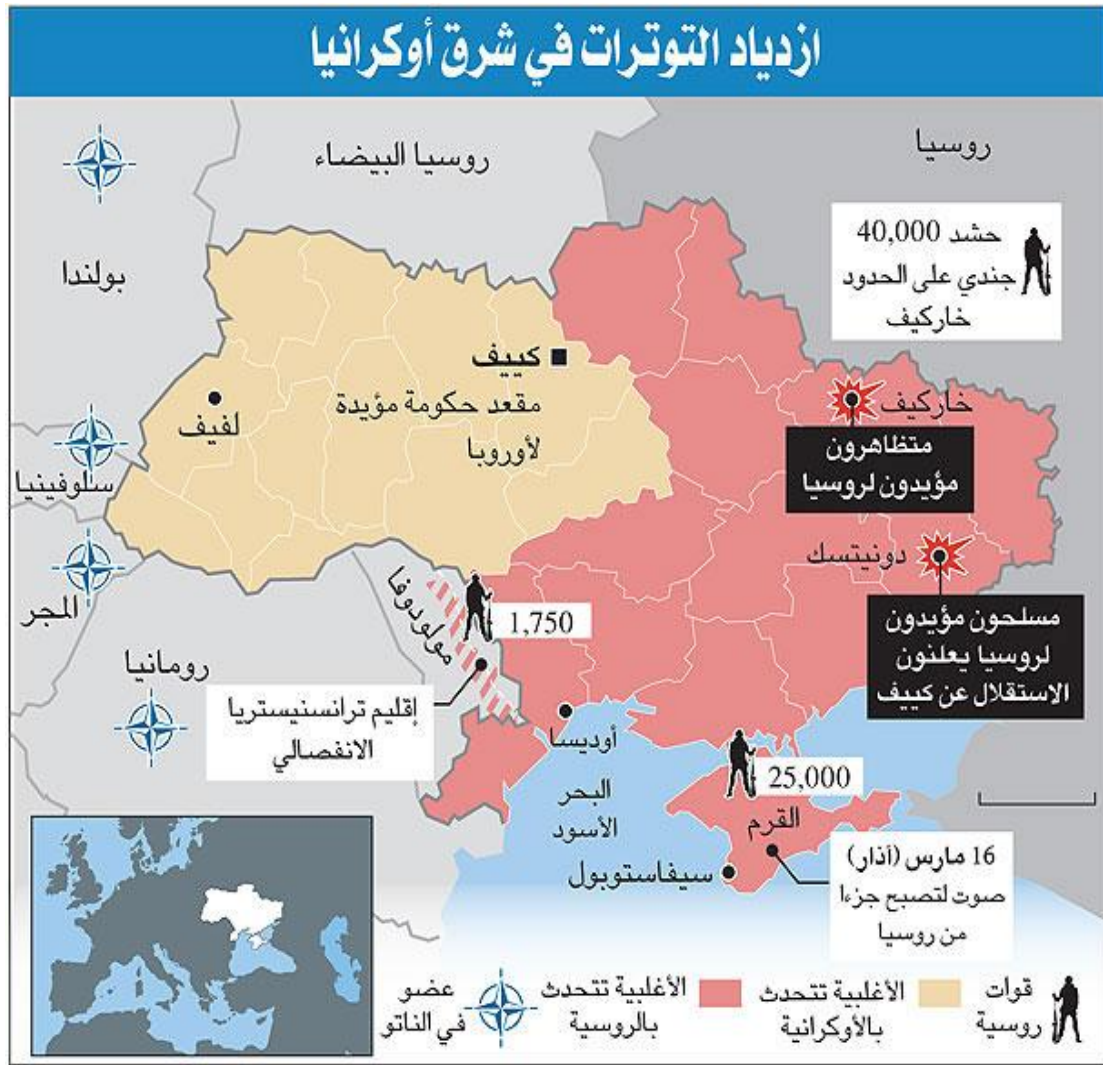
تبين معطيات الخريطة استمرارية النزاع الأوكراني، و هو ما يعني استمرار الأزمة و استمرار التنافس الروسي الأمريكي، بحيث أنه و من خلال ما نلاحظه من الخريطة فأوكرانيا تعرف تقسيما يشمل كل أراضيها في اطار مناطق تابعة لروسيا و أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، و نظرا لتمسك الاطراف الداخليين و الخارجيين بمواقفهم فإن هذا يبين استمرارية الازمة و تأثيرها على حدة التنافس الروسي الأمريكي .

زيادة هذه التطورات أدت إلى تصعيد حدة الصراع الأمريكي الروسي و ليس بالنسبة للقضية الأوكرانية فقط، انما أيضا فيما يتعلق بمجال النفوذ الروسي في أوروبا الوسطى، خاصة في ظل

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

توسع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الوسطى و هو ما اعتبرته روسيا تهديدا لمجالها الحيوي الاقليمي.

الخريطة رقم 08:ازدياد التوترات في شرق أوكرانيا و تموقع قوات حلف الناتو و القوات الروسية و انعكاساته على الصراع الروسي الأمريكي.



المصدر:

<http://moorabia.com/>، يوم: 11/08/2016، على الساعة: 11:33.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

التعليق:

تعرف الأزمة الأوكرانية تطورا مستمرا في اطار أزمتهما الحالية،و التي زادت حدتها و توترها نتيجة للتدخلات الدولية،بحيث أنها لا تعتبر أزمة داخلية،بل أزمة دولية نتيجة لتدخل قوى خارجية فيها،الأمر الذي فعل من الأزمة،خاصة كون الأطراف تعتبر الأزمة تحدد مكانتها في النظام الدولي خاصة منها روسيا ،الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية،باعتبار أنها تعتبرها مجالا للنفوذ والتوسع،خاصة منها روسيا التي تعتبر أوكرانيا دولة محورية لكونها تشترك معها في نفس الحدود و الأمر الذي جعلها ترفض أي توسع لحلف الناتو و الاتحاد الأوروبي لأن هذا سيحد من توسعها و نفوذها في منطقة أوروبا الوسطى التي تعتبرها مجالا حيويا واستراتيجيا تابعا لها.

نلمس بذلك مساهمة التطورات الحاصلة ليس فقط على المستوى الاقليمي و انما حتى على المستوى الدولي،في ترسيخ مبدأ الصراع الروسي،الأوروبي/ الأمريكي،في ظل تداعيات الأزمة السورية،خاصة مع ارتفاع الدعم الروسي لنظام بشار الأسد،حيث استغلت روسيا أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا،بالإضافة إلى انشغال القوى الاقليمية العربية بحرب اليمن،وانتشار حركات التطرف و الارهاب،وفشل التحالف الدولي في اخضاع تنظيم الدولة إلا ان هذا التدخل الروسي في سوريا بدا مقبولا ومعترفا به نظرا للظروف السابق الاشارة لها ولكنه القى مزيد من الظلال علي واقع العلاقات الامريكية الروسية،خاصة مع دعم الولايات المتحدة الأمريكية للجيش السوري الحر لتقويته،و هو ما زاد من حدة الأزمة السورية و كذا زيادة حدة الصراع الروسي الأمريكي.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

قامت في أكتوبر 2011 كل من روسيا والصين باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرار 2042 * الصادر من مجلس الامن² والذي ينص على فرض العقوبات على سوريا على غير رغبة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفي عام 2012 استخدمت روسيا والصين للمرة الثانية حق النقض ضد القرار الصادر من مجلس الامن بناء على قرار غربي يدين العنف ويدعم خطة الدول العربية لإنقاذ الموقف في سوريا، ومن المتوقع أن تشهد العلاقات بين روسيا، الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من الاحتكاكات والتوترات وذلك في ظل رغبة روسيا الاتحادية في استعادة مكانتها واتجاهها نحو تطوير قدراتها و انفاقها العسكري و ما تواجهه من تحديات خارجية، باعتبارها مصدر تهديد رئيسي، خاصة في حال إقامة روسيا لتحالفات استراتيجية مع الصين والذي يتوقع الخبراء ان تحتل المرتبة الاولى اقتصاديا بحلول عام 2050.³

نجد أن سيناريو بقاء الوضع الراهن قائم بالأساس على استمرارية الصراع بين روسيا، الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر تتسبب فيه العوامل الآتية:

*قرار مجلس الأمن 2042: كان القرار 2042 أول قرار يصدره مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية، وذلك بعد فشله في مناسبتين سابقتين إثر لجوء روسيا والصين إلى استخدام حق النقض (فيتو). ففي أكتوبر/تشرين الأول 2011 و فبراير/شباط 2012 وقف الفيتو الروسي الصيني أمام قرار أممي يدعم خطة الجامعة العربية التي كانت تنص على تنحي الرئيس السوري بشار الأسد وتسليم سلطاته إلى نائبه. وندد مشروع القرار المجهض بالانتهاكات الفاضحة والمعممة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، ودعا إلى الوقف الفوري لأعمال العنف ضد المتظاهرين. وعقب قرار الجامعة العربية بسحب مراقبيها من سوريا وتعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان مبعوثاً مشتركاً بين الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا، ونجاحه في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بسوريا بداية من 12 أبريل/نيسان، أصدر مجلس الأمن أول قرار له بخصوص الأزمة السورية حمل رقم 2042.

²حازم عياد، تداعيات الصراع الروسي الأمريكي و المنظومة الدولية، يوم: 28 ديسمبر 2015، على الساعة: 3:45، على الموقع: <http://assabeel.net/studies/item/149951>

³ أحمد دياب، روسيا و الغرب، من المواجهة إلى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، مصر،

2002 ، ص 172.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى
في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

شكل 04: تصاعد القوة الروسية.



المصدر:

<http://www.aljazeera.net>، يوم: 2015/10/05، على الساعة: 16:31.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى
في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

- 2- استمرارية الحديث عن توسيع حلف الناتو.
- 3- نوعية القيادة الروسية الجديدة التي تنظر الى دور روسيا من منظور الدور القيصري أو السوفييتي وليس من منظور الشريك التابع للغرب.
- 4- الدعم الروسي الذي توجهه روسيا الى البرنامج النووي الإيراني ورفض كافة المطالب بإنهاء الدعم الروسي لإيران حيث تستفيد روسيا من دعم البرنامج النووي الإيراني كورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية.
- 5- استمرارية القول باستكمال مشروع الدرع الصاروخية الأمريكي الذي يعتبر تهديدا مباشرا للأمن الروسي.
- 6- استمرار التدخل في المجال الحيوي الروسي و على رأسها الأزمة الأوكرانية التي تعتبر من بين أهم الأزمات التي تعرفها روسيا و التي تهدد حدودها القومية و ليس فقط الإقليمية وذلك نظرا للتدخل الأوروبي و الأمريكي في الأزمة و محاولة السيطرة عليها .
- 7- تفوق القوات العسكرية الأمريكية مقارنة بالقوات العسكرية الروسية.
- جدول رقم 03: القوات العسكرية للجيش الروسي و الأمريكي 2017 .

الجيش الأمريكي	الجيش الروسي	
1400.000	766.055	الجنود
1400.000	2.485.000	الاحتياط
13.513	1.218	المطارات العسكرية
41.062	31.298	المدركات
24	7	الموانئ العسكرية
18/24678 نوع	غير معطن/3 انواع	طائرات بدون طيار
10.782	21.370	الدبابات
473	352	السفن الحربية
13.892	3.429	الطائرات الحربية
577.100.000.000 دولار	60.400.000.000 دولار	الميزانية العسكرية

المصدر: المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية، يوم 2017/10/16، على

الساعة: 15:13، على الموقع: <http://www.global power.com>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن استمرارية الوضع القائم.

استمرار سيناريو الصراع الروسي /الأمريكي خاصة في ظل الأحداث الدولية الراهنة، التي يشهدها الكثير من المفكرين و المختصين بمرحلة الحرب الباردة، سيكون له العديد من الآثار سواء على مجموع الدول أو على القوتين الروسية و الولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاتها، و ماهو مؤكد هو تأثير هذا الصراع في العلاقات الروسية الأمريكية .من هذا المنطلق سنحلل تأثير الازمات الدولية على العلاقات الروسية الأمريكية، وكذا التأثير على الدور الروسي و السياسة الخارجية الروسية التي ستبقى محدودة نتيجة للضغوطات التي ستفرض على روسيا جراء استمرار الوضع الراهن و المتمثل في الصراع ، و كذا تأثير الصراع الروسي الأمريكي على الدول التي تعاني هذه الأزمات.

1-الأزمات الدولية الراهنة ومحدودية الدور الروسي:

تتمثل في مجموع الأزمات الدولية الراهنة التي لها تأثير واضح و كبير على السياسة الخارجية الروسية، و التي لا تشمل و فقط الأزمات الاقليمية، و انما حتى في مجموع الأزمات الدولية التي كان لها انعكاس واضح و كبير على السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى.

1-الأزمة الأوكرانية واستمرارية الصراع:

نستنتج أن الأزمة الأوكرانية ماهي إلا تجسيد واضح للصراع بين روسيا، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وعلى طبيعة العلاقات بينهم، حيث أن أوكرانيا واقعة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية فهي داعمة للمعارضة وللمتظاهرين وبين روسيا المسيطرة على نظام الحكم، ويتضح أن المصالح الروسية في أوكرانيا أكبر من المصالح الغربية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية و أن حاجة أوكرانيا إلى روسيا هي أكبر من حاجتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونشر القوات الأمريكية داخل أوكرانيا¹، وبالتالي فأوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ليست منطقة أمن قومي ولكنها منطقة نفوذ خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية دائما ما تسعى للسيطرة على العالم و بسط نفوذها في كل المناطق، أما أوكرانيا بالنسبة

¹ David Matsarberidze ,Russia VS EU/US Through Georgia and Ukraine ,Georgia , **the quarterly** , 2015,pp.80-23.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

لروسيا فإنها تراها بلد تابعاً وامتداداً لمستعمراتها فهناك مصالح إقتصادية،سياسية و استراتيجية متبادلة، لا يمكن التفريط بها،حيث أن روسيا هي المورد الرئيسي لأوكرانيا بالطاقة وخاصة الطاقة النووية لتشغيل صناعاتها ومحطاتها الكهربائية والتجارة بينهما مصدر رئيسي من المصادر الأساسية لتزويد الاقتصاد الأوكراني،أما أوكرانيا فهي الممر الرئيسي لتميرير الغاز الروسي إلى أوروبا ومنفذها على البحر الأسود التي تضم الأسطول الروسي البحري. كما أن أوكرانيا تعتبر من الناحية الاستراتيجية دولة حاجز لروسيا،من هذا المنطلق كان للأزمة الأوكرانية تداعيات كبيرة على العلاقات الروسية/الأمريكية،خاصة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم،بحيث سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض مجموعة من العقوبات على روسيا بهدف الضغط عليها و استبعاد الخيار العسكري¹،وهذا ما برز من خلال فرض الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا الغربية مجموعة من العقوبات الاقتصادية على روسيا والتي كان لها تداعيات كبيرة على الاقتصاد الروسي،خاصة على الشركات التجارية والاستثمارية والبنوك وشركات الطاقة الموجودة والمدرجة على قائمة العقوبات ،خاصة كون هذه العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية قد منعت هذه الشركات من الدخول إلى أسواق المال الأمريكية.

يمكن القول أن هذه العقوبات لم يكن لها تأثير سلبي على اقتصاد روسيا فقط،و انما أيضا على اقتصاد الاتحاد الأوروبي و ذلك نظرا كونه يرتبط بعلاقات إقتصادية مع روسيا أقوى من الولايات المتحدة وبذلك فإن تطبيق نطاق العقوبات له تأثير على الإتحاد الأوروبي،و لهذا نلمس بعض الاختلافات الموجودة في آراء و مواقف دول الإتحاد الأوروبي بما فيها بريطانيا باعتبارها خرجت من الإتحاد الأوروبي،بحيث نلاحظ وجود دول تختلف في مواقفها تجاه العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا.لم تتوقف العقوبات الأمريكية في كونها عقوبات اقتصادية فقط بل توسعت هذه العقوبات و تمثلت في:

- طرد روسيا من مجموعة الثماني دول وذلك ردا علي ضمها لشبه جزيرة القرم.

¹ Roberto Orsi, *The Irreversible Crisis of the Ukrainian Experiment*, Paris ,Policy Alternatives Research Institute ,2014,pp50-55.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى
في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

- صرحت الولايات المتحدة الأمريكية بان ضم شبه الجزيرة لروسيا يتعارض مع القانون الدولي.
 - الغاء التدريبات البحرية المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- يمكن الاستنتاج من خلال ما سبق أن مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية في المرحلة الدولية الراهنة، يسير نحو الصراع أكثر منه نحو التعاون و يرجع ذلك أساس لكون العلاقات الروسية الأمريكية محكومة بحالة الهيمنة والصراع أو بالمصالح التجارية والاقتصادية أو بالإستراتيجية العسكرية و الأمنية لكلا الدولتين، إلا أن هذا لا ينفي أن كلا الطرفين يمكنهما تحقيق قدر من التوازن في مجمل العلاقات¹ في العقود المقبلة رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي.

ب-محدودية دور روسيا في ظل أزمات الشرق الأوسط:

يعد طرح عودة روسيا إلى الشرق الأوسط من بين أهم المواضيع الراهنة، خاصة في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة، و هل يمكن لروسيا العودة للساحة الدولية من خلال سيطرتها على الشرق الأوسط؟ و هل ستسمح الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا بالعودة للساحة الدولية، من خلال بسط نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، و سنركز هنا على القضية السورية، باعتبارها أهم قضايا الشرق الأوسط في المرحلة الدولية الراهنة، و التي تعتبر منفذا جديدا لعودة روسيا للساحة الدولية.

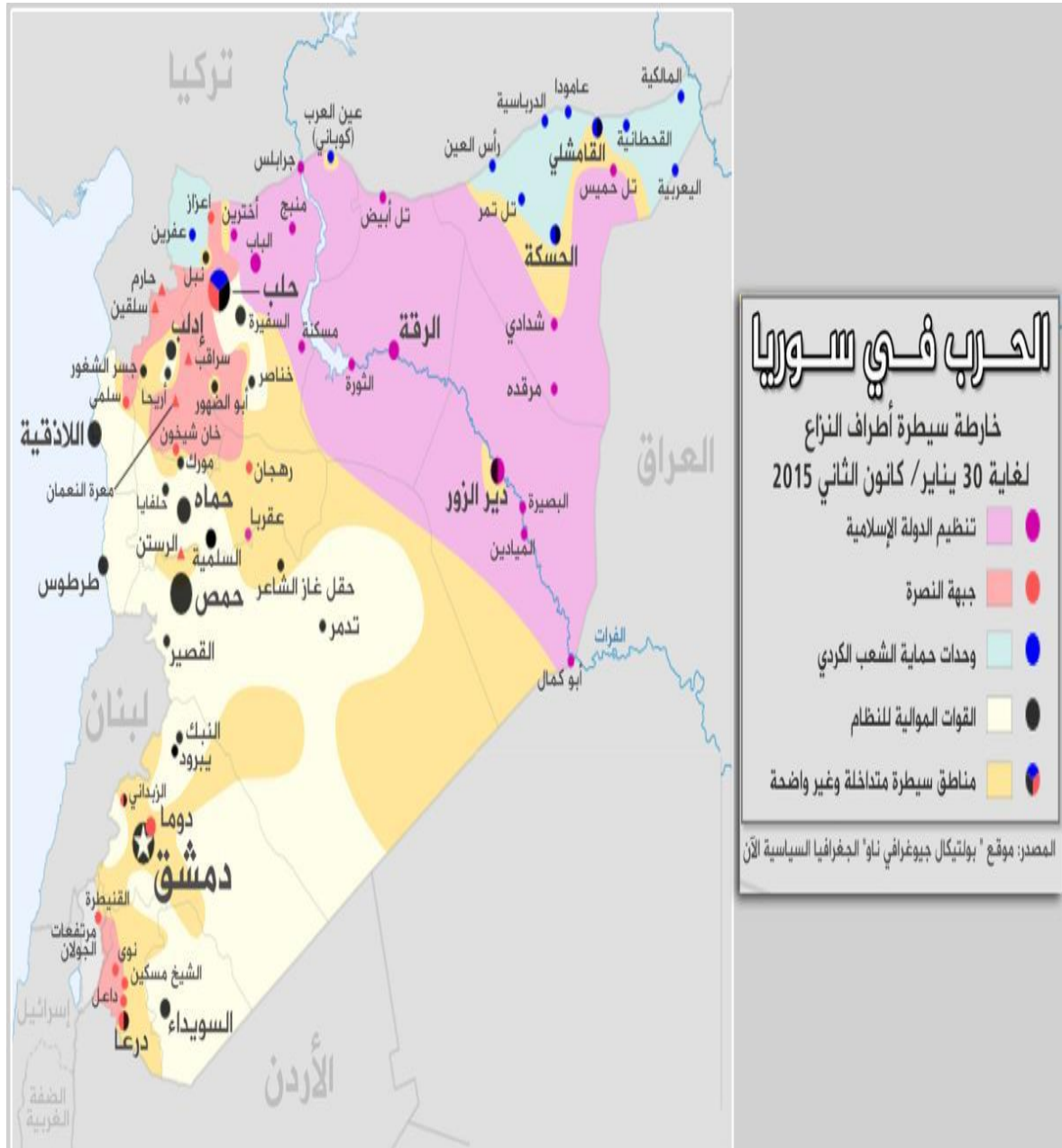
حيث يعمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لجعل روسيا تستعيد مكانتها السياسية، العسكرية والاقتصادية وقد ساعد في ذلك ارتفاع اسعار البترول الذي انعكس على الاقتصاد الروسي بشكل ايجابي و كذا الترسانة العسكرية التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفياتي، وذلك من خلال التركيز على القضية السورية حيث تحظى الأزمة بأهمية كبرى لروسيا بسبب علاقاتها بنظام بشار الأسد والنفوذ الروسي في سوريا، أما عن أهمية القضية السورية بالنسبة للولايات

¹ عاطف عبد الحميد معتمد ،استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ..أزمة الفترة الانتقالية ، بيروت:الدار العربية للعلوم، 2010 ، ص95.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المتحدة الامريكية فترتبط بالحفاظ على أمن إسرائيل واستقرار المنطقة وظهر التعاون بين الطرفين في سوريا خلال عام 2014 في ضمان اكمال نزع السلاح الكيميائي السوري والوصول إلى تسوية سياسية لإنهاء الحرب السورية.

خريطة رقم 09: مراكز الأزمة السورية



المصدر:

<http://www.aljaml.com/> يوم: 2014/03/27، على الساعة: 11:37.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

التعليق:

يكشف تتبع السياسة الخارجية الروسية في السنوات الأخيرة عن تغير ملحوظ في نهجها الخارجى ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال التسعينات، وإنما مقارنة أيضاً بحقبة الاتحاد السوفيتى السابق، حيث حملت بداية الألفية الثالثة مجموعة من المتغيرات الجديدة أسست لبداية مرحلة جديدة بعد مجئ الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم وإعلانه لمبادئ السياسة الخارجية عام 2000، والتي حرص أن تكون متعددة التوجهات لا تستثنى أي منطقة فى العالم، لتعود بعدها روسيا وتلعب دوراً فاعلاً فى الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة فى العديد من القضايا. وبعقيدة براغماتية تحولت من دور اللاعب الملحق إلى دور اللاعب الأساسى فى النظام الدولى، حيث ساعدها هذا على تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية فى سياستها الخارجية وتمكنت من الحفاظ على مصالحها القومية، رغم ما شهده النظام الدولى العديد من العديد من التطورات خلال العقد الأول من القرن الحالى، والتي دفعت فى النهاية إلى إنهاء الهيمنة الأمريكية والتحول إلى نظام متعدد الأقطاب ولا سيما مع صعود العديد من القوى الأسيوية فى مقدمتها الصين والهند واليابان.

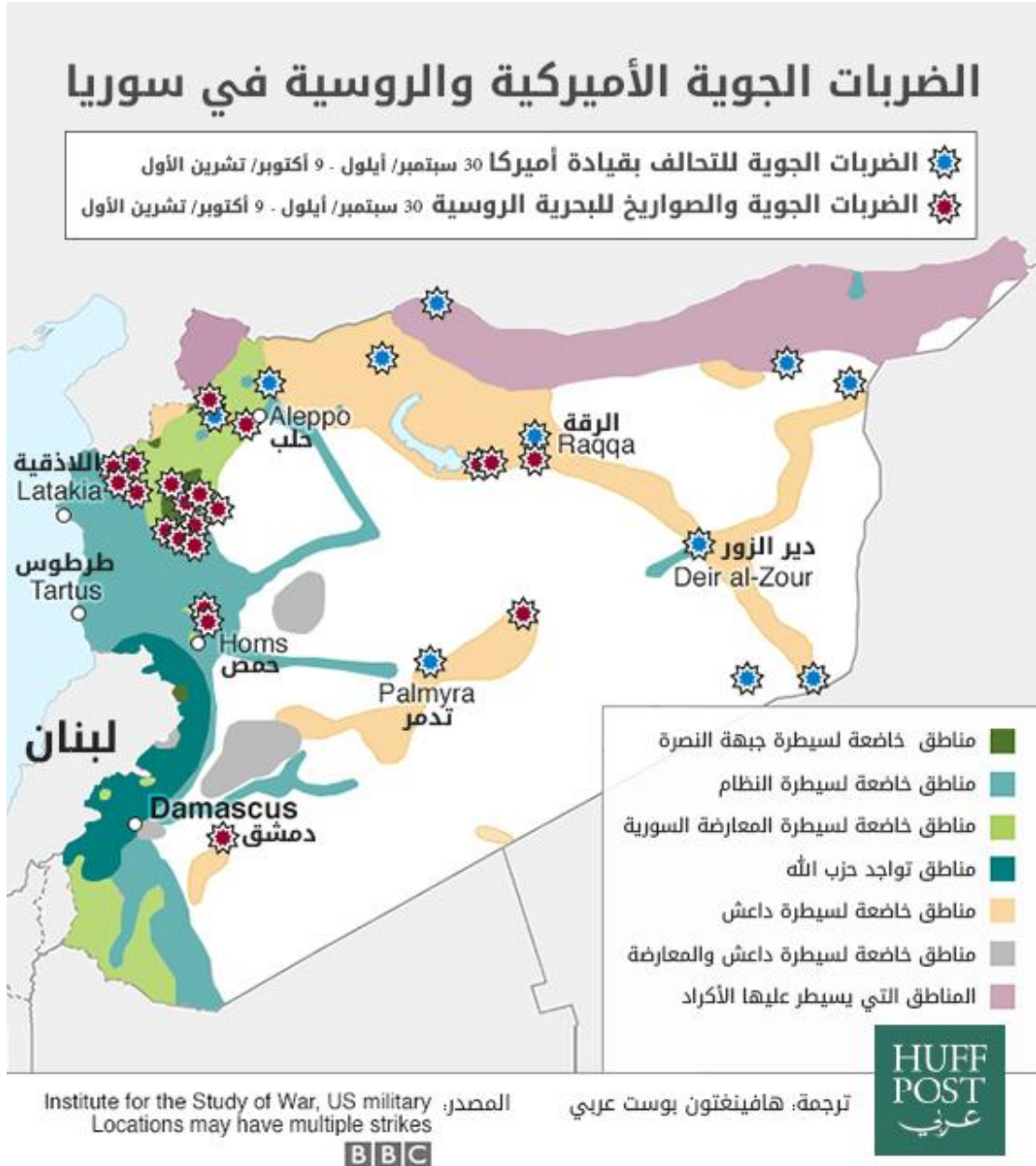
وفقاً للنهج البراغماتى الذى اعتمده روسيا فى سياستها الخارجية، شهدت منطقة الشرق الأوسط عودة تدريجية للنشاط الخارجى لهذه الدولة فى المنطقة، حيث استعادت روسيا من خلاله علاقاتها مع بعض دول المنطقة. وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية فى التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعدها على ضمان موقع أفضل فى النظام الدولى، لتفتح بذلك مجالاً حيوياً جديداً لتعظيم مصالحها، لذا اهتمت السياسة الخارجية الروسية بما يحدث فى سوريا اهتماماً متزايداً حيث تمثل سوريا موطن القدم الأكثر أهمية فى منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا، كما أنها تعتبر ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لحسابات بوتين الدولية.

يعد موقع سوريا المطل على البحر الأبيض المتوسط، إسرائيل، لبنان، تركيا، الأردن والعراق ذو أهمية كبرى للنفوذ الروسى بالأخص فى منطقة الشرق الأوسط. ومع بدء الانتفاضة السورية ووصول موجة الحراك العربى إلى سوريا وعلى الرغم من ما نتج عن هذه الأزمة من ظهور اصطافات إقليمية ودولية وبروز تهديدات جديدة ولاعبين جدد فى المنطقة، إلا أن كل هذه

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

الأحداث لم تؤثر على توجه السياسة الخارجية الروسية نحو سوريا بل دفعتها إلى التمسك بمواقفها تجاه الأزمة وذلك لكونها تعتبرها بابا جديدا للعودة للساحة الدولية.

خريطة رقم 10: التواجد الروسي و الأمريكي في سوريا .



المصدر:

<http://www.skynewsarabia.com>، يوم: 2015/10/8، على الساعة: 9:49.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

التعليق:

نلاحظ من خلال الخريطة، أنه لكل من روسيا وأمريكا مصالح في الشرق الأوسط، وخاصة في المنطقة العربية، فقد كانت ولا زالت القوتان تتنافسان وتخوضان الحروب بالنيابة من أجل السيطرة على المنطقة. جاءت الأزمة السورية عام 2011، في محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لضرب آخر قاعدة ومركز استراتيجي مهم لروسيا في المنطقة، فقد تخلت روسيا لأسباب عديدة بعضها داخلي وآخر خارجي عن نفوذها في اليمن الجنوبي والعراق، ولم يبقى لها سوى سوريا، بالنظر إلى الروابط العسكرية بين روسيا وسوريا، وهي الروابط التي تعود إلى الحقبة السوفياتية، حيث تعمل منذ فترة طويلة في ميناء طرطوس، وقدمت للدولة السورية، ما وصفه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، كميات كبيرة من المعدات العسكرية، وخسارتها تعني انتهاء نفوذ روسيا في منطقة الشرق الأوسط.

يظهر الأثر السلبي للثورة السورية على العلاقات الروسية الأمريكية في عام 2013، حيث انتقلت السياسة الخارجية الأمريكية إلى الضغط على المعارضة لكي تقبل الحوار والتفاهم مع النظام بدلا من سياستها التي كانت تهدف إلى محاصرة وتطوير النظام السوري وتجسد ذلك من خلال مؤتمرات جنيف الثلاث، حيث أن مؤتمر جنيف 01 الذي عقد بسويسرا في 30-06-2012¹ والذي كان الهدف منه تحقيق السلم في المنطقة و إيقاف النزاع بين الأطراف، لكن لم يعرف تطبيقا على أرض الواقع، أما مؤتمر جنيف 02 هو مؤتمر دولي مقترح تدعمه الأمم المتحدة عقد في مونترال السويسرية بهدف إنهاء الأزمة السورية في 22-01-2014² من خلال الجمع بين الحكومة السورية والمعارضة السورية لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة انتقالية في سوريا مع صلاحيات تنفيذية كاملة، لكن كانت نتائج هذا المؤتمر مثلها مثل نتائج المؤتمر الأول حيث فشل في تحقيق أهدافه الرئيسية نظرا لعدم اتفاق الأطراف نتيجة لاختلاف الأهداف³.

¹ علي ابو حبله، أهداف وغايات انعقاد مؤتمر جنيف ..بالشأن السوري، يوم: 1/07/2012، على الساعة: 17:25، على الموقع: <http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm>

² Julien Barnes –Dacey and Daniel Levy, Three Goals For Making The Most Of Geneva 2 On Syria, **European council on foreign relations**, January 17th, 2014, pp2,3.

³ K. P. Fabian, The Geneva Conference on Syria: What Will It Deliver?, **Institute For Defense Studies and Analysis**, Januray 20th, 2014, pp1-3.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

لتأتي مفاوضات جنيف 3، وهي استمرار محادثات بين الحكومة السورية والمعارضة في مدينة جنيف السويسرية. يعقد المؤتمر برعاية الأمم المتحدة. كان من المقرر عقد الاجتماعات في شهر فيفري من عام 2016 لكن تم تأجيلها. ثم استؤنفت الاجتماعات في شهر مارس 2016، وكسابقها من المؤتمرات لم يصل فيها الأطراف إلى أي اتفاق يجمعهم.

يمكن أن نقول أن هناك مساندة أو رعاية دولية لأطراف الصراع السوري، حيث تدعم روسيا النظام السوري من الناحية العسكرية والدبلوماسية لأن سوريا تعتبر آخر منافذها الإستراتيجية على المياه الدافئة.

أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان يتسم بالتردد في دعم المعارضة ومدّها بالسلح الإستراتيجي، وكان من ضمن موقفها أنها لا تتدخل في سوريا وما يحدث فيها بشكل مباشر ولكن تغير الأمر عندما قام النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين حيث أيقنت بضرورة التدخل وبشكل سريع، وهنا تدخل الولايات المتحدة كان من منطلق ضرورة محاربة الإرهاب المتمثل في تنظيم داعش*¹. لكن نتائج التدخل الأمريكي كانت ضئيلة مما أعطى الفرص لروسيا أن تقوم بالتدخل المباشر في سوريا.

يمكن اعتبار أن روسيا تنظر لسوريا على أنها مفتاح عودتها للساحة الدولية من خلال منطقة الشرق الأوسط وليس العراق، وهذا القول إن لم يكن دقيقاً قبل سقوط العراق فقد أصبح كذلك بعد سقوطه، إذ برز الدور المحوري لسوريا في معظم الأحداث التي شهدتها المنطقة، فضلاً عن دورها المهم في التواصل مع فواعل رئيسية غير دولية في المنطقة كحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين وبعض أذرع المقاومة في العراق، وتوسطها الجغرافي بين تركيا والعراق وإسرائيل والأردن، فضلاً عن موقعها الجغرافي المهم على البحر المتوسط.

يعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن تدخله في سوريا سيكون ورقة ضغط جديدة في يده ليتجاوز ويفاوض ويتقدم فيما يتعلق بالملف الأوكراني و ذلك من خلال مجموع الأرباح التي

* تنظيم الدولة الإسلامية : كان يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يُعرف اختصاراً بـ داعش، وهو تنظيم مسلح يتبع الأفكار السلفية الجهادية، ويهدف أعضاؤه -حسب اعتقادهم- إلى إعادة "الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة"، ويتواجد أفرادها وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء بوجوده في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان. وزعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

ستستفيد روسيا من الأزمة السورية، ما يمكنها من التحكم أكثر في الأزمة الأوكرانية من خلال الدعم الاقتصادي و كذا من خلال تعزيز تواجدتها العسكري بأوكرانيا، لكن المشكل الرئيسي في الأزمة السورية هي كونها تختلف في خصوصيتها عن الأزمة الأوكرانية، خاصة في ظل الضعف الاقتصادي والسياسي أمام المقاطعة الاقتصادية الغربية ضدها، والتي لا تمتلك فيها روسيا أدنى مقومات التأثير الفعلي هناك وبدا هذا واضحاً من خلال طرد روسيا من مجموعة الدول الصناعية الكبرى التي انضمت لها روسيا 1998.

-توسيع الاتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي نحو الشرق:

يعتبر توسيع كل من الاتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي من بين أهم الدوافع التي ساهمت في استمرارية التنافس بين روسيا و الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية بالأخص¹، وذلك نظراً لكون روسيا تعتبر هذا التوسع بمثابة تهديد لها²، وذلك لكونه يحد من توسيع نفوذها.

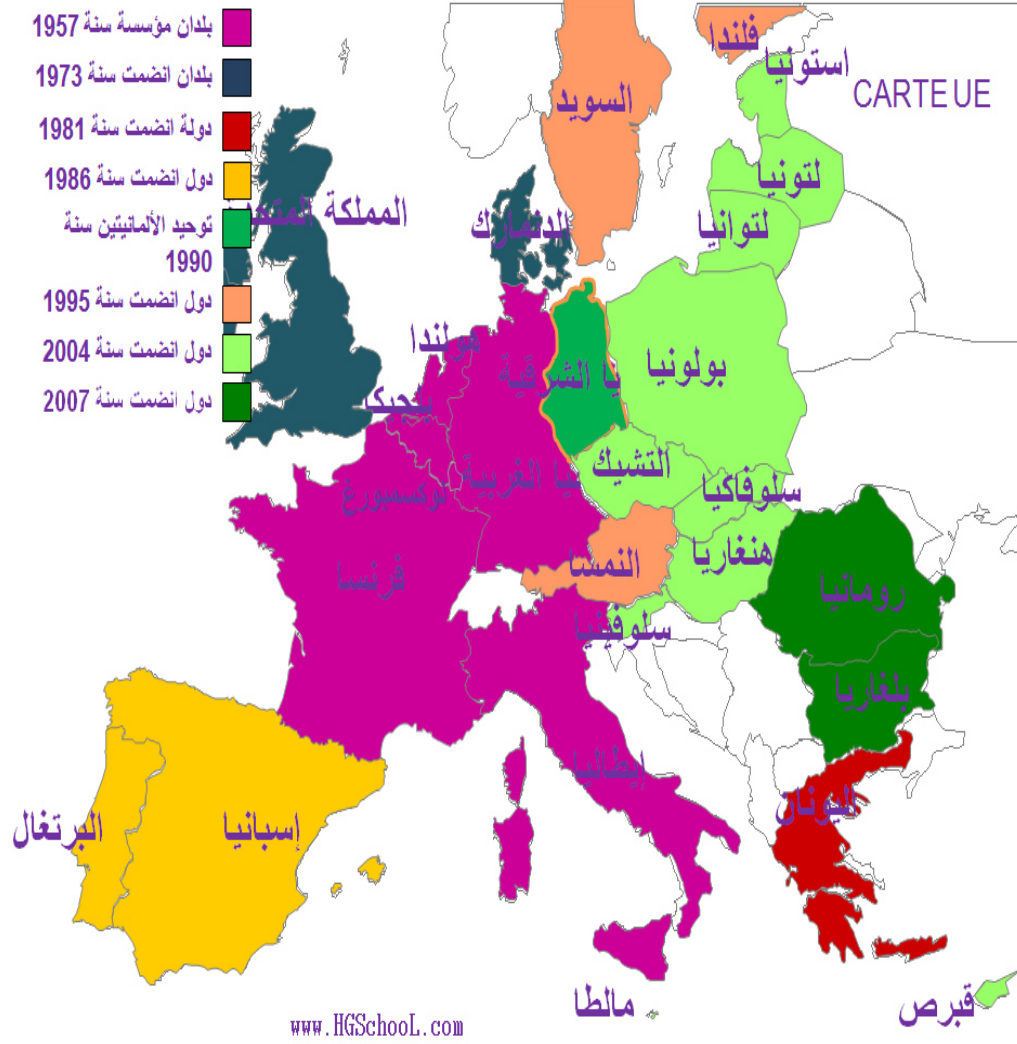
¹ ديمتري ترينين، روسيا تتخلى عن الغرب، ترجمة عبد القادر عثمان، الكويت: الثقافة العالمية، العدد 148، 2008، ص22.

² هاني شادي، روسيا والاتحاد الأوروبي.. مسيرة علاقات معقدة يوم 2013/12/29، على الساعة: 1:00، على الموقع:

http://elraaed.com/ara/sujets_opinions

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى
في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

الخريطة رقم 11: توسع الاتحاد الأوروبي نحو وسط و شرق أوروبا



المصدر:

http://hisgeoabdassamad.blogspot.com، يوم: 2017/11/01، على الساعة: 14:32

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

التعليق:

تبين معطيات الخريطة الموضحة توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً بموجب قرارات قمة كوبنهاغن 12-13 ديسمبر 2002 حدثاً تاريخياً في مسار البناء الأوروبي، يعتبر هذا التوسيع الخامس (بعد 1973 و 1981 و 1986 و 1995) الأكبر والأهم في تاريخ أوروبا، بحيث يعتبر تهديداً واضحاً لأمن روسيا الإقليمية، و حتى القومي، و هذا نتيجة لكون هذا التوسع قد تطور ليصل إلى الحدود الروسية و التي تتمثل في أوكرانيا، الأمر الذي اعتبرته روسيا تهديداً مباشراً لها، و هو ما خلق نوعاً من الصراع بين الاتحاد الأوروبي و روسيا، خاصة أن روسيا اعتبرت هذا التوسع مدفوعاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للحد من النفوذ الروسي في منطقة أوروبا الوسطى.

نظراً للتحويلات التي تعرفها العلاقات الروسية الأمريكية، في ظل مجموع الأزمات التي يعرفها النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية التي يعتبر فيها التحرك الروسي في شرق أوكرانيا يمثل تحدياً كبيراً ليس لحلف الناتو فقط، بل أيضاً للولايات المتحدة الأمريكية، لذا كانت قضية التحدي الروسي ومواجهة تدخله في أوكرانيا على رأس أولويات قمة الناتو في نيويورك . حيث تتزايد خطورة الحلف الأطلسي على الأمن الروسي، من خلال الاستراتيجية الجديدة للحلف و التي تتمثل في محاصرة روسيا وتطويقها بقواعد عسكرية للتغيير من وضعها الجيوسياسي سواء لها أو لجوارها¹. و ذلك من خلال التقليل من نفوذها والحد منه في منطقة أوروبا الوسطى.

¹ علي العبدالله، الناتو وروسيا وجهاً لوجه، يوم: الأحد 14 سبتمبر 2014، على الساعة: 10:05، على الموقع:

<http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى
في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

خريطة رقم 12: توسع حلف الناتو نحو أوروبا الشرقية و الوسطى 2016.



المصدر:

http://www.alwathiqa-press.com، يوم: 2015/03/22، على الساعة: 11:49.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

التعليق:

تبين المعطيات حدود حلف شمال الأطلسي، الذي بدأ النقاش حول توسيعه في حوالي العام 1993، نتيجة للضغط المتزايد من دول أوروبا الوسطى والشرقية، الذي حظي ببعض من المعارضة في تلك الفترة لكون ذلك سيؤدي لا محالة إلى إثارة العداوة لدى الجانب الروسي والإضرار بالإنجازات الإيجابية التي تم التوصل إلى تحقيقها منذ نهاية الحرب الباردة. وفي الواقع، لم تنكف أولوية الغرب الأولى، منذ بداية عملية توسيع حلف الناتو ما بعد الحرب الباردة، تكون كيفية التوفيق بين هذه العملية والمصالح الروسية. من هنا، سعى حلف الناتو سابقاً إلى إنشاء بيئة تعاونية تهدف للتوسع فيما كان يعنى ببناء علاقات مميزة مع روسيا. في العام 1994، أنشأ برنامج "شراكة من أجل السلام" تعاوناً عسكرياً تقريباً مع كل الدول في منطقة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. لتعرف العلاقات نوعاً من التغيير، والتي كان السبب فيها الأزمة الأوكرانية، التي اعتبرتها روسيا تهديداً مباشراً لأمنها.

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية فيما بدأت من نشر الدرع الصاروخي في دول شرق و وسط أوروبا، الأمر الذي دفع بروسيا لتطوير العقيدة العسكرية، حيث قامت بإعادة تأكيد رفض توسيع الخلف في اتجاه الحدود الروسية وزيادة وجوده العسكري في أوروبا الوسطى و الشرقية، ورفض نشر الدرع الصاروخي، وحق روسيا في استخدام درعها النووي، والتلويح بالانسحاب من معاهدة عام 1987 حول الصواريخ النووية المتوسطة، كما رفضت انضمام أوكرانيا إلى الحلف¹.

و بذلك تعتبر كل هذه القضايا من بين أهم الأسباب التي ساهمت في استمرارية التنافس القائم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية و ذلك لاعتبار كل قضية من هذه القضايا تهدد نفوذ كلا الدولتين خاصة منها النفوذ الروسي، باعتبار كل هذه التهديدات إن لم نقل أغلبيتها تقع في مجاله الحيوي و لا تهدد نفوذها كدولة و فقط و انما حتى وجودها، و ذلك لكون هذه التهديدات أصبحت تتشارك في حدودها مع روسيا.

¹ محمد حسون، إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 8، 2008، ص504.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

التعليق:

يعتبر الدرع الصاروخي الأمريكي United States missile defense ، نظام دفاعي يتم فيه بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية . فقد ظلت علاقات الأمن عبر الأطلنطي راسخة لما يقترب من مرور عقد على انتهاء الحرب الباردة . لكن وفي الوقت نفسه ظهرت اختلافات لا يمكن غض الطرف عنها فيما يتعلق بالرؤى والمصالح المباشرة¹ . ومن بين هذه الاختلافات، العلاقة بين حلف شمال الأطلنطي والبعد الدفاعي للإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى السياسة تجاه روسيا . وعلى الرغم من ذلك يجب أن نقول أن نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي يعتبر أكثر القضايا الأمنية التي يمكنها أن تحدث خلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، من جهة وروسيا من جهة أخرى . وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نوعين من الدفاعات الصاروخية (حالياً في طور التطوير) هما، نظام الدفاع الصاروخي لمسرح العمليات، ونظام الدفاع الصاروخي القومي . وهذا ما تعتبره روسيا تهديداً أمنياً مباشراً لها، وذلك لكونه بالدرجة الأولى يهدد أمنها القومي قبل أن يهدد سعيها في التوسع والنفوذ.

¹ سمير الظاهر، أبعاد نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا... الأسباب والنتائج، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008، ص 5.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المطلب الثالث: تقييم سيناريو بقاء الوضع القائم.

يعتبر من الناحية الواقعية هذا السيناريو من بين أكثر السيناريوهات ترجيحاً، وذلك لكون العلاقات بين روسيا، الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية تسير نحو الصراع، وذلك نتيجة لرفض أي طرف التخلي عن مصالحه في كل الميادين، لكن هذا لا يعني أن يصل الصراع للعودة لمرحلة الحرب الباردة، ذلك نظراً لوجود العديد من المصالح المشتركة بين البلدين، وبذلك فالعلاقات الروسية الأمريكية تتأرجح بين التعاون والصراع. وبذلك فالعلاقات الروسية، الأوروبية/الأمريكية لا تسير على وتيرة واحدة كما أن مستقبل العلاقات ما بين البلدين لم تعد حكومة بحالة الهيمنة والتنافس أو بالمصالح التجارية والاقتصادية أو بالإستراتيجية العسكرية و الأمنية لهما، ففي كل الاحوال يستطيع كلا الطرفين تحقيق قدر من التوازن في مجمل العلاقات في العقود المقبلة رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي، والتعاون بينهما يصب في مصلحة البلدين، حيث يقلل من الصراع والدخول في سباق للتسلح مكلف لكلاهما والذي يكون له المزيد من الضغوط فمن الجدوى للدولتين لوجود تفاهات فيما بينهما ووجود تعاون مشترك فيما يتعلق بالقضايا الخلافية بالنظام الدولي فهناك حاجة للتعاون بينهما لحل المسائل العالمية كالبيئة، الهجرة غير الشرعية، المخدرات، الطاقة كما أفرز التحول في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة بروز أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية وتراجع أهمية القوة العسكرية¹ المادية، حيث أن غياب الاكتفاء الاقتصادي يكون له تأثير كبير على كل المجالات و الميادين الأخرى.

وفقاً للمعطيات السابقة، نرجح سيناريو استمرار الوضع الراهن، و المتمثل في استمرار الصراع الروسي، الأوروبي/الأمريكي، وذلك نتيجة لكون كل طرف منهما يريد أن يصبح هو القوة المهيمنة على النظام الدولي، لكن ذلك لم يصل في حدته إلى السعي لإلغاء الآخر، وبذلك فالعلاقة بينهما لم تصل إلى درجة التعاون المستمر ولا الصراع المستمر، وذلك لكونها ستظل تتخذ أشكال ومسارات مختلفة من أجل اختلاف في المصالح، بحيث تسعى كل دولة لتحقيق

¹ اولجيك كازانوف، مصالح حيوية: الابعاد التاريخية و الاستراتيجية للازمة الروسية الاوكرانية، مجلة اتجاهات الحدث، الامارات: مركز المستقبل للدراسات والأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 7، فيفري 2015، ص 58.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

مصلحتها أولاً، إن ما تقدم واتضح قد أسهم في إرساء علاقات تتميز بالصراع الحذر لكل الأطراف، فالولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن روسيا تريد العودة للعب دور المهيمن على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا ما فسح المجال أمام التساؤل عن كيف تكون ردة فعل الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أنها تعتبر نفسها القوة الوحيدة المسيطرة على النظام الدولي، و هل ستسمح فعلاً بعودة روسيا للعب دور المهيمن في النظام الدولي من جديد.

مرت العلاقات الروسية، الأوروبية/الأمريكية بتاريخ طويل من الشد والجذب من التعاون مرة والصراع مرة أخرى، و بذلك يمكن اعتبار العلاقة بينهم تسير باتجاه الصراع الحذر وليس باتجاه التعاون والشراكة الإستراتيجية باستمرار لأن هذه العلاقة تحكمها المصلحة التي هي في الأغلب متعارضة بينهم، ويتضح أن مصلحتهم مختلفة ومتعارضة نحو أوكرانيا، فأوكرانيا تمثل مصلحة روسية عليا لا يمكن لروسيا تركها لأوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الخطوة التي ترى روسيا فيها أنه تهديد لمصالحها ولأمنها القومي و ليس فقط لنفوذها الاقليمي والدولي، وأنه يجب معرفة أوكرانيا أيضاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فأوكرانيا ليست تمثل مصلحة أمريكية عليا ولا تستحق التدخل والتورط في صراع مع روسيا وأن يحدث تدهور في العلاقات بسبب أوكرانيا ولكن ما تخشى منه الولايات المتحدة الأمريكية¹ هو اتساع قوة روسيا لتشمل دول أخرى غير أوكرانيا وتخشى من أن تزداد قوة روسيا وهو الأمر الذي يؤدي به إلى تهديد النفوذ الأمريكي على النظام الدولي، و سقوط ما يعرف بالهيمنة الأمريكية على النظام الدولي .

¹ نورهان الشيخ، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية_الروسية 2013_ 2015، يوم: 2016/06/8، على الساعة: 7:38، على الموقع: <http://democraticac.de/?p=34817>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المبحث الثاني: السيناريو المعياري (سيناريو التراجع و الانعزال)

يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال¹، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغيرا جذريا . وتقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة على الفكرة التالية: إذا - فإن If - Then ، بمعنى إذا حدث (س) فإن النتيجة ستكون (ص)، أما إذا حدث (أ) فإن النتيجة ستكون (ب)، وبالتالي فالسيناريو يسعى إلى استعراض كل الاحتمالات والتنبؤ بما سيترتب على كل احتمال.

تعرف البيئة الدولية الراهنة العديد من التحولات و التغيرات المستمرة، و التي تنعكس و بشكل مباشر على سياسات الدول القوية منها و الضعيفة، و هو الأمر الذي تعرفه السياسة الخارجية الروسية، بحيث أن الظروف الدولية الراهنة التي يعرفها النظام الدولي، تنعكس بشكل واضح على الدور الروسي في مستوييه الاقليمي و المتمثل أساسا في أوروبا الوسطى باعتبارها المجال الحيوي لروسيا خاصة في إطار الأزمة الأوكرانية التي تشكل تهديدا للأمن القومي الروسي، خاصة و أن أوكرانيا تتشارك في حدودها مع روسيا، وكذا المستوى الدولي خاصة في ظل الظروف التي تعرفها المنطقة العربية .

¹ وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ص ص 20-22.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المطلب الأول: التراجع الروسي في منطقة أوروبا الوسطى في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية.

يعتبر الكثير من المحللين السياسيين أن روسيا في طريق عودتها كقوة عالمية للنظام الدولي الجديد، في حين يعتبر البعض الآخر أن روسيا لا تزال بعيدة كل البعد عن مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمدون في تحليلهم على مجموعة من الوقائع و الاحصائيات الاقتصادية بالدرجة الأولى، و التي تبين مدى فاعلية الدور الروسي من عدمه. بحيث يعتبر الكثير أن الأزمة الأوكرانية هي التي ستكون السبب المباشر في تراجع الدور الروسي على المستوى الاقليمي المتمثل في أوروبا الوسطى أو على المستوى الدولي في اطار دعمه للنظام السوري و سياسته الجديدة تجاه الشرق الأوسط في اطار ما يصنفه الكثير في ما يعرف بسياسة ملأ الفراغ¹، و أن ما سينجر عن هذه الأزمات من تداعيات على السياسة و الاقتصاد الروسي، سيكون له تأثير واضح على دورها في النظام الدولي الجديد، خاصة في اطار سعيها لتعظيم دورها و خلق عالم متعدد الأقطاب

يمكننا تفسير أو ترجيح سيناريو تراجع الدور الروسي من خلال الاعتماد على الخسائر التي تجنيها روسيا من الأوكرانية، خاصة اذا ما كانت نتائج الأزمة الأوكرانية لن تكون في صالح روسيا و انما في صالح الغرب، أي أنه في حال ما اذا انضمت أوكرانيا إلى الغرب²، فإن هذا سيعود على روسيا بالعديد من الخسائر، خاصة و أن روسيا تتحمل العديد من الأعباء جراء سياستها تجاه النظام الدولي عامة، منطقة أوروبا الوسطى بشكل خاص، و أوكرانيا بالأخص.

¹ محمد القبيسي، الاستدراج الأمريكي لروسيا، مجلة العربية، الامارات، 18 أكتوبر 2015، ص 1.

² أحمد محمد أبو زيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة. في فهم الواقع الدولي، يوم 25 مارس 2015، على الساعة: 15:44، على الموقع: <http://studies.alarabiya.net/hot-issues>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

1/- تداعيات الأزمة الأوكرانية على السياسة الخارجية الروسية :

يمكن اعتبار الخسائر التي تجنيها روسيا من سياستها تجاه الأزمة الأوكرانية، ستكون من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى تراجع الدور الروسي على مستوييه الاقليمي و الدولي، و يمكن ذكر مجموع خسائر روسيا جراء ضم جزيرة القرم والتدخل في شرق أوكرانيا، فلعل أبرزها على المدى القصير يتمثل في:

أولاً:

وقوعها في عزلة دولية، و هو ما يفسر السهولة التي وجدها الاتحاد الأوروبي في إقناع الأوروبيين بجدوى تجديد العقوبات.

ثانياً:

تعرض روسيا لعقوبات اقتصادية قوية، أقرها الإتحاد الأوروبي، ومست عدة مجالات حيوية روسية، حيث ألغيت الكثير من المشاريع المشتركة، وتم إيقاف توريد الكثير من التكنولوجيات التي تدخل في الصناعة الثقيلة و الاستراتيجية، التي تحتاجها روسيا، خاصة أنها متأخرة كثيراً عن التطور التكنولوجي الذي تعيشه أوروبا، كما تم فك الارتباط بين الإتحاد الأوروبي و روسيا، وأوقف التعاون في الصناعات الحربية الاستراتيجية، والصناعات الإلكترونية، ومجال الطاقة، وأبحاث الفضاء، وكذلك تم توقيف التعاون مع روسيا في مجال بناء بنية مصرفية روسية قوية.

ثالثاً:

لعله الأمر الأخطر، وهو وتوقف نمو الاقتصاد الروسي، ودخوله مرحلة العجز، بسبب العقوبات الاقتصادية، ما أدى بالمستثمرين الروس والأجانب إلى سحب أموالهم من روسيا، حيث تم نزوح أكثر من 150 مليار دولار من البلاد سنة 2014،¹ و هو ما خالف حتى توقعات البنك المركزي

¹ ابراهيم منشاي، مستقبل العلاقات الأوروبية الروسية في ضوء أزمة القرم، المستقبل العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ماي 2014، ص 25.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

الذي توقع نزوح 100 مليار دولار على أقصى تقدير، ويؤكد مدير المركز الأورو آسيوي في المجلس الأطلسي جون هيربست على هذا، وبسبب تدهور أسعار النفط والعقوبات الغربية¹، خسرت روسيا الكثير من احتياطاتها المالية، عندما حاولت وقف السقوط الحر للعملة الروسية الروبل، التي فقدت أكثر من 50 بالمائة من قيمتها، حيث تم بيع العملات الأجنبية من احتياط الصرف الأجنبي، وتم رفع معدل الفائدة إلى 17 بالمائة، لكن كل ذلك تراجع بعد شهر واحد من استنفاد هذه الإجراءات مفعولها، حيث ومع نهاية شهر جانفي، عاود الروبل سقوطه الحر، وهو ما كبد روسيا خسائر فادحة.

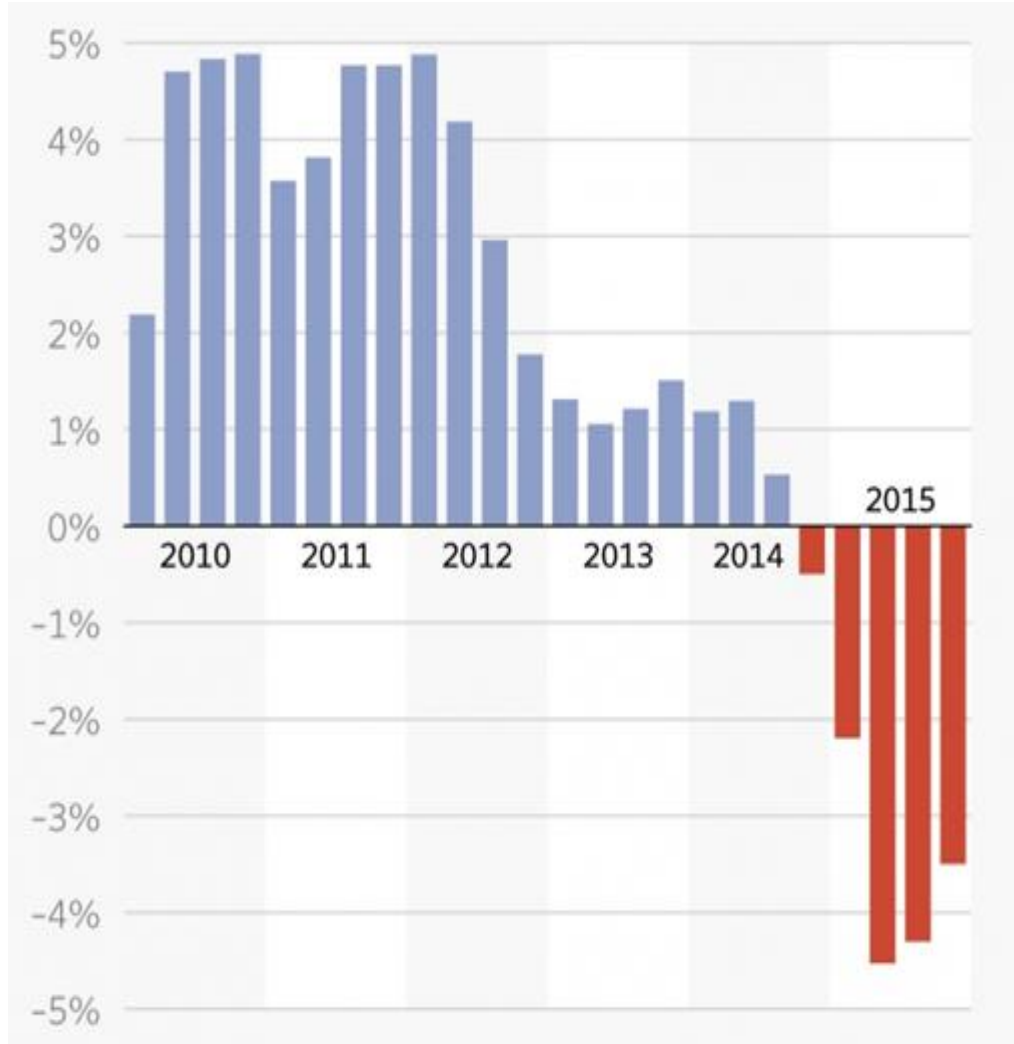
رابعاً:

تراجع النمو الديمغرافي الروسي، وهو ما يعد أيضاً من أبرز المشاكل الروسية، خاصة أنها و في اطار تدخلاتها الدولية تحتاج و بشكل كبير للعنصر البشري

¹ احمد مطر، الازمة الاوكرانية وتداعياتها على العراق، العراق اكثر المتضررين بعد اوكرانيا من الازمة، يوم: 2015/5/16، على الساعة: 09:55، على الموقع: <http://www.alnahrain.iq/?p=2068>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى
في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

شكل رقم 05: تراجع النمو الاقتصادي الاجمالي لروسيا و تأثيره على السياسة الخارجية الروسية في منطقة أوروبا الوسطى.



المصدر: وحدة الاستخبارات للبيانات الاقتصادية، على الموقع:

http://www.aleqt.com/911421.html، يوم 2017/11/1، على الساعة: 14:35

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

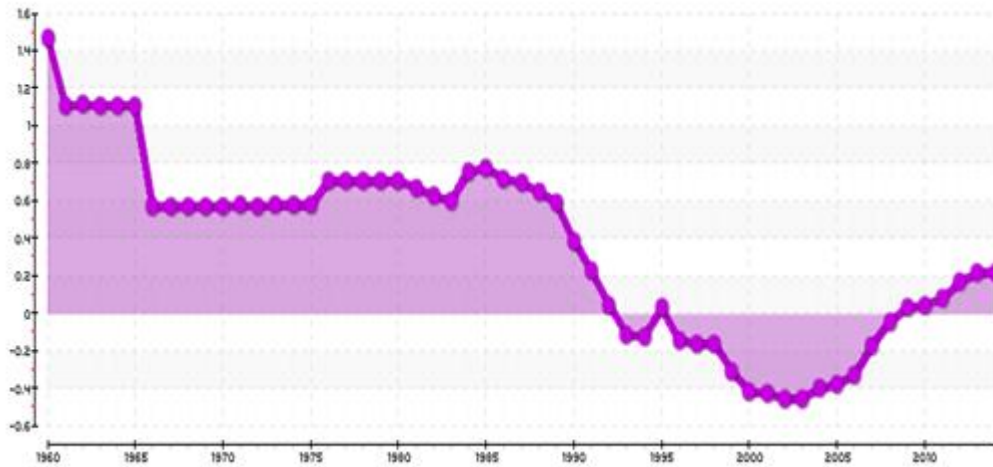
التعليق:

توقعت روسيا ان تشهد انكماشاً عام 2015 حيث ستعرض لتبعات العقوبات الاقتصادية الغربية وتراجع اسعار النفط، ما يضعف اقتصادها ويحفز التضخم ويؤدي الى انخفاض سعر الروبل.

كشفت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية توقعاتها للعام 2015 ومفادها ان جميع المؤشرات في انخفاض. وفيما كانت الحكومة تراهن على نمو إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1,2%، بدأت ظلال الانكماش تلوح عبر نمو سلبي بلغ -0,8% بحسب التوقعات الاخيرة. و أعربت الوزارة عن املها في احراز 0,6% للعام 2014 مقابل 0,5% بحسب التوقعات السابقة، مع نمو في الفصل الاخير يفترض ان يكون "معدوماً، أو يسجل انخفاضاً طفيفاً" بحسب نائب وزير الاقتصاد اليكسي فيديف.

يعتبر تراجع النمو الاقتصادي الروسي من بين أهم الأسباب التي تؤثر على السياسة الخارجية الروسية، وذلك لاعتبار أن الاقتصاد هو الذي يدعم سياسات الدول، وهذا بدوره ينطبق على روسيا، باعتبار تعتمد على الجانب الاقتصادي في توسيع سياستها الخارجية.

شكل رقم 06: النمو السكاني في روسيا و تأثيره على السياسة الخارجية الروسية



المصدر: البنك الدولي سنة 2015.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

التعليق:

تعرف الكثافة السكانية في روسيا نوعا من الانخفاض في أعداد المواليد، والارتفاع في أعداد الوفيات في روسيا خلال عام 1991م بشكل غير طبيعي بمعدّل قدره 0.5% أي حوالي 800 ألف شخص، وعلى الرغم من استمرار التباطؤ في النمو بشكل ملحوظ حتى عام 2005، ورغم النمو الطفيف الذي عرفته نسبة الولادات سنة 2010، إلا أن هذا لا يمثل تطورا كبيرا في نسبة السكان الروس، خاصة في ظل الظروف الحالية. وهو ما جعل من هذا التراجع يمثل تحديا كبيرا أمام روسيا. خاصة وأن روسيا تتدخل عسكريا في العديد من الأزمات الدولية أهمها أوكرانيا و سوريا، وعلى هذا الأساس فروسيا تحتاج للقوة البشرية كاحتياجها للقوتين الاقتصادية والعسكرية .

يمكننا و من هذا المنطلق تفسير أن عودة روسيا تعتمد في أساسها على الجانب العسكري، رغم أنه نفس الجانب الذي حمل معه أساس انهيار الاتحاد السوفياتي، بحيث أنه ورغم القوة العسكرية التي كان يمتلكها إلا أن هذا لم يمكنه من الفوز بالحرب الباردة، وذلك نتيجة لتراجع العامل الاقتصادي، وهو الأمر الذي لازالت روسيا تعاني منه، في ظل عجزها الاقتصادي الذي يرجع الكثير من المحللين إلى كونه أهم سبب يرسخ سيناريو تراجع روسيا وليس عودتها. إضافة إلى هذه النقطة فالتراجع الديمغرافي سيكون له تأثير سلبي كبير على السياسة الخارجية الروسية نتيجة لأنه بدوره يعتبر من أهم العوامل لنشر الهيمنة الروسية، الأمر الذي لن يتحقق في ظل تراجع النمو الديمغرافي الذي تعاني منه روسيا في المرحلة الأخيرة.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى
في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

جدول رقم 04: اختلال التوازن العسكري الهائل بين روسيا وأوكرانيا. (سنة 2014)

القوة العسكرية الروسية	القوة العسكرية الأوكرانية	
845000	123000	الأفراد العسكريين العاملين
27607	6431	مدرعات
15500	4112	دبابات
14396	2829	مدفعية
3000	400	طائرات حربية
973	93	الحوامات
352	25	السفن الحربية
63	1	الغواصات
78 بليون دولار	1.6 بليون دولار	ميزانية الدفاع

المصدر: www.statista.com، يوم: 2014/3//4، على الساعة: 18:32

التعليق:

تعتبر روسيا من بين أهم الدول التي تمتلك ترسانة عسكرية قوية، وذلك نتيجة لكونها الوريث الأول للاتحاد السوفياتي فيما يخص القوة العسكرية. كما تسعى روسيا في المرحلة الراهنة إلى تطوير قواها العسكرية بحيث تمتلك 2 مليون قوة احتياطية تتلقى تدريباً عسكرياً في الآونة الأخيرة. بعد تفكك الاتحاد السوفياتي امتلكت أوكرانيا أقوى مجموعة للقوات المسلحة بعد روسيا ضمت 14 فرقة للمشاة الميكانيكية و 4 فرق للدبابات و 3 فرق للمدفعية، و 8 ألوية للمدفعية و 4 ألوية للقوات الخاصة ولواءين للمظليين و 9 ألوية للدفاع الجوي و 7 أفواج للمروحيات الحربية، و 3 جيوش جوية بقوام 1100 طائرة حربية، وجيشاً مستقلاً للدفاع الجوي، ويبلغ عدد الأفراد في الجيش الأوكراني الآن 184 ألف فرد، بما فيهم 139 ألف عسكري. و بالمقارنة بين القوات الأوكرانية و الروسية نجد أنه لا مجال للمقارنة بين الامكانيات الروسية و الأوكرانية. استمرار التدخل الروسي، و التضارب المصالح بين غرب أوروبا و روسيا سيزيد من عزلتها، كما أن بقاء العقوبات سيؤدي فعلياً إلى انهيار الاقتصاد الروسي بعد سنتين على الأكثر، لأن روسيا تعد دولة ريعية، تمتلك كل الموارد الأولية، لكنها دولة لا تخرج عن كونها دولة من دول العالم

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى
في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

الثالث، و هو ما أقره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 4 ديسمبر 2014، لكن الخبراء يتحدثون عن فشل روسيا في بناء اقتصادها في أربع محاولات شهيرة بدأت في ستينيات القرن الماضي، ما يجعل استمرار العقوبات الغربية عليها تهديدا لوجودها كقوة إقليمية، خاصة في اطار التدايعات الاقتصادية لتحركات روسيا العسكرية والسياسية، وفقا للسفير الأمريكي السابق في موسكو جون بيرلي .

جدول رقم 05: الاقتصاد الروسي في ظل تراجع أسعار النفط.

نسبة نمو الناتج الاجمالي المحلي الروسي (جانفي 2016)	نسبة نمو الناتج الاجمالي المحلي الروسي (جويلية 2015)	نسبة نمو الناتج الاجمالي المحلي الروسي (جانفي 2015)	نسبة نمو الناتج الاجمالي المحلي الروسي (جويلية 2014)	نسبة نمو الناتج الاجمالي المحلي الروسي (جانفي 2014)
-4.6%	-4.5%	0.6%	0.8%	0.09%

المصدر:

Martin Russell, **Sanctions Over Ukraine Impact On Russia**, March 11th, 2016, at 12:31, at <https://epthinktank.eu/2016/03/11/sanctions-over-ukraine-impact-on-russia>

التعليق:

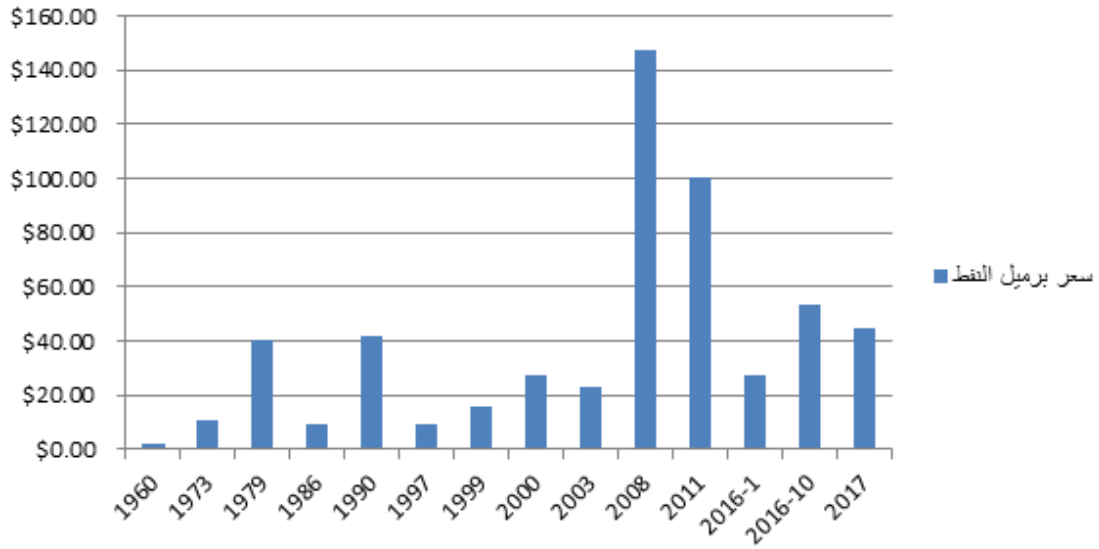
يواجه الاقتصاد الروسي في المرحلة الراهنة تحديات صعبة بانخفاض أسعار النفط عالميا، مما يشكل عبئا يضاف إلى أعباء العقوبات التي فرضت على روسيا والأزمة الأوكرانية، خاصة أن عائدات النفط تشكل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الروسي. وحمل اجتماع منظمة الدول

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المصدرة للنفط (أوبك) الأخير آمالا كبيرة بخفض حصص الإنتاج، إلا أن النقاشات الحامية التي دارت فيه لم تفض إلى اتفاق¹.

شكل رقم 07: انخفاض أسعار النفط سنة 2017.

سعر برميل النفط



المصدر: مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، يوم: 01 جويلية 2017، على الساعة: 14:42، على الموقع: <http://rawabetcenter.com/archives/4858>

التعليق:

نزول أسعار النفط كان له تأثير واضح و كبير على الاقتصاد الروسي، بحيث عرف هذا الأخير تراجعاً كبيراً مقارنة بالسنوات التي كان يشهد فيها النفط ارتفاعاً في أسعاره.

نستنتج من خلال ما سبق أنه و في ظل الظروف التي تعرفها روسيا حالياً من إثارة روسيا للقلق والحقد الأوكراني، انهيار القدرة الشرائية، تشجيع الانفصاليين، استمرار انهيار العملة الروسية (الروبل)، و انخفاض المداخيل، كلها عوامل تؤدي في المستقبل إلى انهيار الفدرالية

¹ أشرف رشيد، روسيا في مواجهة أسعار النفط، يوم: 2014/12/12، على الساعة: 13:27، على الموقع: <http://www.aljazeera.net>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

الروسية، التي تعاني أصلاً من موجات نفور شديدة من المركز من عدة جمهوريات، مثل جمهوريات القفقاس، و أديجا و موردوفيا، وهي الجمهوريات التي تقطنها جاليات مسلمة كثيرة، كما يرجح الخبراء تشجيع الغرب للحركة الانفصالية العتيقة في سيبيريا، التي تعد منطقة ضخمة وغنية بمختلف الموارد الطاقوية والأولية.

2/- تأثير الأزمة الأوكرانية على تراجع السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى:

تعتبر الأزمة الأوكرانية من بين أهم الأسباب التي ساهمت في تفعيل سيناريو تراجع روسيا، لكنها ليست السبب الوحيد، وإنما هناك العديد من الأسباب التي تدخل ضمن السياسة الروسية الجديدة، والتي تعتبر من بين أهم الأسباب التي لها تأثير سلبي على الوضع و الدور الروسي مستقبلاً على مستوييه الإقليمي و الدولي. بحيث أن روسيا لم تتوقف سياستها الجديدة في أوكرانيا أو على المستوى الإقليمي المتمثل في أوروبا الوسطى، وإنما توسعت لتلعب دوراً محورياً في منطقة الشرق الأوسط، خاصة و أن المنطقة تعرف العديد من التغيرات، بحيث استغلت روسيا الخلافات الإيرانية مع غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بشأن الملف النووي ونسجت علاقات قوية معها¹ وساعدتها في بناء المفاعل النووي في ميناء بوشهر الإيراني على الخليج العربي وزودتها باليورانيوم، وكذلك ساهمت إلى حد بعيد في تطوير المراكز النووية الإيرانية الأخرى التي تعمل على تخصيب اليورانيوم المنضد وكذلك ساعدت على بناء منظومة إيران الصاروخية وتطوير صناعاتها العسكرية، كل ذلك دون أي اكتراث باحتجاجات الغرب يقيناً منها بأن إيران القوية وواسعة النفوذ في الشرق الأوسط ستمكثها من تحقيق هدفها في استعادة دورها الدولي. ثم تلا بعد ذلك قيام الأزمة السورية في بداية عام 2011.

و هو الأمر الذي اعتبرته روسيا باباً لعودتها لمنطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل تراجع الوجود الأمريكي فيها، فوقفت روسيا إلى جانب النظام بإمكاناتها السياسية والعسكرية منعاً

¹ Sertif DEMİR, Carmen RIJNOVEANU, THE IMPACT OF THE SYRIA CRISIS ON THE GLOBAL AND REGIONAL POLITICAL DYNAMICS, Türk Dünyası, 2013, P14.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

لسقوطه من قبل الثوار إضافة إلى استخدامها 3 مرات حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يدين النظام السوري بالتنسيق مع حليفها الصين، وبذلك تصدرت روسيا المشهد السياسي الدولي من البوابة السورية .

أصبحت روسيا بذلك اللاعب الأبرز في السياسة الدولية في الشرق الأوسط في ظل استمرارية الأزمة السورية.¹

يعتبر تشدد روسيا واستمرار حمايتها للنظام السوري، ورفضها لتحقيق الحل السياسي، من أهم العوامل التي ستقود إلى جرّ روسيا لحرب كما حدث في أفغانستان، لأن الدور الروسي سوف يقود إلى ردود فعل من قوى دولية أخرى مثل تركيا، السعودية و بالتأكيد الولايات المتحدة الأمريكية، مما يزيد من خسائر روسيا في المنطقة.

تعتبر روسيا منهكة اقتصاديا من بعد أزمات أوكرانيا و شبه جزيرة القرم وانخفاض أسعار النفط، في وقت تحاول فيه إعادة أمجاد ستالين ولينين و بريجينف بصورة و أخرى، وأهمية أن يكون لها حضورها الفاعل القوي على الساحة الدولية، جعلها تبحث عن منفذ جديد تمثل في سوريا، بحيث قامت روسيا بالتدخل العسكري الذي جاء تنويجا لنظام الأسد في المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية.²

يمكن القول بأن السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية لا ينطلق من أرضية توافق سياسي مع القوى الرئيسية المؤثرة في النظام الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بل هو استكمال لخط الخلاف بين الطرفين حول معالجات الأزمة، ومن ثم قد يسهم هذا التصعيد بالتدخل

¹ فؤاد عليكو، صراع الأقطاب على الشرق الأوسط انتهت بإزاحة القطب الروسي مجدداً عن المسرح ،
يوم 30/10/2014، على الساعة: 10:09، على الموقع: <https://www.alsouria.net/content>

² سلامة كيلة، التدخل الروسي في سوريا يخدم من؟، يوم: 2015/10/6، على الساعة: 9:25، على الموقع:

<http://www.aljazeera.net/news/survey/>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

العسكري إلى زيادة التوتر بين روسيا من جانب وبين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جانب آخر¹.

تنسيق روسيا لأعمالها العسكرية مع القوى المنخرطة في الأزمة السورية، تتم عند حدود فنية بحته، وهي عند الحد الأدنى، وقد برزت بوادر مشكلات في قواعد الاشتباك في بعض المناطق، وهو ما قد يؤدي إلى شرارة تشعل صراعا عسكريا كبيرا في المنطقة برمتها، لا سيما أن روسيا باستخدامها صواريخ بالستية من قطعها البحرية في بحر قزوين ترفع درجة العمل العسكري إلى درجة غير مسبوقة، وتعد رسالة بأنها بصدد موقف صلب وليس مناورة من أجل مكاسب جزئية، بحيث تعتبر سوريا من بين أهم المناطق التي تعتمد عليها روسيا في عودتها كقوة مؤثرة في النظام، لكن في حال استمرار التدهور الذي تعرفه الأزمة، فيمكن أن تكون هي السبب الرئيسي في تحقيق سيناريو تراجع روسيا، و فشلها في إعادة عهد الاتحاد السوفياتي.

تسهم روسيا بعملياتها العسكرية وبالتنسيق مع دول إيران، العراق، سوريا ومعهم حزب الله في زيادة التوتر الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وتصاعد الحرب بالوكالة في سوريا، حيث من الصعب على الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة تخليها عن مصالحها، بل ستعمل على تكبيد روسيا خسائر جراء موقفها من الأزمة، وستزيد من استثماراتها السياسية والعسكرية في الصراع، وهذا ما يمكن أن يجعل من القوى الدولية ترفع الضغط عن الأزمة الأوكرانية و عن منطقة أوروبا الوسطى، ما يفسح المجال أمام روسيا لعودتها إلى منطقة نفوذها، لكن المشكل الحقيقي هو ما تتكبده روسيا جراء دخولها في عدة أزمات دولية خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، و في المقابل ارتفاع انفاقها العسكري².

-تمثل العوامل الاقتصادية عائقا مهما أمام روسيا على المدى الطويل، حيث أن قدرة الاقتصاد الروسي غير مؤهلة لتحمل تكاليف وتبعات تدخل عسكري واسع النطاق وطويل المدى خاصة

¹ Ekaterina Stepanova , The Syria Crisis and the Making of Russia's Foreign Policy , **PONARS Eurasia Policy Memo**, N 199 , June 2012 ,p4.

² محمود حمدي أبو القاسم، تداعيات خطرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا ، مجلة رؤى، مصر ، نوفمبر 2015، ص40.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

أنها لم تتدخل و فقط في الأزمة السورية ،و انما هي تعاني من أزمة تقع على مشارف حدودها والمتمثلة في الأزمة الأوكرانية ،بجانب عوامل لها صلة بالعقيدة و الديمغرافيا العسكرية الروسية ما بعد الاتحاد السوفيتي، لا سيما أن روسيا تنتشر خلال السنوات الأخيرة أعدادا متزايدة من القوات خارج حدودها.

-يرتبط رهان عودة روسيا للساحة الدولية و استعادتها لشرعيتها وسلطتها الفعلية،برهان بقاء النظام السوري،لكن هذا لا ينفي ما ستعانيه روسيا من جراء الانخراط العسكري في دولة فاشلة لفترة طويلة،وهي الظروف التي واجهتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في دول الصومال وأفغانستان والعراق ،وفي النهاية كانت التداعيات في مجملها سلبية،وهو المصير ذاته الذي قد تواجهه روسيا و الذي يحمل في طياته بوادر التراجع الروسي.

سيكون بذلك للأزمة السورية العديد من التداعيات السلبية خاصة في الجانب الاقتصادي¹،على السياسة الروسية،خاصة و أن تكلفة العمليات العسكرية الروسية تتصاعد في سوريا يوما بعد آخر،في وقت يشهد فيه الاقتصاد الروسي انكماشاً بسبب العقوبات الدولية،وانخفاض أسعار النفط،مما سيؤدي إلى ضغوط جديدة عليه.حيث عبر ألكس كوكشاروف المحلل البارز في مؤسسة البحوث الدولية (أي إتش إس)،ومركزها العاصمة البريطانية لندن،عن ذلك قائلاً: إن تكلفة العمليات العسكرية لروسيا في سوريا للفترة بين الثلاثين من سبتمبر والعشرين من أكتوبر الماضي تراوحت بين 80 و1155 مليون دولار أمريكي².

يوضح كوكشاروف أن الأرقام التي ذكرها تشمل الأيام العشرين الأولى من العمليات العسكرية الروسية في سوريا،معرباً عن اعتقاده بأن الزيادة في الإنفاق العسكري الروسي قد تشكل ضغطاً على اقتصاد البلاد.

¹ Björn Rother, Gaëlle Pierre and others, **The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa** ,IMF,2016 ,P9.

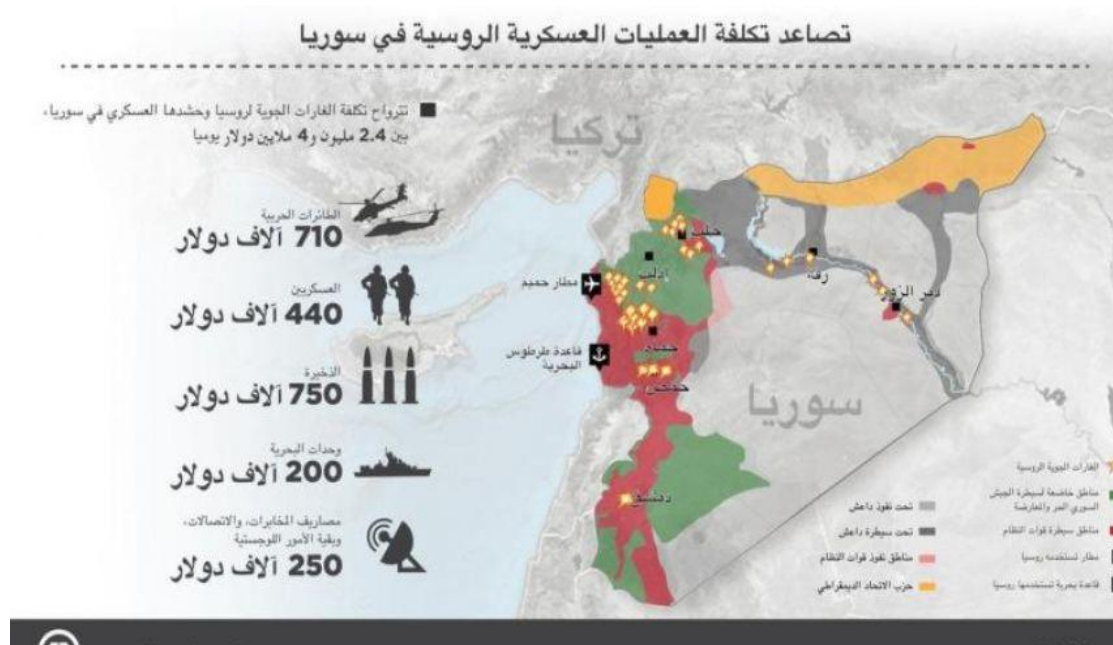
² عادل صبري،تصاعد تكلفة العمليات العسكرية الروسية في سوريا،يوم23/01/2017،على الساعة:4:59،على الموقع:
<http://www.masalarabia.com>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

وفقا لأرقام المؤسسة، فإن تكلفة الغارات الجوية لروسيا وحشدتها العسكري في سوريا تبلغ بين 2.44 و 4 ملايين دولار يوميا، بينما يعتقد بأن التكلفة اليومية لتحليق المقاتلات الروسية بمعدل تسعين دقيقة، والمروحيات قرابة الساعة، ارتفع إلى 710 آلاف دولار، كما أن الطائرات الحربية الروسية تلقي يوميا قنابل وقذائف تقدر تكلفتها بنحو 750 ألف دولار نفقات متزايدة. كما تبلغ النفقات اللوجستية اليومية نحو 1500 عسكري روسي في سوريا، أي ما يعادل نحو 4400 ألف دولار، وتصل التكلفة اليومية للوحدات الموجودة في قاعدة طرطوس على البحر المتوسط في سوريا، والقاعدة في بحر قزوين نحو 200 ألف دولار، بينما يعتقد بأن ترتفع كلفة النفقات اليومية للأنشطة الاستخباراتية والاتصالات والأمور اللوجستية الأخرى لروسيا في سوريا إلى 2500 ألف دولار¹.

تتباين آراء المراقبين في ما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للوجود العسكري الروسي في سوريا على اقتصادها الذي يواجه صعوبات أمام العقوبات الخارجية وانخفاض أسعار النفط.

خريطة رقم 14: تكلفة العمليات العسكرية الروسية في سوريا



المصدر: <http://www.masralarabia.com> /يوم: 2017/04/13، على الساعة: 11:35.

¹ نفس المرجع.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

التعليق:

تتصاعد تكلفة العمليات العسكرية الروسية في سوريا، في وقت يشهد فيه الاقتصاد الروسي انكماشاً بسبب العقوبات الدولية، وانخفاض أسعار النفط، مما سيؤدي إلى ضغوط جديدة عليه. قال ألكس كوكشاروف المحلل البارز في مؤسسة البحوث الدولية (أي إتش إس)، ومركزها العاصمة البريطانية لندن، إن تكلفة العمليات العسكرية لروسيا في سوريا للفترة بين الثلاثين من سبتمبر والعشرين من أكتوبر 2016 تراوحت بين ثمانين و1155 مليون دولاراً أميركياً.

أوضح كوكشاروف أن الأرقام التي ذكرها تشمل الأيام العشرين الأولى من العمليات العسكرية الروسية في سوريا، معرباً عن اعتقاده بأن الزيادة في الإنفاق العسكري الروسي قد تشكل ضغطاً على اقتصاد البلاد.

يمكن القول أن السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى ليست محكمة و فقط بعلاقتها مع تلك المنطقة، وإنما هي محكمة بالسياسة الخارجية الروسية في كل مستوياتها، وذلك راجع للارتباط والتأثير الذي ينتج عن سياسة روسيا تجاه كل منطقة، وذلك نظراً لأنه وفي تحليلنا لسياسة روسيا الخارجية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل الأزمة الأوكرانية، لاحظنا التداخل الكبير بين سياستها تجاه منطقة أوروبا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك لكون روسيا تبحث عن فتح مجال للمناور من خلال تدخلها في منطقة الشرق الأوسط، وكذا محاولة ربح استثمارات في المنطقة في ظل الظروف التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن روسيا تعتبرها منفذاً لها نظراً لوجود العديد من شركائها الإستراتيجيين في المنطقة.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المطلب الثاني: تقييم سيناريو التراجع الروسي في المنطقة في ظل الأزمة الأوكرانية.

تعرف السياسة الخارجية الروسية العديد من التحولات، سواء على مستواها الاقليمي في اطار علاقاتها مع دول أوروبا الوسطى خاصة في ظل الأزمة الأوكرانية، أو حتى في اطار علاقاتها الدولية، خاصة نتيجة للتطورات و التأثيرات التي تطرحها هذه القضايا على السياسة الخارجية الروسية تجاه مجالها الحيوي و الاستراتيجي، في ظل السياسة الجديدة التي تتبناها روسيا، و هو الأمر الذي فتح المجال أمام النقاشات الدولية حول هل يمكن للسياسة الخارجية الروسية الجديدة أن تساهم في جعلها تعود للساحة الدولية أم تبقى في وضعها الحالي أم أنها ستتراجع نتيجة للتطورات الحاصلة داخل روسيا، في اطار مجموع المشاكل التي تواجهها روسيا ، و ذلك باعتباره نتيجة لمجموع ما تعرفه من تراجع اقتصادي، اجتماعي، وديمقراطي. ما يجعلها غير قادرة على الاستمرار في مسارها الحالي. يمكن اعتبار الأزمات الدولية الحالية، خاصة الأزمة الأوكرانية والسورية كبوابة تريد روسيا من خلالها العودة للساحة الدولية باعتبارها مجالاً للتحول في موازين القوى الدولية و مصالح الفاعلين¹، و ذلك من خلال استخدام هذه الأزمات لتحقيق أهدافها، و التي في مقدمتها تعزيز وضعها الداخلي، بعد مجموع العقوبات الاقتصادية الغربية التي فرضت على روسيا، و كذا انخفاض عائدات الدولة من النفط بجزء كبير، لكن ما أرادت روسيا تحقيقه من أرباح جراء تدخلها في الأزمات الدولية الراهنة (الأزمة الأوكرانية و الأزمة السورية) لم يكن وقف توقعاتها، و ذلك نتيجة لمجموع الخسائر التي لازالت تصدها روسيا لحد الساعة، نتيجة لتداعيات كلا الأزميتين، بالإضافة لكون روسيا أساساً تعاني العديد من المشاكل البنوية الاقتصادية خاصة. و حتى في ظل الترسانة العسكرية القوية التي تمتلكها روسيا، فتدخلها في أزميتين في نفس الوقت سيكون له تأثير كبير و واضح على الاقتصاد الروسي و كذا على الجانبين العسكري والديمقراطي، بحيث تعرف روسيا تراجعاً ديمغرافياً كبيراً، و بالإضافة لهذا التراجع ففي تحليلنا للوضع الحالي نلاحظ ضرورة تواجد عسكري روسي كبير في كل من أوكرانيا و سوريا باعتبارها

¹ يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 416، أكتوبر 2013، ص 23.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

تعد من بين أهم المستهدفات الدولية في المنطقة العربية¹، للتحكم في الأوضاع، وهذا يستدعي نزول قوات روسية على الأرض وي طرح احتمال اضافة الخسائر البشرية لمجموع الخسائر التي تعرفها روسيا في المرحلة الراهنة، بحيث تقدر أنا بورشفسكايا الخبيرة بالشؤون الروسية، أنه سيتم استنزاف مقدرات روسيا المالية بشكل أكبر و أسرع، وهي تعتبر متواضعة بالأساس، حيث مازال الوصف الذي أطلق على الاتحاد السوفياتي: عملاق بساقين واحدة جبارة (العسكرية) وأخرى هزيلة (الاقتصادية) ينطبق على روسيا الاتحادية، وهذا يعيدنا إلى معادلة المؤرخ الأمريكي بول كنيدي لقيام وسقوط القوى العظمى: اقتصاد قوي يمول جيشاً قوياً ينتشر في الخارج، فاستمرار الصراع لبعض الوقت سيقود إلى تآكل الكتلة النقدية الروسية ويدفعها إلى حافة الإفلاس، كان الخبير الاقتصادي الروسي سيرغي غورييف قد حذر منها بقوله: “أنفقت روسيا حتى الآن أكثر من نصف ميزانيتها العسكرية لعام 2015، وإذا استمر الإنفاق بهذا المعدل سوف يفرغ صندوق روسيا الاحتياطي قبل نهاية العام”.

ننتقل الآن إلى فكرة امكانية عودة روسيا، باعتبارها تحد من الهيمنة الأميركية، و انتهاء عصر القطب الواحد. بحيث أنه منذ هزيمة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، و روسيا في تراجع مستمر أمام التقدم والتوسع الأميركي والأوروبي، و أول علامات هذا التراجع هي تفكك الاتحاد السوفياتي نفسه، والعلامة الثانية، هي انتقال عدد من الدول التابعة للاتحاد السوفياتي إلى حلف الناتو وأعضائها للاتحاد الأوروبي.

نلاحظ بذلك أن حلف الناتو والاتحاد الأوروبي وصلا إلى تخوم روسيا الاتحادية، إلى أوكرانيا وجورجيا، و ما نلمسه هو أن روسيا بالكاد تستطيع تأمين هذه التخوم. فإذا نظرنا إلى الأمر من التسعينات إلى اليوم، فإننا نجد توسعاً وتنامياً لكل من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي وتوسع للرأسمالية (سقوط الغالبية الساحقة للاقتصاديات الشيوعية من يوغسلافيا السابقة مروراً بالصين إلى روسيا نفسها)، ونجد في المقابل تراجعاً وتدهوراً لروسيا. فكل هذه الأحاديث عن بداية انهيار عصر القطب الواحد وما إلى ذلك لا معنى لها أبداً².

¹ عبد الوهاب بردخان، تصدع العراق و سوريا خطر مرشح للتعميم عربياً، مجلة الفيصل، السعودية، العدد 473، افريل 2016، ص 24

² سلطان العامر، التدخل الروسي وسقوط ورقة التوت، مجلة الحياة، بيروت، أكتوبر 2015، ص 53.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

يعتبر بذلك سيناريو تراجع السياسة الخارجية الروسية من بين السيناريوهات المطروحة، رغم ما تقوم به روسيا من تبني سياسة خارجية جديدة، تحاول من خلالها العودة إلا الساحة الدولية، لن لم نقل على الأقل تحاول المحافظة على الوضع الراهن، وهو الأمر الذي تحاول روسيا ترسيخه، خاصة في ظل سياسة الرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين، والذي يسعى لترسخ أو لإعادة روسيا لأمجادها وذلك من خلال تبني سياسة خارجية تقوم على مبدأ التوسع و الحروب الاستباقية .

يشكل انتشار القوات الروسية في شبه جزيرة القرم تأكيداً عملياً على جدية روسيا في الالتزام بعقيدتها العسكرية الجديدة التي وقعها الرئيس الحالي فلاديمير بوتين قبل نحو شهر من ضم إقليم شبه جزيرة القرم الى روسيا، وكان مؤشراً على تغير جذري في سياسات روسيا تجاه توسع «حلف شمال الأطلسي»، الذي ينتشر على حدودها من أوروبا الوسطى إلى آسيا الوسطى، مهدداً أمنها القومي. وهو ما يجعل من روسيا محاصرة بجملة تهديدات ميدانية مباشرة، من تصاعد الصراع في أوكرانيا إلى القواعد العسكرية على حدودها، مروراً بالدرع الصاروخية، و ليس انتهاء بالتهديد الاستراتيجي الذي يمثله سقوط سوريا في القبضة الأميركية¹.

يعتمد التدخل الروسي الأزمة السورية على كونه بالدرجة الأولى دفاع عن أمن روسيا ودورها ومصالحها، ولحماية الدول الأوراسية. وأي فشل في حماية سوريا، لا يعني فقط خروجها نهائياً من المنطقة، وتهديداً مباشراً لها، بل فقدان مصداقيتها لدى دول أوراسيا، وتصاعد الثورات الملونة في المحيط الحيوي لروسيا، وفي داخلها. ويعني أيضاً تنفيذ مشروع خط الغاز القطري والسوري واللبناني و الإسرائيلي، الذي يمر في سوريا عبر تركيا الى أوروبا، لمحاصرة روسيا اقتصادياً، وحرمانها من أبرز أدوات الضغط السياسي على أوروبا، وهو حاجتها للغاز الروسي. وسوريا أميركية، تعني تمدد حرب التكفيريين إلى الجمهوريات الإسلامية في روسيا. وتعني سقوط العراق ولبنان، وفرض حصار كامل على إيران، حليفها الإقليمية الأقوى، في مقدمة إسقاط

¹ عبد الرحمن الراشد، مواجهة أميركية . روسية في منطقتنا، مجلة الشرق الأوسط، السعودية، العدد 13465، أكتوبر 2015، ص15.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

نظامها، ما يسهّل على الولايات المتحدة التأثير في الصين أيضاً، التي يمكن أن يكون النفط الإيراني احتياطاً استراتيجياً لها.

يمكن بذلك تفسير كون سوريا هي الملاذ الوحيد لروسيا من أجل سيطرتها على هيمنتها في أوروبا الوسطى، وكذا احتمالية عودتها للنظام الدولي، ولكن من خلال الإحصائيات السابقة عن مدى الخسائر الاقتصادية، الديمغرافية و العسكرية لروسيا، وكذا عدم قدرتها على الدخول في حرب طويلة مع سوريا، يجعلنا نقول بأن ما ستجنيه روسيا من سوريا ستكون ترسيخاً لتراجعها ليس فقط على المستوى الاقتصادي و إنما على كل المستويات منها السياسي، وحتى الأمني، وذلك نتيجة لكون الاتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي و الذرع الصاروخي الأمريكي وصل لأقصى حدوده، فقد كانت مهمة الناتو الأولى دائماً مواجهة روسيا ومحاصرة نفوذها وعزلها عن حركتها السياسية¹. بحيث أصبحت بذلك روسيا محاصرة في حدودها القومية و ليس فقط الحيوية.

يعتبر بذلك سيناريو تراجع السياسة الخارجية الروسية من بين السيناريوهات الثلاث المحتملة، لكنه ليس السيناريو المرجح، وذلك راجع لكون روسيا لا تحاول الدخول في معادلة صفرية مع الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية، ما يعني عدم دخولها في مواجهة مباشرة، أي عدم التعرض لخسائر أكثر، خاصة أن أسعار النفط بدأ بالصعود و هو الأمر الذي سيعود لينعش الاقتصاد الروسي، بالإضافة إلى أن روسيا تحاول دعم نظام الأسد من خلال مساندة عسكرية وليس بشرية، ما يعني عدم فقدانها لقواها الديمغرافية خاصة أن هذه الأخيرة تعرف نوعاً من التراجع. إضافة لكون دخول روسيا في الأزمة السورية ليس ناتجاً عن سعيها فقط في الهيمنة والعودة، وإنما أيضاً من أجل فتح باب جديد للمناورة تضمن من خلالها السيطرة على مجالها الحيوي خاصة المتمثل في أوروبا الوسطى في ظل ما تعرفه المنطقة من تحولات نتيجة لتداعيات الأزمة الأوكرانية، و هو ما سيكون له تأثير مباشر على كل من الأمن و كذا السياسة الخارجية الروسية.

¹ نزار الحياي، روسيا وخيار نظام أمّني إقليمي، مجلة قضايا دولية، العدد 40، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000، ص 28.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المبحث الثالث: السيناريو التفاؤلي (سيناريو تنامي الدور الروسي)

ينطلق هذا السيناريو على خلاف السيناريو الأول من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة. وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، عانت روسيا تدهورا شديدا تمثل في ضعف اقتصادها واستثماراتها الداخلية، الذي انعكس سلبا على سياستها الخارجية ومكانتها بين الدول، وبعد تولي بوتين السلطة في أبريل 2000، اعتمد استراتيجية جديدة تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الاستراتيجية. الشيء الذي ظهر جليا على سياسة روسيا الخارجية حينما أعلن رئيسها أن سنوات الضعف والمهانة قد ولت، وطالب الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي

المطلب الأول: تنامي السياسة الخارجية الروسية و استعادة مكانة الدولة العظمى.

تحتل روسيا أهمية كبيرة،و ذلك يرجع في الأساس إلى مكانتها التاريخية بالدرجة الأولى، وكذا نتيجة لما تمتلكه روسيا من قدرات خاصة منها العسكرية و التكنولوجية، وهذا ما فتح الباب أمام فلاديمير بوتين خاصة مع توليه الرئاسة سنة 2000¹، للعودة إلى مسرح السياسة العالمية، بعد سنوات من تفكك الاتحاد السوفياتي .

¹ نورهان الشيخ ، البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر، يوم: 05/01/2015، على الساعة: 11:11، على الموقع: <http://www.acrseg.org>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

أولاً: ملامح وأبعاد التغيير في النظام العالمي

استطاعت روسيا باعتبارها قوة عائدة و صاعدة تحجيم دور الولايات المتحدة في مواقف عدة كان من أبرزها أزمة أوسيتيا الجنوبية عام 2008 * ، والأزمة السورية التي بدأت في مارس 2011 ثم الأزمة الأوكرانية التي بدأت نهاية 2013 وما زالت تلقى بظلال واضحة ليس فقط على العلاقات الروسية الغربية وإنما على مجمل النظام الدولي²، الذي يشهد تغيرات جوهرية تتمثل أبرز ملامحها في ثلاثة أبعاد أساسية.

أولها: صعود قوى اقتصادية جديدة امتدت خارج أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويميل ميزان القوة الاقتصادية بوضوح لصالح القارة الآسيوية، ففي آسيا ثاني أكبر اقتصاد عالمي ممثلاً في الصين التي تنافس بقوة للصعود للمركز الأول. وإلى جانب الصين واليابان يوجد في آسيا عشرة من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم، حيث حققت دول مثل الهند وكوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا طفرات تنموية واضحة. صحيح أن بعض هذه الدول غير راغب في ترجمة قوته الاقتصادية إلى قوة عسكرية، وتظل خريطة القوى العسكرية لا تتطابق تمامًا مع تلك الاقتصادية الكبرى. إلا أن عددًا من الدول الآسيوية تعمل جاهدة في هذا الاتجاه، فالصين تعتبر ثاني أكبر إنفاق عسكري عالمياً، بفارق كبير، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمو بها الصناعات العسكرية وتتطور التكنولوجيا في هذا المجال بثبات. وهناك أربع دول ذات قدرات نووية عسكرية

* **حرب أوسيتيا الجنوبية 2008**، بدأت رسمياً يوم 8 أغسطس 2008 بهجوم عسكري من جورجيا على مقاطعتي جنوب أوسيتيا وأبخازيا، وبعدها قامت القوات الروسية بهجوم مضاد سريع على جورجيا. تقع أوسيتيا الجنوبية وسط جورجيا من ناحية الشمال، وحدودها محاذية لجمهورية أوسيتيا الشمالية. غالبية الأوسيت في جمهورية الجنوب هم من المسيحيين. استولت روسيا على أوسيتيا كاملة عام 1878، قسمتها بعد الثورة البلشفية إلى كيانين، ألحق الشمالي بالاتحاد الروسي والجنوبي بجورجيا. تحول جورجيا دون توحيد أوسيتيا الجنوبية والشمالية. وقد بدأ التوتر في العلاقة بين أوسيتيا الجنوبية وجورجيا مع اتجاه الأخيرة إلى الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي. ومع بداية التسعينيات أعلنت أوسيتيا الجنوبية نيتها إعلان المنطقة تابعه للنفوذ الروسي، وهو ما اعترض عليه البرلمان الجورجي، لتبدأ المواجهات بين الانفصاليين في أوسيتيا والشرطة الجورجية.

² علي العنزي، أوكرانيا بين الدب الروسي و النسر الأمريكي، يوم 2014/2/1، على الساعة: 00:00، على الموقع:

<http://www.alhayat.com/Opinion/Ali-AI-Anzi/808789>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

في آسيا وهي الصين والهند وكوريا الشمالية وباكستان، ودول لديها قدرات نووية للاستخدامات السلمية فقط ومنها اليابان وكوريا الجنوبية.

يعتبر القرن الحادي والعشرين القرن الآسيوي، بحيث يشهد النظام الدولي تحولاً إلى هيكل متعدد القوى بصيغة آسيوية واضحة. يعزز هذا التراجع النسبي في الدور الأمريكي، وعودة واضحة للسياسة الروسية ليس فقط على مستواها الإقليمي وإنما حتى الدولي، وهو ما يبرز أن النظام الدولي الحالي لم يبقى بيد دولة واحدة مهيمنة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما برزت العديد من القوى الأخرى خاصة منها روسيا، بالإضافة إلى طموح هذه القوى في التحالف، وهو الأمر الذي يرسخ فكرة نهاية عالم الاحادية القطبية.

ثانياً: إرهابات تحالفات دولية جديدة بمعطيات وأسس جديدة يغلب عليها الطابع المصلحي البراغماتي، حيث يعد الانضمام إلى أي تحالف يعتمد أساساً على المصالح والرؤى. وتضم الكتلة الأولى الولايات المتحدة وشركاءها في أوروبا وآسيا. وتضم الثانية روسيا والصين وشركاءهما في آسيا وأمريكا اللاتينية من الدول غير الراضية عن السياسات الأمريكية وتتطلع لوضع أفضل في النظام الدولي. وتعد مجموعة البريكس التي تضم روسيا، الصين، البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا وبلغ إجمالي ناتجها المحلي 21% من حجم الاقتصاد العالمي، وتمتلك ما بين 30% إلى 60% من المخزون العالمي لمختلف الموارد،¹ ومنظمة شنغهاي للتعاون والتنسيق الأمني التي تضم روسيا والصين ودول آسيا الوسطى، حجر زاوية لهذا المحور الذي سيمتد لجذب شركاء إقليميين في منطقة الشرق الأوسط وغيرها.

تعتبر الطفرة الكبيرة في التحالف الإستراتيجي بين روسيا والصين مؤشراً مهماً على الاستقطاب الدولي الجديد، بحيث تعوّل روسيا كثيراً على الصين في إطار توجيهها لتتوسع أسواق الطاقة الروسية حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية بتخفيض واردات الطاقة من روسيا، وكان من بين

¹ نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،

العدد 195، جانفي 2014، ص 25.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

الاتفاقات الموقعة بين البلدين اتفاق حكومي بشأن إمدادات الوقود الأزرق عبر أنبوب "قوة سبيريا" وهو الخط الشرقي لتوريدات الغاز الروسي إلى الصين، الذي سيزوّد مناطق الصين الشرقية الصناعية بالغاز، وهي اتفاقية ضرورية ومكاملة للمضي قدماً في تنفيذ اتفاق توريد الغاز الروسي لمدة 30 عاماً بقيمة 400 مليار دولار الذي تم توقيعه بين الطرفين في ماي 2014¹، وهو ما يعتبر مبادرة مهمة للتحالف فيما بين البلدين.

ثالثاً: تعتبر روسيا معسكر التحدي للولايات المتحدة، وذلك بعد ما يزيد على عقد من انهيار القدرات الروسية وانكفاء روسيا على أزماتها الداخلية المتفاقمة، وما اقترن بذلك من تراجع في دورها الإقليمي ومكانتها الدولية، وقبولها بقيادة الولايات المتحدة للعالم في إطار نظام دولي أحادي القطبية. فقد خرجت روسيا من الحرب الباردة مهزومة سياسياً ومنهارة اقتصادياً، وأكد القادة الروس مراراً أنه لا عودة للشيوعية، وسلموا بالنهج الأمريكي في إدارة الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية، والذي انطوى في الكثير من الحالات على مساس بالمصالح الروسية، وأبرزها الضربات الأمريكية عام 1999 على صربيا حليف روسيا وامتدادها العرقي والديني والثقافي في أوروبا، والتي دخلت روسيا الحرب العالمية الأولى دفاعاً عنها. كما قبلت روسيا بتمدد النفوذ الأمريكي في الجمهوريات السوفيتية السابقة، والذي وصل حدّاً غير مسبوق من التغلغل العسكري والاقتصادي لم يكن متصوراً في منطقة كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، ولا تزال تمثل المجال الحيوي لروسيا الاتحادية. إلا أن قبول روسيا بالزعامة الأمريكية لم ينفي رغبة روسيا وسعيها في العودة للساحة الدولية، وهو الأمر الذي فعلته مع النمو الاقتصادي الذي عرفته روسيا في المرحلة الأخيرة، وهو الأمر الذي فتح المجال أمامها للعودة كقوة دولية .

ثانياً: مؤشرات تحول القوة الروسية.

توجد مؤشرات عديدة يمكن على أساسها معرفة ما إذا كان ثمة تحول للقوة يحدث لمصلحة دولة ما على حساب دولة أخرى، غالباً ما تكون هي المهيمنة على النظام الدولي،

¹ عزت سعد الدين، تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، 2014، ص 23-27.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

1- المؤشرات الكمية للقوة الروسية:

يقصد بها المؤشرات الملموسة التي يمكن قياسها بشكل كمي، و المقارنة بين الدول على أساسها مثل عدد السكان الكلي، حجم القوات المسلحة، الناتج القومي الإجمالي. إذا طبقنا المؤشرات التقليدية على حالة روسيا نجد أنها أصبحت قوة عظمى ناشئة في مجال الطاقة، كما أنها تحتفظ بالعديد من مظاهر القوة الصلبة، بما في ذلك الأسلحة النووية وجيش تقليدي هائل. كما عرف الاقتصاد الروسي نوعاً من الارتفاع في ظل ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع الميزانية الفدرالية، وحددت روسيا أولويات سياستها الخارجية في حماية المصالح الاقتصادية، وتعزيز جاذبية روسيا للاستثمارات، ومقاومة التمييز داخل الأسواق الأجنبية. كما أن لدى روسيا الإمكانيات لأن تصبح أكثر ثراء وقوة إذا قامت بالاستثمار في رأس المال البشري وتويع قاعدة اقتصادها و التكامل مع الاقتصاديات الدولية. و نلمس بذلك بداية تغيرات واضحة في المؤشرات التقليدية لروسيا، ما سيكون له انعكاس ايجابي على دورها في المستويين الاقليمي و الدولي.

2- المؤشرات غير التقليدية للقوة الاقتصادية:

يشير هذا المفهوم إلى القوة الناعمة، والتي تعني القدرة على تحقيق ما تصبو إليه الدولة من هدف معين عن طريق جعل الهدف جذاباً بالنسبة إلى الأطراف الأخرى بشكل أكبر من ممارسة العنف أو الإكراه ضدها. و ينبع مكن هذه القوة في الجاذبية التي تتمتع بها ثقافة تلك الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها عند الدول الأخرى. في ما يتعلق بروسيا فهي تستخدم القوة الناعمة في علاقاتها بالدول المجاورة لها، حيث تقوم بتصدير الغاز الطبيعي لأوكرانيا ودول أوروبا الوسطى، واستيعاب الملايين من العمالة الفائضة بهذه الدول في مختلف المدن الروسية، وتوفير الأسواق لسلعها، ونقل الأموال إليها. كما تعد الثقافة الروسية مصدر قوة لروسيا، حيث عادت جاذبية النموذج الروسي، وبخاصة مع استغلالها ثقافتها الشعبية واللغة الروسية، باعتبارها اللغة الإقليمية للتجارة والتوظيف والتعليم داخل دول الاتحاد السوفياتي السابق¹. وفي حال استمرار تدفق

¹ مايكل هيدسون، تحولات جيوسياسية: صعود آسيوي و تراجع أمريكي في الشرق الأوسط، مستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 95، 2013، ص 4-7.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المهاجرين من الدول المجاورة إلى روسيا، واستمرار الأنشطة الاستثمارية للشركات التجارية الروسية في هذه الدول، فإن روسيا سوف تحقق بذلك هيمنة اقتصادية وثقافية في منطقة أوروبا الوسطى. و بذلك نلاحظ أن روسيا تحاول المزاجية بين المؤشرين و ذلك بهدف المحافظة على نفوذها في منطقة أوروبا الوسطى.

وفقا لهذه الامكانيات التي تمتلكها روسيا في المرحلة الدولية الراهنة، فان هذا جعلها تتبنى سياسة خارجية جديدة تسعى من خلالها للهيمنة على الساحة الاقليمية و الدولية، خاصة في ظل التحولات التي يعرفها النظام الدولي الراهن، و قد اعتمدت في سياستها الخارجية الجديدة العديد من الاستراتيجيات و التي تتمثل في:

أولاً - روسيا و فرض الهيمنة على النظام الدولي:

ترث روسيا من الناحية القانونية و السياسية مكانة الاتحاد السوفيتي من غير أن تملك اسباب القوة السوفياتية كاملة، و رغم كون الدور الروسي مرتبكاً و ضبابياً، بفعل اعادة بناء الاتحاد الروسي ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن وصول "فلاديمير بوتين" للحكم، ساهم في إعادة بناء للفعالية الروسية على المستويين الداخلي والدولي. كانت المهمة الرئيسة لبوتين استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى و مهيمنة في الساحة الدولية، من خلال الثبات على مواقف مستقلة، دون رفض الماضي السوفياتي، لأنه جزء من الذاكرة الروسية الوطنية وعامل مؤثر في تكوين المجتمع الروسي الحديث، ولهذا السبب عادت بعض الرموز القديمة للدولة السوفياتية بالظهور * ، وقد لاقت عودة هذه الرموز الترحيب من الغالبية العظمى في روسيا التي شعرت مجدداً بعزتها القومية.

ترافق كل هذه التغيرات على المستوى السياسي و الثقافي، توقف أو لنقل تراجع التدهور الاقتصادي، مع زيادة معدلات، النمو بعد القضاء على التضخم والبطالة الواسعة، ومحاربة الجريمة المنظمة واستعادة هيبة الدولة. وقد شكل تسلم **ديمتري ميدفيديف** موقع الرئاسة الروسية²، خلفاً

* الرموز السوفياتية و التي تتمثل في: العلم الاحمر كرمز للجيش الروسي والنجمة السوفيتية المذهبة والنشيد الوطني القديم بعد تعديل بعض كلماته مع الاحتفاظ باللحن القديم نفسه الذي كان يرمز دوماً الى عظمة روسيا وقدرتها على الصمود والمواجهة.

² لمى مضر، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، و انعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت: مركز الدراسات العربية، ط1، 2009، ص ص 89-102.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

للرئيس فلاديمير بوتين إشارة الى استمرارية النهج البوتيني، الهادف لدور روسي فاعل على الساحة الدولية، مع التأكيد، على أن بوتين رتب المسرح لخليفته ورئيس وزرائه السابق، بعد ان عالج وصفى مشكلات كثيرة، كانت تعترض طريق روسيا. مثل الدين العام و إعادة اطلاق مشاريع التنمية وبناء القدرات الروسية العسكرية المتجددة، ومحاربة وتصفية عصابات المافيا الروسية التي سرقت الكثير من المال العام، لقد أعاد بوتين مظاهر الصلابة لروسيا، و إعادة فرض احترامها كقوة كبرى في العالم نتيجة لتحسن وضعها الاقتصادي واستقرار وضعها السياسي، كما عادت الهيبة إلى قواتها العسكرية التي كانت قد وصلت الى أدنى المستويات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بحيث عجزت الدولة عن دفع رواتب جنودها.

نلاحظ بذلك أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اعتمد في سياسته الجديدة على ايجاد حلول للوضع الروسي الداخلي بالدرجة الأولى، بما يتيح له إعادة روسيا للساحة الإقليمية و الدولية . لقد كانت جهود بوتين متواصلة من أجل إعادة هبة الدولة التي تراجعت أيام الرئيس بوريس يلتسين، نتيجة لأعمال المافيا التي انتشرت في روسيا في تلك المرحلة، و كذا الفساد الكبير الذي كانت تعرفه روسيا على المستوى الداخلي، وكذا مجموع التهديدات الخارجية التي كانت تعيشها روسيا، خاصة في ظل التوسع الغربي نحو وسط و شرق أوروبا، بحيث توسع كل من حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي ليصل إلى الحدود الروسية الأمر الذي جعل من روسيا تعمل جاهدة من أجل إيقاف هذا التوسع الذي يشكل تهديداً لأمن روسيا وسلامتها.

تمكنت روسيا في المرحلة الراهنة من إعادة تجديد نفسها بشكل أكثر اعتدالاً من التجربة السوفياتية، وهذا ما جعلها تسترد نوعاً من دورها في الكثير من القضايا العالمية التي غابت عنها أيام الفوضى.

تساهم كل هذه التحولات و التغييرات التي تعرفها روسيا سواء على المستوى الداخلي أو في اطار سياستها الخارجية، في تفعيل عودة الدور الروسي، و كذا مكانتها الإقليمية و الدولية بهدف زيادة تعظيم قوة روسيا ونفوذها، واستعادة بعض قوة الاتحاد السوفياتي السابق، يأتي ذلك متوافقاً ورغبتها في استبعاد العودة لسياسات الحرب الباردة، لمعرفتها بأنها حرب مكلفة مادياً وسياسياً وأمنياً¹، في حين أن الهدف الأساسي لروسيا هو العودة للساحة الدولية و كسر القطبية الأحادية، بما يجعلها تسترجع مكانتها الإقليمية و الدولية .

¹ Edward Lucas , *The New cold War : The Future of Russia and the Threat to the west* – Palgrave Macmillan , New York, 2008 ,p 146.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

ثانياً- الدور الروسي اضعاف الاحادية القطبية:

تسعى روسيا جاهدة للعودة للساحة الدولية، و ذلك من خلال تفعيل دورها و مكانتها الدولية، لكنها تعرف جيداً أن هذا وحده ليس كافياً، في ظل وجود دولة أخرى تسيطر على الساحة الدولية وتعتبر القوة الكبرى في العالم، هذا ما دفع بروسيا للسعي جاهدة من أجل تحجيم دور الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا السعي لإنهاء مرحلة الأحادية القطبية التي تسيطر فيها الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها على القرارات الدولية. و نتيجة للسياسة التي تتبناها روسيا في ظل سعيها للعودة للساحة الدولية، فهذا يفتح المجال بشكل كبير أمام انتهاء عالم الأحادية القطبية، و بروز عالم متعدد الأقطاب، و ذلك من خلال السياسة الجديدة التي تتبناها روسيا في المرحلة الحالية والتي تتمثل في:

-المزاحمة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، بحيث لا تبقى الولايات المتحدة هي المسيطر الأول على السياسة الدولية، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمُنهكة للولايات المتحدة¹، وكذا الدخول في العديد من القضايا العالمية.

-المصالح الاقتصادية الروسية، تبقى المصالح الاقتصادية هي الشغل الشاغل لأي دولة، و في الحالة الروسية نجد أن روسيا تسعى لتوسيع مصالحها الاقتصادية من خلال خلقها للعديد من العلاقات التعاونية في اطارها تحالفها مع العديد من الدول التي تعتبر من الدول الصاعدة، خاصة في المجال الاقتصادي، و تبرز هنا تحالفات روسيا مع كل من الصين و الهند اللتان تعتبران من بين أهم القوى الاقتصادية الصاعدة، و هذا ما يفتح المجال أمامها للعودة للساحة الدولية مع ضمان استمرارية و تطور مصالحها الاقتصادية.

¹ محمد نجيب السعد، قضايا.. روسيا والشرق الأوسط، مجلة الوطن، عمان، العدد 48، أوت 2015، ص 15.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

-التدخل في الأزمات الدولية الراهنة الإقليمية منها و الدولية،و ذلك من خلال جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقتنع بوجود قوى جديدة يمكنها التدخل لحل الأزمات الدولية،و أنها ليست الفاعل الوحيد في الساحة الدولية.

ثالثاً-روسيا وعالم متعدد الاقطاب:

النقطة الأخرى،التي ينبغي ملاحظتها ونحن بصدد مناقشة سيناريو انتهاء مرحلة الاحادية القطبية،و هيمنة روسيا على الساحة الدولية،هي أن الطابع الايدلوجي واختلاف المذاهب الاقتصادية،قد حكم الصراع بين الاتحاد السوفياتي السابق و الولايات المتحدة الأمريكية في اثناء مرحلة الحرب الباردة .هذا الطابع الأيديولوجي،وانشطار العالم على أسس العقائد السياسية،لن يكون له مكان في عالم متعدد الاقطاب،لأن كل القوى الصاعدة اقتصادياً والمهيأة للتنافس مع الولايات المتحدة،في النظام العالمي الجديد،ملتزمة باقتصاد السوق المفتوح وبالديمقراطية وحقوق الانسان رغم بعض التفاوت في ماهية هذه المفاهيم الدولية وكيفية تطبيقها من نظام الى آخر . نظرا لكون روسيا من أكثر القوى تطلعاً لإنهاء مرحلة الأحادية القطبية¹، خاصة و أن هذا التطلع قد توازى معه،جملة من النشاطات و الاجراءات التي اعادت لروسيا دورها ومكانتها العالمية السابقة،وحجم من تأثير التدخلات الغربية التي كانت مؤثرة في وضع روسيا الضعيف ايام مرحلة الرئيسين السابقين **غورباتشوف و يلتسين**،فروسيا تعد نفسها حضارة قائمة بذاتها فهي ليست جزءاً ممتداً للحضارة الأوروبية،كما أنها ليست حضارة آسيوية،بل هي حضارة فريدة فيها خليط من التنوع الثقافي،الذي يمكنها من انشاء مرجعية حضارية روسية خاصة.

¹ Anton Barbashin, How Russia sees the multipolar world?,[intersection eur](#),20 september 2016,p01.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

تجعل كل هذه الامكانيات من روسيا قوة مهمة تعود للساحة الدولية، و تنهي عصر الأحادية القطبية الذي تنزعه الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن روسيا سعت في الفترة السابقة للتأسيس لهذه المرحلة من خلال معالجة مشاكلها الداخلية التي كانت تعاني منها في فترة الركود، وكذا تعظيم قوتها العسكرية التي ورثتها أساسا عن الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أنها لم توقف دورها عند هذا الحد بل ذهبت روسيا هذه المرة، لخلق نوع جديد من التحالفات التي تضمن لها انهاء عالم القطبية الاحادية، و في نفس الوقت عدم التضرر من هذه المرحلة التي ستواجه فيها بالتأكيد ردودا من القوى الغربية.

تتبنى روسيا لهذا الهدف سياسة خلق تحالفات جديدة، من أجل انهاء الهيمنة الأمريكية، و تمثل هذا بالدرجة الأولى في:

-التحالف بين روسيا، الصين والهند لكسر الهيمنة الأمريكية:

تصل العلاقات الروسية الصينية الهندية إلى أوجها في هذه المرحلة، كما أن العلاقات بين روسيا والصين لم تقتصر على التعاون الاقتصادي فحسب¹، في إطار النظرة الضيقة للمصالح الاقتصادية التي يرغب كل طرف في تحقيقها عند توقيع أي اتفاقية بين الجانبين، بل إن رقعة المصالح المشتركة تجاوزت فكرة البعد الاقتصادي بمراحل عدة.

التحالف في مجاله السياسي:

تتقاطع الرؤية الروسية الصينية حول العديد من القضايا الراهنة باعتبارها تحمل مواقف متشابهة، سواء منها فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية كونها أهم أزمة بالنسبة لروسيا، و هذا نتيجة لكونها تتشارك معها في الحدود، و تعتبر منطقة حيوية و استراتيجية بالنسبة لروسيا، و كذا منطقة الشرق الأوسط، خاصة في الملف السوري و الليبي، كما أن لكلتا الدولتين مواقف متشابهة فيما

¹ رضوى محمد صقر، العلاقات الروسية الصينية: تضارب مصالح أم تقارب حذر، يوم 24/05/2016، على الساعة: 14:31، على الموقع: <http://www.fekr-online.com>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

يتعلق بالملف الكوري الشمالي، و بحر الصين الجنوبي. كما أن لكلتا الدولتين رؤية مشتركة تعتمد على فكرة عالم متعدد الأقطاب، لذلك هناك رغبة تجمعهما في تحجيم الدور الغربي في الساحة الدولية، لإحداث نوع من التوازن بين مختلف الأقطاب، وهو ما يعتبر أمراً يزاحم الولايات المتحدة وينافسها في الساحات السياسية العالمية.¹

التعاون في مجاله الاقتصادي :

تتمتع روسيا بعلاقات اقتصادية قوية مع الصين لاسيما في الفترة الأخيرة، حيث تعد الصين أكبر شريك تجاري واقتصادي لروسيا، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين، قرابة 90 مليار دولار، في 2015، مع الإعلان عن الرغبة في أن يصل إلى 200 مليار دولار بحلول 2020.² كما احتلت روسيا مكان المملكة العربية السعودية في تصدير النفط للصين، إذ تعد الآن أكبر مصدر للنفط للصين، حيث ضاعفت التصدير لها منذ 2010، مع توقعات أن يزداد التعاون في مجال الطاقة أكثر فأكثر، وفي المقابل باتت الصين أكبر مستورد للنفط من روسيا بدلاً من ألمانيا.

¹ Naomi Klein ,**The shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism**, London , 2008 , P 275 .

² عماد عنان، التحالف الروسي الصيني الهندي: هل يكسر الهيمنة الأوروأمريكية؟، يوم 01 أكتوبر 2016، على الساعة: 9:51، على الموقع: <https://www.noonpost.net/content/14256>

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

شكل رقم 08: مبادلات الغاز الروسية الصينية



المصدر: عبد الرحمن المنصوري، صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات، يوم الأحد

22 جوان 2014، على الساعة: 14:54، على الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/html>

التعليق:

تشهد العلاقات الروسية الصينية تحسنا غير مسبوق في تاريخ العلاقة بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، وتدل الاتفاقيات الموقعة خلال الزيارة الأخيرة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 20 من ماي 2014، على أن البلدين يريدان الارتقاء بحجم العلاقات بينهما على مستويات الدفاع والاقتصاد، وخصوصاً في مجال الطاقة الذي حقق فيه البلدان تعاوناً كبيراً، بالإضافة إلى حجم صفقة الغاز، وهذا ما فتح المجال أمام إمكانية بروز تحالف روسي صيني موجّه ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

التحالف في مجاله العسكري :

تبلغ قيمة صفقات السلاح السنوية بين روسيا والصين ما يقارب المليار دولار، وهذا ما يعتبر من بين أهم الأمور التي عززت العلاقات بين البلدين. خاصة أن التعاون العسكري بين البلدين لم يقتصر على الصفقات العسكرية فحسب، فهناك تعاون من نوع آخر في مجال التدريب العسكري المشترك، بحيث عقدت مناورات عسكرية تدريبية مشتركة بين الجيش الروسي والصيني في البحر الأبيض المتوسط، وحملت هذه التدريبات رسالة للولايات المتحدة مفادها أن روسيا يمكن أن تصبح حليفة عسكرية مهمة للصين، وفي نفس الوقت يفتح هذا المجال أمام روسيا للعودة للساحة الدولية كقوة فاعلة ومؤثرة فيه. كما أن العلاقات التعاونية الروسية لم تقتصر فقط على الصين، وإنما تعدتها لتعرف علاقات وتحالفات عديدة مع الهند، وكذا إيران التي تعتبر حليفها في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما فتح المجال أمام روسيا للمناورة، بحيث أن هذه التحالفات التي تدخل في إطار سياسات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ترمي إلى تعزيز قوة روسيا في توازنات القوى الدولي، مع محاربتها من خلال سعيها لتطوير العلاقات مع الصين والجوار الآسيوي وصولاً إلى الهند التي تتمتع بعلاقات تاريخية مع روسيا، تعود لأيام الاتحاد السوفيتي السابق.¹

يعتبر الغرب سياسة التحالفات التي تبنيها روسيا والصين والهند في المنطقة، لاسيما "منظمة شنغهاي للتعاون"²، والتي تمثل قلماً كبيراً جراء التوسع الكبير في الدول المنضمة لهذه المنظمة والتي قد تمثل تهديداً للتفوق الأمريكي والأوروبي مستقبلاً.³ خاصة في ظل التوسع في الدول المنضمة للمنظمة ما يضعها في مصاف التحالفات الدولية الكبرى، وهو ما سيغير التوازن الجيوسياسي في العالم.

¹ لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 183.

² "منظمة شنغهاي للتعاون" تضم 6 دول أعضاء هم: الصين، روسيا، كازاخستان، قرغيزيا، طاجيكستان، أوزبكستان، بالإضافة إلى 5 أعضاء مراقبين، هم أفغانستان والهند وإيران ومنغوليا وباكستان، مع الإشارة إلى مساعي تركيا والهند وباكستان وإيران للانضمام للمنظمة كأعضاء فاعلين، إضافة إلى تسلم المنظمة طلبات من أذربيجان وأرمينيا وبنغلاديش وبيلاروسيا وسريلانكا وسوريا وأوكرانيا وجمهورية المالديف وكمبوديا ومصر لمنحهم صفة مراقبين

³ عماد عنان، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

رابعا: التدخل في الأزمات الدولية الراهنة.

تعتبر أزمة أوستيا الجنوبية التي اندلعت إثر القصف الذي قامت به جورجيا لأوستيا الجنوبية في 8 أوت 2008، وتسببت في مواجهة روسية جورجية، كانت بداية لتخلي روسيا عن الصمت إزاء التدخل الأمريكي في مجالها الحيوي، والتشديد على كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، والعمل على إنهاء الانفراد الأمريكي بإدارة الشأن الدولي.

يتكرر هذا الأمر في الأزمة الأوكرانية، لكن هذه المرة يعتبر الموقف الروسي أكثر قوة، بسبب الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها أوكرانيا لدى روسيا، إذ كانت سياسة روسيا أحد أسباب اندلاع الاحتجاجات ضد الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يانكوفيتش، بعد أن فرضت ضغوطاً مكثفة عليه لإلغاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أنها لم تكتف باستضافته بعد عزله، بل إن البرلمان الروسي وافق على طلب الرئيس بوتين إرسال قوات إلى شبه جزيرة القرم بهدف حماية المواطنين من أصول روسية. وفي النهاية أعلنت روسيا ضم القرم في 18 مارس 2014. وأكدت على لسان الرئيس الروسي بوتين أن القرم جزء لا يتجزأ من روسيا. وهذا ما فتح المجال أمام عودة التوتر بين روسيا و الغرب.

تؤكد تفاعلات الأزمة الأوكرانية أن روسيا ماضية في استعادة دورها ونفوذها في النظام الدولي، كدولة كبرى لها مصالحها الخاصة التي لا يمكن تجاهلها من جانب الدول الأخرى، ومن بين تلك المصالح تعامل روسيا مع دول الاتحاد السوفياتي السابق على أنها امتداد طبيعي لها لا يمكن السماح لأي أطراف أخرى بالوجود فيه، و خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي¹.

يتجاوز الدور الروسي المحيط الإقليمي إلى مناطق أخرى، تعتبر بدورها مناطق استراتيجية لروسيا فيها مصالح كثيرة و متعددة، و من أهمها منطقة الشرق الأوسط، وهو ما اتضح في الأزمة السورية، حيث تحولت روسيا إلى الداعم الدولي الرئيسي لنظام بشار الأسد، وحالت دون صدور

¹ باسم راشد، تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، السياسة الدولية، العدد 197، 2014، ص 95.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

قرارات إدانة من داخل مجلس الأمن ضده، على الرغم من الانعكاس السلبي لذلك الموقف على العلاقات الروسية الأمريكية¹.

-يعتبر التدخل الروسي في سوريا ترسيخا لعودة روسيا للساحة الدولية كقوة فاعلة و مؤثرة، و كذا تأكيدا على بداية نهاية عالم الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.
-تسعى روسيا من خلال سياستها التحالفية مع القوى الصاعدة، إلى الحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الغربية.

المطلب الثاني: أثار تنامي السياسة الخارجية الروسية.

تلجأ فيها روسيا في اطار سياستها للعودة، إلى التدخلات العسكرية في دول الاتحاد السوفياتي السابق التي أصبحت مستقلة، كوسيلة لإضعاف حكومات هذه الدول المجاورة وتحدي سياسات الولايات المتحدة والقوى الغربية عامة. ترمز عدم رغبة روسيا في المساعدة على حل الصراعات المستمرة في مناطق مثل ترانسستريا، وغزوها لجورجيا في عام 2008، و تدخلها في سيادة أوكرانيا باحتلال إقليم القرم، إلى مخططات روسيا لإعادة إثبات هيمنتها على نطاق أوروبا الوسطى باعتبارها مجالها الإقليمي الحيوي.

علاوة على ذلك، لا تقف هذه المحاولات لإثبات القوة عند الحدود القريبة من الاتحاد الروسي والتي تتمثل في أوروبا الوسطى، بل تتعداها لتصل إلى منطقة الشرق الأوسط²، و ذلك من خلال دعم روسيا لسوريا، وتقديم غطاء سياسيا فعّالا لإيران ومساعدة تقنية لبرنامجها النووي، وتسعى بانتهازية إلى تعميق علاقاتها مع مصر والأردن في المجالات التي تركتها الولايات المتحدة فارغة. إن ما تملكه المنطقة من مصادر الطاقة وأسواق الصناعة والسلاح المحتملة وتصدير الفكر الإسلامي المتطرف يجعل من الضروري للغاية عدم ترك المنطقة دون اهتمام.

¹ George Fridman, **Flashpoints: The Emerging Crisis in Europe**, New York: Double Day, 2015, p45.

² باسم راشد، المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2013، ص.33

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

أصبحت الإستراتيجية الروسية الحالية ذات تأثير كبير في الوقت الحالي. على كل من المستويين القريب و البعيد، وذلك سعياً منها للعودة للساحة الدولية كدولة قوية و كبرى مهيمنة ومؤثرة¹، و يمكن القول أن السياسة الخارجية التي تتبناها روسيا في المرحلة الراهنة لها تأثير على مستويين أساسيين يتمثلان في :

1- المستوى الإقليمي القريب (أوروبا الوسطى):

يجد واضعو السياسات والخبراء الأميركيون في شؤون الخارج القريب من روسيا أن التعامل مع طموحات بوتين بإعادة روسيا إلى مجد يشبه عهد الاتحاد السوفياتي هو التحدي الأول في السياسة الخارجية منذ أعوام وحتى الآن. تعتبر دول أوروبا الوسطى و التي تقع في الجوار القريب من روسيا من بين أهم الدول الحيوية بالنسبة لروسيا، و هذا ما جعل من روسيا تضعها ضمن لائحة أولوياتها في سياستها الخارجية، و نتيجة لهذا فقد تأثرت هذه الدول كثيراً بالسياسة الخارجية الروسية الجديدة، و ذلك في إطار سعي روسيا من أجل تعزيز هيمنتها على دول جنوب القوقاز جورجيا وأرمينيا، بالإضافة إلى الدول التي تقع في أوروبا الوسطى، مثل مولدوفا وأوكرانيا². و هذا ما يعتبر من بين أهم التأثيرات بحيث أصبحت هذه الدول مجالاً للصراع بين النفوذ الغربي في إطار سياسات توسيع الاتحاد الأوروبي و حلف الناتو، و كذا السياسة الخارجية الروسية الجديدة والتي تسعى لاستعادة ما تعتبره ارثاً سوفيتياً.

تؤدي هذه الدول، التي ما زالت في مراحل انتقالية، دوراً جيوسياسياً مهماً في الربط بين غرب أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا، و تعد منطقة عازلة بين روسيا وأوروبا. تمثل أوكرانيا بمفردها مركزاً ذا أهمية قصوى لنقل الطاقة بين أوروبا وآسيا، و لروسيا على وجه التحديد.

يجعلها هذا تعتبر من بين أهم الدول التي تمثل مجالاً للصراع و التي تتأثر بسياسات القوى الكبرى. و نظراً لتأثير روسيا في مجال الاقتصاد والطاقة والجغرافيا السياسية في دول أوروبا

¹ كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، الأردن: دار آمنة للنشر و التوزيع، 2013، ص ص 61، 62.

² عماد قدورة، محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، سياسات عربية، العدد 9، جوان 2014، ص 48.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

الوسطى. وكان لفرض حظر على منتجات جورجيا و مولدوفا وأوكرانيا نتائج مدمرة على اقتصاد هذه الدول. وبظل ارتفاع أسعار الطاقة أو قطع إمدادات الطاقة كلية عن مولدوفا وأوكرانيا أداة أخرى شديدة الفاعلية تستخدمها روسيا¹. وكما هو الحال في معظم الدول في المنطقة، تعاني هذه الدول الهشة أيضا من قضايا تتعلق بوحدة أراضيها ويستمر وجود القوات المسلحة الروسية في مناطقها الانفصالية ليمثل مشكلة كبرى.

2- المستوى الدولي:

تتبنى روسيا في سياستها تجاه المجال الدولي سياستين الأولى تقوم على التحالف و التعاون وذلك من خلال سياسة التحالف التي تتبناها روسيا مع كل من القوى الصاعدة المتمثلة في الصين و الهند، وكذا على مستوى الشرق الأوسط من خلال دعمها لكل من ايران وسوريا. بالإضافة إلى تبنيها سياسة الصراع مع القوى الغربية المتمثلة أساسا في الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، رغم ان البعض من المحللين يعتبرون أن سياسة روسيا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية تسير في طريقها للتحول خاصة مع وصول الرئيس الأمريكي للحكم، بحيث يبدو أن موقف دونالد ترامب من روسيا يدعو إلى تسوية العلاقات التي يطغى عليها التوتر في الوقت الراهن بسبب أمرين يؤمن بهما ترامب، أولا: أن روسيا قوة نووية كبرى، وثانيا: أنها تحارب داعش في سوريا.

يبدو أن هذين الأمرين، بالإضافة إلى العلاقات التجارية، شكلا نهج ترامب البراغماتي في السياسة الخارجية. ولكن عدد القضايا المثيرة للنزاع بين الولايات المتحدة وروسيا كبير، ويتجاوز كثيرا قتال داعش في سوريا. بحيث ضمت روسيا القرم إلى أراضيها، وتورطت في الصراع الانفصالي في شرق أوكرانيا، كما أنها تتحدى الناتو بمعارضتها لتوسعه شرقا وتهدد بإثارة صراع في منطقة بحر

¹ علي حسين باكير، التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على مورد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، والانعكاسات، بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010، ص 131.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

البلطيق¹. في المقابل، روسيا حليفة لإيران والصين. وتظهر الدولتان في صدارة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية في خطة ترامب ذات النقاط السبع لإعادة بناء الاقتصاد الأميركي، بحيث دُكرت الصين في ثلاث نقاط. يقول ترامب إنه يعتزم إعلان الصين كمتلاعبة بالعملة، عن طريق رفع قضايا تجارية ضد الصين، بالإضافة لوصف ترامب الاتفاق النووي الإيراني بأنه «أسوأ اتفاق على الإطلاق و ذلك لعدم وصوله لحل، وكونه لا يسير في صالح الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: تقييم سيناريو تنامي السياسة الخارجية الروسية

يعتبر موضوع عودة روسيا كقوة مؤثرة في النظام الدولي، من بين أهم المواضيع الراهنة، وذلك راجع لكون عودة روسيا تعني انهاء عالم الاحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفتح المجال أمام نظام دولي جديد يكون متعدد الأقطاب حيث تحتل روسيا فيه مكانة دولية و تعود بكونها فاعل مؤثر ليس فقط في مجالها الاقليمي الحيوي، و انما على المستوى الدولي.

تذهب أنماط التفكير بخصوص السياسة الخارجية الروسية الجديدة في المرحلة الدولية الراهنة إلى:

المذهب الأول :

يشير إلى "عودة روسيا" كقوة مؤثرة في الساحة الدولية، في مشابهة بين الدور السوفيتي، وما يتوقع من العودة الثانية لروسيا من تحالفات مع قوى صاعدة آسيوية بالدرجة الأولى، ومحاوَر مناهضة للسياسات الأمريكية .

يحمل هذا المذهب في طياته رؤية ترى أن روسيا تستغل التوتر والاضطراب في علاقات العديد من الدول خاصة الصاعدة منها مثل الصين في تحالفاتها و دول منطقة الشرق الأوسط في نزاعاتها مع الولايات المتحدة في تسجيل نقاط قوة جديدة، واستعادة مواطني قدم في دول لا تزال في مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .

¹ مايا أوتاراشفيلي، مستقبل العلاقات الأمريكية - الروسية تحت رئاسة ترامب، مجلة الشؤون السياسية، السعودية، 10، جانفي 2017، العدد 1262، ص 6، 5.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

المذهب الثاني :

ينطلق من نظرية ملء الفراغ، حيث تؤكد العديد من التحليلات أن الولايات المتحدة الأمريكية على مشارف إنهاء وجودها خاصة في منطقة الشرق الأوسط¹، بعد قربها من التخلي عن نفط الخليج. ولأجل ذلك، تراجع عن ضرب سوريا، وتقدمت في الموضوع النووي مع إيران، وأرسلت رسائل متعددة إلى دول بالمنطقة تدعوها للتأهب للاعتماد على ذاتها أمنياً، وأنها قررت نقل وتوجيه اهتمامها، وتكثيف علاقاتها في العقود المقبلة مع آسيا (نحو الصين و الهند..). خاصة باعتبارها من بين أهم القوى الصاعدة في المرحلة الدولية الراهنة، وذلك في أكبر عملية تحول استراتيجي مخططة ومدروسة للسياسة الخارجية لقوة عظمى في التاريخ. وبمقتضى هذا المذهب، فإن روسيا لم تأت إلى الشرق الأوسط على غير إرادة الولايات المتحدة، وإنما بتنسيق معها لملء الفراغ المتوقع في المنطقة، على أثر الرحيل الأمريكي². وهو ما أدى إلى وجود فرصة سانحة لمنافسي الولايات المتحدة لملء الفراغ. أما بالنسبة لأوروبا الوسطى فيمكن اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا لا تريدان الدخول في مجابهة عسكرية مباشرة خاصة في ظل الأزمة الأوكرانية، و ذلك نتيجة لما قد ينجر عن هذه الحرب، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية عرفت العديد من الخسائر جراء دخولها في العديد من المناطق التي كان لها تأثير كبير و واضح على الإمكانيات لاقتصادية الأمريكية و كذا على مكانتها في الساحة الدولية. وبالتالي فهناك من يعتبر عودة روسيا للساحة الدولية ما هو إلا اتفاق بين الطرفين الأمريكي والروسي بما يخدم مصالح كلا البلدين.

يمكن اعتبار روسيا من بين القوى الصاعدة في المرحلة الدولية و هذا ما يرجح هذا السيناريو بدرجة كبيرة، باعتبار الدور الذي تلعبه روسيا في المرحلة الراهنة، و كذا نتيجة للسياسة الخارجية التي تتبناها في روسيا و التي تقوم بالدرجة الأولى على الاهتمام بكافة المجالات و ليس العسكرية و فقط باعتبارها كانت تمثل نقطة الضعف التي أدت لانتهيار الاتحاد السوفياتي

¹ عزمي بشارة، روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الايدولوجيا و فوق كل شيء، سياسات عربية، العدد 12، نوفمبر 2015، ص ص 5-7.

² Bert Stephen, **America in Retreat: The New Isolationism and the Coming Global Disorder**, New York: Penguin Group, 2014, p98.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

سابقاً، بحيث نلاحظ أن روسيا تحاول خلق تحالفات جديدة مع دول استراتيجية أخرى، تتضمن لها المحافظة على مصالحها ليس فقط المصالح العسكرية و إنما حتى الاقتصادية، بحيث نلاحظ أن روسيا تريد العودة للساحة الدولية ليس فقط كقوة عسكرية، و إنما قوة مؤثرة في النظام الدولي، دون الدخول في مواجهات مباشرة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المرحلة الراهنة، وذلك لكون روسيا لا تستطيع تحمل تكاليف المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

أصبحت روسيا بذلك قطباً دولياً جديداً وستعيد التوازن في العلاقات الدولية، و قد وبينت أن ظهورها كقطب دولي لا يحتاج الى اعلان أو قرار من الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، وإنما ما يؤكد ذلك هو من خلال معاينة دورها وتأثيرها اليوم في السياسة الدولية، والمواقف العملية التي اتخذتها في القضايا الخلافية بينها وبين الولايات المتحدة، وبعضها حسم لصالحها، وذلك نظراً لما تمتلكه من مقومات تؤهلها لإعادة ترتيب موازين القوى في النظام الدولي.

تصف العديد من الجهات الأمريكية والأوروبية عام 2013 بعام الدبلوماسية الروسية الذي عزز دورها في الخارج كقوة مؤثرة على مسرح السياسة الدولية، خاصة بعد الدور الذي لعبته في تجنب سورية ضربة عسكرية أمريكية تم اعتباره أحد أهم الانتصارات لدبلوماسيةيتها على الولايات المتحدة. فبعد أن ارتكزت وثيقتي مبادئ السياسة الخارجية الروسية والعقيدة العسكرية الروسية لعام 2000 على الاهتمام بالداخل الروسي وعدم انتهاج أية سياسة من شأنها إقحام روسيا في أي قضايا دولية قد تؤثر على عملية إعادة البناء الداخلي، سعت الوثيقتان الجديدتان -فضلاً عن عودة بوتين إلى الكرملين عام 2012¹ إلى إخراج روسيا من عزلتها لتشكّل ثقلاً إقليمياً ودولياً، كما سعت لإعادة تشكيل توازنات القوى العالمية بما يسمح بتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب ينهي انفراد قوة وحيدة بإدارة الشؤون الدولية. إلا أن ذلك لا يعني أن روسيا الآن أصبحت قوة عظمى على الساحة الدولية، وإنما يمكن القول بأنها تسعى لأن تصبح قوة مؤثرة في إطار نظام متعدد الأقطاب. وهو ما يمكن ملاحظته في تطور الدور الروسي منذ مطلع الألفية، حيث بدأت كمرحلة أولى باستعادة نفوذها في الجوار الجغرافي، محققة علاقات صداقة وتعاون مع العديد من تلك الدول من خلال الاتحاد الجمركي ومنظمة الأمن الجماعي، والاتجاه نحو إنشاء الاتحاد الأوراسي، وصولاً إلى الانتصار في حربها في جنوب القوقاز ضد جورجيا - المدعومة من قبل الولايات المتحدة- عام 2008، وكذا أوكرانيا باعتبارها تمثل مجال روسيا

¹ كريم المقتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط - دراسة تحليلية، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2014، ص 28.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

الحيوي، وإجبار الولايات المتحدة على سحب قواعدها العسكرية من دول آسيا الوسطى. أما المرحلة الثانية، فهي التي انطلقت فيها نحو الفضاء الإقليمي الأوسع الذي يشمل الصين والشرق الأوسط والعالم العربي وتركيا. حيث أضحت تعمل على بناء علاقات شراكة وتعاون مع تلك الدول، مع محاولة لعب دور "الضامن/الموازن" في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط للحد من التدخل الغربي في شئون دوله وتحديد مصيره بما يخدم المصالح الغربية وبما يضمن لها دوراً في مستقبل المنطقة. تلك المرحلة وهذا الدور الروسي من المتوقع أن يستمر خلال السنوات المقبلة، ولن يخرج هذا الدور عن كونها شريكاً في توجيه الأحداث.

أما الحديث عن روسيا كقوة عظمى عالمية كمرحلة ثالثة، فهو غير منتظر على المدى القريب لعدة اعتبارات:

أولها:

لم تبد روسيا اهتمامات بالتدخل في قضايا خارج منطقة الجوار الإقليمي كأوروبا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا - بخلاف العلاقات الثنائية - ما لم تهدد مصالحها.

ثانياً:

أن الحديث عن دور روسي على الصعيد العالمي يتطلب مناقشة علاقة هذا الدور بالنفوذ الأمريكي، و هل ستسمح الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا بلعب هذا الدور.

ثالثاً:

لا تزال روسيا تواجه بعض المشكلات الداخلية التي قد تعيق دورها الخارجي، أهمها عدم صلابة الديمقراطية الروسية وانتشار الفساد والمسألة الأمنية في شمال القوقاز¹، بالإضافة إلى ارتباط الاقتصاد الروسي بالدرجة الأولى بالنفط باعتبار أن روسيا هي دولة ريعية بالدرجة الأولى، وهذا ما يعني أن أي انخفاض في سوق النفط يهدد الأمن الاقتصادي الروسي.

¹ نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 288.

الفصل الرابع: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل مخرجات الأزمة الأوكرانية 2004.

يعتبر بذلك مستقبل السياسة الخارجية الروسية الجديدة التي تميل نحو استرجاع مكانتها الإقليمية و الدولية، تركز بالأساس على السيناريو الأخير و المتمثل في السيناريو الاصلاحى، بحيث و أنه بالاستناد على مجموع المعطيات السابقة، خاصة في ظل الأزمتهن الأوكرانية و السورية نلمس بوادر عودة السياسة الروسية و الدور الروسى كفاعل مؤثر في النظام الدولى.

تخضع بذلك السياسة الخارجية الروسية لمجموعة من السيناريوهات التي تستند لمجموع من المعطيات، لكن يمكن اعتبارا أن السيناريو المرجح هو سناريو استمرار الوضع القائم و يرجع ذلك لمجموعة من المعطيات و التي تتمثل في:

- روسيا لا تمتلك الامكانيات اللازمة، خاصة من الاقتصادية من أجل مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر ما يمكن أن يجعلها تصبح المهيمنة على النظام الدولى.
- لا تسعر الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من روسيا، على الأقل في الوقت الراهن.
- رغم الصراع بين كل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذا لا يعني أن هناك رغبة من أي من الطرفين في التخلص من الطرف الآخر، و ذلك نتيجة للتعاون المصلحي الموجود بين الطرفين.

الختمة

الخاتمة:

استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة تخلت فيها عن كل الأسس الأيديولوجية التي تميزت بها خلال الاتحاد السوفياتي، ومكنتها من استعادة هيبتها في الساحة الدولية وفقا لنموذج معاصر يجمع بين الخصوصية الهوياتية الروسية، والاندماج في عالم اقتصاد السوق. كما ساعدتها أيضا على استرجاع علاقاتها التاريخية مع الحلفاء التقليديين في محاولة منها لبناء محاور جديدة تؤسس لعالم متعدد الأقطاب.

مكنتنا دراستنا للسياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل والتغيرات التي تشهدها المنطقة حاليا وبالتركيز على دراسة حالة أوكرانيا، من التوصل إلى النتائج التالية:

- تتحدد السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية بعاملين رئيسيين هما الاقتصاد وبراعماتية القيادة السياسية. فبعد أن استطاعت القيادة السياسية في روسيا من الاستفادة من تعافي اقتصاد بلادها خاصة في مرحلة ارتفاع أسعار النفط، ما مكنها من إعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، أصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم. فالقيادة الروسية تدرك جيدا أن عالمنا اليوم يشهد تغيرا تدريجيا في ترتيب الدول في سلم القوة، وهو يتوافق مع طموحاتها لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.
- أن حقيقة المكانة الجيوبوليتيكية التي تحتلها منطقة أوروبا الوسطى وكذا أوكرانيا في السياسة الخارجية الروسية، مرتبطة في المقام الأول بحفظ بقاء هذه الدولة التي تتعرض لمحاولات مستمرة من طرف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لإضعافها ومنعها من استعادة مكانتها في النظام الدولي.
- المكانة الاقتصادية لمنطقة أوروبا الوسطى وبالأخص أوكرانيا تحتل محور السياسة الخارجية الروسية تجاه دول المنطقة، فباستثناء العامل الاقتصادي هو المتحكم الرئيسي بمكانة روسيا وبسياساتها الخارجية، فإن أوروبا الوسطى

الخاتمة:

تمثل سوقا كبيرة ومتنوعة تخدم الاقتصاد الروسي المرتكز على مجال الطاقة، كما أن التعاون مع دول هذه المنطقة ساعدها على ضمان توريداتها الطاقوية لأسواقها الإستراتيجية وحمايتها من دخول شركاء منافسين.

- ادراك روسيا وجود تهديد وجودي يواجهها من خلال وصول حلف الناتو " العدو التقليدي لها " والاتحاد الأوروبي لحدود روسيا من خلال الضم المستمر والممنهج لدول الإتحاد السوفيتي السابق، و محاولته حصار روسيا شيئا فشيئا.
- اعتماد السياسة الخارجية الروسية على مبدأ تعدد وتنوع الشركاء التجاريين في المنطقة ساعدها على بناء شبكة مصالح معقدة استطاعت من خلالها حماية علاقاتها الإقتصادية مع دول هذه المنطقة من التناقضات والتوترات السياسية، خاصة و أن الاقتصاد يعتبر المتحكم الرئيس في السياسة الخارجية للدول.
- تسعى كذلك السياسة الخارجية الروسية من خلال توطيد علاقاتها الاقتصادية مع دول أوروبا الوسطى، إلى كسر النمط التحالفي لمعظم دول المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و محاولة بناء محاور جديدة في المجال الاقتصادي.
- ارتباط المكانة الأمنية لروسيا بأمن منطقة أوروبا الوسطى، باعتبارها تمثل مجالا حيويا و نفوذا طبيعيا لروسيا، و أي توسع للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فيها يعتبر تهديدا للأمن القومي الروسي.
- بروز مجموعة بريكس* ، التي تسعى من خلالها روسيا و باقي الدول المنضمة إلى خلق نظام دولي متعدد الاقطاب ، التحول نحو اقتصاد عالمي

* مجموعة بريكس: و هي اختصار للحروف الأولى الأجنبية للدول المؤلفة للمجموعة و هي:

البرازيل، روسيا، الهند، الصين و جنوب افريقيا، و هي احدى المجموعات الدولية ذات الاقتصاديات الصاعدة، و كانت تعرف من قبل بمجموعة بريك قبل انضمام دولة جنوب افريقيا اليها سنة 2011، ليصبح اسمها بريكس.

الخاتمة:

اعظم و انتهاء الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، و هذا ما يبرز سعي روسيا لخلق شراكات جديدة مع دول صاعدة، تسعى من خلالها إلى عودة هيمنتها في الساحة الدولية.

- طموح روسيا في عودتها للهيمنة على النظام الدولي، يفرض عليها التوجه للشرق الاوسط باعتبارها مجالا حيويا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، و هو الأمر الذي يفتح أمامها بابا للمناورة فيما يخص منطقة أوروبا الوسطى عموما و أوكرانيا بالخصوص.

يمكننا الاجابة عن الاشكالية المطروحة، باعتبار الأزمة الأوكرانية الراهنة هي حلقة في السياسة الخارجية الروسية التي تسعى إلى اعادة بسط هيمنتها على مناطق نفوذها التاريخية و التي تتمثل أساسا في أوروبا الوسطى، و اعادة بناء الهيمنة الروسية العالمية في ظل عالم متعدد الأقطاب.

قائمة المراجع

1- من الكتب:

-باللغة العربية:

أيمن أحمد علام ، برنامج الدراسات القانونية التنظيم الدولي الإقليمي، ط1، جامعة بنها، 2012.

إبراهيم احمد شلبي ، التنظيم الدولي، دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، ط1، بيروت:الدار الجامعية، 1984.

أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008.

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان:دار زهران للنشر و التوزيع، 2009.

السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الاستراتيجية، بيروت:الدار العربية للعلوم، ط1، 2004.

اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة، ط1، الكويت:منشورات ذات السلاسل، 1982.

ابراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة (دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن)، لبنان، بيروت:دار الكتاب الجديدة المتحدة ، ط1، 2005 .

ألكسندر دوغين، ترجمة عماد حاتم، أسس الجيوبوليتيكا:مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ط1، طرابلس:دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004.

اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول و النظريات، الكويت: دار
السلاسل، ط4، 1985.

أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية و الأولويات الجيوبوليتيكية
الخارجية، 2000، 2008، فلسطين.

أحمد، حلف شمال الأطلنطي والتوسع نحو الشرق، أبو ظبي: شركة بن دسمال للطبع، 2002.

أحمد سيد حسين محمد، دور القيادة في إعادة بناء الدولة: دراسة حالة روسيا في عهد
بوتين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015.

أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط، الدوافع، الآثار، الآمال، ترجمة ومراجعة: مركز ادراك
للدراسات و الاستشارات، 2016.

ابراهيم أبو خزام ، أقواس الهيمنة-دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين
حتى الآن ، لبنان: بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2005.

باسم راشد، المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، القاهرة: مكتبة
الإسكندرية ، 2013.

بدوي محمد طه، ليلي أمين مرسي، مبادئ العلوم السياسية، الاسكندرية: منشأة المعارف، ط1.

حسن العطار ، المنظمات الدولية ، ط1، بغداد: مطبعة شفيق، 1970.

خليل حسين، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية، بيروت: دار المنهل اللبناني للنشر
والتوزيع، ط1، 2009.

ديمتري ترينين، روسيا تتخلى عن الغرب، ترجمة عبد القادر عثمان، الكويت: الثقافة العالمية، 2008.

رونالد أرموس، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، وضع استراتيجية أطلسية جديدة لمنطقة البحر الأسود، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، اسطنبول، ط1، 2004.

سعد الحقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

سهيل فرح، الجيوبولتيك الروسي: ملامح القوة والضعف، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 112، خريف 2003.

س.غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير. ترجمة: هاشم حمادي، بيروت: دار المدى للنشر، 2012.

سمعان بطرس فرح الله، العلاقات السياسية في القرن العشرين، ط1، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، الجزء الأول، 1980.

سمير الظاهر، أبعاد نشر الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا... الأسباب والنتائج، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008.

صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر والتوزيع، ط1، 2009.

طه عبد العليم، روسيا والجمهوريات الاسلامية المستقلة ودورها الدولي الجديد، في المحافظة على المتغيرات الدولية والأدوار الاقليمية الجديدة، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006.

عاطف عبد الحميد معتمد ،استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ..ازمة الفترة الانتقالية ، بيروت:الدار العربية للعلوم، 2010 .

عباس الحديشي، نظريات السيطرة الاستراتيجية و صراع الحضارات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.

عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث، ط1، الجزائر، المحمدية: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.

عبد الصادق علي، روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية، أبو ظبي: شركة بن دسمال للطبع، 2003.

عبد القادر النجار، أضواء على سياسة الاتحاد السوفياتي في الخليج العربي، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

عدنان السيد، نظرية العلاقات الدولية، ط1، بيروت: دار أمواج للنشر و التوزيع .، ط1، 2003.

علي حسين باكير، التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على مورد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد، والانعكاسات، بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات، 2010.

علي محمد شمش، العلوم السياسية، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،
1988.

عماد جاد، الحلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية، 1998.

فتيحة التبراوي و محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، ط1، الاسكندرية: منشأة
المعارف، 1985.

فلاديمير بارانوفسكي، روسيا و الامن و الأوروبي، ترجمة: قاسم المقداد، 2011.

قيل سلير، مدرسة فرانكفورت نشاتها و مغزاها وجهة نظر ماركسية، ترجمة: خليل كلفت،
القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2004.

كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، الأردن: دار آمنة للنشر
والتوزيع، 2013.

لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة
العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد
سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.

ليونيد مليتشن، ترجمة طه الولي، تاريخ روسيا الحديثة، سوريا: دار علاء الدين للنشر والتوزيع
والتجمة، ط1، 2001.

لينين، محاولة في تصنيف الأحزاب السياسية، ط2005، موسكو: دار التقدم، 1966 .

مارش بيتر، ترجمة المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، صنع السياسة الخارجية و المهارات
الدبلوماسية، ط1، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2009.

محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط1، بيروت: دار الجبل للنشر و التوزيع، 2001.

محمد فراج أبو النور، روسيا في مطلع القرن: القضايا و الآفاق، الأردن: دار المشرق للنشر
والتوزيع، ط1، 2002.

ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، ط1، 2013.

ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير
بوتين، بيروت: دار العربية للعلوم، ط1، 2013.

نزار اسماعيل الحياي، دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط1، أبو ظبي: مركز
الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2003.

نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية-العربية، بيروت: مركز الدراسات
العربية، ط1، 1998.

نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، ط1، المركز
الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية.

نومكن فيتالي، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن
العالمي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث السلسلة، 2013.

هنري كيسنجر ،النظام العالمي :تأملات حول ظائع الأمم و مسار التاريخ، ترجمة :فاضل
جتكر، لبنان:دار الكتاب العربي،2015

وليد عبد الحي و آخرون،آفاق التحولات الدولية المعاصرة ،عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،
ط1، 2002.

باللغة الأجنبية:

Alexander Wendt,**Social Theory of International
Politics**,Cambridge:Cambridge university Press,1999.

Andrei Melville and Tatiana Shakleina,**Russian Foreign Policy In
Transition Concepts and Realities**,New York: Central European
University Press Budapest,2005.

Andrew Foxall, **The Ceasefire Illusion: An Assessment of the Minsk II
Agreement Between Ukraine and Russia**, Russia Studies Centre
,N8,2015.

Agnieszka Pikulicka–Wilczewska and Richard Sakw, **Ukraine and
Russia: People, Politics, Propaganda and Perspectives**, Bristol, E–
International Relations , 2015 .

Amanda Paul and Vasyl Belmega, **The EU and Ukraine – Where to
next?**, European policy center, 21 September 2011.

Agnieszka Pikulicka,Wilczewska and Richard Sakw, **Ukraine and Russia: People, Politics, Propaganda and Perspectives**, Bristol, Uk : E-International Relations Publishing,2015.

Clifford G .Gaddy,Fiona Hill,**Mr Putine**,USA,_Brookings Institution Press.

Charles Zorgbibe, **Dictionnaire de Politique Internationale**, 1ère édition,Paris: PUF, 1988,p586.

Chris Brown ,**Undrestanding International Relations**,2nd ed,London:palgrave publishers,2001.

Christine Jacobs and Beth Stone, **Interpreting and Dealing with the Ukraine Crisis: Some Implications and Lessons from History**,The Brookings Institution,2014.

Dmitri Trenin ,**The Ukraine Crisis And The Resumption Of Great Power Rivalry** , Russia: Moscow center,2014.

Esen Berk, **The Portrayal of the Ukrainian Crisis in the Turkish Media**, in: **The Ukrainian Crisis in the European Media and the Public Sphere**, "**Cultures of History**",Turkey ,Cornell university, 2014.

Frédéric Charillon,**La crise ukrainienne vue par les chercheurs**,Paris :Institut De Recherche Stratégique De L'école Militaire,2014.

iscout Etienne Darugnon, **A European concept for the 21st Century** ,Brussels:Royal Institute for International Relation,april 2004

Jean jacque Roche, **Theories des relations internationales**,Paris :
Montchrestien, 4 Edition..

Juray Buzalka,Alexander Duleba,**Visegrad And Ukraine Geographical
And Regional** Policy,Persov:Summer University ,2013.

John O'Loughlin,**The Regional Factor in Contemporary Ukrainian
Politics: Scale, Place, Space or Bogus Effect?**,University of
Colorado: Institute of Behavioral Science and Department of
Geography,n487.

James Morrison, **Nato Expansion and Alternative future security
alignments** , washing DC: Institute for national strategic studies
MC,1995.

Kristuna Bintakoski And Mira Partaer ,**Concept of European Security –
Implications for European Security Besearch** – ,Austrair Research
center, 30 April 2009.

Karina Korostelina,**Ukraine after 20 Years of Independence : Models
of Development, Narratives of National Identity, and Crisis of
Legitimacy of Power**, USA:School for Conflict Analysis and
Resolution,George Mason University ,N 3330.

Philip Gordon, **recasting the Atlantic alliance “survival”** ,vol 38 , N01, spring 1996.

Paul R. Vioth and I.Mark V Kauppi , **International Relation World Politics**, the United States of America : Pearson Education, 5th,2013.

Sean M. Lynn– Janes, **International Security Studies Afair The Cold War An Agenda For The Future**,Harvard University : the Center for Science and International Affairs, December 1991.

Simon Pirani, James Henderson ,Anouk Honoré ,Howard Rogers and Katja Yafimava ,**What The Ukraine Crisis Means for Gas Markets**, oxford institute for Energy Studies

Stephen G. Brooks,**Dueling Realisms :Realism in International Relations**, International Organization, Vol 51, 1997.

Thomas Flichy , **L’Ukraine ,enjeu géopolitique ou symbolique ?**,synopsis ,Centre de recherche des écoles de coétquidan,1er juin 2014 .

Oleva Viter ,Rostyslav Pavalenko And Mykhaylo Honachar , **Ukraine :post –revolution Energy Policy And Relations With Russia**,London:GMB Publishing ltd,2006

Nicu Popescu, **Eurasian Union: the real, the imaginary and the likely**, France, EU Institute for Security Studies and printed, 2014.

Steven Pifer, **Crisis Between Ukraine and Russia**, Center for preventive action,no3, 2009 .

Peter van Ham, **The EU, Russia and the Quest for a New European Security Bargain**, Netherlands Institute of International Relations ‘Clingendael’,2015.

Paul Belkin and others, **NATO: Response to the Crisis in Ukraine and Security Concerns in Central and Eastern Europe**, Congressional Research Service,2014 .

Özlem Tür, **NATO’S RELATIONS WITH RUSSIA AND UKRAINE**,Middle East Technical University, Ankara, Turkey ,2000.

S. Frederick Starr and Svante E. Cornell, **Putin’s Grand Strategy: The Eurasian Union and Its Discontents** , Central Asia–Caucasus Institute and Silk Road Studies Program, 2014.

John Whalley, **Why Do Countries Seek Regional Trade Agreements**, the National Bureau of Economic Research.

Philippe Lefort, **La crise ukrainienne ou le malentendu européen**, Paris, politique étrangère, ep2,2014.

Paul Belkin, Derek E. Mix and Steven Woehrel, **NATO: Response to the Crisis in Ukraine and Security Concerns in Central and Eastern Europe**, Congressional Research Service,2014.

Stephen Larrabee ,Peter A .Wilson ,John Gordon, **The Ukrainian Crisis and European Security**, Santa Monica :Published by the RAND Corporation, Calif,2015.

Conference supported by the Directorate for Strategic Affairs of the French MoD and NATO , **China and the International Consequences of the Ukrainian Crisis**, Paris, Asia Center , Tuesday 1st July 2014.

Nikolay Kozhanov,**Russia's Military Intervention In Syria Makes It A Key Regional Player** , Chatham house,2015.

Edward Lucas , **The New cold War : The Future of Russia and the Threat to the west – Palgrave Macmillan** , New York, 2008 .

Spencer Gisser and others,**The Ukraine crisis**,harferd top,2014.

Henrik Boesen Lindbo Larsen ,**Great Power Politics And The Ukrainian Crisis** , Consultant on Defense and Security Studies at DIIS : Danish Institute for International Studies,2014.

Simon Pirani and others, **What the Ukraine Crisis Means for Gas Markets**, University Of OXFORD, the oxford institute for energy studies, 2014.

Katja Yafimava, **European Energy Security and The Role Of Russian Gas :Assessing Feasibility and the Rationale of Reducing Dependence** ,IAI, 2015 .

Vladimir Likhachev , **THE ROLE OF ENERGY IN RUSSIA'S RELATIONS WITH TURKEY AND IRAN**, Ankara, The Economic Policy Research Foundation of Turkey, 2012.

Christian Marxsen , **The Crimea Crisis An International Law Perspective**, N74,2014.

Gottmann j,**A Geography Of Europe**,New Yourk,1954.

Spencer Gisser, Anastasia Moran ,Justine Ferry and others , **The Ukrainian Crisis** , Harverd university,2014.

andrei P. Tsygankov ,**Vladimir putin's Vision of Russia as a Normal Great Power**, Post-Soviet Affairs ,2005.

F. Stephen Larrabee, Peter A. Wilson, John Gordon ,**The Ukrainian crisis and European security** , Calif , RAND Corporation ,2015.

Roberto Orsi, **The Irreversible Crisis of the Ukrainian Experiment**, Paris ,Policy Alternatives Research Institute ,2014.

Björn Rother, Gaëlle Pierre and others, **The Economic Impact of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa** ,IMF,2016 .

Naomi Klein ,**The shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism**, London , 2008.

George Fridman, **Flashpoints: The Emerging Crisis in Europe** ,New York: Double Day, 2015.

Bert Stephen, **America in Retreat: The New Isolationism and the Coming Global Disorder** ,New York: Penguin Group, 2014.

mina Hizia, **Les alliés euro-atlantiques dans l'après-guerre froide : Convergences et rivalités en Méditerranée**, Université d Alger, Thèse de doctorat d'Etat en Sciences Politiques, Novembre2006.

2/من المجلات:

باللغة العربية:

ابراهيم الحبين،الوحيد الذي صوت ضد حل الاتحاد السوفياتي،مجلة العرب،العدد9512، 29 مارس2014.

أبراهيم منشاوي، مستقبل العلاقات الأوروبية الروسية في ضوء أزمة القرم، المستقبل العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ماي 2014.

أحمد دياب، التحدي الديمغرافي للقوة الروسية، السياسة الدولية، العدد 18، تشرين الأول، أكتوبر 2008.

أحمد دياب، روسيا و الغرب، من المواجهة إلى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، مصر، 2002.

أحمد دياب، زيارة الرئيس بوتين للهند الأبعد و الدلالات، السياسة الدولية، العدد 143، جانفي 2001.

أحمد دياب، عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، السياسة الدولية، العدد 188، المجلد، 47، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 2012.

أسامة أبو راشيد، الأزمة الأوكرانية أمريكيا: اعادة بعث الحرب الباردة؟ مجلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2014.

أولجيك كازانوف، مصالح حيوية: الأبعاد التاريخية و الاستراتيجية للزامة الروسية الاوكرانية، مجلة اتجاهات الحدث، الامارات: مركز المستقبل للدراسات والأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 7، فيفري 2015.

السيد أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 175، المجلد 44، ، 2009.

السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة وأوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد 160 ،نيسان 2005،المجلد 40.

باسم راشد، تهديد جيوسراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، السياسة الدولية، العدد 196، المجلد 49، أبريل 2014.

حارث قحطان عبد الله، مننتى فائق مرعي، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الايرانية الروسية مجلة آداب الفراهيدي، العدد 19 ، 2014.

حسن حردان، الأزمة الأوكرانية: بين أوراق القوة الروسية و العجز الغربي، مجلة الاخبار، العدد 2247، 14 مارس 2014.

حسين صديق، الإتجاهات النظرية التقليدية لدراسة التنظيمات الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3- 4 ، 2011.

رندا موسى، بين التوتر والتوازن: حسابات وقضايا العلاقات الروسية- الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 194، المجلد 48، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014.

رباحي أمينة، موقع روسيا في العلاقات الأورو -أطلسية ،منذ اختفاء الاتحاد السوفياتي إلى فترة رئاسة بوتين ، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 13.

رمزي حبيب السيد، الاستراتيجية الجديدة للحلف الأطنطي، مجلة الدفاع، العدد 11، القاهرة، 1995.

سعدى كرىم سلمان، العلاقات الأوروبية-الأمركية فى القرن الحادى و العشرىن: تنافس أم
مشاركة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35.

سلطان العامر، التدخل الروسى وسقوط ورقة التوت، مجلة الحياة، بيروت، أكتوبر 2015.

سعد السعدى، تداعيات الأزمة الروسية - الجورجية على العلاقات الروسية - الأمريكية، مجلة
دراسات الدولية، العدد 42.

شرقى محمود، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسى اتجاه دول المغرب العربى، مجلة العلوم
القانونية و السياسية، العدد 08، جانفى 2014.

صاىل فلاح السرحان، أثر التطورات الجديدة فى السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام
الدولى، مجلة المنارة، المجلد 18، العدد 2، 2011.

صالح الزىانى، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية فى ظل تنامى تهديدات العولمة، مجلة
المفكر، العدد 05، 2009.

طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة الدراسات
الدولية، العدد 46، ط1.

عبد الجلىل زىد المرهون، الأزمة الأوكرانية... حرب باردة جديدة بين روسيا و الغرب، مجلة تقارير
دولية، الرياض، العدد 16734، افرىل 2014.

عبد الحكىم سليمان وادى، الامن القومى الروسى، مجلة دنبا الوطن، مركز راشىل، 2016.

عبد الرحمن الراشد، مواجهة أميركية- روسية في منطقتنا، مجلة الشرق الأوسط، السعودية، العدد 13465، أكتوبر 2015.

عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة الدراسات الدولية، العدد 35.

عبد الوهاب بردخان، تصدع العراق و سوريا خطر مرشح للتعميم عربيا، مجلة الفيصل، السعودية، العدد 473، افريل 2016.

عماد قدورة، محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، سياسات عربية، العدد 9، جوان 2014.

عزت سعد الدين، تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، 2014.

عزمي بشارة، روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الايدولوجيا و فوق كل شئ، سياسات عربية، العدد 12، نوفمبر 2015.

لعزي خالد ممدوح، العلاقات الروسية - الأمريكية في ظل الصراع الجيوسياسي، المستقبل اللبناني، العدد 5004، 2014.

كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2014.

مأمون الحسيني، أزمة أوكرانيا - القرم... و العبور إلى فضاء العالم الجديد، مجلة الوحدة الإسلامية، لبنان، العدد 148، 2014.

مايا أوتاراشفيلي، مستقبل العلاقات الأميركية - الروسية تحت رئاسة ترامب، مجلة الشؤون السياسية، السعودية، العدد 10، 1262 جانفي 2017.

مايكل هيدسون، تحولات جيوسياسية: صعود آسيوي و تراجع أمريكي في الشرق الأوسط، مستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 95، 2013.

مريم الباسوسى ،خيارات محدودة: أبعاد الموقف الغربى من الأزمة الأوكرانيا، السياسة الدولية، العدد 196، أبريل 2014، المجلد 49.

مجبل مطر، تطويع اخلصم: الضغوط الغربية على روسيا، المستقبل العربي، العدد 323، جانفي 2006.

محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.

محمد حسون، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008 .

محمد مسلم الحسيني، المأزق الأوكراني يتحول إلى أزمة عالمية بعد تدخل روسيا و تردد الغرب، مجلة العرب، العدد 9487، 2014.

محمد سيد أحمد، تفتيت يوغسلافيا اختبار لقدرة أوروبا على الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، القاهرة، 1992.

محمد القببسي، الاستدراج الأمريكي لروسيا، مجلة العربية، الامارات، 18 أكتوبر 2015.

محمد نجيب السعد، قضايا.. روسيا والشرق الأوسط، مجلة الوطن، عمان، العدد 48، أوت 2015.

محمود حمدي أبو القاسم، تداعيات خطرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا، مجلة رؤى، مصر، نوفمبر 2015.

مساعدة نادية جاسم كاظم الشمري، الثورة الروسية 1905-1907، مجلة مركز بايل للدراسات الإنسانية الحضارية والتاريخية، العدد 2، المجلد 3.

منصور زغيب، تجدد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة، مجلة الدفاع الوطني، العدد 90، لبنان، 2014.

نبيه الأصفهاني، الأمن الأوروبي و المعاهدة السوفياتية الألمانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد، 1971.

نبيه الأصفهاني، حكومة بريماكوف في مواجهة المأزق الروسي، السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر 1998.

نبيه الأصفهاني، المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

نبيه الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، السياسة الدولية، العدد 132، أبريل 1999.

نبيل خليفة، الأبعاد الاستراتيجية للأزمة الأوكرانية: السلاح النووي... و المياه الدافئة، مجلة الوسط، السعودية، العدد 671، 2004.

نزار الحياي، روسيا وخيار نظام أمني إقليمي، مجلة قضايا دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 2000، 40.

نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، جانفي 2014.

نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، دورية السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011.

نورهان الشيخ أمن الطاقة و مستقبل العلاقات الدولية: روسيا و الإتحاد الأوربي... صراع الطاقة و المكانة، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006.

هاني شادي، الثقة المفقودة: الصراع الروسي-الأوربي على الفضاء الأوراسي، السياسة الدولية، العدد 195، جانفي 2014، المجلد 49.

هيثم الكيلاني، الهيمنة الأمريكية، مجلة الفكر العسكري للجيش، العدد 3، 2005.

وائل بن فرج، هل يقدم الحل الأوروبي للأزمة الأوكرانية طوق النجاة لروسيا، لندن، مجلة العرب، العدد 9821، 2015.

واثق محمد براك، التنافس الأمريكي-الروسي على منطقة القوقاز. مجلة أبحاث، العدد 2، سبتمبر 2009.

وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، مجلة المنظمة العربية للترجمة، لبنان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، العدد 1، 2008.

يوسف محمد الصواني،التحديات الأمنية للربيع العربي:من اصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن،المستقبل العربي،لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد416،أكتوبر 2013.

باللغة الأجنبية:

Aasim M. Husain and others, Global Implications of Lower Oil Prices, **IMF staff dissection note** , july , 2015 .

Aleksandra Kovacevic , The Impact of the Russia–Ukraine Gas Crisis in South Eastern Europe, **Oxford Institute for Energy Studies**, NG 29, March 2009.

Alex Macleod,Isabelle Masson et David Morin,Identité Nationale ,sécurité et la théorie des relations internationales, n1, **Revue Etudes internationales**, volume 35, mars 2004.

Anton Barbashin, How Russia sees the multipolar world?,**intersection eur**,20 september 2016.

Camille Brugier and Nicu Popescu, Ukraine: the view from China, **European Union Institute for Security Studies**,march2014 .

Carl Bildt , Russia, the European Union, and the Eastern Partnership, **ECFR Riga Series**, 14 April 2015.

Christian Hübner, European Energy Supply Security in Light of the Ukraine Crisis, **FACTS and FINDINGS**, NO 151 July 2014.

David Matsarberidze ,Russia VS EU/US Through Georgia and Ukraine ,Georgia , **the quarterly** , 2015.

Ekaterina Stepanova , The Syria Crisis and the Making of Russia's Foreign Policy , **PONARS Eurasia Policy Memo**, N 199 , June 2012

Espen Barth Eide, Philipp Rösler, Scenarios for Ukraine, **World Scenario Series**, April 2014.

Gediminas Vitkus,Vilnius, Baltic States' Foreign Policies vis-a-vis Russia, in Light of the Ukraine Crisis, **RUSSIAN ANALYTICAL DIGEST**, No 176, 4 December 2015.

John J .Mearsheimer ,Why The Ukraine Crisis Is The west Fault, **Foreign Affairs**,September–October2014.

Johan Norberg and Fredrik Westerlund, Russia and Ukraine: Military–strategic options, and possible risks, for Moscow, **RUFS Briefing**, No 22, April, 2014.

José Cordon, Crise politique En Ukraine Ou En Europe ?, Secteur International du PCF, Paris, Février 2014.

Julien Barnes –Dacey and Daniel Levy, Three Goals For Making The Most Of Geneva 2 On Syria, European council on foreign relations, January 17th, 2014 .

Pinar Elman, Split Three Ways on Ukraine: Turkey in a Changing Regional Order, The Polish Institute Of International Affairs , No. 10 (46), June 2014.

Rachel Douglas, Russian Duma report denounces yeltsin policy in Chechnya, Executive Review , VO 122, 4 October 1995.

Roy Allison, Russian ‘deniable’ intervention in Ukraine: how and why Russia broke the rules, International Affairs, The Royal Institute of International Affairs, N 90, 2014.

Robert Istok and Dominika Plavcanová , GEOPOLITICAL POSITION OF THE V4 AND UKRAINE , Summer University Almanac , University of Presov: Department of Geography and Regional Development, Faculty of Humanities and Natural Sciences, octobe 2013.

Stanly sloon, U.S prespective on Nato future, international Affairs, vol 71 N 2 April, 1995.

Sener Aktürk, The Crisis in Russian–Turkish Relations, 2008–2015, Istanbul : **RUSSIAN ANALYTICAL DIGEST** ,No 179, 12 February 2016.

Sertif DEMİR, Carmen RIJNOVEANU, THE IMPACT OF THE SYRIA CRISIS ON THE GLOBAL AND REGIONAL POLITICAL DYNAMICS, **Türk Dünyası** ,2013.

Soner Cagaptay and James F. Jeffrey, Turkey's Muted Reaction to the Crimean Crisis, **The Washington Institute**, 4 march 2014 .

Katia Kostlyyova , Langue Et Identité En Ukraine ,**Education Et Sociétés Plurilingues** , N24 ,juin2008.

Karel Cornrlis Berrkhoff,Harvest Of Despair :Life And Death In Ukraine Under Nazi Rule,**Harvard University Pres**,april2004.

Kelly Hignet ,Orgnised Crime In East Central Europe, **globale crime**, vol6,No,1Febreary 2004.

K. P. Fabian, The Geneva Conference on Syria: What Will It Deliver?, **Institute For Defense Studies and Analysis** ,Januray 20th ,2014.

Thomas Gomart, politique étrangère russe : l'étrange inconstance . **politique étrangère**, janvier 2006.

Tomas Gomart , "Politique Etrangère Russe :L'Etrange
Inconstance", Politique Etrangère, Janvier2006.

Yelizaveta Skryzhevskya and David Caracsony, Rural population in
Ukraine: assessing reality, looking for revitalization, Hungarian
Geographical Bulletin, N61, 2012.

3- من الانترنت:

أحمد عبد الله الطلحاوي، استعادة الدور: المحددات الداخلية و الدولية للسياسة الروسية،
يوم: 2014/11/6، على الساعة: 11:25، على الموقع: <http://www.acrseg.org/>.

أحمد محمد أبو زيد، الأزمة الأوكرانية و الحرب الباردة الجديدة، في فهم الواقع
الدولي، يوم: 2014/03/25، على الساعة 17:52، على الموقع:
<http://www.academia.edu/>

أحمد محمد أبو زيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة. في فهم الواقع الدولي، يوم: 25
مارس 2014، على الساعة: 10:59، على الموقع:
<http://studies.alarabiya.net/hot-issues/>

أحمد سيد، روسيا تهدد أمريكا من مصيدة الدرع الصاروخي، يوم: 2015/3/16، على
الساعة: 16:03، على الموقع: <http://www.tahrirnews.com/posts/178844>

أحمد مطر، الازمة الاوكرانية وتداعياتها على العراق، العراق اكثر المتضررين بعد اوكرانيا من الازمة، يوم: 2015/5/16، على الساعة: 09:55، على الموقع:
<http://www.alnahrain.iq/?p=2068>

أشرف رشيد، روسيا في مواجهة أسعار النفط، يوم: 2014/12/12، على الساعة: 13:27، على الموقع:
<http://www.aljazeera.net>

أسماء سعد الدين، الثورة البرتقالية في أوكرانيا، يوم: 2013/8/7، على الساعة: 15:50، على الموقع:
<http://www.almarsal.com/post/36110>

بشير موسى نافع، أوكرانيا الأوروبية و أوكرانيا السوفياتية، يوم: 2015/4/30، على الساعة: 14:57، على الموقع:
<http://www.almoslim.net/mode/203353>

بشير موسى نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، يوم: 2014/03/17، على الساعة: 13:10، على الموقع:
<http://studies.aldjazeera.net/ar/reports/2014/03/20143171066222.html>

حازم عياد، تداعيات الصراع الروسي الأمريكي و المنظومة الدولية، يوم: 28 ديسمبر 2015، على الساعة: 3:45، على الموقع:-
<http://assabeel.net/studies/item/149951>

خليل حسين، السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينات، يوم: 2008/2/24، على الساعة: 15:44، على الموقع:-
http://www.drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post_845.html

رضوى محمد صقر، العلاقات الروسية الصينية: تضارب مصالح أم تقارب

حذر، يوم 24/05/2016، على الساعة: 14:31، على الموقع:

<http://www.fekr-online.com>

رشا عبد الوهاب، أوكرانيا ستبقى مفتاح الأزمة والحل...، يوم: 19/07/2016، على

الساعة: 7:24، على الموقع:

<http://arab.com.ua/ar/aaqkraanyaa-stbqe-mftaa-aalaazmh--qaall->

[bqlm-rshaa-ibd-aalqhaab](http://arab.com.ua/ar/aaqkraanyaa-stbqe-mftaa-aalaazmh--qaall-bqlm-rshaa-ibd-aalqhaab)

سعود كايلي، نظرة تفسيرية للسياسة الخارجية الروسية، يوم 01/06/2013، على

الساعة: 11:42، على

الموقع: <http://www.alwatan.com.sa/articals/detail.aspx?articleID>.

سلامة كيلة، التدخل الروسي في سوريا يخدم من؟، يوم: 6/10/2015، على الساعة: 9:25، على

الموقع: <http://www.aljazeera.net/news/survey/>

سليمان تقي الدين، أين هي الحرب الباردة، يوم: 16/12/2014، على الساعة: 2:04، على الموقع:

<http://assafir.com/article/1/390486>

سهيل فاطرة، بوروشينكو: إجراء انتخابات عادلة في دونباس هو الضامن

للسلم، يوم: 29/5/2015، على الساعة: 15:19، على الموقع :

<https://www.arabic.rt.com/news/784369>

شيماء ابراهيم، التباين في العلاقات بين روسيا وحلف شمال الاطلسي، يوم: 30 أكتوبر

2016، على الساعة: 11:52، على الموقع:

<http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=120408#.WBXfIOXhDIU>

طه عبد الواحد، الجيشان الأمريكي و الروسي بالأرقام، يوم: 2014/11/26، على
الساعة: 15:15، على الموقع: <http://www.rai-akhar.com/>

عاطف معتمد، أوكرانيا... لماذا تفشل الثورة البرتقالية؟، يوم: 2010/2/9، على
الساعة: 13:13، على الموقع: <http://www.aljazeera.net/>

عامر راشد، المأزق الروسي و الغربي المزدوج في الأزمة الأوكرانية، يوم: 2015/2/2، على
الساعة: 13:53، على الموقع: <http://www.aljazeera.net/>

عبد الكريم حمودي، الاقتصاد الروسي: بين العبد الأخير... و الروس الجدد،
يوم: 2014/11/24، على الساعة: 15:06، على الموقع:
<http://www.straitiems.com/f.aspx?t=10803462>.

عبد الجليل زيد المرهون، الانفاق العسكري العالمي، يوم: 2014/11/26، على
الساعة: 15:07، على الموقع: <http://www.aljazera.net/>

عدي جوني، قمة الناتو على مفترق الطرق بين جورجيا و أوكرانيا
وأفغانستان، يوم: 2014/12/9، على الساعة: 16:43، على
الموقع: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/.htm>.

عبد الله الأشعل، موقع القانون الدولي في الأزمة الأوكرانية، 08 , أبريل 2014 17:31، على
الموقع: <https://almesryoon.com/>

علي المليجي، مستقبل الإتحاد الأوروبي في النظام الدولي و تأثيره على القضايا الغربية، يوم: 2013/02/20 على الساعة: 14:30 ، على الموقع:
http://www.kkmag.gov.50/detail.asp?in_newsItemID=136056

عبد الجليل زيد مرهون ، الأمن الأوروبي في معادلته الراهنة، يوم: 2013/01/24 على الساعة: 16:25، على الموقع:
<http://www.alriadh.com/2003/06/27/articalle20810.html>.

عماد جاد، الإتحاد الأوروبي: تطور التجربة ، يوم 2013/2/1 ، على الساعة: 17:15، على الموقع :
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221481&eid=29>

عبد النور بن عنتر، مغازي و أهداف توسيع الاتحاد الأوروبي، يوم: 2004/10/3، على الساعة: 13:29، على الموقع:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>:

عبد الجليل زيد مرهون، الاتحاد الأوروبي في شكله الجديد، يوم: 2016/01/17، على الساعة: 14:46، على الموقع:
<http://www.alriyadh.com/15367>

عبد الجليل زيد المرهون، روسيا بين تحديات الداخل وضغوط الخارج، يوم 23 فيفري 2017، على الساعة: 12:36، على الموقع:
<http://www.alriyadh.com/71125>

عادل صبري، تصاعد تكلفة العمليات العسكرية الروسية في سوريا، يوم 2017/01/23، على الساعة: 4:59، على الموقع:
<http://www.masralarabia.com>:

علي ابو حبله، أهداف وغايات انعقاد مؤتمر جنيف ..بالشأن السوري،يوم:2012/07/1،على
الساعة:17:25،على الموقع:

<http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm>

علي العبدالله،الناتو وروسيا وجهاً لوجه ،يوم:الأحد 14 سبتمبر 2014،على
الساعة:10:05،على الموقع: <http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/>

علي العنزي،أوكرانيا بين الدب الروسي و النسر الأمريكي،يوم2014/2/1،على
الساعة:00:00،على الموقع

<http://www.alhayat.com/Opinion/Ali-Al-Anzi/808789>

عماد عنان،التحالف الروسي الصيني الهندي:هل يكسر الهيمنة الأوروأمريكية؟،يوم01
أكتوبر2016،على الساعة:9:51،على الموقع:

<https://www.noonpost.net/content/14256>

عبد الله الأشعل،موقع القانون الدولي فى الأزمة الأوكرانية، 08 , أبريل 2014 17:31،على
الموقع: <https://almesryoon.com/>

علي المليجي،مستقبل الإتحاد الأوروبي فى النظام الدولي و تأثيره على القضايا
الغربية،يوم:2013/02/20 على الساعة :14:30 ،على الموقع:

http://www.kkmag.gov.50/detail.asp?in_newsItemID=136056

عبد الجليل زيد مرهون ،الأمن الأوروبي فى معادلته الراهنة، يوم: 2013/01/24 على
الساعة: 16:25،على الموقع:

<http://www.alriadh.com/2003/06/27/articalle20810.html>.

عماد جاد، الإتحاد الأوروبي: تطور التجربة، يوم 2013/2/1 ، على الساعة: 17:15، على الموقع :

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221481&eid=29>

عبد النور بن عنتر، مغازي و أهداف توسيع الاتحاد الأوروبي، يوم: 2004/10/3، على الساعة: 13:29، على الموقع: <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>:

عبد الجليل زيد مرهون، الاتحاد الأوروبي في شكله الجديد، يوم: 2016/01/17، على الساعة: 14:46، على الموقع: <http://www.alriyadh.com/15367>

عبد الجليل زيد المرهون، روسيا بين تحديات الداخل وضغوط الخارج، يوم: 23 فيفري 2017، على الساعة: 12:36، على الموقع: <http://www.alriyadh.com/71125>

عادل صبري، تصاعد تكلفة العمليات العسكرية الروسية في سوريا، يوم: 2017/01/23، على الساعة: 4:59، على الموقع: <http://www.masralarabia.com>:

علي ابو حبله، أهداف وغايات انعقاد مؤتمر جنيف .. بالشأن السوري، يوم: 2012/07/1، على الساعة: 17:25، على الموقع:

<http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-293.htm>

علي العبدالله، الناتو وروسيا وجهاً لوجه، يوم: الأحد 14 سبتمبر 2014، على الساعة: 10:05، على الموقع: <http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/>

علي العنزي، أوكرانيا بين الدب الروسي و النسر الأمريكي، يوم: 2014/2/1، على الساعة: 00:00، على الموقع

<http://www.alhayat.com/Opinion/Ali-AI-Anzi/808789>

عماد عنان، التحالف الروسي الصيني الهندي: هل يكسر الهيمنة الأوروبية أمريكية؟، يوم 01

أكتوبر 2016، على الساعة: 9:51، على الموقع:

<https://www.noonpost.net/content/14256>

فؤاد عليكو، صراع الأقطاب على الشرق الأوسط انتهت بإزاحة القطب الروسي مجدداً عن

المسرح، يوم 30/10/2014، على الساعة: 10:09، على الموقع:

<https://www.alsouria.net/content>

محمد بن سعيد الفطيمي، مستقبل الأزمة الأوكرانية بين المطرقة الأمريكية و السندان الروسي،

يوم: 2016/10/30، على الساعة: 15:14، على الموقع:

<http://alwatan.com/details/51223>

محمد خلف، دول أوروبا الشرقية قد تتحول «حصان طروادة» يحقق لبوتين شقّ

الاتحاد، يوم 2016/12/11، على الساعة: 00:00، على الموقع: <http://www.alhayat.com/>

محمد صفوان جولاق، التحديات تطوق الرئيس الأوكراني يوروشينكو، يوم: 2014/06/10، على

الساعة 00:33، على الموقع: <http://www.aljazeera.net/news/reports>

محمد صفوان جولاق، بين ثورة أوكرانيا البرتقالية و ثورات عالمنا العربي، يوم: 2011/7/8، على

الساعة: 14:54، على الموقع: <http://www.ukrpress.net/mode/423>.

محمد مطوع، التجديد الشامل للحلف والتعاون مع المنظمات الأوروبية، يوم:

2013/1/12، على الساعة: 10:11، على الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec06.doc_cvt.htm

محمد مطوع ، تطوير سياسة دفاعية مشتركة في أوروبا ،يوم:2013/01/25 عل الساعة
22:00، على الموقع:

[http://digital.ahram.org.eg/articales.aspx?serial=22117g.](http://digital.ahram.org.eg/articales.aspx?serial=22117g)

محمد نور الدين، تركيا "العثمانية" تعرض خدماتها،يوم: 2014/3/4، على الساعة:14:38، على
الموقع:

[http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=340431
&ChannelID=75&ref=SameChanne](http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=340431&ChannelID=75&ref=SameChanne)

محمد هشام،حلف الناتو...أزمات متجددة و مهام مغامرة :منظور واقعي

واستراتيجي،يوم:11،29/2015، على الساعة:12:31، على الموقع:–<http://www.fekronline.com/article/>

محمد خليفة،التحديات الجديدة في العقيدة العسكرية لروسيا،يوم:2016/10/2، على
الساعة،11:55، على الموقع:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/>

منير شفيق،هل دخل الأوروبيون و الروس بيت الطاعة الأمريكي،يوم:2014/12/8، على
الساعة:14:45، على

الموقع.:<http://www.aljazeera.net/NR/exers/8AE5C749htm>.

نورهان الشيخ، البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر، يوم: 2015/ 01/05
على الساعة: 11:11، على الموقع: <http://www.acrseg.org>

نورهان الشيخ، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية_الروسية_2013_
2015، يوم: 2016/06/8، على الساعة: 7:38، على الموقع:
<http://democraticac.de/?p=34817>

نورهان الشيخ، طموحات روسية: قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية، يوم
2014/12/18، على الساعة: 18:14، على الموقع: <http://www.digital.ahram.org.eg/>

نورهان الشيخ، مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات
العربية، يوم: 2014/10/1، على الساعة: 19:34، على
الموقع: <http://www.digital.ahram.org.eg/>

هاني شادي، روسيا والاتحاد الأوروبي.. مسيرة علاقات معقدة، يوم 2013/12/29، على
الساعة: 1:00، على الموقع: http://elraaed.com/ara/sujets_opinions:

وسام متى، الدرع الصاروخي الأمريكي: لماذا روسيا تشعر بالخطر؟، يوم 9 مارس 2007، على
الساعة: 2:00، على الموقع:
http://www.wmatta.com/index.php?option=com_content/.

وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة الروسية، يوم: 3 أبريل
2012، على الساعة: 17:22، على
الموقع: <http://www.studies.aljazeera.net/reports.htm/>.

باللغة الأجنبية:

Anthony Faiola , **Europe divided over Russia as NATO meets on**

Ukraine crisis ,the 4th march 2014,at 17:12,at the cite of:

<https://www.washingtonpost.com/html>

The Florence school of regulation encyclopedia , " **EU Energy**

Legislation Packages",13/12/2014,at 19:48,,Available at : <http://fsr->

encyclopedia.eui.eu/eu-energy-legislation-packages/

4/التقارير:

باللغة العربية:

أفرام لوسا، تغيير المناخ و ادارة الموارد المائية المستدامة، خبرات الصندوق في الشرق الأدنى و شمال أفريقيا و أوروبا الوسطى و الشرقية، ورقة معلومات عامة للحدث الجانبي الخاص بشعبة الشرق الأدنى و شمال أفريقيا(الموجز التنفيذي)، 18/17 فيفري 2010.

بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014.

محمد صفوان جولاق، أوكرانيا و انفصال القرم: الواقع و الآمال، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 20 مارس 2014.

المفوضية الأوروبية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، بروكسل، 18 أكتوبر 2015.

باللغة الأجنبية:

Ministry of foreign of Ukraine, **statement of the MFA of Ukraine with respect to assault landing of Russian armed forces in the kherson region on march 15,2014.**

5/من المذكرات:

باللغة العربية:

حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة 03، 2011، 2012.

الفهرس

1. فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	نموذج ريتشارد سنايدر الاطار النظري لصناعة واتخاذ القرار في السياسة الخارجية.	ص35
الشكل رقم 02	نموذج باتريك ماكفون وهوارد شابيرو في تحديد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.	ص37
الشكل رقم 03	نموذج جون أونلي لكيفية تأثير الأزمات على نظام صناعة القرار.	ص39
الشكل رقم 04	تصاعد القوة العسكرية الروسية .	ص264
الشكل رقم 05	تراجع النمو الاقتصادي الاجمالي لروسيا و تأثيره على السياسة الخارجية الروسية في منطقة أوروبا الوسطى.	ص287
الشكل رقم 06	النمو السكاني في روسيا وتأثيره على السياسة الخارجية الروسية .	ص288
الشكل رقم 07	انخفاض أسعار النفط لسنة 2017.	ص292
الشكل رقم 08	مبادلات الغاز الروسية الصينية .	ص314

2. فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	المقاربة الواقعية و تفسيرها للسياسة الخارجية.	ص171
جدول رقم 02	تبعية أوروبا لامدادت الغاز الروسي.	ص173
جدول رقم 03	القوات العسكرية للجيش الروسي و الأمريكي لسنة 2017.	ص189
جدول رقم 04	اختلال التوازن العسكري بين روسيا و أوكرانيا سنة 2017.	ص265
جدول رقم 05	الاقتصاد الروسي في ظل تراجع أسعار النفط.	ص291

فهرس الخرائط:

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
ص73	التنوع الديني في روسيا	خريطة رقم 01
ص87	الموقع الجغرافي لروسيا	خريطة رقم 02
ص110	الحدود التي توضح معالم أوروبا الوسطى.	خريطة رقم 03
ص113	الأقليات في أوروبا الوسطى.	خريطة رقم 04
ص115	التعدد اللغوي في أوروبا الوسطى و الشرقية.	خريطة رقم 05
ص169	الموقع الجغرافي لأوكرانيا وشبه جزيرة القرم.	خريطة رقم 06
ص174	التوزيع اللغوي،الديني والاثني في أوكرانيا	خريطة رقم 07
ص188	خطوط نقل الطاقة الروسية عبر أوكرانيا.	خريطة رقم 08
ص260	تقسيم أوكرانيا و استمرار الأزمة.	خريطة رقم 09
ص261	ازدياد التوترات في شرق أوكرانيا و تموقع قوات حلف الناتو و القوات الروسية وانعكاساتها.	خريطة رقم 10
ص269	مراكز الأزمة السورية	خريطة رقم 11
ص271	التواجد الروسي الأمريكي في سوريا.	خريطة رقم 12
ص275	توسع الاتحاد الأوروبي نحو وسط و شرق أوروبا سنة 2017.	خريطة رقم 13

ص 277	توسع حلف الناتو نحو أوروبا الشرقية و الوسطى سنة 2016.	خريطة رقم 14
ص 279	الدرع الصاروخي الأمريكي وأثره على الأمن القومي الروسي.	خريطة رقم 15
ص 297	تكلفة العمليات العسكرية الروسية في سوريا.	خريطة رقم 16

01.....	مقدمة
14....	الفصل الأول :الاطار المفاهيمي و النظري لدراسة السياسة الخارجية الروسية.....
16.....	المبحث الأول :السياسة الخارجية مقارنة مفاهيمية.....
16.....	المطلب الأول:مفهوم السياسة الخارجية.....
22.....	المطلب الثاني:أهداف السياسة الخارجية.....
26	المطلب الثالث:المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية.....
50.....	المبحث الثاني:تطور السياسة الخارجية الروسية.....
56.....	المطلب الأول:الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية الروسية.....
64.....	المطلب الثاني:مبادئ و مرتكزات السياسة الخارجية الروسية.....
66.....	المطلب الثالث:أولويات السياسة الخارجية الروسية
69.....	المبحث الثالث:محددات السياسة الخارجية الروسية.....
70.....	المطلب الأول:المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية.....
93.....	المطلب الثاني:المحددات الدولية للسياسة الخارجية الروسية.....
104....	الفصل الثاني:توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى.....
106.....	المبحث الأول:الأهمية الجيوبوليتيكية لدول أوروبا الوسطى و علاقتها بروسيا.....
106.....	المطلب الأول:دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة أوروبا الوسطى.....

- المطلب الثاني: واقع العلاقات الروسية مع دول أوروبا الوسطى.....117
- المبحث الثاني: التصورات الأمنية الروسية تجاه التهديدات الاقليمية و الدولية في أوروبا الوسطى.....120
- المطلب الاول: روسيا و السياسات التعاونية مع أوروبا الغربية.....120
- المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الاقليمية في منطقة أوروبا الوسطى و تداعياتها على السياسة الخارجية الروسية131
- المطلب الثالث: انعكاسات التهديدات الأمنية الدولية على السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى.....133
- المبحث الثالث: السياسات الروسية اتجاه القوى الاقليمية و الدولية في منطقة أوروبا الوسطى.....138
- المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الروسية على الصعيد الاقليمي.....143
- المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية على الصعيد الدولي.....146
- الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ظل أزمة 2014.....164
- المبحث الأول: خلفيات الأزمة في أوكرانيا.....166
- المطلب الأول: المقومات الجيوسياسية لأوكرانيا.....167
- المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة في أوكرانيا.....175
- المطلب الثالث: أسباب الأزمة الأوكرانية وأهدافها.....185
- المبحث الثاني: دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه تطورات الأزمة الأوكرانية191

المطلب الأول:دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية.....	191
المطلب الثاني:نتائج السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية	200
المبحث الثالث:تفاعلات القوى الاقليمية و الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية	215
المطلب الأول:سياسات القوى الاقليمية تجاه الأزمة الأوكرانية	215
المطلب الثاني :سياسات القوى الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية	237
المطلب الثالث توجهات المنظمات الدولية و الاقليمية تجاه الأزمة الأوكرانية.....	246
الفصل الرابع:مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة أوروبا الوسطى في ظل	
مخرجات الأزمة الأوكرانية.....	252
المبحث الأول:السيناريو الإتجاهي(سيناريو بقاء الوضع القائم).....	257
المطلب الأول:استمرار الصراع الروسي ،الأوروبي/الامريكي،وبقاء الوضع القائم.....	258
المطلب الثاني:الآثار المترتبة عن استمرارية الوضع القائم.....	266
المطلب الثالث:تقييم سيناريو بقاء الوضع القائم.....	281
المبحث الثاني:السيناريو المعياري (سيناريو تراجع السياسة الخارجية الروسية).....	283
المطلب الأول:التراجع الروسي في منطقة أوروبا الوسطى في ظل تداعيات الأزمة	
الأوكرانية.....	284
المطلب الثاني:تقييم سيناريو التراجع الروسي في المنطقة في ظل الأزمة الأوكرانية.....	299
المبحث الثالث:السيناريو المحتمل(سيناريو تنامي السياسة الخارجية الروسية في	
المنطقة).....	303

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تنامي السياسة الخارجية الروسية و استعادة مكانة الدولة العظمى.....	303
المطلب الثاني: آثار تنامي السياسة الخارجية الروسية	317
المطلب الثالث: تقييم سيناريو تنامي السياسة الخارجية الروسية.....	320
الخاتمة.....	326
قائمة المراجع.....	329
فهرس الأشكال.....	353
فهرس الجداول.....	354
فهرس الخرائط.....	355
فهرس المحتويات.....	357
ملخص الدراسة.	

الملخص:

تشهد السياسة الخارجية الروسية تجاه أوروبا الوسطى العديد من التحولات والتغيرات، فبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي الذي أدى لبروز العديد من الدول في منطقة أوروبا الوسطى، والتي لازالت تعتبر بمثابة دول محورية بالنسبة لروسيا و من أهمها أوكرانيا التي تعد من بين أهم الدول الحيوية خاصة بكونها تتشارك مع روسيا في الحدود. الأمر الذي زاد من أهميتها. خاصة و أن روسيا تسعى في السنوات الأخيرة، إلى ترسيخ نفسها كسياسة خارجية مستقلة ومفتوحة على العالم، تمكنها من استعادة هيبتها ودورها وموقعها الدولي وفقا لنظرية الدور، خاصة في ظل المنافسة الخارجية و التي تتمثل أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي و الذي تعتبره روسيا بمثابة تهديد مباشر لمصالحها الاستراتيجية، حيث الأزمة السورية والملف النووي الإيراني وأزمة القرم هي دليل على ذلك.

الكلمات المفتاحية: توجهات السياسة الخارجية الروسية، استعادة الدور الروسي، تداعيات الأزمة الأوكرانية، المنافسة الدولية في منطقة أوروبا الوسطى.

Abstract :

Russian foreign policy defines many transformations after the change of regimes, the dissolution–disintegration–divorce of states in Central Europe Especially Ukraine , and the end of the Cold War, the European continent finds itself in a position when its Western part has already widened itself to the East (NATO and the EU), while the biggest entity of its Eastern part, Russia, has consolidated itself internally, and has reached a fairly wide consensus on its foreign policy, and is keen on ensuring a new increased role both in world and European politics. In recent years, Russia seek itself as an independent and open foreign policy to the world, enabling it to regain its prestige and restore its international role and position in accordance with the role theory, Especially in the face of external competition, which is mainly in the United States of America and the European Union.

Keywords: Restoration of the Russian role, The repercussions of the Ukrainian crisis, International competition in the Central European region.

Résumé:

la politique étrangère russe connue des nombreux changements vers l'Europe centrale, après la fin de la guerre froide, qui a conduit à l'émergence de nombreux pays de la région d'Europe centrale, qui est toujours considéré comme pays pivot pour la Russie. et spécialement L'Ukraine en tant qu'elle est partenaire avec la Russie aux mêmes frontières. Vision que la Russie cherche à s'imposer comme une politique étrangère indépendante et ouverte au monde extérieur, et cela lui permettant de retrouver son prestige, son rôle et sa position internationale.

Les mots-clés : Récupérer le rôle russe, Les répercussions de la crise ukrainienne, La concurrence internationale dans la région d'Europe centrale.